أصدقاء إسرائيل في مصر

دراسة عن الشخصيات العامة المصرية المتعاونة مع الكيان الصهيوني



محمود عبده

مكتبة جزيرة الورد

أصدقاء إسرائيل في مصر

دراسة عن الشخصيات العامة المصرية المتعاونة مع الكيان الصهيوني

محمود عبده



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اســم الكتاب : أصدقاء إسرائيل في مصر

المـــــؤلف : محمود عبده

رقـم الإيداع : ٩٩٣٠

الطبعة الاولى ٢٠١٢



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠١٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

إهداء

إلى مصر التي لم تركع ولم تأكل بثديها..

وإلى أبنائها الأبرار: سعد حلاوة.. ومحمود نور الدين.. وسليمان خاطر.. وأيمن حسن..

وإلى كل القابضين على جمر الوطنية والعروبة في زمن «الاعتدال» والانبطاح والركوع..

وإلى ثوار العرب الذين أنفوا الذل والظلم والاستكبار..

ائذنوا لي أن أُقبل رءوسكم وأياديكم وأنا أقدم لكم هذا الجهد البسيط..

مقدمة

في منتصف عام ٢٠٠٩م بدأتُ في نشر سلسلة من المقالات والتقارير الصحفية على شبكة الإنترنت، تحت عنوان:«رجال التطبيع والعلاقات الدافئة مع العدو الصهيوني»، وفيها تناولت عدداً من رموز التطبيع مع الكيان الصهيوني من رجال السياسة، والاقتصاد، والدين، والفن المصريين، ثم قُدر لي خلال ما يزيد عن عام أن أقوم بعدة دراسات نوعية عن مجالات التطبيع بين مصر والكيان الصهيوني، مثل: التطبيع الفني، والرياضي، والأكاديمي، ومع البحث الطويل تجمعت لدي معلومات موثقة عن شخصيات عامة، تعاونت سراً مع الكيان الصهيوني، أو قامت بالتطبيع معه علناً، دون أن يلقي الإعلام الضوء على نشاطها التطبيعي، ودون أن تنخدش صورتها الوطنية البراقة في أعين كثير من الناس!! وهنا ظهرت فكرة أن أجمع مقالاتي القليلة المنشورة وما وقعت عليه لاحقاً وأخرجه في كتاب، يفضح من تعاونوا مع العدو الصهيوني في العقود الثلاثة الماضية، وفي الوقت نفسه يزجر من تسول له نفسه الخوض في مستنقع التطبيع، ويكشف وسائل الصهاينة في جذب ذوي النفوس الضعيفة للتعامل معهم.. وأعترف أني ترددت قليلاً في البدء في إخراج كتابي هذا، خاصة أن عدداً من الشخصيات الواردة قد رحل عن الحياة، أو انتهى دوره في حياتنا العامة بسقوط حسني مبارك، ولكني في النهاية اقتنعت بمنطق أن يكون كتابي شاهداً من شهود ثلاثة عقود من الصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني..

وأرجو أن أكون وُفقت في عملي..

والله المستعان..

محمود عبده

القاهرة

مارس ٢٠١٢م





القسم الأول

مفهوم التطبيع وذرائع المطبعين



الفصل الأول

مفهوم التطبيع ومظاهر خطورته

قبل أن نتناول «المُطبعين» من الأنسب أن نلقي نظرة سريعة إلى مفهوم «التطبيع»، وسياقه التاريخي، وأهداف الصهاينة منه، ونتائجه وآثاره على مصر، ليتضح للقارئ أسباب رفضنا لتلك الظاهرة ودوافع حملتنا على من يتورطون فيها أو يشجعونها، وبعدها نقدم دراسة أكثر تفصيلاً للذرائع، والدعاوى، التي يتعلل بها المُطبعون، من أجل أن يُقنعوا أنفسهم وغيرهم بصواب ما يفعلونه..

أولا ـ مفهوم التطبيع وسياقه التاريخي:

لولا صلح السادات مع الكيان الصهيوني لما وُجدت «ظاهرة التطبيع». فكلمة «التطبيع» التي تعني لغوياً تحويل الشيء «الشاذ» «وغير المألوف» إلى شيء طبيعي، قُصد بها تحويل العلاقات المصرية الإسرائيلية من حالة الحرب والعداء القائمة قبل توقيع معاهدة الصلح عام ١٩٧٩م إلى حالة «ود» و«تعاون»، على المستويين الرسمي والشعبي، وذلك باعتبار أن هذه هي الحالة الطبيعية بين دولتين أبرمتا معاهدة للسلام..

ولأن الصلح مع الكيان الصهيوني فُرض على الشعب المصري بقرار رسمي من النظام الحاكم، ولم يأت بإرادة شعبية حرة واعية، فقد اختلف الموقف الشعبي من «التطبيع» عن الموقف الرسمي منه، فقد رفضت أغلبية الشعب (وفي القلب منه المثقفون) التعامل مع الإسرائيليين، وصارت «المقاطعة» هي الرد الشعبي على «تطبيع النظام»، وتكفلت الاعتداءات والجرائم الإسرائيلية المتكررة تجاه العرب خلال العقود الثلاثة الماضي في تقوية ذلك الموقف الشعبي في مواجهة الموقف الرسمي، وبناء على ذلك اتخذ مفهوم التطبيع من زاوية القائمين به مستويين للتعريف:

التطبيع الرسمي، ويُقصد به: إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية طبيعية بين النظام المصري والدولة الصهيونية، بناء على اعتراف نظام السادات/ مبارك بتلك الدولة وتعهده بالعيش معها في سلام وحسن جوار..

والتطبيع الشعبي ويُقصد به: العمل على إنهاء المقاطعة الشعبية المصرية للكيان الصهيوني في كافة المجالات.

وقد اكتسب «التطبيع» سنده القانوني من نصوص معاهدة الصلح حين نصت في مادتها الثالثة على:

« يتفق الطرفان علي أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينما ستتضمن: الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التميزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية. ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة. (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات، وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة».

وقد تكفل الملحق الثالث فعلاً بتوضيح صور «التطبيع» على النحو التالي:

- إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين مصر والكيان الصهيوني، وتبادل السفراء.

- إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزي القائمة في وجه العلاقات الاقتصادية العادية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية.

- عقد اتفاق ثقافي بغرض التبادل الثقافي في كافة المجالات.

- السماح للمصريين وسياراتهم، ومواطني الكيان الصهيوني وسياراتهم بحرية الانتقال بين الدولتين والتنقل داخلهما، وذلك طبقاً للقواعد العامة التي تطبق علي مواطني وسيارات الدول الأخرى، ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزي علي حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلي إقليم الطرف الآخر، كما يُسمح بالدخول إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية، دون معوقات أو تمييز.

- إبرام اتفاق طيران مدني بين الطرفين.

- قيام الطرفين بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها. ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية. كما يتفق الطرفان أيضا على إقامة انة طريق بري بين مصر والكيان الصهيوني والأردن بالقرب من إيلات، مع كفالة

وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن، وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما.

ـ أن تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية، وتلكس وصور بالراديو، ومواصلات سلكية ولاسلكية، وخدمات نقل الإرسال التليفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية، وذلك وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة.

ـ أن يسمح كل طرف بالدخول المسموح بالإعادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر والقادمة منه بنفس الشروط المطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى.

ـ أن تشمل العلاقات الاقتصادية مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى الكيان الصهيوني، وأن يكون من حق الكيان الصهيوني الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل، والذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي ـ وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من الكيان الصهيوني على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول.

ـ تعاون الطرفين في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة، وتوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض.

ـ عمل الطرفين على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح وامتناع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر.

وقد بدأ الرئيس السادات في عاميه الأخيرين في تحويل تلك النصوص إلى واقع، فاستقبل أول سفير إسرائيلي في مصر صباح السادس والعشرين من فبراير ١٩٨٠م، وهو اليوم نفسه الذي استقبلت فيه تل أبيب أول سفير مصري. وفي مارس التالي وُقعت اتفاقية للتعاون الزراعي بين مصر والكيان الصهيوني، بتشجيع وحماس كبير من السادات، وفي مايو وُقعت اتفاقية ثقافية، نتج عنها إنشاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة عام ١٩٨٢م. كما بدأ السادات تصدير البترول المصري للكيان الصهيوني. وإجمالاً فقد وقعت ٢٢ اتفاقية للتطبيع، وشجع السادات ونظامه كل محاولة للاتصال بالإسرائيليين في كافة المجالات:

ففي المجال الثقافي مثلاً أقام المستشار الثقافي المصري في باريس، عبد الأحد جمال الدين(*) معرضاً تشكيلياً، عُرض فيه بجانب الأعمال الفنية المصرية أعمال تشكيلية إسرائيلية، وأفلام دعائية للكيان الصهيوني!! وذلك في يونيو ١٩٨١م!!

وفي العام نفسه، قامت إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية المصرية بتنظيم معرض للوحات الرسام المصري(محمود سعيد) في الكيان الصهيوني، شارك في افتتاحه وزير الثقافة المصري آنذاك، عبد الحميد رضوان، ونائبه يوسف شوقي. وأوفدت الإدارة فرقتي: الموسيقى العربية والفرقة القومية للفنون الشعبية المصريتين، لإحياء حفلات رقص وغناء للمحتلين الصهاينة!!

كما نجح الإسرائيليون في المشاركة في معرض القاهرة الدولي للكتاب سنة ١٩٨١م وإن لم يستطيعوا تكرارها في الدورات التالية، بعد أن قاطع جمهور المعرض جناحهم، واندلعت المظاهرات الرافضة للوجود الإسرائيلي في المعرض، ونجح بعض شباب الجامعات المصرية في اختراق الحصار الأمني للجناح الإسرائيلي، وإنزال العلم الإسرائيلي وإحراقه!!

لم يمهل القدر أنور السادات ليحقق للصهاينة ما تعهد لهم به من تطبيع شامل، فقُتل في السادس من أكتوبر ١٩٨١م، ولما كان صلحه مع الكيان الصهيوني أحد الأسباب التي دفعت لقتله، فقد بات خلفه حسني مبارك أكثر حذراً في التعامل مع ملف «التطبيع»، خاصة مع تعدد حوادث مقاومة الوجود الإسرائيلي في مصر، خلال عقد الثمانينيات، وذلك على النحو التالي[1]:

- ففي نفس يوم اعتماد أوراق السفير الإسرائيلي الأول بمصر (٢٦/ ٢/ ١٩٨٠م)، احتجز الشاب المصري سعد حلاوة عدداً من موظفي الوحدة المحلية بقريته أجهور بمحافظة القليوبية مستخدماً سلاحاً، وطالب بطرد السفير الإسرائيلي وإغلاق السفارة الإسرائيلية بمصر مقابل الإفراج عن رهائنه!! ورغم أن العملية انتهت بقتل الشاب، واتهامه بالجنون، فقد سببت إحراجاً للسادات ونظامه.

(*) صار عبد الأحد جمال الدين وزيراً في تسعينيات القرن الماضي، ثم زعيماً لنواب الحزب الوطني الحاكم في مجلس الشعب.

(١) انظر: عادل الجوجري، ثورة مصر.. المواجهة المسلحة ضد الموساد والسي.آي.إيه، القاهرة، ط١، د.ن، ١٩٩٠م.

ـ وفي مايو ١٩٨٠م وقع انفجار في المعبد اليهودي بالقاهرة.

ـ وفي أكتوبر ١٩٨٢م قُتل إسرائيلي وأُصيب ثلاثة آخرون في إطلاق للنار على أتوبيس سياحي يقلهم في منطقة الهرم.

ـ وفي ديسمبر ١٩٨٣م دُمرت سيارة القنصل الإسرائيلي في الإسكندرية نتيجة إلقاء قنبلة مولوتوف على القنصلية.

ـ وفي يونيو ١٩٨٥ أُطلقت قذيفة (آر بي جي) على السفارة الإسرائيلية في القاهرة.

ـ وفي أكتوبر ١٩٨٥ قُتل مدير إحدى الشركات السياحية الإسرائيلية في شقته بحي المهندسين بالقاهرة، ووُجدت على جدران الشقة عبارات ضد الصهيونية.

ـ وبين يونيو ١٩٨٤ ومايو ١٩٨٧م قام «تنظيم ثورة مصر» بعدة عمليات قتلت وأصابت عدداً من الأمريكيين والإسرائيليين بمصر، وقد تأسس التنظيم بغرض تعقب المسؤولين الإسرائيليين والجواسيس الأمريكيين في مصر.

وزاد من حذر حسني مبارك في خطوات التطبيع حرصه على إعادة العلاقات مع الدول العربية، التي رفضت تصالح السادات مع الكيان الصهيوني فقطعت علاقاتها مع مصر، ونقلت مقر جامعة الدول العربية لتونس، إذ لم يرد مبارك أن يستفز تلك الدول بالتمادي في العلاقات مع الكيان الصهيوني..

ولا يعني ذلك الحذر أن مسيرة التطبيع توقفت أو تغيرت، وإنما يعني أن مبارك في العقد الأول من حكمه لم يسع لتحقيق التطبيع الشامل كما كان يأمل الصهاينة، وكما هو مفترض وفق المعاهدة، وإنما حافظ على التطبيع نشطاً في بعض القطاعات، وعلى رأسها الزراعة والبترول، وجعله فاتراً في قطاعات أخرى، مثل الثقافة والإعلام، وجمده في قطاعات ثالثة تختص بالأمن القومي والقوات المسلحة.

ولم يكن هذا التوجه من مبارك نابعاً من حسه الوطني أو رفضه للتطبيع، وإنما خشي على استقرار نظامه إن بلغ التطبيع حداً يستفز الشعب ويدفعه للثورة، وإلا فالرجل على مدار ثلاثة عقود حكم خلالها مصر قد رسّخ من علاقاته بالإسرائيليين ، ووصل تعاونه معهم لدرجة أن وصفه وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعازر في شهر مايو ٢٠١٠م بأنه كنز إستراتيجي لإسرائيل، وحتى صلّى الحاخام الإسرائيلي

عوفيديا يوسف من أجل شفائه في عام ٢٠١٠م أيضاً!!

وليجد مخرجاً من الحرج الذي يشعر به أمام أصدقائه الأمريكيين والإسرائيليين لعدم وصول التطبيع للحد المنصوص عليه في المعاهدة، فقد ربط مبارك تقدم التطبيع من الجهة المصرية بالتقدم في مسيرة المفاوضات الإسرائيلية مع الفلسطينيين والسوريين، وحين كانت تسنح له الظروف لدفع التطبيع وتطويره، لم يكن يتردد في ذلك، لذا نجد الفترة بين عامي ١٩٩٢م ـ١٩٩٦م تشهد طفرة في العلاقات المعلنة بين نظام مبارك والإسرائيليين، وذلك مع تشكيل حزب العمل للحكومة الإسرائيلية في تلك الفترة، برياسة إسحاق رابين، وما تلاه من توقيع اتفاقية أوسلو بين رابين وياسر عرفات في سبتمبر ١٩٩٣م، وتوقيع رابين اتفاقية وادي عربة مع النظام الأردني في العام التالي، وهو ما اعتبره النظام المصري تقدماً في مسار التفاوض والتسوية مع الكيان الصهيوني، فنشط التطبيع وزادت مساحته.

وفي منتصف عام ١٩٦٦م وصل حزب الليكود، بقيادة بنيامين نتانياهو، للحكم في الكيان الصهيوني، فانحسرت موجات التطبيع مع تنصل نتانياهو من تعهدات رابين في اتفاقية أوسلو، وزاد من انحسارها الأزمات التي نشبت بين نظام مبارك وحكومة نتانياهو حتى سقوطها في مايو ١٩٩٩م، وبينما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إيهود باراك يحاول إنعاش نشاطات التطبيع مرة أخرى، اندلعت انتفاضة الأقصى في خريف ٢٠٠٠م، ومع تصاعد الوحشية الإسرائيلية في قمع الفلسطينيين، بلغ الغضب الشعبي المصري حداً غير مسبوق، حتى خرج تلاميذ المرحلة الابتدائية في مظاهرات منددة بالكيان الصهيوني(*) وهو ما اضطر معه نظام مبارك لاتخاذ بعض الإجراءات لامتصاص غضب الشعب، فسحب سفيره من الكيان الصهيوني في نوفمبر ٢٠٠٠م، وخفض التعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني، باستثناء التعاون الزراعي، إذ لم تنقطع الاجتماعات الدورية النصف سنوية للجنة الزراعية المشتركة، وظل الوضع على ذلك حتى أعلنت الحكومة المصرية في إبريل ٢٠٠٢م ـ عقب عملية الجدار الواقي(**) ـ

(*) هذا هو الجيل الذي يشارك اليوم بقوة في فعاليات ثورة ٢٥ يناير المتواصلة منذ يناير ٢٠١١م..

(**) هي العملية التي حشد لها الإسرائيليون ٣٠ ألف جندي وبدءوها في ٢٩ من مارس ٢٠٠٢م بغرض القضاء على الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وفيها اقتحمت القوات الإسرائيلية مدن الضفة الغربية، وحاصرت مقر ياسر عرفات في رام الله، وكان حصيلتها استشهاد ٢٥٠ فلسطينياً، ومقتل ٢٩ جندياً إسرائيلياً.

وقف كل الاتصالات الحكومية مع الكيان الصهيوني، باستثناء الاتصالات الدبلوماسية التي تتصل بالقضية الفلسطينية..

وحين هدأت الأمور في عام ٢٠٠٤م، اتجه مبارك لاستئناف علاقاته وتطبيعه مع الكيان الصهيوني، وليحوز الدعم الإسرائيلي (ومن ورائه الدعم الأمريكي) لمخطط توريث الحكم لنجله، فقد أحدث تطويراً في ملف العلاقات الاقتصادية، بتوقيع حكومته لاتفاقية الكويز في ديسمبر ٢٠٠٤م، وتلاها توقيع اتفاق الغاز المصري للكيان الصهيوني في منتصف سنة ٢٠٠٥م!!

ثانيا- خطورة التطبيع ونتائجه على مصر:

إن الأسباب التي تجعل من «التطبيع» خطراً على مصر، هي نفسها الأسباب التي تجعله ضرورياً ومُلحاً لدى الصهاينة، ولتجرب أن تضع نفسك مكان ساسة الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين واسأل نفسك: ما قيمة أن تعقد صلحاً مع رئيس دولة كبيرة مجاورة تحاربك ويعتبرك شعبها عدوه الأول في الحياة إذا بقي ذلك الشعب على عدائه لك ورغبته في الخلاص منك؟. وما الذي يضمن لك ألا يخلف ذلك الرئيس رئيس وطني يتحلل من معاهدة الصلح ويعيد حالة الحرب والعداء بينكما؟ وإذا كان الصلح المذكور يحقق لك ما لم تكن تحلم به وأنت تؤسس دولتك في فلسطين فكيف تحافظ عليه وعلى مكتسباتك منه؟!

كان «التطبيع» هو الحل والإجابة للأسئلة السابقة التي دارت في أذهان الصهاينة والأمريكيين وهم يتلقون مبادرة السادات، فقد أدركوا أن السادات جاءهم بقدميه عارضاً الصلح، على غير إرادة شعبه، وأنه ما لم يُخترق ذلك الشعب، ويقتنع بقبول الدولة الصهيونية والتعامل معها، ويرضى ببقائها، فلن تعدو معاهدة الصلح أن تكون هدنة مؤقتة معرضة للانتهاء في أي لحظة، وحينها يخسر الصهاينة ما منحهم إياه السادات من اعتراف، وصلح..

لذا فقد جعلوا التطبيع شرطاً من شروط المعاهدة، وبنداً من بنودها الرئيسية، فهو إن كان ثمرة للصلح، فهو في الوقت نفسه ضمانة لاستمراره، ووسيلة لإنهاء الصراع على المدى البعيد.

وثمة مفارقة أشار إليها في مذكراته السفير الإسرائيلي الخامس في مصر (ديفيد سلطان) ، وهي أن سكرتير عام الأمم المتحدة عرض على ساسة الكيان الصهيوني في فبراير من سنة ١٩٧١م أن يعقدوا اتفاقية صلح مع الرئيس السادات، وكان في بدايات حكمه، فلم يطرحوا «تطبيع العلاقات» كشرط لعقد مثل تلك الاتفاقية، وإنما اكتفوا بطلب: قرار صريح من النظام المصري بإنهاء الصراع مع الكيان الصهيوني، واحترام سيادة الدولة الصهيونية على ما اغتصبته من أرض فلسطين، وسلامتها، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية. وبحسب كلمات سلطان: «لم يرد في الرد الإسرائيلي أي شيء يخص العلاقات الطبيعية بين الدولتين، أو مواطنيهما، كعنصر أساسي في السلام الذي سيتم التوصل إليه»[1].

كان هذا في وقت لا تزال مصر تتجرع فيه آثار هزيمتها في يونيو ١٩٦٧م، ورئيسها الجديد يجتهد في تثبيت أركان حكمه، أي أن مجمل الموقف المصري في تلك الفترة كان ضعيفاً مقارنة بالفترة التالية للانتصار العسكري الذي أحرزته القوات المصرية في أكتوبر ١٩٧٣م، ورغم ذلك فلم يطالب الصهاينة بتطبيع العلاقات، كشرط ملزم!! بينما جاءت مطالبة الصهاينة بالتطبيع كجزء من اتفاقية الصلح، في أعقاب انتصار أكتوبر، وذلك في «مؤتمر السلام في الشرق الأوسط» الذي عُقد في جنيف في ديسمبر ١٩٧٣م، حيث أكد وزير الخارجية الإسرائيلي في كلمته للمؤتمر على ضرورة ارتباط الصلح العربي مع الدولة الصهيونية بالعلاقات المتبادلة في المجالات الاقتصادية، والتجارية، والثقافية، والسياسية، والتعاون على الأساس الإقليمي.

وهذه المفارقة تستحق التأمل، فمصر وهي مهزومة كان بإمكانها أن تعقد مع العدو اتفاقاً لا يتضمن فرض التطبيع عليها، ثم حين انتصر جيشها، فُرض عليها التطبيع فرضاً!! ورغم أننا نرفض الصلح مع العدو الصهيوني والاعتراف به من حيث المبدأ،

(١) تُرجمت مذكرات ديفيد سلطان للعربية تحت عنوان: سفير إسرائيل الأسبق بالقاهرة دافيد سلطان يكشف أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل، ترجمة عمرو زكريا، المنصورة، دار بن لقمان، ط١، ٢٠٠٩م. انظر: ص ٢١. وقد أشار السفير الإسرائيلي الثاني في مصر موشيه ساسون في مذكراته إلى هذا الأمر دون تفاصيل، ومما أضافه في هذا السياق أن موشيه ديان (وزير الحرب الصهيوني آنذاك) رفض إعادة سيناء كاملة لمصر نظراً لأهمية سيناء إستراتيجياً.. وبالفعل أعاد الصهاينة سيناء منقوصة السيادة وفقاً لمعاهدة مارس ١٩٧٩م.

فإننا نتساءل عن السبب الذي جعل انتصار أكتوبر يرفع من كلفة الصلح مع العدو، ويجعل التطبيع ركناً أساسياً فيه!!

لقد انتبه (سلطان) إلى هذه المفارقة، فحاول تفسيرها بأن الرئيس السادات أدرك أن إعادة سيناء مشروطة بالتطبيع، فوافق عليه بعد أن كان يرغب في فصل التسوية السياسية عن التطبيع.[1]

والتفسير الصحيح في رأيي هو أن السادات لم تكن لديه رغبة في مواصلة الصراع مع العدو الصهيوني، وأن الصهاينة حين أدركوا هذه الحقيقية لم يكن غريباً أن يشترطوا عليه تطبيع العلاقات، الذي يعني إنهاء الصراع فعلياً، ولم يكن لدى السادات مشكلة في هذا سوى إدراكه أنه ليس من اليسير أن يُقنع الشعب المصري بنسيان اغتصاب الصهاينة فلسطين، وعدوانهم على مصر والدول العربية. لهذا نجد سلطان ينقل مقولة السادات لوفد من الأكاديميين الأمريكيين زار مصر في يوليو ١٩٧٥م: «لا تطالبوني بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل، فأنا مستعد لتوقيع اتفاق سلام وأن ألتزم به. لكن من الطبيعي بعد ستة وعشرين سنة من الحروب والكراهية وسفك الدماء ألا أقيم علاقات طبيعية في لحظة، فلنترك للأجيال القادمة حرية التصرف فيما تراه»[2].

وهكذا صار التطبيع شرطاً يحاول الصهاينة من خلاله اختراق مصر رسمياً وشعبياً، بما يرسخ وجود الدولة الصهيونية في فلسطين، ويمنحها الأمان ويسمح لها بالتعامل السياسي والاقتصادي والثقافي مع مصر، ويعطيها الأمل في البقاء أطول فترة ممكنة، وفي هذا تهديد إستراتيجي لمصر وسائر الدول العربية، فالكيان الصهيوني هو كيان استعماري عدواني توسعي، وقد غُرس في فلسطين، ليحرس المصالح الاستعمارية الغربية في بلاد العرب، ويستنزف قوة أقطارها الكبرى، وعلى رأسها مصر وسورية والجزيرة العربية، وليقطع التواصل الجغرافي العربي، ويمثل حليفاً للقوى الإقليمية المتربصة بالعرب، وموطئ قدم مضمون الولاء للاستعمار الغربي.

وللأسف فقد نجح الصهاينة خلال أكثر من ثلاثين سنة تالية لمعاهدة الصلح في

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، ص ٢٥.

(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

اختراق المجتمع المصري، وإحداث ثغرات في جدار المقاومة الشعبية للتطبيع، فنجحوا بالتعاون مع النظام المصري والولايات المتحدة في خلق طبقة من رجال الأعمال المصريين ترتبط مصالحها الاقتصادية ببقاء الكيان الصهيوني وبالتعامل معه، وكان الاختراق الاقتصادي الأكبر في المجالين الزراعي والسياحي، ومؤخراً جاءت اتفاقية الكويز التي تربط قطاع النسيج المصري العريق بنظيره في الكيان الصهيوني، لتؤكد ذلك الاختراق!!

كما تمثل الاختراق الصهيوني لمصر في ظاهرة شديدة الخطورة، وهي ظاهرة المصريين الذين يتوجهون للكيان الصهيوني بغرض العمل، ويقيمون هناك بصورة قانونية أو غير قانونية، ويخبرنا التقرير الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في أغسطس ٢٠٠٧م، أن العمالة المصرية غير القانونية في الدولة الصهيونية قُدرت بـ ١٠ ٪ من إجمالي العمالة غير القانونية، والتي تمثل بدورها ٢٣٪ من العمالة في الكيان الصهيوني، أي أن العمالة المصرية غير القانونية تمثل ٢.٣ ٪ من العمالة الأجنبية في الكيان الصهيوني، ويمثل المصريون ١٣٪ من العمالة المسلمة في الجيش الصهيوني، وفق التقرير نفسه!!

وقد نشر موقع «اليوم السابع» الالكتروني (بتاريخ ٥/ ١١/ ٢٠٠٩م) تقديراً لأحد المصريين المقيمين في الدولة الصهيونية منذ ١٥ عاماً، قال فيه إن العمالة المصرية القانونية تقترب من ٣ آلاف شخص، أما العمالة غير القانونية فتتراوح بين ٢٠ ألفاً و ٣٠ ألفاً، وإن ٣٥٠ مصرياً حصلوا على الجنسية الإسرائيلية [1]!!

وترتبط بظاهرة العمالة المصرية في الكيان الصهيوني ظاهرة أخرى هي: زواج المصريين بحاملات للجنسية الإسرائيلية، فوفق التقرير الصادر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في أغسطس ٢٠٠٧م، هناك عشرة آلاف مصري متزوجون بإسرائيليات، يقيمون في مدن: بئر سبع، وحيفا، وتل أبيب. بينما قدرهم شكري الشاذلي (رئيس رابطة المصريين في إسرائيل) في حوار على إحدى القنوات الفضائية المصرية [2]

(١) http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=153041

(٢) في حلقة من برنامج «الحقيقة» الذي يقدمه الإعلامي المصري وائل الإبراشي على قناة «دريم المصرية»، أذيعت في أوائل نوفمبر ٢٠٠٧م.

بـ ٧٥٠٠ شخص من إجمالي ٢٢ ألف مصري يعملون في الدولة الصهيونية. وبالطبع فإن الحالات غير المسجلة تجعل العدد الفعلي أكبر من ذلك، هذا في الوقت الذي لا نجد فيه إحصائيات مصرية رسمية حديثة لعدد المصريين المتزوجين بإسرائيليات. وفي آخر الإحصائيات المنشورة عام ٢٠٠١م نجد ميلاً واضحاً من الحكومة المصرية للتقليل من الأعداد، ففي ذلك العام أعلنت وزارة العدل المصرية أن عدد حالات الزواج المختلط بين مصر والدولة الصهيونية لا يزيد على ١٢٠ حالة مسجلة في الأوراق الرسمية، منها ٥٠ حالة لفتيات مصريات متزوجات بشباب ينتمون لعرب ٤٨، والفتيات الخمسون وأزواجهن ينتمون لقبيلة العزازمة التي يعيش أبناؤها في مصر والدولة الصهيونية، وكان عامل النسب هنا سبباً في التزاوج بينهم.

وبجانب كونه اختراقاً لمصر، فإن التطبيع على الساحة المصرية يفتح للصهاينة أبواب الساحات العربية الأخرى التي لا تعترف رسمياً بالكيان الصهيوني، وإذا كانت ظاهرة التطبيع في الحالة المصرية تأتي كـ«نتيجة» لاعتراف النظام بالكيان الصهيوني وتصالحه معه، فإنها بالنسبة لباقي الدول العربية «سبب» و«وسيلة» يحاول بها الصهاينة الحصول على اعتراف تلك الدول بكيانهم، وربما يبدو ذلك بصورة أكثر وضوحاً في حالة الدول العربية التي لا تقيم علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني مثل المغرب وتونس والمملكة العربية السعودية وقطر، فالعلاقات الاقتصادية والسياسية السرية مع الكيان الصهيوني، التي تندرج تحت مفهوم التطبيع عملياً، هي الممهد والطريق الطويل نحو الاعتراف الرسمي من أنظمة تلك الدول بالكيان الصهيوني.

كذلك فتح التطبيع مع مصر للصهاينة أبواب الدول الإفريقية والأسيوية التي كانت تقاطع الكيان الصهيوني في عهد جمال عبد الناصر للحفاظ على علاقاتها مع مصر، وهذا منطقي فكيف يمكن أن يقيم النظام المصري علاقات مع الكيان الصهيوني وينتظر من الدول الأخرى أن تستمر على مقاطعتها له؟! وقد أتاح هذا للصهاينة أن يتوغلوا في الساحة الإفريقية ويحتلوا مساحات النفوذ التي كانت مصر عبد الناصر تتمتع بها، ويشجعوا دول حوض النيل على محاولة تقليل حصة مصر من مياه النهر، للضغط على مصر إستراتيجياً وابتزازها!!

وبجانب هذه الأهداف والنتائج الإستراتيجية، فقد أدت نشاطات التطبيع خلال العقود الثلاثة الفائتة لنتائج فادحة على الجانب المصري، لا يمكن إحصاؤها في هذا المقام، وإنما سنكتفي ببعضها على النحو التالي:

١ ـ استنزاف الموارد الطبيعية:

عبر التطبيع الاقتصادي استنزف الصهاينة الثروات الطبيعية لمصر على مدار أكثر من ثلاثين عاماً، فقد التزم نظام السادات/ مبارك بتصدير مليوني طن من البترول المصري للكيان الصهيوني سنوياً، وكما يحكي السفير الإسرائيلي الخامس في مصر، فإن البترول المصري ظل يتدفق على الكيان الصهيوني، ولم ينقطع يوماً، أو يتأثر توريده بالتقلبات التي شهدتها العلاقات بين النظام المصري وحكومة الكيان!! وفي بعض السنوات تجاوزت الكميات المصدرة المليوني طن المتفق عليهما!![1]

كما التزم نظام مبارك منذ العام ٢٠٠٥م بمنح الكيان الصهيوني ١.٧ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المصري سنويا لمدة ١٥ عاما قابلة للتجديد، بثمن يتراوح بين ٧٥ سنتًا إلى ١.٥ دولار للمليون وحدة حرارية، في حين يتراوح السعر العالمي بين ٩ و١٥ دولارًا، وبذلك فإن مصر تخسر منذ بدء تنفيذ اتفاقية الغاز ٩ ملايين دولار يومياً!!

وبجانب الخسارة المادية، فإن مصر تخسر إستراتيجيا من تصدير الغاز للعدو الصهيوني، فالأولى أن ندخر احتياطي الغاز ـ الذي لا بد سينضب يوماً ـ للمستقبل، أو نستخدمه في التنمية الصناعية داخل مصر، ونوصله للمنازل المحرومة، وإن اضطررنا لتصديره فلا ينبغي أبداً أن نصدره لعدونا وبثمن بخس، ليزيد هو من قدرته الصناعية والعسكرية، ويزداد تفوقه علينا!!

ولا تقتصر الأطماع الصهيونية على البترول والغاز المصريين، فحسبما ذكر ديفيد سلطان في مذكراته، فقد كان الصهاينة على وشك الحصول على الكهرباء المصرية أيضاً في منتصف السبعينيات، من خلال مشروع ربط الشبكة المصرية بالشبكات: الإسرائيلية والأردنية والسورية والتركية، لولا أن سورية لم توافق أن يتم ربط شبكتها بالشبكة المصرية من خلال الشبكة الإسرائيلية، وإزاء إصرار سورية على موقفها، فاضطر نظام

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، ص ١٤٣.

مبارك إلى استبعاد الشبكة الإسرائيلية من المشروع، واتصلت بالشبكة الأردنية بالشبكة المصرية عن طريق خليج العقبة!![١]

كذلك سعى الصهاينة منذ بدؤوا علاقاتهم المعلنة بأنور السادات إلى الحصول على مياه النيل عبر سيناء، وتناقشوا معه في هذا الأمر بالفعل في أروقة كامب ديفيد، ووجدوا منه ترحيباً وتشجيعاً، ولكنه تراجع عن الفكرة ونصح له الأمريكيون بأن يصرف النظر عن جميع المشروعات المتعلقة بالتعاون المائي مع الكيان الصهيوني، وذلك بعد إحباط محاولتين من بعض ضباط الجيش المصري للانقلاب، وكانت مشاريع إيصال الماء للكيان الصهيوني احد الدوافع الرئيسية للقائمين على المحاولتين!![٢]

٢ـ إفساد الزراعة المصرية:

كان المجال الزراعي من أول المجالات التي بدأ فيها التطبيع[*]، وظل مستمراً طوال الثلاثين سنة الماضية باستثناء الفترة (٢٠٠٢ـ٢٠٠٤م)، وقد أدى تدخل خبراء العدو الصهيوني ومستشاريه الزراعيين في زراعة مصر إلى عدد من الكوارث المباشرة، يتمثل أبرزها في :

ـ على مستوى التخطيط، يقتصر عمل الخبراء الصهاينة في مشروعاتهم الزراعية ودوراتهم التدريبية التي يقيمونها في مصر على المحاصيل والزراعات الاقتصادية، خاصة الفواكه والخضر، ويدفعون وزارة الزراعة المصرية للاهتمام بتلك المحاصيل على حساب المحاصيل الأساسية والإستراتيجية مثل القمح والقطن، وقد أدت تلك السياسة إلى تدمير زراعة القطن المصري، خاصة في عهد وزير الزراعة أمين أباظة، وإلى تزايد العجز في إنتاج مصر من القمح والسكر، وصارت المعادلة الزراعية المصرية تتلخص في: زراعة الفواكه والخضر لتصديرها، واستيراد القمح والسكر واللحوم من الخارج، وهذا ما اعترف به وزير الزراعة السابق، أحمد الليثي[٣]. وقد كانت هذه

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٢) انظر التفاصيل في : عادل درويش،وجون بولوك، حروب المياه الصراعات القادمة في الشرق الأوسط، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،١٩٩٩م.

(*) انظر الجزء الخاص بيوسف والي في القسم الثاني من هذا الكتاب.

(٣) انظر حواره مع موقع اليوم السابع على الرابط:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=202436

المعادلة من أسباب أزمات السلع الغذائية الأساسية في السنوات الأخيرة، مثل رغيف الخبز، والسكر، واللحوم، نظراً للاعتماد على استيراد نسبة كبيرة منها من الخارج، كما كانت سبباً في ارتفاع أسعار الخضروات والفواكه داخل السوق المصرية، لقلة المعروض منها، وتصدير نسبة كبيرة منها للخارج.

كذلك أدت تلك السياسة لاختلال الدورة الزراعية التي اعتادتها التربة المصرية طوال قرون، وهو ما أثر على جودة تلك التربة.

- لم يقتصر التعاون مع الإسرائيليين على تقديم الدورات التدريبية، بل امتد الأمر لاستيراد التقاوي والبذور والمبيدات والأسمدة من الكيان الصهيوني، وفضلاً عما في ذلك من تغيير وعبث بالسلالات الزراعية المصرية، فقد كشف تقرير للشبكة الدولية لتأثير المبيدات «السبان»، التي تتخذ من الفلبين مقرا لها، أن وزارة الزراعة المصرية استوردت من شركات إسرائيلية ١٢ نوعا من المبيدات الزراعية تعرف عالمياً بـ «دستة الأشرار»، وتتسبب في إصابة الإنسان بالسرطان والعقم، وتشوه الأجنة[1]، ومن هذه المبيدات ما يترسب في المياه الجوفية ويبقى أثره فيها حتى بعد التوقف عن استخدامه، مثل مبيد (داي برومو كلوروبربان) الذي يصيب الرجال بالعقم!!

ومن تلك المبيدات المحظورة أيضاً: مبيد (إيثلين داي- برومايد)، الذي يستخدم في تعقيم الحبوب ورش أشجار الموالح، وصار متيقناً أنه يسبب السرطان، ويؤثر على خطوبة الذكور والإناث!! ومبيد «كلوردين» الذي يترسب في الخلايا البشرية ويسبب الأورام السرطانية، ومثله مبيد(هيتباكلور). أما مبيد(إتش- سي- إتش- ليندين) فله تأثير خطير على الجهاز العصبي للإنسان والحيوان، ومن دستة الأشرار أيضاً مبيد(كامفيكلو أو توكسافين) الذي يسبب التسمم للإنسان في حالة بلعه، وللأسماك. ومبيد (د. د. تي) الذي يتراكم في الجسم في كل مراحل التغذية ويؤدي للتسمم الحاد، ومبيد (تو- فور- فايف- تي) الذي يحتوى مادة الديوكسين القاتلة للإنسان والحيوان، واستخدمه الأمريكان في إبادة ثوار فيتنام في القرن الماضي!

(١) انظر : موقع جريدة الميدان القاهرية :
http://www.almaydan.org/2007-2008/765/details8.php

ولا يقتصر أثر المبيدات على صحة الإنسان، فالحيوانات تتعرض للتسمم عند تناولها النباتات التي رُشت بالمبيدات، والدواجن التي تتناول أعلاف ملوثة بالمبيدات تضع بيضاً به نسب من تلك السموم!! كذلك تتأثر مياه النيل والترع بالمبيدات التي يتم رشها بالطائرات أو بموتورات الرش، وتتأثر المياه الجوفية بالمبيدات التي تترسب في التربة كذلك.

وبجانب المبيدات هناك الهرمونات التي تُرش بها الخضروات والفاكهة لتسريع نموها وتكبير حجمها وتلوينها، وتتمثل خطورتها في كونها تتراكم في ثمار الفاكهة وعلى قشرتها وتنتقل لجسم الإنسان حين يتناولها، فتسبب له السرطان أو العقم أو أمراض القلب. وقد دأبت شركات مثل (أجرولاند) على استيراد الهرمونات النباتية من الكيان الصهيوني وترويجها في السوق المصرية. وقد عرضت الشركة في معرض صحارى للمستلزمات الزراعية، الذي نظم في فندق شبرد بالقاهرة سنة ١٩٩١م، هرمونات نباتية مثل(بروميد الميثيل)، و(سيموفول) و(البرلكس كولت)، كما روجت لهرمونات (الجبرلين) المحظورة دولياً. في الوقت الذي تستورد فيه شركة(كارمل) من الكيان الصهيوني العصائر واللحوم والدواجن المشبعة بالهرمونات!!

وبجانب تأثيرات تلك الهرمونات على صحة الإنسان، فإنها تؤدي لتدهور خصوبة التربة وتلويثها بعناصر الرصاص والزنك والكادميوم، وتقضي على الكائنات الدقيقة النافعة الموجودة بها.

كذلك أنتجت الشركات الإسرائيلية نوعاً من السماد يسمى (مالت٢) به هرمون (كومست) الذي يزيد من وزن الثمرة وحجمها. وقد دافع الوزير يوسف والي عن السماد وقال إنه السبب في زيادة إنتاج الموز والتفاح، وأشار على سبيل المثال إلى شتلات التفاح الإسرائيلي (عانا) التي حولت التفاح من فاكهة الطبقات الثرية إلى فاكهة شعبية.[١]

وثمة حوادث تسجل الآثار المدمرة للتطبيع الزراعي، ففي سنة ١٩٩٤م دخلت مصر حشرة صانعة الأنفاق في الموالح التي أدت إلى دمار كبير لمزارع الموالح[٢]. كما

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٢) انظر موقع جريدة «الأهرام» القاهرية، الرابط:
http://www.ahram.org.eg/310/2010/10/05/3/42046.aspx

أهدى يوسف والى محافظة الفيوم خمسة آلاف شتلة زيتون إسرائيلية وكانت فاسدة، وأدت إلى تدمير مساحة ١٣٠ ألف فدان، كما سعت شركات للترويج لأصناف من الكتاكيت الرومي الانجليزي الأصل المستورد من الكيان الصهيوني وبنصف الثمن، وفوجئ الذين اشتروا هذه الكتاكيت بوجود فيروس يصيب بأمراض سرطانية في الكبد، ولم يكن يصيب سوى الخنازير!!

كما دخلت الأسواق المصرية هرمونات إسرائيلية محظور استخدامها وأخطرها الهرمون البودرة، والهرمون السائل تومان، وهي هرمونات تؤدى إلى كبر حجم ثمرة الخوخ والفراولة بارتفاع كمية المياه مع انخفاض نسبة المادة السكرية، إضافة إلى دورها في إصابة الإنسان بنزلات معوية وكذلك السرطان والفشل الكلوي .

وفي الوقت، الذي يجلب فيه الصهاينة ووكلاؤهم المصريون التقاوي والبذور من الكيان الصهيوني، فإن عملية عكسية تجري، وهي «سرقة» وتوريد السلالات والأصناف الزراعية المصرية إلى الكيان الصهيوني، وقد كان القطن المصري العريق النموذج الأوضح لذلك، وليست هذه السرقة مستغربة ممن سرقوا فلسطين، ويحاولون سرقة كل ما يمكنهم سرقته من ثروات الأمة العربية، حتى الثقافة والتاريخ لم يسلما منهم.

٣ ـ التجسس والتخريب:

في عالم المخابرات تحرص كل دولة على أن تحيط وتحظى بأكبر قدر ممكن من المعلومات (والعملاء) عن باقيّ دول العالم، وفق قاعدة أنه: لا يوجد صديق دائم ولا عدو دائم، ووفق قاعدة أن: المعرفة قوة في ذاتها. وفي هذا الإطار يتم ترتيب وتصنيف دول العالم في أجهزة المخابرات في مراتب ودرجات على حسب أهميتها وخطورتها على الأمن الوطني، فتُعطى أولوية لدول معينة، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، وتتأخر دول أخرى للأسباب نفسها. ووفق هذا المحدد العام فإنه لا يُستغرب أن تتجسس دولة على دولة أخرى حليفة أو صديقة، فكما قلنا: لا توجد صداقة دائمة أو عداوة دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة. كما أن أعمال التجسس لا تعني في ذاتها التعبير عن العداء، بل ربما تُعبر عن رغبة في التدخل في شؤون الحليف ودفعه لاتخاذ قرارات

معينة، فيكون التجسس بغرض الحصول على المعلومات الكافية لتحقيق ذلك الهدف، ومن أمثلة ذلك جهود المخابرات البريطانية في أثناء الحرب العالمية الثانية لدفع الولايات المتحدة لدخول الحرب بجانب الحلفاء.

وفي هذا الإطار العام نجد الدولة الصهيونية لا تتردد في التجسس على أصدقائها وحلفائها، وعلى رأسهم راعيها المباشر: الولايات المتحدة. وقد كشف الأمريكيون عن عدد من العملاء الذين تجسسوا عليهم لصالح الإسرائيليين، مثل الأمريكي جوناثان بولارد الذي حوكم في سنة ١٩٨٦م وأدين بتهمة نقل أدق المعلومات العسكرية الأمريكية للسفارة الإسرائيلية في واشنطن.

وفي هذا الإطار أيضاً فإن الدولة الصهيونية لن تتردد في التجسس على مصر، مهما عُقد بين الدولتين من معاهدات واتفاقيات صداقة وتطبيع.

وإذا تأملنا ما أُعلن عنه من العمليات الاستخبارية الإسرائيلية الموجهة ضد مصر في فترة ما بعد كامب ديفيد، ونوعية الجرائم التي يقوم بها عملاء الموساد على أرض مصر، فسنجد أن العمل الاستخباري الإسرائيلي في مصر يقوم على:

- جمع المعلومات عن مصر في كافة المجالات: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية (بفروعها: الزراعية والصناعية والسياحية)، والعلمية. وفي هذا تستعين المخابرات الإسرائيلية بكل من تستطيع تجنيده من العملاء المصريين والأجانب، بجانب متابعتها الدائمة لوسائل الإعلام المصرية وما يخص مصر في وسائل الإعلام العالمية.

وفي هذا الإطار يولي الإسرائيليون التطورات السياسية في مصر اهتماماً خاصاً، وحرصوا في عهد حسني مبارك على متابعة القوى السياسية المصرية، خشية أن تتمكن إحدى القوى السياسية المعارضة للصلح مع العدو الصهيوني من الوصول إلى الحكم، لذا فإنهم لم يتوانوا عن تزويد النظام المصري بما يصلون إليه من معلومات ذات قيمة بهذا الشأن.

ورغم أن المسكوت عنه في قضايا الجاسوسية والمخابرات يكون دوماً أكبر من المعلن، فإن عدد ما أُعلن عنه من قضايا وشبكات التجسس الإسرائيلي في الثلاثين سنة الأخيرة التي تلت معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني، يفوق ما أُعلن عنه خلال

السنوات الثلاثين السابقة لتلك المعاهدة. فحسب بعض المصادر، فإنه تمَّ خلال الفترة بين سنتي ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م ضبط ٢٧ شبكةَ تجسس صهيونية في مصر، منها ١٠ شبكات تمَّ ضبطها خلال الفترة فيما بين سنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٧م، وبلغ عدد جواسيس الموساد الذين تمَّ تجنيدهم والدفع بهم إلى مصر حوالي ٦٧ جاسوسًا منهم٧٥٪ من المصريين و٢٥٪ من الكيان الصهيوني[1]

ولنعلم كيف ييسر التطبيع من مهمة الصهاينة في جمع المعلومات عن أدق وأخطر التفاصيل في مصر، نشير إلى تلك الواقعة التي جرت في مايو ٢٠١٠م، حين كشف محمد السعدني، رئيس «مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية» السابق، في حوار صحفي[2] عن تشجيع وزير التعليم العالي المصري (د.هاني هلال) لاشتراك الهيئات العلمية بالمدينة في أبحاث علمية تكنولوجية مع جهات علمية إسرائيلية، رغم أن المدينة تتمتع بتفوق علمي واضح عن تلك الجهات الإسرائيلية، ولا تحتاج للشراكة معها ، بحسب كلمات السعدني!!

وفي دلالة على النوايا غير العلمية لتلك الجهات الإسرائيلية، يؤكد السعدني أنها طلبت «أسماء الباحثين الموجودين في المدينة والتاريخ العلمي والوظيفي والبحثي والتكنولوجي لهم، ومعلومات عن الأجهزة والمشروعات الموجودة، وعدد الأفراد من الباحثين الحاصلين على شهادات دكتوراه ويدرسون في الخارج، ومصادر التمويل الخاصة بالمدينة »، ومن الواضح أن الأمر هنا يتعلق بالتجسس العلمي، أكثر منه بالتعاون البحثي .

وأورد السعدني واقعة أخرى، تدل على مدى حرص الوزير هلال على التطبيع مع العدو الصهيوني، ملخصها أن أحد الباحثين بالمدينة رفض التعاون مع مجموعة بحثية إسرائيلية قدمت للمدينة، وكان الوزير في قبرص، فأرسل رسالة الكترونية للباحث يهدده بالعقاب إذا رفض التعاون مع تلك المجموعة!!

وتبدى خطورة ما فعله الوزير المصري من تشجيع للتطبيع العلمي مع الصهاينة،

---

(١) انظر : أحمد رمضان، العميل ٦٧ .. عناكب التجسس في مصر، تحقيق منشور على الرابط الالكتروني :
http://www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=27798&SecID=271

(٢) جريدة «المصري اليوم» ، القاهرة ، عدد ١٧/ ٥/ ٢٠١٠م

حين نعلم خطورة ما تحتويه «مدينة مبارك» من أسرار علمية تندرج تحت بند « الأمن القومي المصري»، أو بحسب كلمات السعدي :« المدينة فيها أسرار خطيرة عن الأمن القومي المصري، فلدينا أسرار عن الاستشعار عن بعد، ومعلومات سرية عن حقول البترول، وعلوم الفضاء، ومعهد الإلكترونيات، وأسرار أخرى عن مجالات كثيرة في الدولة »..

ـ التخريب المتعمد لما يمكنهم الوصول إليه من القطاعات المصرية: وقد تمثل ذلك في أكثر من صورة ونشاط، مثل تورط المخابرات الإسرائيلية في تهريب المخدرات لمصر، وغزو سوق المخدرات بالأصناف الفتاكة التي تدمر الشباب المصري، كما حدث في الثمانينيات من القرن الماضي حين غزا مخدر الهيروين البلاد بكميات كثيفة، وكشفت أجهزة الأمن المصرية عن الدور الإسرائيلي في ذلك.

في المجال الزراعي يمكن الإشارة إلى دور المخابرات الإسرائيلية في تهريب وتوريد المبيدات والبذور المسرطنة والسلالات الحيوانية المحقونة بالهرمونات للمزارع المصرية، وذلك عبر علاقات المخابرات الإسرائيلية بالشركات الزراعية في الكيان الصهيوني، وبمراكز الأبحاث التابعة لتلك الشركات.

هذا بخلاف السياح الإسرائيليين وعملاء الموساد الذين يُقبض عليهم، وتكتشف السلطات المصرية أنهم مصابون بمرض الإيدز، وأنهم عملوا على نشره بين الشباب المصري، مثلما حدث في قضية الجاسوسة فائقة مصراتي، التي سنتناول قصتها لاحقاً.

حتى في المجال العقائدي والديني، لم يتورع الصهاينة عن إرسال عملائهم لنشر العقائد الدينية والمذاهب الأرضية بين المصريين، لتهديد الاستقرار الاجتماعي المصري، وكانت قضية الشابة الفلسطينية التي قبض عليها وزوجها الإسرائيلي في فبراير ٢٠٠٧م، وهما يروجان لمذهب «السيانتولوجي» الديني نموذجاً لذلك، وسنشير لتلك الحادثة لاحقاً.

ـ كذلك كان من أولويات المخابرات الإسرائيلية في عهد مبارك، العمل على رصد وتعقب عناصر التنظيمات المصرية والعربية المقاومة للكيان الصهيوني الموجودين على الأراضي المصرية، والتعاون مع المخابرات المصرية في القبض علي تلك العناصر،

ولعل إلقاء القبض على ما عُرف بـ«خلية حزب الله» في مصر في سنة ٢٠٠٩م، هو النموذج الأقرب والأشهر لذلك.

ـ تنشط المخابرات الإسرائيلية وسط الجاليات العربية والمصرية في أوربا والأمريكتين، وتبحث عن الشخصيات الصالحة للتجنيد، وغالباً ما يكون المال أو النساء هما وسيلة الاصطياد والتجنيد، وقد ظهر من بعض قضايا التجسس المعلن عنها مؤخراً، أن المسيحيين المصريين المهاجرين للأمريكتين(الذين يُطلق عليهم أقباط المهجر) صاروا هدفاً لضباط الموساد وعملائه، الذين يحاولون استغلال نشاط المعارضة السياسية والدينية للنظام المصري وسط هؤلاء.

يتبدى من المحددات السابقة أن توقيع الكيان الصهيوني لاتفاقية الصلح مع النظام المصري في سنة ١٩٧٩م، لم يُغير من إستراتيجيته العدائية نحو مصر، وأنه من السذاجة تصور عكس ذلك، فإن الطبيعة الاستعمارية العدوانية التوسعية للكيان الصهيوني تجعله يعتبر مصر عدواً دائماً، يستهدفها دوماً بغرس الجواسيس والعملاء، ويجتهد في تخريب ما يمكنه تخريبه من قطاعات الحياة فيها، بل إن تلك الاتفاقية قد وفرت الأجواء الملائمة لزيادة النشاط المخابراتي والإجرامي الصهيوني ضد مصر عن مرحلة ما قبل الصلح، إذ لم يعد تعامل المصريين مع الإسرائيليين داخل مصر أو خارجها جريمة قانونية مرتبطة بالتجسس والتخابر، ولم يعد التعاون الاقتصادي مع الصهاينة دليلاً من وجهة النظر الأمنية على الخيانة وفقد الانتماء، وصار بوسع الإسرائيليين زيارة مصر للسياحة والعمل، ويكفي أن بنود معاهدة الصلح تعطيهم الحق في دخول سيناء دون جوازات سفر أو تأشيرات لمدة أسبوعين!!

وبات مسموحاً للمصريين أن يسافروا للكيان الصهيوني للأغراض نفسها، وأن يتزوجوا بإسرائيليات، ومع الوقت توغل الإسرائيليون في مجالات حيوية مصرية، على رأسها مجال الزراعة، وكل ذلك أتاح للمخابرات الإسرائيلية مساحة غير مسبوقة للحركة وسط المصريين داخل مصر وخارجها في نطاقات مكانية وسنية أوسع، ولتجنيد العملاء من بينهم، وفي القضايا التي أُعلن عن ضبطها ما يؤكد ذلك.

وتزداد المسألة خطورة في حالة المصريين الذين سافروا للكيان الصهيوني وتزوجوا

إسرائيليات، فبعد سنوات قليلة سنجد أنفسنا أمام جيل فريد غير مسبوق ينتمي إلى مصر من ناحية الأب، ويرث الجنسية الإسرائيلية من الأم، هؤلاء المصريون أبناء الإسرائيليات سيمثلون للإسرائيليين، كنزاً لا يُقدّر، ومورداً أساسياً، لتجنيد الجواسيس والعملاء وغرسهم في المجتمع المصري، دون معوقات قانونية أو سياسية، ودون أن تستطيع أجهزة الأمن المصرية أن تراقبهم، أو أن تقيد من حركتهم بين القاهرة وتل أبيب (كما تفعل اليوم مع من يسافر من المصريين للكيان الصهيوني)، وذلك في حال لم يسرع المشرع المصري لإصدار القوانين التي تنزع الجنسية المصرية عن حاملي الجنسية الإسرائيلية، ليُخفف بالتشريعات بعض الآثار الخطيرة لسياسة التطبيع!! إلى أن يأذن الله ويفيق النظام المصري من أوهام السلام والتطبيع، أو يأتي نظام آخر يغلق باب التطبيع ويعود لساحة المقاومة والتحرير.

يدرك الصهاينة جيداً أن قرار الصلح معهم كان قراراً فردياً من الرئيس السادات، وأن غالبية الشعب المصري ضد وجود الكيان الصهيوني، وضد ما يرتكبه من جرائم بحق العرب في فلسطين ولبنان وسورية، وأن الصلح والتطبيع مع ذلك الكيان مرتبطان ببقاء النظام المصري الحالي، ومن ثَمَّ فهما حالة مؤقتة ستزول إن عاجلاً أو آجلاً، وهذا ما يجعل الصهاينة يتوقعون تجدد الحروب مع مصر في أي وقت، ويجعلهم لا يتوقفون يوماً عن جمع المعلومات عن كافة شؤون الحياة في مصر، ويستغلون حرية الحركة التي منحتهم إياها الهدنة الحالية في غرس العملاء. ولعل في التصريحات الأخيرة التي نشرتها عدة صحف فلسطينية وعربية على لسان رئيس الاستخبارات الحربية الإسرائيلية السابق (عاموس يادلين)، ما يدل على تلك الإستراتيجية، فقد قال الرجل خلال مراسم تسليمه مهامه لخليفته الجنرال أفيف كوخافي: « مصر هي الملعب الأكبر لنشاطات جهاز المخابرات الحربية الإسرائيلي، وإن العمل في مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام ١٩٧٩م... لقد أحدثنا الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية في أكثر من موقع، ونجحنا في تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي، لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائماً، ومنقسمة إلى أكثر من شطر في سبيل تعميق حالة الاهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية، لكي يعجز أي نظام يأتي بعد حسني مبارك في معالجة

الانقسام والتخلف والوهن المتفشي في مصر»[1].

٤ ـ تصدير الجريمة:

كما ساعدت أجواء الصلح والتطبيع الرسمية في زيادة نشاط التجسس الصهيوني وشبكاته، فقد حدث الأمر نفسه في مجال الجرائم التي يرتكبها الإسرائيليون بحق مصر والمصريين، فبينما كانت تلك الجرائم قبل معاهدة الصلح محدودة وتعتمد على التهريب عبر الحدود، ويُستخدم فيها عديمو الولاء والخلق من بدو سيناء، وتتركز في تهريب المخدرات والأموال الزائفة، فقد حدثت فيها طفرة نوعية وكمية مع السماح للإسرائيليين بدخول مصر، والاختلاط بالمصريين، خاصة في سيناء، وعموماً يمكن تقسيم الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في مصر إلى قسمين :

(أ) ـ جرائم تخريبية متعمدة :

وهي الجرائم التي ترعاها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر، أو تغض الطرف عنها على الأقل، لأنها تضرب في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري، مثل تهريب المخدرات والأسلحة والعملات المزورة، وتوريد البذور والمبيدات الزراعية المسرطنة، ونشر الإيدز بين الشباب المصري عن طريق الدعارة والعلاقات المحرمة..

وبجانب تلك الجرائم التي تحتاج لتحقيقات وأدلة وبراهين لإثبات صلة الاستخبارات الإسرائيلية بها، وغالباً ما يتم التكتم على تفاصيلها لدى الأجهزة الأمنية المصرية، فإن ثمة جرائم قتل واضحة وصريحة تتكرر على الحدود المصرية، حين يقوم الصهاينة بين حين وآخر بإطلاق النار على الجنود والمدنيين المصريين، ويسوقون الحجج والأعذار للتغطية على عمليات القتل تلك.

(ب) ـ جرائم أفراد وعصابات:

وهي الجرائم التي يقوم بها أفراد وعصابات من مستوطني الكيان الصهيوني، بدوافع إجرامية غير متصلة بالأهداف الإستراتيجية لذلك الكيان، وقد حازت المافيا الإسرائيلية شهرة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولمصر نصيب من عملياتها التي تدور بين

(١) انظر: جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢/ ١١/ ٢٠١٠م.

تهريب المخدرات والأموال المزورة، والاتجار بالبشر، والقتل والخطف والاغتصاب.

وقد ضبطت السلطات المصرية عدداً كبيراً من جرائم القسمين السابقين على مدار سنوات الصلح والتطبيع، ومن نماذج ذلك[1]:

ـ في أغسطس من سنة ١٩٨٥م قبضت سلطات مطار القاهرة على الإسرائيلي يوسف طحان وبحوزته أكثر من كيلو جرام من مخدر الهيروين، وقُدم للمحكمة التي حكمت عليه في فبراير التالي بالإعدام، لكن الرئيس المصري حسني مبارك خفف الحكم إلى السجن المؤبد!! ويبدو أن هدية الرئيس لم تُقوم من سلوك السجين الذي ظل مصراً على نشاطه، حتى ضُبط متلبساً بتوزيع مخدر البانجو على رفاقه في السجن، فُحكم عليه بغرامة (مائة ألف جنيه مصري)، وزيد في مدة عقوبته، حتى وافته المنية في السجن في ديسمبر ٢٠٠٣م[2].

ـ في عدد ٢٦/ ٧/ ١٩٨٨م، كشفت جريدة «الشعب» القاهرية المعارضة، نقلاً عن بعض مصادرها، أن أكثر من ألف فتاة مصابة بالإيدز قد أُرسلن إلى مصر تحت إشراف الموساد الإسرائيلي بهدف نشر المرض القاتل بين الشباب المصري.

ولعل تكرار ترحيل الفتيات الإسرائيليات المصابات بالإيدز من سيناء، هو ما جعل السينما تتناول تلك القضية في بعض أفلامها في بداية عقد التسعينيات، مثل الفيلم المصري «الحب في طابا»(إنتاج ١٩٩٢م)، الذي لفت الانتباه لتلك القضية.

ـ في تقرير أعده النائب العام الحالي (المستشار عبد المجيد محمود)، حين كان يشغل منصب المحامي العام، إحصائية لعدد الجرائم الصهيونية المضبوطة في سنة ١٩٩١م، على النحو التالي:

---

(١) انظر: زبير سلطان قدوري، السلام في المشروع الصهيوني (مصر نموذجاً)، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٢م. وانظر: د.سمير محمود قديح، شبكة جاسوسية للموساد في القاهرة تستغل الجنس وتنشر المخدرات، مقال على الموقع الالكتروني:

http://webcache.googleusercontent.com/search.

(٢) انظر: جريدة «الشرق الأوسط»، لندن ١/ ١/ ٢٠٠٤م. والجدير بالذكر أن الجاسوس الإسرائيلي قد تحسن سلوكه في السنتين الأخيرتين من عمره، فاعتنق الإسلام في سنة ٢٠٠٢م، وأقلع عن ترويج المخدرات بين زملائه، وواظب على أداء الصلوات.

* ضبط ١٣ حالة تسلل إسرائيلي إلى سيناء، منها ثماني حالات حاولت التسلل عبر معبر رفح، والخمس حالات الأخرى جاءت من معبر طابا. ومعظم المتسللين هم من المهاجرين اليهود الذين لم يجدوا فرصة عمل لائقة في الكيان الصهيوني فحاولوا البحث عن عمل في سيناء!!

* ضبط ١٦ إسرائيلياً في سيناء يحوزون سلاحاً غير مرخص حاولوا إخفاءه عن السلطات.

* ضبط ٥ حالات تهريب للمخدرات .

* ضبط ١٧ حالة توزيع دولارات أمريكية زائفة بين السياح الإسرائيليين .

- في فبراير ٢٠٠٧م قبضت أجهزة الأمن المصرية على شابة فلسطينية تدعى وفاء حسن أحمد (٢٦ سنة) وزوجها من عرب ٤٨ (محمود مفيد مصاروة ٢٨ سنة)، ووجهت لهما تهمة ازدراء الأديان ونشر مذهب ديني جديد يُدعى السيانتولوجي[*] (الذي هو مزيج من الفلسفة العقلية والنزعة الصوفية الروحانية)، وقد كشف الزوجان في التحقيقات أنهما قد كُلفا من مقر السيانتولوجي بتل أبيب وروما، بنشر المذهب في مصر، لتكون مركزاً لانتشاره في البلاد المحيطة، نظراً للثقل الإقليمي والثقافي لمصر.[1]

وقد اعترفت الزوجة الشابة أن اختيارها لهذه المهمة قام على أساس أنها فلسطينية محجبة، وفي وقت كانت فيه الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أوجها، فقد توقع من أرسلوها إلى القاهرة أن المصريون سيتعاطفون معها ولن يرتابوا في عقيدتها الدينية.

وبالفعل قدم الزوجان للقاهرة في أوائل العقد الحالي، بعد أن تلقيا دورة تدريبية على نشر المذهب، وذلك تحت ستار أنها مندوبان لشركة النشر الإيطالية «نيوايرا»، واستأجرا شقة في حي مدينة نصر القاهري الراقي، وبدءا نشاطهما من معرض الكتاب في دورته سنة ٢٠٠١م، حيث عرضا على جمهور المعرض كتاب« الدايتيكس» الذي ألفه

(*) السيانتولوجي(Scientologie) هو فلسفة دينية تطبيقية أسسها كاتب الخيال العلمي الأمريكي رون هابرد سنة ١٩٥٤ بولاية لوس أنجلوس الأمريكية، وتعريفها على موقعها الرسمي : دين يقدِّم طريقاً محدَّداً يؤدي إلى فهم كامل وأكيد لطبيعة الفرد الروحية الحقة ولعلاقاته مع نفسه ومع عائلته ومع الجماعات البشرية ومع كل أشكال الحياة والعالم الروحي والكائن الأسمى أو اللانهاية.

(١) انظر: جريدة «الشرق الأوسط» ، لندن، ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧م.

مؤسس المذهب (الأمريكي رون هابرد)، وذلك بأقل من ثلث تكلفته الفعلية، ووزعا نسخاً من الكتاب على عدد من الهيئات العلمية والثقافية ودور النشر والمكتبات العلمية في مصر، ونظما محاضرات لنشر أفكار الكتاب في بعض المنتديات الثقافية القاهرية.

ـ في يونيو ١٩٩٤م ألقت السلطات المصرية القبض على ضابط في جيش الكيان الصهيوني، يدعى إسحاق ديموند وهو يحاول تهريب أجهزة تفجير إلى مصر كان من المفترض أن تصل للجماعات الإسلامية العنيفة في صعيد مصر !!

ـ في نوفمبر من السنة نفسها قبض على شبكة إسرائيلية بقيادة الجنرال الإسرائيلي المتقاعد بول مزراحي، وهي تحاول تهريب أسلحة للجماعات الإسلامية العنيفة في الصعيد.

٥ ـ العبث بالثقافة المصرية:

بعد أن عقد السادات اتفاقية الصلح مع الصهاينة، كان لا بد من تربية الأجيال المصرية الجديدة على مفاهيم المرحلة الجديدة: مرحلة الاعتراف بإسرائيل، وجعل «السلام» خياراً إستراتيجياً في التعامل معها!! ولما كانت تلك المفاهيم تتناقض مع المفاهيم الثقافية والتعليمية التي أرساها العهد الناصري، الذي عُرف بمقاومته وعدائه للكيان الصهيوني، فقد كان على النظام الساداتي/ االمباركي أن يعيد النظر في المناهج التعليمية والتثقيفية، وأن يغير فيها قدر استطاعته، لتخدم التوجهات الجديدة، وكانت المناهج الدينية في التعليم العام والأزهري، على رأس المناهج المستهدفة.

ويُروى في هذا الصدد قصة ذات دلالة، ملخصها أن رئيس وزراء الدولة الصهيونية (مناحم بيجين) زار مصر في أعقاب توقيع اتفاقية الصلح، وتحديداً في أغسطس ١٩٨١م، وتناول في محادثاته مع الرئيس السادات خطوات تفعيل التطبيع، فطمأنه السادات على رغبته وحماسه لذلك، فانتهز بيجن الفرصة، وشكا للسادات من احتواء المناهج التعليمية المصرية على الآيات القرآنية التي تذم اليهود، مثل قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ ﴾ [المائدة]، وما تلاها من آيات، وكان رد السادات هو أن استدعى وزير التعليم المصري، آنذاك، وأمره أن يحذف تلك الآيات من الكتب

المدرسية!!

قصة أخرى في هذا السياق يرويها موشيه ساسون، السفير الإسرائيلي الثاني بمصر، في مذكراته [1] فقد ذهب في ختام فترة عمله عام ١٩٨٨م لوداع حسني مبارك، وفي الجلسة الودية التي جمعتهما، شكا موشيه للرئيس المخلوع من برامج التليفزيون الحكومي، خاصة البرامج الدينية، التي تُحرض الجماهير على (إسرائيل) و(اليهود)، فما كان من المخلوع إلا أن أصدر أمراً لوزير إعلامه (صفوت الشريف) بأن يتجنب التليفزيون الحكومي المساس باليهود وعقيدتهم الدينية!!

ولعلك لاحظت مثلي أثناء دراستك، أن امتحانات «اللغة العربية» في كافة المراحل قبل الجامعية لم تكن تخلو من موضوع تعبير عن «السلام» ودوره في «التنمية» و«الاستقرار»، وغيرها من عبارات مطاطة ومشبوهة استخدمها السادات ومبارك في ترويج صفقتهم مع الصهاينة!!

أو لعلك تلاحظ أن الأجيال المصرية الشابة بفعل التعليم والثقافة الرسمية صارت في مجملها أكثر ميلاً لأنور السادات ويُغضاً لجمال عبد الناصر وسياساته[*]، على عكس الأجيال التي تربت في الحقبة الناصرية، وهذا متوقع مع ثقافة «السلام» التي عمل السادات/ مبارك على غرسها في نفوس الأجيال!!

وبجانب دور النظام في تطبيع الثقافة المصرية، فقد غرس الصهاينة في قلب القاهرة مركزاً لنشر ثقافتهم، تحت مسمى« المركز الأكاديمي الإسرائيلي» الذي كان إنشاؤه سنة ١٩٨٢ تفعيلاً للاتفاقية الثقافية الموقعة بين القاهرة وتل أبيب في مايو ١٩٨٠، وأُعلن أن المركز تشرف عليه «الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والآداب»، بالاشتراك مع الجمعية الشرقية الإسرائيلية، وأن المهام الرئيسية للمركز هي: دراسة « التاريخ اليهودي» في مصر، ودراسة المجتمع المصري، وإقامة علاقات تعاون بين العلماء والمثقفين

(١) انظر: مذكرات موشيه ساسون، ص ٢٧٦-٢٧٧.

(*) لست ناصرياً، وإنما أرى بمقاييس الصراع مع العدو الصهيوني أن أنور السادات باعترافه بالكيان الصهيوني وصلحه معه هو أعظم من خدموا الفكرة الصهيونية بعد السير آرثر بلفور صاحب التصريح الشهير، بينما كان جمال عبد الناصر مقاوماً للصهيونية ورافضاً لكيانها، وهذا ما يجعلني أحترمه جداً في هذه النقطة، وأعادي السادات بكل قوة.

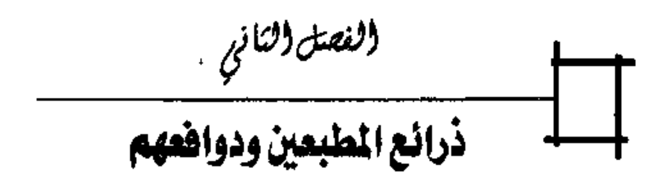
المصريين، وبين علماء ومثقفي الكيان الصهيوني!!

ويجانب اتهام هذا المركز بالقيام بنشاطات تجسسية على مصر، فقد رتب زيارات عديدة للدولة الصهيونية، لوفود ضمت أساتذة من القسم العبري واللغات الشرقية بجامعتي القاهرة وعين شمس، وذلك بدءا من سنة ١٩٩٣م. وقد بحثت الوفود المصرية مع أساتذة أقسام الدراسات العبرية والشرقية بجامعتي حيفا وتل أبيب، وسائل التعاون وتبادل الخبرات.

كما يعقد المركز مئات الندوات والمحاضرات والملتقيات، الدائرة في إطار الإستراتيجية الصهيونية الرامية لتهويد مصر وثقافتها وحضارتها، وترسيخ المزاعم الصهيونية التي تحاول إقناع العالم بدور اليهود وتأثيرهم الكبير في الحياة الاجتماعية والثقافية والحضارية للبلاد العربية.

ومن المهام التخريبية الأخرى للمركز، تعاونه مع السفارة الصهيونية في تنظيم تهريب الآثار المصرية، فبالإضافة إلى جريمة سرقة المخطوطات اليهودية المصرية القديمة «الجينيزاه»، وتهريبها من معبد بن عزرا بمصر القديمة ومقابر اليهود بالبساتين، رتب المركز عمليات تهريب واسعة للآثار المصرية، من بينها عملية تزعمها الحاخام «إيتان صبيح»، كبير حاخامات بيت لحم بفلسطين، حيث جاءت العصابة تحت اسم «وفد ديني» لزيارة المعابد اليهودية في القاهرة والإسكندرية، وعند مغادرتها ضبطت معها مجموعة من الآثار المصرية مختلفة الأحجام والتواريخ، كما ضبطت شبكة أخرى جاءت تحت ستار «مجموعة سياحية»، في أثناء محاولتها تهريب ثماني حقائب من المخطوطات النادرة، بعضها مكتوب على جلد الغزال.





الفصل الثاني

ذرائع المطبعين ودوافعهم

من دروس الحياة، وطبائع النفس البشرية، أن دفاع المرء عن نفسه ضد الاتهامات الخلقية يزداد كلما زاد إحساسه بصدق تلك الاتهامات، وأن من يرتكب شيئاً شائناً ويدرك ذلك جيداً هو الأكثر جدالاً ولجاجاً في دفع الاتهام عن نفسه!! إنها طبيعة سيكولوجية يعرفها علماء النفس، لا تنطبق على كل البشر بالطبع، ولكنها تنطبق على الأغلبية، خاصة ممن لا وازع لهم من دين أو خلق يساعدهم على شجاعة الاعتراف بالخطأ. ويزداد اللجاج كلما كبُر الخطأ، وعظُم الجرم، ووُضع الإنسان في مواجهة خلقية مع نفسه، ساعتها يحاول إقناع من حوله، ونفسه أولاً، بأنه بريء، ويبحث عقله الواعي عن المبررات والذرائع، التي تدفع عنه الاتهام، وتُسكت ضميره (إن كان لم يمت بعد)، وتعطيه القدرة على السير في طريق الخطأ والخطيئة..

هذه الفرضية السيكولوجية تجد تصديقها في واقع الجريمة، جرب ـ إن استطعت ـ أن تسأل مجرما عتيداً، أو عاهرة، أو جاسوساً عن تقييمه لنفسه وما ارتكبه من جرائم، وستجد كلاً منهم ينظر لنفسه باعتباره شريفاً، لا يستحق أن تسقط عنه كرامته البشرية، ولا يستحق العقاب!!

ترى هل تنطبق هذه الفرضية على الواقعين في أوحال التطبيع، الذين باعوا أنفسهم، وسلكوا طريق الغواية والخيانة للثوابت الوطنية والدينية؟ .. سنحاول في السطور القادمة أن نبحث في الذرائع التي يرفعها المطبعون، تبريرا لمسلكهم، ونترك الحكم للقارئ العربي المسلم، الذي يعرف أبعاد الصراع العربي ـ الصهيوني، ويدرك خطورته على الأمة، حاضراً ومستقبلاً..

أولاً ـ أهم ذرائع التطبيع ودعاواه:

يمكن تقسيم الذرائع والمبررات التي يتعلل بها دعاة التطبيع والواقعون فيه إلى قسمين رئيسيين:

(أ) ـ ذرائع تطبيعية سافرة:

وهي ذرائع ومبررات لا يستحي أصحابها من إعلان موقفهم من إسرائيل، والدعوة صراحة للتطبيع، دون خجل، أو محاولة للتمويه والمواربة، وأبرزها:

(١) ـ الرغبة في «السلام» وإتمام التسوية.

(٢) ـ ضرورة إزالة الحاجز النفسي بين العرب واليهود .

(٣) ـ التعلل بوجود معسكر للسلام داخل الدولة الصهيونية.

(٤) ـ التعلل بعقد الأنظمة في مصر والأردن وفلسطين اتفاقيات اعتراف، وصلح، مع الدولة الصهيونية، وانتهاء الصراع بين تلك الأنظمة والدولة الصهيونية.

(٥) ـ التعلل بتطبيع شخصيات شهيرة، كان لها تاريخ في النضال والمقاومة.

(٦) ـ البيزنس لا وطن له ولا دين.

(٧)ـ العلم لا وطن له ولا دين.

(ب) ـ ذرائع تطبيعية تجعل التطبيع ضرورة لا فكاك منها:

وهي ذرائع من يريدون تسويغ التطبيع باعتباره ضرورة لا فكاكِ منها، ومن ثم فليس على المضطر من حرج كما تقضي قواعد الاضطرار، ومما يسوقونه من مبررات من هذا المنطلق:

(٨) ـ التطبيع بقصد التعرف على العقل الإسرائيلي ودراسة المجتمع الإسرائيلي.

(٩) ـ اعتبار التطبيع اختراقا لجبهة العدو الصهيوني.

(١٠) ـ إحراج «إسرائيل» أمام المجتمع الدولي.

ولتبرير مسلكهم هذا أكثر يلجئون إلى:

(١١) ـ التعلل بمعاناة الشعب الفلسطيني بسبب المقاومة ورفض الاعتراف بالكيان الصهيوني.

(١٢) ـ التعلل بضعف العرب وعجزهم عن مقاومة الدول الكبرى التي تقف خلف الكيان الصهيوني.

(١٣) ـ اعتبار المقاومة سبباً في معاناة الشعب الفلسطيني وأن التطبيع هو الحل:

هذه هي دعاواهم وأفكارهم، نتناولها بالدحض والتفنيد في السطور التالية:

(١) دعوى: الرغبة في السلام ونجاح التسوية:

يقولون إنهم مع «السلام العادل»، و«الشامل»، ومع الحصول على «الحق» الفلسطيني عبر التفاوض وجهود التسوية السلمية، بعيداً عن العنف والحروب التي تهدد استقرار المنطقة، وتحرم المصريين التمتع بثمار السلام، وثمار مرور ثلاثة عقود على الصلح مع الدولة الصهيونية، دون حرب، أو نزاع يعطل قطار التنمية. ومن هنا يأخذ التطبيع مشروعيته، باعتباره وسيلة لتحقيق كل ما سبق، فعبر التطبيع يمكن التحاور مع الشريك الإسرائيلي، وإقناعه بالتسوية والسماح بقيام الدولة الفلسطينية المنشودة!!

هذه الذريعة تحوي كماً هائلاً من الخداع والتضليل واللعب بالمصطلحات، ونتيجتها النهائية ليست في صالح أصحاب الحق والقضية حتماً..

ولنبدأ بحديثهم عن السلام العادل:

يقولون إن السلام العادل يتحقق حين يتنازل الكيان الصهيوني عن جزء من أرض فلسطين التي اغتصبها واحتلها، ليقيم فيه الفلسطينيون دولة، حينها يقوم السلام بين العرب والصهاينة، بعد أن تحقق العدل: دولة للفلسطينيين، كما توجد دولة لليهود الصهاينة!!

فهل هذا هو العدل؟.. أن يرضى صاحب الحق بجزء ضئيل من حقه، ويقضي من أجله عقوداً في متاهات التفاوض، وخرائط الطريق، وقمم المنتجعات؟!.. هل العدل أن يُقر السارق على جريمته، وأن يُستسمح لرد جزء مما سرق، وتسقط الجريمة، بل يصبح اللص أخاً عزيزاً، وجاراً مكرماً؟!

وإن كان ذلك هو السلام العادل، فلا شك أن تحرير كامل فلسطين وعودتها لأهلها، إن تحقق اليوم فرضاً، هو الظلم بعينه، ومن حق الصهاينة ساعتها أن يطالبوا بالسلام العادل، وإنقاذهم من ظلم العرب والفلسطينيين..

ذلك هو السلام العادل الذي يقصدونه، أما السلام الشامل، فمعناه أن نضمن لإسرائيل، أن تسالمها كل الدول العربية، فلا تقوم دولة منها يوماً من الأيام تطالب بحق اغتُصب في سنة ١٩٤٨م، أو في سنة ١٩٦٧م، بل اعتراف شامل كامل من كل الدول

العربية، وتطبيع شامل لا يستثني أحداً، يومها يحق للدولة الصهيونية أن تطالب بإلغاء جامعة الدول العربية، وإقامة كيان إقليمي بديل، تكون عضواً فيه، وتدافع فيه عن حقوقها المكتسبة، أو أن تطالب بعضوية كاملة وشاملة في الجامعة، بعد أن ماتت القضية، ونُسي الثأر، ورضيت القبائل العربية بجزء من دية القتيل، ولا عزاء لأولياء الدم القُصَّر!!

أما «الحق» الفلسطيني فقد اختصروه في (الضفة والقطاع) دون باقي فلسطين، وكأن الباقي حق للصهاينة، لا يجوز التفكير في منازعتهم فيه، أو المطالبة به، ففلسطين هي ميراث تاريخي لليهود، ويستحق القوم الشكر أن منحوا الفلسطينيين جزءاً منه يقيمون عليه دولتهم!!

ويأتي مصطلح «التسوية» ليكمل منظومة الخداع والتضليل، فقد استعاروه من مجال المعاملات المالية والتجارية، حين يُسقط الدائن جزءاً من حقه لدى المدين، أو يرضى بمقابل عيني، لتصفية الحساب، وتبرئة ذمة المدين، فكأننا نُسقط الجزء الذي قام عليه الكيان الصهيوني من الحق الفلسطيني، ونرضى بالباقي لتسوية الخلاف، وتبرئة ذمة الصهاينة!!

أما ثمار السلام وجهود التنمية، فهي الأكذوبة الكبرى في تلك السلسلة من الأكاذيب، فها هي مصر بعد ثلاثة عقود من المعاهدة المشئومة مع الصهاينة، وما يقرب من ستين ملياراً من دولارات المعونة الأمريكية، ماذا حققت؟.. إنها تسير للخلف، وتنقض كل الانجازات، فهل كان الصلح سبباً في التقدم والنهوض؟ وهل تعجز الدول في حال الصراعات أن تأخذ بأسباب القوة والنهضة؟.. إنهم في شهر أكتوبر من كل عام يتحدثون عن روح أكتوبر، وما صنعته من إنجازات في حرب ١٩٧٣، وينادون بعودة تلك الروح، ولكن أين تذهب روح السلام التي تم بثها على مدار ثلاثين عاما من الصلح؟.. لن تعود روح أكتوبر إلا بإرادة المقاومة والنصر التي كانت في أكتوبر ١٩٧٣م.

هذا هو السلام، وهذه هي التسوية: تفريط في الحق وتمكين للغاصب، فهل يستحقان أن نسعى لتحقيقهما؟ وماذا بعد السلام والتسوية: هل يقنع الصهاينة بما

حققوا، وينسون مشروعهم الصهيوني، الذي لا يترك فرصة للتوسع والهيمنة إلا سعى لانتهازها ؟ إن نسينا نحن فهل ينسون هم أنهم صهاينة؟

(٢) ـ دعوى: إزالة الحاجز النفسي بين العرب واليهود:

وهي المقولة التي استخدمها الرئيس الراحل أنور السادات في سياق تبرير سعيه للتصالح مع الصهاينة، رغم أن هذه المقولة تحمل كماً من المغالطات لا يحتمل السكوت عنه، ولا تجاهله!

فهي تسلم، ضمناً، بحق الصهاينة في اغتصاب فلسطين العربية المسلمة، وإقامة دولتهم الصهيونية عليها، وتجعل السبب في امتناع العرب والمسلمين عن الاعتراف بتلك الدولة، راجعاً للحاجز النفسي القائم بين الطرفين، فإذا بادر أحدهما للتصالح مع الآخر، وإقامة العلاقات الطبيعية معه، فسيسقط ذلك الحاجز، وينتهي العداء، وتُحل قضية فلسطين!!

هكذا بكل بساطة ننسى أن فلسطين كانت طوال التاريخ عربية ، ونسلم بحق مزعوم للصهاينة في إقامة دولة لليهود على أرض فلسطين العربية المسلمة، وعلى المتضرر، وهو الطرف الفلسطيني والعربي، أن يلجأ لإزالة الحاجز النفسي الذي يمنعه من الاعتراف بالدولة الصهيونية، وتطبيع العلاقات معها ..

هكذا بكل بساطة ننسى الدماء التي سالت دفاعاً عن فلسطين، وننسى عقوداً من الدم والنار، ونقرر أن نكسر الحاجز النفسي بيننا وبين الصهاينة، وننسى أصل المشكلة، بأن نجعل العدو صديقاً، وعفا الله عما سلف من عدوان وقتل وتهجير وسلب للأرض والأموال، فالعرب معروفون عبر تاريخهم بالكرم، ولن يضيرهم أن يجودوا بجزء من أرضهم للصهاينة مقابل السلام، واستقرار العروش والكراسي!!

هكذا بكل بساطة نختزل صراعنا الوجودي والحضاري مع الكيان الصهيوني، ونحوله إلى مشكلة نفسية بين العرب واليهود، يمكن بالعلاج والتدريب النفسي أن نتغلب عليها، ونتجاوزها إلى آفاق رحبة من الصداقة والتعاون والعيش المشترك!!

ولما كانت المسألة ـ وفقا لهذا المنطق ـ نفسية بالأساس، فإن الحوار مع الصهاينة، والتعامل الإنساني معهم، ومحاولة فهمهم، عبر اللقاءات والزيارات المتبادلة، تصبح

كلها الوسائل المطلوبة والواجبة لتجاوز الحاجز النفسي، ويصبح التطبيع هو الحل، والغاية في الوقت نفسه!!

خطورة هذه المقولة في منطقها الزائف المدلس، الذي يغطي على النزاع الحقيقي بيننا وبين الصهاينة: صراع الأرض والوجود، ويسطح القضية الفلسطينية، ويرجع الذنب كله إلى العرب، الذين يكرهون اليهود، ويذمونهم في كتابهم المقدس، ولا يبادرون بالتي هي أحسن، ليصبح الصهاينة أولياء حميمين!!

وحتى لو افترضنا ـ جدلاً ـ أن هذه المقولة صادقة، وبادرنا للصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني، وتخلينا عن المقاومة والجهاد، فماذا سنجني حينها؟.. هل سيتوقف الصهاينة عن بناء مشروعهم الصهيوني في بلادنا. ولهل سيتوقف الدعم الغربي لهذا المشروع؟!.. طبيعة المشروع الصهيوني، وطبيعة الاستعمار الغربي تجيبان بكل حزم: كلا.. ستستمر الخسائر العربية، وستطال بلاداً عربية أخرى غير فلسطين وسوريا المحتلتين، ورويداً رويداً سيبتلع المشروع الصهيوني المنطقة، بالاحتلال العسكري المباشر، أو بالهيمنة الاقتصادية والسياسية، ساعتها، وتحت نعال الصهاينة، سندرك الحقيقة المرة، لكن بعد فوات الأوان!!

لقد فعلها السادات وذهب لهم في كيانهم، ليزيل الحاجز النفسي الذي تكلم عنه، فاستقبلوه بالترحاب غير مصدقين أن رئيس كبرى الدول العربية خرج بإرادته من حلبة الصراع، في مقابل أن يسترد الجزء الذي اغتصبوه في سنة ١٩٦٧م، وأنه لا يمانع أن في يسترده منزوع السلاح، وتحت التهديد بإعادة اغتصابه في أي وقت!! فأعطوه ما أراد بعد أن كبلوه بكافة القيود التي تضمن ألا يعود لحربهم، وألا يتدخل في عدوانهم حال على باقي البلاد العربية.

ورغم معاهدة الصلح التي أبرموها مع كبرى الدول العربية، فقد بقيت النفسية الإسرائيلية كما هي، وبقي الكيان الصهيوني على عدوانيته، بل ازدادت شراسته بعد غياب مصر عن دورها العربي والقومي، فأخذ جيش العدوان الإسرائيلي يغزو العرب ويعتدي عليهم في لبنان، وفلسطين، وسوريا، والعراق، ويسعى للمزيد من الهيمنة والقوة، والغلو!!

المشكلة في نظرية الحاجز النفسي هذه أنها تفترض أن كلا طرفي الصراع العربي الصهيوني، مسالم بطبعه، راغب في السلم والتعايش، وهذا لا ينطبق، حتماً، على الكيان الصهيوني، الذي غُرس في بلادنا ليكون ذراعاً للاستعمار، وحارسا أميناً على مصالحه. ولعل ثلاثين سنة من العدوانية الإسرائيلية، تلت توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وست عشرة سنة تلت توقيع اتفاقية أوسلو بين قيادة منظمة التحرير وبين الكيان الصهيوني، تثبت أن العدوانية طبيعة أصلية في ذلك الكيان، وأن المسألة ليست سوء فهم، أو عداوة نفسية بين العرب والصهاينة، بقدر ما هي حسابات ومصالح جعلت الغرب الاستعماري ينشئ تلك الدولة، في فلسطين، ويرعاها، ويعمل على ضمان تفوقها على العرب، لتظل قادرة على أداء الدور الذي أنشئت من أجله!!

(٣)ـ التعلل بوجود معسكر للسلام داخل الدولة الصهيونية:

وهذه الذريعة من أخطر الذرائع التي يتعلل بها المطبعون، فهم يقولون إنهم يقيمون علاقات

وحوارات مع معسكر السلام داخل الدولة الصهيونية، ويتعاونون معه من أجل تحقيق «السلام» بين العرب والصهاينة، وهم بذلك يسوقون لنا صنفين من الوهم: وهم وجود معسكر حقيقي للسلام داخل الكيان الصهيوني، ووهم قدرة ذلك المعسكر على تحقيق ما يسمونه السلام(*)!!

أما عن وجود معسكر للسلام داخل الدولة الصهيونية، فهو اسم يطلق على قوم هم أشد ولاء للفكرة الصهيونية، ورغبة في بقاء الكيان الصهيوني، من غيرهم من دعاة الحرب التوسعية في ذلك الكيان، فدعاة السلام هؤلاء يدركون خطورة المقاومة العربية / الإسلامية على كيانهم الاستعماري، ويعلمون أنه إلى زوال مع وجود تلك المقاومة، فيدعون لانتهاز الفرصة التاريخية، التي جاءت بتنازل النظم العربية عن الحق في كامل فلسطين، ورضاهم بجزء منها، ويرون أنها صفقة لن تتكرر، ولن تعود إن ذهبت: إعادة جزء من فلسطين، بشرط ضمان أمن الدولة الصهيونية، والاعتراف بها، وقبولها، أي أن

(*) لا سلام مع الصهاينة إلا حين يتركون فلسطين لأهلها ويعودون من حيث أتوا، ولكننا هنا مضطرون لاستخدام مصطلحات الداعين للصلح مع الكيان الصهيوني لفهم عقليتهم وخطابهم!

يعيد اللص جزءاً من المسروق، ويتصالح مع صاحب الحق، وعفا الله عما سلف!!

مثل هؤلاء القوم لا يفرطون ـ كما يحاول أن يقنعنا المطبعون ـ في جزء من أرضهم، (والتي لم تكن يوما أرضهم)، مقابل علاقات ودية مع الجيران العرب، بل هم يحاولون الحفاظ على ما اغتصبه أجدادهم وآباؤهم، وينظرون ببعض الحكمة لمستقبلهم، وهم ينشدون أن يساعدهم المطبعون في تحقيق ذلك الهدف! وبهذا فإنهم يستخدمون المطبعين في خدمة إسرائيل، والحفاظ على أمنها، وليس صحيحاً أن المطبعين هم من يستغلون أولئك القوم في الحصول على جزء من الحق الفلسطيني والعربي، فالاستغلال من نصيب المطبعين، وهم في النهاية لن ينالوا شيئا للقضية، وإن استفادوا على المستوى الشخصي!!

فمعسكر السلام هذا جزء من المنظومة الصهيونية العامة، التي تتكاتف جميعها وتتآزر في وقت الأزمات، ربما اختلفوا على أسلوب إدارة الصراع، ولكنهم وقت الخطر الذي يتهدد وجود دولتهم يصبحون صفاً واحداً، ويداً واحدة علينا، لا يتذكرون إلا مصلحة «إسرائيل»!!

ربما يصلح «دعاة السلام» هؤلاء لتبييض وجه الكيان الصهيوني، وإيهام العالم، وإيهامنا أن هناك داخل المشروع الصهيوني القائم على الاحتلال والتوسع من يرغب في السلام، والعيش المشترك مع الجيران العرب، وربما أصبح «معسكر السلام» المزعوم هذا، الذريعة، والمبرر الذي يسوقه المطبعون العرب، للدفاع عن تطبيعهم، وربما أمكن لوزير الثقافة المصري أن يستضيف أحد هؤلاء للعزف في دار الأوبرا المصرية، بدعوى أنه من أنصار السلام، ولكنهم في النهاية يصبون في صالح الكيان الصهيوني، ولا يختلفون على مصالحه العليا وأمنه.. إنهم يقدمون الخطاب اللين المخادع، المعادل للخطاب العنيف العنصري الذي يقدمه أمثال نتانياهو وليبرمان، ويقومون بدور البطل الطيب في المسرحية الصهيونية، ولكنهم في النهاية لن يغيروا شيئاً في السياسة ولا الإستراتيجية الصهيونية، ولو أرادوا، فسياسة كيان وظيفي، غُرس لخدمة الاستعمار الغربي، مثل الكيان الصهيوني، لا يحددها الساسة الصهاينة وحدهم، دون رعاة المشروع الغربيين، ولا تحددها الشعارات المرفوعة للاستهلاك الإعلامي، بقدر ما

تحددها مصالح الدول الكبرى الراعية للدولة الصهيونية، وتحددها مقتضيات الصراع، ومراحله، ولا جدوى من مخاطبة الصديق باراك، أو العزيز بيريز، فكلهم صهاينة، وما المسألة إلا توزيع أدوار، ولا عزاء للمتفرجين!!

(٤) ـ التعلل بعقد الأنظمة في مصر والأردن وفلسطين اتفاقيات اعتراف، وصلح، مع الدولة الصهيونية، وانتهاء الصراع بحكم تلك الاتفاقيات:

ويتفرع عنها: (٥) ـ التعلل بسقوط شخصيات شهيرة في التطبيع، كان لها تاريخ في النضال والمقاومة ..

كما يتفرع عنها (٦) ـ مقولة أن القانون لا يحظر التطبيع .

وتلك حجة رئيسية يتعلل بها المطبعون، رغم ضعفها الظاهر، فإذا كانت الحكومات والأنظمة، صالحت إسرائيل، وعقدت معها اتفاقيات السلام، ووافقت على التطبيق معها، فلماذا يلام الأفراد وتلام الشعوب ـ وفق ذلك المنطق ـ إن حذوا حذو الحكام في الصلح والتطبيع، ولماذا نُحرِّم على المحكومين ما استحلته الحكومات؟

إنه منطق التبعية، منطق الإمعة الذي يسوغ لنفسه الخطأ بقوله: لماذا أمتنع عن الخطأ وقد وقع فيه غيري؟.. منطق الضعف، الذي يغريه الطمع في المزايا المادية والمقابل الذي يُدفع للمطبعين، فلا بأس بتقليد الخطأ، والاستفادة مادياً من ذلك، ما دام صار سياسة عامة للحكم، وقُنن في اتفاقية تلتزم بها الحكومة، وتعمل على تطبيقها!!

لا يهم إن كان التطبيع خيانة، وموالاة لعدو لن تنقطع عداوته، ولن تنتهي أطماعه في بلادنا، ولن ينقضي تهديده لحاضرنا ومستقبلنا!!.. ولا يهم أن الشعوب قد اختارت طريق الفطرة والوطنية، ورفضت التطبيع، فالمكاسب المادية تُعمي العيون والقلوب، وتبرر كل خطأ وخطيئة.. ولو كانت المسألة مسألة تقليد واتباع، لكانت الشعوب الرافضة للتطبيع والصلح، أولى بالاتباع، ولكان الاقتداء بالأغلبية الرافضة للتطبيع أولى من تقليد الأقلية التي هوت في منحدر التفريط في الحق، ولكنه الهوى، وحب المال والشهرة، وربما كان حب بنات صهيون، الذي ينسيهم عروبتهم وإسلامهم وحقوق أوطانهم!!

ويتفرع عن هذا المنطق مقولات أخرى يرددونها، يحاولون بها تقوية موقفهم،

فيقولون في معرض دفاعهم عن أنفسهم: القانون لا يحظر التطبيع؟.. ورغم أن المقولة ليست صحيحة، ورغم أن القانون في جوهره، ونصوصه المتضامنة يمنع التطبيع، قطعاً، فإننا سنفترض أن القانون لا يمنع التطبيع، فهل ذلك مبرر للتطبيع؟.. هل كل ما هو قانوني صحيح وواجب، وهل كل ما هو غير قانوني خاطئ ومرفوض ؟.. أكثرنا يعلم أن القانون يفقد عصمته وهيبته في نظم استبدادية كنظمنا العربية، وأكثرنا يعلم أن القانون هو وسيلة السلطة في التحكم في العباد والبلاد، وأن نماذج القوانين الجائرة لا تعد ولا تحصى، فلماذا نفترض أن كل ما لا يحرمه القانون صواب، ولا مؤاخذة فيه؟

هناك عبارات اعتادت نيابات أمن الدولة والمحاكم العسكرية في مصر أن توجهها للمعتقلين في القضايا السياسية، مثل: تهديد أمن البلاد، وتهديد السلم الاجتماعي، والإضرار بالمصالح الوطنية ، والاتصال بالأعداء للإضرار بمصالح الوطن وأمنه، ألا يحرم القانون تلك الأعمال، ويعاملها بحزم وصرامة ؟ أولا تنطبق تلك التكييفات القانونية على من يقومون بالتطبيع ويروجون له، ألا يهدد هؤلاء أمن مصر، ويتصلون بعدوها الصهيوني، ويخدمونه في مخططاته التي تتناقض مع مصالح مصر على المدى القريب والبعيد؟ ألا يستحق هؤلاء المساءلة القانونية والمحاكمة بتلك التهم؟!

كذلك من المقولات التي يحاول المطبعون ستر عورتهم بها، تعللهم بوقوع شخصيات عربية شهيرة بتاريخها النضالي والوطني في التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني، وكأن هذه الشخصيات البوصلة التي يدورون معها، إن أحسنوا اتبعوهم في إحسانهم، وإن أساءوا تابعوهم على إساءاتهم، وكأن هذه الشخصيات تتمتع بالقداسة التي تعصمها من الخطأ، وليسوا بشراً يخطئون كما يصيبون!!

كما ينسى أصحاب هذه الحجة أمراً شديد الأهمية، وهو أن كثيراً من هذه الشخصيات ساهم الإعلام المضلل (الذي يشتهر به العرب) في صنعهم، وتلميعهم، وإلباسهم لباس القدوة للجماهير، وللأسف فقد اعتدنا انقلاب المعايير في الإعلام العربي الرسمي: إبراز وتضخيم للمدعين الكاذبين، وتجاهل وغمط لذوي المواهب الحقيقة والمبادئ الصادقة، فإذا جد الجد، وحان الاختبار، اتضحت الحقائق، وامتاز الطيب من الخبيث.

بدلاً من أن ينصرف المرء عن الشخصية الشهيرة إن انحرفت، وأخطأت، ويبحث عن القدوة في غيرها، نجد هؤلاء المطبعين يدعون للسير خلف تلك الأسماء وإن قادتهم لتل أبيب، أو للجحيم!

(٧) ـ البيزنس لا وطن له ولا دين:

وهذه مقولة يرددها المتعاونون اقتصاديا مع الكيان الصهيوني، كأصحاب الكويز، مثلا، الذين يبررون تطبيعهم بأنهم يمارسون نشاطاً اقتصادياً بحتاً، وأن العمل الاقتصادي ينبغي ألا تقف أمامه الحواجز السياسية ولا الدينية، فالبيزنس لا دين له ولا وطن، وإذا كان النظام المصري قد عقد صلحاً مع الكيان الصهيوني، فلماذا لا يبادر هؤلاء للانتفاع والتجارة، والمكسب الضخم !!

ما أعجب هذه المقولة التي تكاد تتطابق مع الخيانة الوطنية، والكفر بالأديان!!

من قال إن هناك نشاطاً إنسانياً يخرج عن حكم لضوابط الدينية والوطنية ؟! ومن قال: إن التعاون الاقتصادي مع الإسرائيليين سيحقق الربح فقط ولن تكون له أضراره العامة على مصر، والخاصة على القائمين به ؟! ولننظر لآثار التعاون مع الكيان الصهيوني في مجال الزراعة، لنعرف من هو مصدر التقاوي والبذور والمبيدات المسرطنة، ولننظر إلى التعاون الاقتصادي مع الإسرائيليين في مجالات الصناعة والتجارة، ولنتذكر كيف يسعى الموساد لتجنيد المصريين تحت ستار التعاون الاقتصادي، وأن ضابط المخابرات الإسرائيلي صاحب قضية التجسس الشهيرة عزام عزام، تسلل للبلاد تحت ستار التعاون الصناعي بين مصانع مصر ونظائرها الإسرائيلية، وأن المتهم الرئيسي في القضية، عماد إسماعيل، بدأ تجنيده في واحدة من البعثات التدريبية التي أوفدتها إحدى شركات النسيج المصرية للتدرب في الكيان الصهيوني!!

يقولون: إن البيزنس لا وطن به، فكيف به إن كان يدمر الأوطان، ويدمر الولاء لها ؟..
إن ما يقوم به هؤلاء المطبعون من التطبيع الاقتصادي مع العدو، هو الوسيلة الأخطر لاختراق الصهيوني للمجتمعات العربية، فالتجارة مع العدو، تصنع ألواناً من التواصل معه، وتمهد للمودة والعلاقات الحميمة، وقد قصدت الدولة الصهيونية (والولايات المتحدة من خلفها) بصنع هذه الطبقة من رجال الأعمال المصريين والعرب التي

تشتبك في مصالحها مع الاقتصاد الإسرائيلي، أن تكون هذه الطبقة ظهيراً، وحليفاً للدولة الصهيونية وقت الأزمات، فمن مصلحتهم أن تبقى تلك الدولة آمنة سالمة مزدهرة، لتزدهر الأنشطة الاقتصادية التي يديرونها مع الإسرائيليين. ومع تغلغل هذه الطبقة في ثنايا النخبة السياسية الحاكمة ، ووصولهم لأعلى المناصب السياسية والاقتصادية في مصر، ساعتها لن يجد الكيان الصهيوني من يناوئه، بعد أن أصبح القرار السياسي والاقتصادي بيد شركائه الحميمين!

فهل حقا لا وطن للبيزنس، ولا دين!!

(٨) ـ العلم لا وطن له:

وهي المقولة التي قالها العالم الأمريكي ذو الأصل المصري، أحمد زويل، في معرض تعليقه على من ينكرون عليه زيارته للكيان الصهيوني، وإلقاء المحاضرات بالجامعات الإسرائيلية، فالرجل لم يجد سوى تلك الكلمة ليدفع عن نفسه تهمة التطبيع!! وإن كنا لا نهتم كثيرا بمسألة تطبيع زويل هذه، فالرجل يتصرف باعتباره عالماً أمريكياً حائزاً لأعلى الجوائز العالمية في مجاله، وليس مستغرباً أن تعيره الولايات المتحدة لحليفتها «إسرائيل» لتنتفع به، ومن حق الولايات المتحدة أن توصل إلى حليفتها المعرفة التي أنفقت المليارات ليصل إليها زويل ومعاونوه. ولا يُتوقع من رجل أمريكي صنع مجده وشهرته وتاريخه في الولايات المتحدة، أن يتمرد على رغبة وطنه، أو أن يرفض معاونة دولة صديقة لوطنه!! العيب فينا نحن السذج الذين نفخر بزويل ونحتفي، باعتبارنا الأم التي ولدت، وننسى أن ولاء الابن سيكون للأم التي ربت وأنفقت وصنعت الأسطورة العلمية التي يتحدث عنها العالم!!

يقول زويل: إنّ العِلْم لا جنسية له، ورغم ذلك فقد ساعد العَلَم الصهيوني على التحليق بثبات في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان، حين قام بمعاونة الجيش الإسرائيلي في تطوير التقنيات العسكرية التي تتصدى لصواريخ المقاومة في لبنان وغزة، في تلك اللحظة صارت للعِلْم جنسية، تحمل نجمة سداسية، ونوايا استعمارية عدوانية نحو العرب، في هذه اللحظة صار للعلم وطن، ولكنه وطن مغتصب!

وإذا كنا لا نستغرب من زويل علاقته مع الدولة الصهيونية، فإننا نستغرب أن نسمع

الحجة نفسها في حال البعثات العلمية والتدريبية التي ترسلها الجامعات والوزارات والشركات المصرية للدولة الصهيونية، بقصد الدراسة والتدرب!! فبغض النظر عن القيمة العلمية الحقيقية لتلك البعثات، وحقيقة ما تعود به من معارف وعلوم، فإن الدولة الصهيونية بذلك تنجح في اختراق جزء هام من العقل المصري، وتصل بالتطبيع للكفاءات العلمية والعملية، التي من المفترض أن تساهم في قيادة المجتمع فيما بعد، إنهم يعودون بالعلوم التي حصلوها، تتجاور مع أذهانهم مع أفكار وآراء صهيونية سربت إليهم، ولا بأس بعلاقات حميمة مع بنات صهيون، فالحب أيضا سيصبح لا وطن له ولا دين!

(٩) ـ التعلل بضرورة التعرف على العقل الإسرائيلي ودراسة المجتمع الإسرائيلي:

وهذه هي ذريعة المطبعين من أهل الثقافة والإعلام، والمبرر الذي يدافعون به عن زياراتهم للكيان الصهيوني، ولقاءاتهم بالإسرائيليين، وترجمتهم للأدب العبري، ومشاركاتهم في المهرجانات والمناسبات الثقافية والفنية التي تشارك فيها الدولة الصهيونية، أو تدعو إليها!!

والعجيب أن أمثال هؤلاء يزعمون أنهم يدافعون عن الحق الفلسطيني بهذا التطبيع، فحديثهم مع وسائل الإعلام الإسرائيلية وظهورهم على القنوات الإسرائيلية، إنما يأتي بغرض بيان الحق الفلسطيني، أمام الجمهور الإسرائيلي، ليقتنع بالتسوية وإقامة الدولة الفلسطينية !!

وزياراتهم للكيان الصهيوني، ولقاءاتهم بالإسرائيليين تصب في صالح العرب والفلسطينيين، فهم يتعرفون على الدولة الصهيونية وينقلون للعرب صورة صحيحة عنها، ليعرفوا عدوهم ويمكنهم التعامل معه!!

كلام منمق، يخدع البعض فيصدقه، وكان من الممكن أن نصدقه أيضاً، لولا عدة اعتبارات:

ـ فمن يقومون بتلك النشاطات التطبيعية، كلهم من الداعين للاعتراف بإسرائيل، والتعايش معها، ولم يؤثر عن أي منهم دعوة للمقاومة، أو لاستعادة الحق الفلسطيني بالقوة كما أُخذ بالقوة، أو لمناصرة القضية الفلسطينية بأي شكل يخلو من التطبيع، أو

يخلو من التسليم بحق الصهاينة المزعوم في الوجود في فلسطين. فعن أي حق فلسطيني يدافعون؟!.. الحق الفلسطيني لدى هؤلاء مختزل في غزة والضفة وجزء من القدس دون باقي فلسطين، مختزل في الجزء الذي اتفق ياسر عرفات ورفاقه مع الصهاينة على إنشاء دويلة فلسطينية عليه في اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م ، هذا هو الحق الفلسطيني لديهم: يحمل في طياته اعترافاً صريحاً بحق الصهاينة في اغتصاب الجزء الأكبر من فلسطين وإقامة كيانهم عليه !!

ـ يقول هؤلاء: إنهم يظهرون في وسائل الإعلام الإسرائيلية ليخاطبوا الإسرائيليين، ويقنعوهم بالحق الفلسطيني وأهمية التسوية، وكأن الإسرائيليين سيبادرون فور سماعهم أو قراءتهم لكلمات هؤلاء إلى إجبار حكوماتهم على «التسوية»، والسماح بإقامة الدويلة الفلسطينية التي يلهث وراءها الرسميون من العرب والفلسطينيين منذ سنين!!

ورغم أن هذا الدويلة هي تفريط في الحق الفلسطيني، الذي يعني عودة جميع فلسطين لأهلها، ورغم أن هؤلاء المطالبين بالتسوية لم تعينهم الأمة وكلاء عنها، وتفوضهم الحديث باسمها، فإن من الواضح لكل متابع تهافت تلك الحجة، فلن يعطي الإسرائيليون شيئاً للعرب بإرادتهم، وإن أعطوهم فلن يعطوهم شيئاً دون أن يتقاضوا ثمناً يفوق في قيمته ما أعطوه للعرب، فلابد أن تكون صفقة رابحة، فيها ربح كبير وإلا ما قبلوها!

ولا ندري لمن يوجه المطبعون خطابهم في إسرائيل؟ هل يخاطبون الناخبين الذين ينتخبون أمثال ليبرمان ونتانياهو للقضاء على الفلسطينيين بشكل سريع ومباشر؟ أم يخاطبون الناخبين الذين ينتخبون أمثال باراك وبيريز للقضاء على الفلسطينيين بخبث ومكر وبيع الأوهام والوعود؟ وماذا كانت نتيجة ذلك الخطاب؟ وماذا جنى المطبعون غير الشيكلات والدولارات الممزوجة بكراهية شعوبهم واحتقارهم؟!

ـ يقول المطبعون: إنهم يُطبعون للتعرف على المجتمع الإسرائيلي ونقل تلك المعرفة لنا، ويتجاهلون في الوقت ذاته أنهم ينقلون لنا معرفة كاذبة، موجهة، يحاولون إقناعنا عن طريقها بالتصالح مع الكيان الصهيوني وقبوله في النسيج العربي والإسلامي، وحسم الصراع لصالح الفكرة الصهيونية، وإلا فليقل لنا أحد ماذا قدم أمثال: أنيس منصور،

وعلي سالم، ومكرم محمد أحمد، ولطفي الخولي... (وغيرهم من المطبعين) من معرفة تنفعنا في صراعنا مع العدو الصهيوني؟ وهل من الضروري أن يذهب المرء للدولة الصهيونية، ويلتقي بقادتها ورجال الإعلام والثقافة فيها لينقل لنا الصورة الصحيحة(إن صحت النية من الأساس) ؟..

لو كان الذهاب للكيان الصهيوني ضرورياً لتقديم المعرفة اللازمة عنه وعن الصهيونية ، لفعلها الدكتور عبد الوهاب المسيري، صاحب أكبر وأفضل عمل موسوعي عربي عن الصهيونية!! ولو كان ذهاب هؤلاء المطبعين من أجل المعرفة، لما عادوا بجيوب محملة بالشيكلات، والأفكار المروجة للكيان الصهيوني، فمن يعرف الصهيونية جيداً، وكيانها المغروس في قلب عروبتنا، لا يمكن له أبدا أن يعترف بذلك الكيان أو أن يدعو للتطبيع معه..

ـ هناك من يقومون بترجمة ونشر أعمال «أدبية» لمؤلفين إسرائيليين، تحت شعار معرفة الحياة والمجتمع في الدولة الصهيونية، وبعيدا عن الإغراءات المادية الكبيرة التي يستجيب لها هؤلاء المترجمون والناشرون، التي تشكك في صدق نيتهم وهم يقومون بهذا العمل، فلا بد أولاً من التحفظ على وصف تلك الأعمال بـ«الأدبية»، فالأدب في تعريفه المعياري، هو الفن المحمل بالرسالة الإنسانية الهادفة، في إطار من المتعة، ومن محاولة الارتقاء بالنفس البشرية والسمو بها، ولا نحسب أن إنسانا وُلد مغتصباً لأرض غيره، وشب في كيان استعماري قائم على البطش والوحشية، كالمجتمع الصهيوني، لا نحسب أن ينتج ذلك الإنسان أدباً حقيقاً، نابعاً عن تجربة أصيلة، ونوازع إنسانية حقيقية، ومن ثم لا نعتقد أن في الدولة الصهيونية أدباء حقيقيين تستحق كتاباتهم أن توصف بـ«الأدبية»!

الأمر الثاني، الذي يرد على مزاعم أولئك المترجين، يعرفه نقاد الأدب، وعلماء النفس، وغيرهم من المهتمين بالأدب، وهو أن العمل الأدبي يحدث حالة من الاقتراب النفسي، والتعاطف الوجداني مع الكاتب وأبطال قصصه ورواياته، بما قد يصل للتوحد والذوبان في أحيان كثيرة، وأن الأعمال الأدبية تترك في وجدان المتلقي بصمات لا تمحي، وتخلف في عقله الباطن، آثاراً تبقى مع الزمن، وتظهر بعد ذلك في سلوكياته

وأفكاره، فهل نرجو للقارئ العربي أن يقترب من الكتاب الإسرائيليين، ويتوحد مع أبطالهم، ويشاطرهم همومهم وأحلامهم، ويحيا معهم في عالمهم؟

يقول أولئك الناشرون إنهم لا يختلفون عمن يترجمون الكتب السياسية الإسرائيلية، التي تتعلق بحروبنا معهم، ومذكرات قادتهم، وكُتبهم التي تشرح إستراتيجيتهم، ونواياهم تجاهنا، وأن القارئ المصري والعربي يستفيد من تلك الأعمال السياسية، فلماذا لا يستفيد من الترجمات الأدبية؟

ومن الواضح هنا أنهم أخطؤوا في القياس، فالكتب السياسية والعسكرية الإسرائيلية، مطلوبة ومفيدة للباحث العربي، ولصانع القرار السياسي والعسكري في الدول العربية، مع ملاحظة ضرورة قيام الناشر العربي بالتعليق على ما يراه بحاجة للتعليق في تلك الكتب والمذكرات، وأن يكون حذراً ويقظاً في تقديمها، منبهاً لما يمكن أن تحتويه من دعاية للصهيونية، أو أوهام وأباطيل!

أما العمل القصصي أو الروائي، فأمره مختلف حتماً، لا يمكن التعليق عليه وتمييز الطيب من الخبيث فيه، ولا يمكن تضمينه هوامش وحواشي تتعقب أحداثه بالنقد، والتحقيق!

ولعلنا نلحظ تأثير الكتابات الأدبية، والاجتماعية، الإسرائيلية في حالات المشتغلين بترجمة اللغة العبرية في جامعاتنا وصحفنا فعدد لا يستهان به منهم قد وقع في أسر، ولن نقول في هوى، اللغة العبرية، واقترب نفسياً من أصحاب تلك اللغة، وأخذ منهم في فكره وآرائه، ولم يعد الإسرائيليون بالنسبة لهم ذلك العدو الذي يفترض أنه درسوا لغته ليأمنوا شره، بل صاروا شعباً ومجتمعاً إنسانياً طبيعياً، يفخر أصحابنا هؤلاء ويتباهون بأنهم من القلة التي تعرف لغته، وتتحدث عنه في المنابر الثقافية والإعلامية.. وللأسف فقد ذاب الحاجز بين من يتعلم لغة قوم ليأمن شرهم، ومن يتعلم لغة قوم ليتعاطف معهم، ويتفهم ذرائعهم ودوافعهم، وينقلها لنا!!

سنذهب لآخر الشوط مع من يدعون أنهم يترجمون الأعمال الأدبية الإسرائيلية، ويطالبون بعرض الأفلام الإسرائيلية في مهرجاناتنا الفنية، ويدعون لفتح الباب على الفن والثقافة في الكيان الصهيوني، من أجل معرفة أكبر وأدق بالعدو الصهيوني، ولننظر

للأعمال التي يترجمونها، أو يطالبون بعرضها، سنجدهم يترجمون ويعرضون أعمالاً غثة، مليئة بالحقد والكراهية، وتروج للصهيونية، وتزيف حقيقة الكيان الصهيوني، وتقدمه في ثوب يحاول ستر طبيعته وجرائمه ، ولن نشير مرة أخرى للمكاسب المادية التي يجنيها المطبعون من هذا !

(١٠) ـ إحراج «إسرائيل» أمام المجتمع الدولي:

يقول هؤلاء: إنهم «يطبعون» مع الدولة الصهيونية، ويدعون للسلام معها، والاعتراف بها، من أجل إحراجها أمام المجتمع الدولي، واضطرارها لتغيير سياساتها نحو الفلسطينيين والعرب، والالتزام بالاتفاقيات التي عقدتها مع الفلسطينيين!!

وحين نخضع تلك المقولة للتحليل، نجدها تقوم على ركنين كلاهما أوهى من الآخر، أولهما هو افتراض أن الكيان الصهيوني يمكن أن يشعر بالحرج أمام المجتمع الدولي، والركن الآخر هو افتراض أن ذلك الحرج كفيل بإحداث تغيير في مسار القضية الفلسطينية!!

أما عن شعور الكيان الصهيوني بالحرج أمام المجتمع الدولي، فمن منا يذكر مناسبة واحدة شعر بها ذلك الكيان بالحرج أمام ما يسمى « المجتمع الدولي» ؟! إن ذلك الكيان قام من الأساس ونما على أنقاض ما يسمى «الشرعية الدولية»، ورغم أنف القانون الدولي، الذي لا يبيح احتلال الدول، ولا اغتصاب أراضي الغير، فكيف لمثل هذا الكيان الذي لا يبالي بالقرارات الدولية، ولا بالمعاهدات الدولية إلا حين تكون في صالحه، أن نتوقع منه حمرة خجل، وهو يقتل، ويدمر، ويسرق أراضينا، وثرواتنا؟

حتى في أوضح الحالات التي عبرت فيها الدولة الصهيونية عن طبيعتها الوحشية، المفتقرة لأي مسحة من الاعتبارات الإنسانية، لم تشعر دولة المرتزقة تلك بأي إحساس بالخجل، وبررت جرائمها بأن علقتها في رقاب الغير، فإذا قصفت مبنى مدنياً(مدرسة للصغار أو مستشفى للضعفاء المرضى)، قالت: إنها قصفت أماكن تستخدم في تخزين الأسلحة، أو إيواء المقاومين، أو إطلاق الصواريخ!! ولم تبال بأحد وهي تواصل عملياتها العسكرية، التي تقوم على مبدأ: الغاية تبرر الوسيلة، لا يهم إن كان الضحايا مدنيين، ولا يهم إن كانت الأسلحة المستخدمة محرمة دولياً، وهي عقيدة عسكرية

متبعة منذ إعلان الدولة الصهيونية في سنة ١٩٤٨م، ومستمرة ما بقيت تلك الدولة!!

في دير ياسين(*) لم يشعر الصهاينة بالحرج أمام المجتمع الدولي، وفي مذبحة بحر البقر(**)، لم يشعر الإسرائيليون بالحرج، وفي مذبحة قانا (***) لم يشعروا بالخجل وهم يقصفون مبنى تابعاً للأمم المتحدة يؤوي اللبنانيين المحتمين من الغارات الصهيونية، وهي المذبحة نفسها التي كرروها بعد عشر سنوات في عدوانهم على لبنان صيف ٢٠٠٦م، وفي عدوانهم الأخير على غزة(ديسمبر ٢٠٠٨م) لم يشعر الإسرائيليون بذرة من تردد أو حرج وهم يقصفون مباني تابعة للأمم المتحدة في القطاع!! فمتى يشعر، أو سيشعر أولئك القوم بالخجل أو الحرج؟!

أما عن مسألة قدرة «المجتمع الدولي» على إجبار الدولة الصهيونية على أي شيء يؤثر في مسيرة الصراع لصالحنا ـ نحن العرب والمسلمين ـ فهذا من قبيل الأوهام التي يتم تعاطيها، وترويجها على نطاق واسع من فئة من المثقفين والإعلاميين والسياسيين المنتفعين، فإن كان يُقصد بذلك المصطلح (المجتمع الدولي)، مجموعة الدول الكبرى التي تتحكم في الأمم المتحدة، والوكالات الدولية المتخصصة، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، فتلك الدول لن تقوم يوماً ما باتخاذ إجراء حقيقي ضد المصالح الإسرائيلية، لأن الدولة الصهيونية هي القيم على مصالح تلك الدول في بلادنا، وأي إجراء من ذلك النوع هو في حقيقته ضد مصالح تلك الدول!!

أما الدول الكبرى الأخرى، التي لا ترعى الكيان الصهيوني بشكل مباشر، مثل

(*) في الثالثة من صباح التاسع من إبريل ١٩٤٨م دخل مقاتلو العصابتين الصهيونيتين: الأرجون وشترن قرية دير ياسين الفلسطينية، وحين غادروها بعد ساعات خلفوا وراءهم ٣٦٠ قتيلاً من الرجال والنساء والأطفال، قتلوهم بوحشية غير مسبوقة، بخلاف ما قاموا به من اغتصاب وبقر لبطون الحوامل، وأخذوا معهم في خروجهم من القرية عدداً ممن بقي حياً من أهلها وطافوا بهم في الأحياء اليهودية للاحتفال بالمذبحة.

(**) في الثامن من إبريل من سنة ١٩٧٠م قصفت الطائرات الإسرائيلية مدرسة قرية بحر البقر بمركز الحسينية بمحافظة الشرقية، وقد كانت حصيلة المذبحة ٣٠ قتيلاً من التلاميذ والتلميذات.

(***) في الثامن عشر من إبريل ١٩٩٦م قصفت الطائرات الإسرائيلية أحد مواقع قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة في قرية قانا جنوب لبنان، وذلك بعد لجوء المدنيين اللبنانيين إليه، للنجاة من عملية «عناقيد الغضب» التي شنها الإرهابي شيمون بيريز قبيل انتخابات الكنيسة ليرفع من أسهم حزبه، وقد أدت المجزرة إلى مقتل ١٦٠ مدنياً، بخلاف الجرحى.

الصين، وروسيا، فهي تتحرك وفق حساباتها المعقدة، التي تتقاطع أو تختلف مع مصالح رعاة الكيان الصهيوني، وحتى لو أرادت تلك الدول أن تأخذ إجراء إيجابياً، أو سلبياً، يهدد المصالح الإسرائيلية، فستجد رعاة المشروع الصهيوني يعرقلون ذلك الإجراء، ويبطلون فعاليته!

أما باقي الدول، فمنهم الحلفاء المخلصون لرعاة الكيان الصهيوني (دول مثل ألمانيا، والسويد والنرويج، مثلاً)، ومنهم الصديق بشكل مباشر للكيان الصهيوني، والمتحالف معه، ومنهم الضعيف المغلوب على أمره، الذي يعرف الحق العربي، ولكنه لا يملك شيئا من أمره، أو أمر غيره!!

فماذا نتوقع من تلك الغابة التي يسمونها «المجتمع الدولي»، وماذا ننتظر من المنظومة الاستعمارية الدولية التي ورثت الاستعمار الكلاسيكي، وتستخدم الكيان الصهيوني أداة في حربها الاستعمارية علينا؟!

(١١) ـ اعتبار التطبيع اختراقاً لجبهة العدو الصهيوني:

يرى أصحاب هذه الذريعة أن التطبيع مع الصهاينة، ودعوتهم للسلام، يخترق الجبهة الصهيونية، ويقسمها إلى معسكرات تختلف حول هذه القضية، ما يعد اختراقاً للجبهة الصهيونية الداخلية، وإضعافاً للرأي العام في الكيان الصهيوني!!

وهي الحجة نفسها التي يسوقها الفلسطينيون المتداخلون مع العدو الصهيوني في المجالات السياسية والاقتصادية. يقولون: إنهم يسعون لاختراق جبهة العدو، والحصول على خططه وأسراره لخدمة القضية الفلسطينية، وللحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب للفلسطينيين، فهل تحقق ذلك يا ترى؟

الواقع يقول: إن العكس هو الذي تحقق: انقسمت الجبهات الداخلية العربية على الموقف من العدو الصهيوني، وظهرت اتجاهات وأفكار شتى متباينة، وانخفض السقف لدى كثير من النخبة العربية إلى المطالبة بالعودة لحدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، وعلى الصعيد الفلسطيني نجحت إسرائيل في اختراق الفصائل والمؤسسات الفلسطينية، حتى صارت تعتمد على التناقضات الفلسطينية في الوصول لأهدافها ومخططاتها، وبلغ الاختراق الإسرائيلي ذروته في المؤسسات الأمنية التي أقامتها السلطة الفلسطينية، ووضح في أكثر من موقف وواقعة مدى

ذلك الاختراق، وكان الثمن من دماء الفلسطينيين وأمنهم ووحدتهم الوطنية!

(١٢) ـ التعلل بضعف العرب وعجزهم عن مقاومة الدول الكبرى التي تقف خلف الكيان الصهيوني!

وهو المبرر الذي ساقه الرئيس السادات لوقفه حرب أكتوبر ١٩٧٣م، واتجاهه للتسوية والصلح مع الصهاينة، فالحرب مع الصهاينة ـ وفق منطقه ـ هي حرب مع الولايات المتحدة، ونحن لا نطيق مثل تلك الحرب، ومن ثم لا مناص من الاستسلام والاعتراف بالدولة الصهيونية ومصادقتها أيضا، وسيتكفل الحليف الأمريكي بحمايتنا، وتقديم المعونات الاقتصادية لنا!!

هذا هو المنطق الذي يردده المطبعون، أو لنقل: المرجفون، فالمفترض وفق هؤلاء أن يكون خصمناً ضعيفاً، يمكن التغلب عليه بيسر، لنطالب بحقنا ونتمسك به، فإن كان الخصم قوياً، أو يستند لحليف قوي، فالحل أن نتنازل عن جزء من الحق، ونطالب بجزء يمكن التفاوض عليه، وندخل في متاهات التفاوض إلى ما لا نهاية، ونحن نمصمص الشفاه، ونقول وقد رسمنا الحزن على قسماتنا: ومن يقدر على أمريكا؟!

منطق انهزامي استسلامي، يعجل بالخراب، فمن يستسلم لعدوه خوفاً من عواقب المقاومة، يذق من عدوه ما هو أشد وأنكى، فلربما ردعت المقاومة العدو عن بعض ما يريده، وصدته عن التمادي في غيه وعدوانه، فما الذي يردعه حين يستسلم له خصمه، ويسلم له سلاحه، وإرادته، ويخبره أنه اختار «السلام» خياراً إستراتيجياً؟

والخطأ الثاني في المسألة أن الولايات المتحدة، أو غيرها من الدول، ليست كائناً أسطورياً، يستحيل انتزاع الحقوق العربية منه، إذا توافرت الإرادة السياسية، التي تأخذ بأسباب القوة، وليست الهزيمة قدراً عربياً لا فكاك منه. والتاريخ القريب، والحاضر، بهما نماذج لدول، وجماعات مقاومة، استطاعت أن تتصدى للولايات المتحدة، وأن تذيقها الهزيمة، وأن تفشل مشروعاتها، وأن تنتزع حقوقها، وحين نأخذ قرار المواجهة سنجد في العالم كثيراً من الحلفاء، الذين سيعدلون ميزان الصراع لصالحنا، هذا إن تجاهلنا القوة الذاتية الكبرى التي ستنتج من الاتحاد العربي في مشروع المقاومة والنهضة، فالعرب في مجموعهم لا يقلون بحال عن الولايات المتحدة في مواردها

الاقتصادية، وعدد سكانها، ويتفوقون بالموقع الإستراتيجي، والروح المعنوية النابعة من عقيدتهم الدينية، وهم يمكنهم بناء المشروع النهضوي القادر على المواجهة والانتصار، ومصر دوما هي الرائد، والقادر على تجميع العرب.

من التطبيعيين من يسوق الذريعة السابقة، ولكن بعد تغليفها بثوب من الحكمة والتعقل، يقول لك: لا مانع من محاربة «إسرائيل»، ومحاولة القضاء عليها، ولكن ظروفنا الحالية لا تسمح بذلك، ولحين أن نتقدم عسكرياً واقتصادياً، لا مناص من الاعتراف بإسرائيل، والتعامل معها من منطق التصالح والسلام !!

يلقون هذه الفكرة الخبيثة، التي في ظاهرها الرحمة، ومن باطنها العذاب، دون أن يقولوا لنا: ما الذي منعنا من الأخذ بأسباب النهضة والقوة طوال السنوات السابقة؟ أليسوا هم الحكام الذين يستعينون بالولايات المتحدة والكيان الصهيوني في تثبيت عروشهم وسلطانهم؟ أليسوا هم أولئك الحكام الذي يساندهم المطبعون، ويمارسون التطبيع في حمايتهم ويباركتهم؟ وهل تسمح لنا الاتفاقية التي عقدناها مع الكيان الصهيوني بالتفوق عليه عسكرياً أو اقتصادياً؟ لقد حرصوا على تكبيلنا في تلك الاتفاقية بكل القيود، وحرص الصديق الأمريكي على التدخل في شئوننا العسكرية والاقتصادية عن طريق المعونة، وقالوها لنا صريحة: ضمان تفوق إسرائيل وأمنها مهمة وأولوية أمريكية، فماذا نتوقع منهم؟!

أيمكن أن نطبع مع الدولة الصهيونية، ونتركها تخترق مجالاتنا الحيوية، وندعي في الوقت نفسه أننا نسعى للأخ بأسباب القوة والنهضة للقضاء عليها؟!

قد يكون منطق أولئك المطبعين به جزء من الصحة، فنحن لن نستطيع القضاء على الكيان الصهيوني دون تحقيق القوة الكافية لذلك، ولكن هذا لا يبرر مطلقا أن نتمادى في التطبيع، ونفتح له كل الأبواب، صحيح أن أي حكومة مصرية قادمة ترغب في مواجهة الكيان الصهيوني ، ستضطر بعض الوقت للالتزام بمعاهدة كامب ديفيد، ريثما تتمكن من تملك القوة الكافية، وتعد العدة للمواجهة الحاسمة، ولكنها منطقياً لن تفتح أبواب التطبيع، وتعامل الكيان الصهيوني معاملة الصديق، وستجد في الرفض الشعبي المصري للتطبيع الغطاء الذي تبرر به فتورها في العلاقات مع ذلك الكيان ، في الوقت الذي تسابق فيه الزمن استعدادا للحظة مواجهة حتمية معه.

(١٣) ـ اعتبار المقاومة سبباً في معاناة الشعب الفلسطيني وأن التطبيع هو الحل:

وهذا منطق ظاهرة الشفقة، والتعاطف مع الفلسطينيين، يقول أصحابه إنهم يطبعون مع الكيان الصهيوني، ويدعون العرب والفلسطينيين للاعتراف به والصلح معه من باب الإشفاق على الشعب الفلسطيني، الذي يسومه الإسرائيليون صنوف العذاب كرد فعل على العمليات التي تقوم بها المقاومة !! فالإسرائيليون لا يجدون أمامهم سوى الشعب الفلسطيني الأعزل للانتقام منه عقب تلك العمليات، فيضيقون عليه الحصار، ويقصفونه، ويقتلون المدنيين العزل منه، ويزيدون معاناته لدفعه للتخلي عن المقاومين، وتأييد المقاومة. ويضرب أصحاب هذا المنطق المثل بفوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بانتخابات السلطة التشريعية الفلسطينية في أوائل عام ٢٠٠٦م، وكيف ضُرب الحصار الاقتصادي الشديد على قطاع غزة، لتجويع الفلسطينيين، وعقابهم على اختيارهم حماس في تلك الانتخابات!!

والحل في نظر هؤلاء هو التخلي عن نهج المقاومة، والسير في طريق الاعتراف والتفاوض والتسوية، واستجداء الصهاينة، والتوسل إليهم أن يردوا جزءاً من الأرض الفلسطينية المغتصبة، وبذلك يُعفى الفلسطينيون من المعاناة، وتزدهر أحوالهم المعيشية، ويفوزون بدولتهم المستقلة في النهاية، وتصبح الحياة وردية، كما يحدث في نهاية الأفلام المصرية القديمة!!

ووفقا لهذا المنطق المضلل، فلا غضاضة أن يمارس السادة المطبعون تطبيعهم، وتوددهم وتزلفهم لإخوانهمّ الصهاينة، وصولاً للتطبيع الشامل، المصحوب بالاستسلام العربي الشامل للكيان الصهيوني، ومن يقف وراءه!!

هل يحتاج ذلك المنطق حقاً لتفنيد ورد؟.. هل الاستسلام للعدو هو الحل الوحيد الممكن للنجاة من بطشه وجرائمه؟ هل استسلام الفلسطينيين يعفيهم من التعرض للجرائم الإسرائيلية الوحشية، ويحقن دماءهم ويضمن لهم الحياة الكريمة؟ وهل الجهود التي يقوم بها المطبعون كفيلة بتحقيق ذلك بفرض صحته؟

خلقياً، يوصف هذا المنطق بأنه منطق الجبناء، المتمسكين بالحياة ولو كان الثمن كرامتهم وشرفهم، وهو ما ترفضه الفطرة الإنسانية السليمة، والنفوس التي تعرف معنى

النخوة والكرامة، فما قيمة الحياة ـ ولو كانت مرفهة مترفة ـ تحت نير الاحتلال والذل وتحكم العدو الصهيوني؟ وهل يشعر المرء بسعادة دون وطنه وأرضه وحقوقه؟ وهل يشعر المرء بوجوده وكيانه في مثل تلك الظروف؟

وعملياً، لن تنتهي معاناة الفلسطينيين ما بقي الاحتلال، ولن يرحم الإسرائيليون الفلسطينيين في حال توقفهم عن المقاومة والاستسلام، بالعك ، سيزداد الإسرائيليون في بطشهم وإجرامهم، وهم يعلمون أنهم لن يلقوا أي مقاومة أو ردع، بل إن المقاومة تجعل الصهاينة يفكرون كثيراً في اتخاذ قراراتهم التي تمس حياة الفلسطينيين خشية رد الفعل المقاوم، وتجعل للدم الفلسطيني ثمناً، وللمال الفلسطيني المدمر مقابلاً من أرواح المحتلين وأموالهم، فمن يحمي الفلسطينيون من بطش الصهاينة حين يتخلون عن المقاومة ويستسلمون؟

ومن قال: إن شعباً تحت الاحتلال يمكن أن يحيا في راحة واستقرار، وإن الاستسلام يمنح الشعوب الرفاهية والأمان المادي والاجتماعي؟! ما هدف الاحتلال إذن، وما العائد منه إن ترك أهل البلاد التي احتلها ينعموا بحياتهم؟.. إنها فرضية ساذجة لا تستحق الاسترسال في الرد عليه، ولا مزيداً من كلمات الدحض والتفنيد..

وعموما نقول: لن يعدم صاحب كل فكرة وموقف منطقاً يستند إليه، بالحق أو بالباطل، ولن ينتهي الصراع بين الحق والباطل حتى يوم الدين، وليس على الحق من خوف، إنما الخوف على الباطل.. إن الباطل كان زهوقاً..

ثانياً ـ دوافع المطبعين:

إذا كان من اليسير تفنيد ذرائع التطبيع ومبررات المطبعين ودحضها على النحو السابق، فما هي يا ترى الدوافع الحقيقية للمطبعين؟!

رغم أن الدوافع قد تختلف من كل حالة إلى أخرى، حسب ظروف الشخص وتكوينه، فإنها لا تخرج عما يلي:

(أ) ـ البحث عن المكاسب المادية.

يندرج تحت هذا القسم كل من يقوم بالتطبيع سعياً للاستفادة المالية، وأوضح نموذج لهؤلاء نموذج رجال الأعمال الذين يتعاملون مع الكيان الصهيوني في مجالات

الزراعة والسياحة والصناعة، أو يصدرون لهم الغاز الطبيعي والسلع المصرية، وكذلك نموذج من يتوجهون للبحث عن عمل في الكيان الصهيوني، فالحصول على المال هو الدافع الأول لهؤلاء، وهم يؤمنون كما قلنا بأن البيزنس لا وطن له ولا دين!!

كذلك هناك نفر من المثقفين ممن يوافقون على القيام بأنشطة تطبيعية للحصول على تمويل من جهات وشخصيات خارجية، ويأتي سعد الدين إبراهيم، مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالقاهرة، كنموذج أشهر للمتعاونين مع الجامعات والجهات البحثية الإسرائيلية.

(ب) ـ البحث عن الشهرة.

وهذه الحالة نجدها أكثر بين المثقفين والفنانين المغمورين، أو الذين انحسرت عنهم الأضواء، وباتوا يعانون كساداً في الوسط الثقافي أو الفني، فيلجؤون للتطبيع ليلقي الإعلام الضوء عليهم، وليحصلوا على الجوائز والتكريم من الهيئات والمؤسسات الداعمة للتطبيع والراعية للمصالح الغربية في بلادنا، ولهذا نلاحظ أنهم يقومون بتطبيعهم بصخب واستعراض حرصاً على لفت وسائل الإعلام وجذبها، ولعل نموذج الكاتب المسرحي علي سالم هو الأشهر في هذا الصدد، فحين خفتت عنه الأضواء في التسعينيات قام برحلته الشهيرة للكيان الصهيوني، ونشر كتاباً بتفاصيلها، فعاد للأضواء من جديد مع الجدل الذي ثار حول رحلته وحول أفكاره بشأن التطبيع!!

(ج) ـ إرضاء النظام الحاكم والتقرب منه.

والنموذج الأوضح لهذا الصّنف من المطبعين يتمثل في السياسيين والمثقفين والشخصيات العامة التي تسعى للتقرب من النظام بتأييدها لسياسته تجاه العدو الصهيوني، ويمكن أن نضرب هنا مثلاً د.عبد العظيم رمضان، أستاذ التاريخ الذي بعد أن ناقش رسالته للدكتوراه بآداب القاهرة في سبتمبر ١٩٧٠م، رفضت إدارة الجامعة تعيينه بسبب قوله عن أنور السادات في الرسالة: إنه كان عميلاً للألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان السادات وقت إعداد الرسالة نائباً لرئيس الجمهورية، وصار رئيساً عقب مناقشتها، وظل رمضان سنوات يسعى لإرضاء السادات حتى إذا قام الأخير بزيارته للقدس، ولقي معارضة شديدة داخل مصر وفي المحيط العربي، كانت فرصة

سانحة للتقرب منه فأيد رمضان الزيارة، وصار من المطبعين وحظي بالقرب من النظام، وظل على تطبيعه وقربه من النظام حتى تُوفي!!

كما سنجد ذلك الصنف في أمثال د.عبد المنعم سعيد، الذي شق طريقه لمجلس الشورى ولجنة سياسات الحزب الوطني عن طريق التطبيع وزيارة الكيان الصهيوني!!

(د) ـ الحفاظ على المنصب.

هذا النوع من المطبعين سنجده في العاملين بالنظام وموظفيه، ممن يجدون في التطبيع وسيلة للحفاظ على مناصبهم ونفوذهم، وطريقاً للترقي داخل النظام، ويخشون أن يفقدوا كل هذا إن رفضوا التعامل مع الإسرائيليين، ومن هؤلاء د.أسامة الباز الذي كان يعمل مديراً لمكتب وزير الخارجية (إسماعيل فهمي) حين قرر السادات للسفر للقدس، وحين أخبره فهمي بقرار السادات غضب الباز ووصف السادات بالجنون، وشجع فهمي على قرار الاستقالة من الوزارة، وبقي هو في عمله وصار من المفاوضين الرئيسيين في كامب ديفيد!! وأصبح بعدها مستشاراً لحسني مبارك حين تولى الرياسة!!

(هـ) ـ إرضاء الصهيونية العالمية

وسنجد هذا النوع بين المصريين الذين يطمحون إلى العمل بالهيئات الدولية، أو يطمعون في الحصول على جوائز عالمية، ولأنهم يعتقدون بسيطرة الصهيونية العالمية على تلك الهيئات والجوائز، فإنهم يحاولون استرضاء الصهاينة والغرب عبر الاعتراف بالكيان الصهيوني والتعامل معه، ونموذج ذلك الأديبان الشهيران : نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم، اللذان أيدا السادات في زيارته للقدس، ومارسا التطبيع طمعاً في الحصول على جائزة نوبل، وبالفعل حصل عليها محفوظ في أواخر الثمانينيات!!

ولدينا نموذجان آخران لمصريان سعيا إلى نيل المناصب الدولية عبر الرضا الصهيوني، وهما: وزير الثقافة السابق فاروق حسني الذي ترشح لإدارة منظمة اليونسكو في عام ٢٠٠٩م، وبطرس بطرس غالي الذي ترشح لمنصب أمين عام الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢م، وبينما فشل حسني في مسعاه، فقد نجح غالي في الوصول للمنصب، وكلاهما دفع الثمن للكيان الصهيوني، كما سيتضح لاحقاً.

***

(و) ـ الوقوع في هوى الدولة الصهيونية:

نجد بين المطبعين من تعاملوا مع الدولة الصهيونية بحماس وإخلاص شديدين، ولأننا لا نملك أدلة تمكننا من وصف هؤلاء «بالعمالة»، فإننا مضطرون لتفسير إخلاصهم هذا بأنهم سقطوا في هوى «إسرائيل»، فصاروا أصدقاء أوفياء لها، وسفراء لها في مصر، وهنا لا نجد نموذجاً أكثر وضوحاً من الثلاثي: الكاتب أنيس منصور، ورئيس الوزراء السابق مصطفى خليل، والوزير السابق يوسف والي!!

(ز) ـ الشذوذ الفكري:

فَتَحْتَ شعارات «الإخاء الإنساني» و«التسامح» و«السلام»، نجد من يعترفون بالدولة الصهيونية، وينظرون لمستوطنيها على أنهم «إخوة» في الإنسانية، يعيشون في وطنهم، ولا مانع من مد جسور العلاقات الإنسانية معهم، ومسامحتهم على ما فعلوه بالفلسطينيين والعرب طوال العقود الماضية!! وهؤلاء يستحقون أن نصفهم دون تعسف بالشواذ فكريا، ففلسطين لم تكن يوماً وطناً شرعياً للصهاينة، وما فعله هؤلاء بأهلها وبغيرهم من العرب ـ ولا يزالون يفعلونه ـ لا يمكن لصاحب الفكر السوي أن يتناساه أو يسامح فيه!!

ولعل المفكر طارق حجي، هو الأبرز في هذا السياق.

ومع تعدد الدوافع على النحو السابق، فإنه من الممكن أن يجتمع أكثر من دافع لدى القائم بالتطبيع، فقد يجتمع حب المال مع الرغبة في الشهرة، أو يجتمع الشذوذ الفكري مع الرغبة في الاستفادة المالية وهكذا.



القسم الثاني

المطبعون



الفصل الأول

في السياسة والاقتصاد والأمن

هذه نماذج منتقاة لأشهر وأخطر «المطبعين» خلال العقود الثلاثة الماضية، اعتمدنا في انتقائها على ثلاثة معايير رئيسية هي:

ـ مساهمة الشخصية المختارة في نشاطات التطبيع بفاعلية، وقوة علاقاتها بالكيان الصهيوني.

ـ أو تمتعها بالشهرة والمكانة لدى الناس، بما يجعل أي تصرف تطبيعي منها ـ وإن بدا بسيطاً ـ مؤثراً في الناس، خاصة لمن يتخذون من تلك الشخصية قدوة لهم.

ـ خدمة الشخصية المختارة لقضية التطبيع، بفكرة أو رأي أو سلوك متعمد، حتى لو لم تشارك في نشاطات التطبيع ولم تلتقِ بإسرائيليين.

وقد بدأنا بالسياسيين الذين خدموا في صفوف النظام، ثم السياسيين المعارضين، فرجال الأعمال، وختمنا برجال الأمن، وقد رتبناهم جميعاً على حسب رؤيتنا لخطورتهم وحجم الدور الذي قاموا به في التطبيع، وآثرنا أن نبدأ بذئب التطبيع الأغبر والأخطر:





مصطفى خليل



مصطفى خليل مع شيمون بيريز
الرئيس الحالي للكيان الصهيوني

في الفترة التي تلت توقيع اتفاقية أوسلو بين ياسر عرفات والإسرائيليين، انتعشت أنشطة التطبيع بين مصر والكيان الصهيوني، وقد أراد السفير الإسرائيلي في مصر حينها أن يكسب للتطبيع أرضاً جديدة فطلب من الحكومة المصرية أن تسهل مقابلة الرئيس الإسرائيلي (عيزرا فايتسمان) بشيخ الأزهر الراحل، د.جاد الحق على جاد الحق، وحسبما يحكي السفير نفسه في مذكراته[1] فقد فشل مسعاه ولم يحدث اللقاء، والسبب هو د.مصطفى خليل، الذي رفض الفكرة خشية أن يتحدث شيخ الأزهر عن موضوع القدس بصورة تعكر صفو الزيارة!!

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره،، ص ٨٥.

وقد تصلح هذه القصة أن تكون مدخلاً للتعرف على الرجل الذي كان يحرص على مشاعر الإسرائيليين لهذه الدرجة، ويتمتع في الوقت نفسه بهذه الدرجة من النفوذ والكلمة المسموعة في مصر!!

وُلد مصطفى خليل في قرية كفر تصفا بمحافظة القليوبية عام ١٩٢٠م، وكان أبوه أحد أعيان القرية، وهو ما يسر له إكمال مسيرته التعليمية، فحصل على بكالوريوس الهندسة من جامعة القاهرة عام ١٩٤١م، وعمل مهندساً بهيئة السكك الحديدية المصرية، ثم ابتُعث عام ١٩٤٧م لدراسة الهندسة في للولايات المتحدة، وعاد بعد سنوات أربع وهو يحمل الدكتوراه من جامعة إلينوي، ليعمل أستاذاً مساعداً في كلية الهندسة بجامعة عين شمس بين عامي ١٩٥١ـ١٩٥٦م.

ولأن النظام السياسي في تلك الفترة كان يعتمد على الفنيين(التكنوقراط) في تولي الوزارات، فقد تولى خليل عدة مناصب وزارية بين عامي ١٩٥٦م ـ١٩٦٦م، فتولى وزارات المواصلات والنقل والاتصالات، واختير نائباً لرئيس الوزراء لشئون الكهرباء والبترول والطاقة في حكومة الوحدة التي أُعلنت بين مصر وسورية بين عامي ١٩٥٨م-١٩٦١م.

وفي عام ١٩٦٦م قدم مصطفى خليل استقالته من مناصبه الرسمية لظروف صحية، ثم تولى رياسة الهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون في يونيو ١٩٧٠م وحتى إبريل ١٩٧١م، وانتخب بعدها أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي (الحزب الحاكم في تلك الفترة)، ويبدو أن ثقة الرئيس أنور السادات بالرجل كانت كبيرة، فبجانب ذلك المنصب المهم فقد كلفه بالعمل على تغيير النظام السياسي في مصر، والانتقال من نظام الحزب الواحد إلى نظام الأحزاب، ثم اختاره السادات رئيساً للوزراء في أكتوبر ١٩٧٨م في فترة غير عادية من تاريخ الصراع العربي الصهيوني، فقد كان السادات منهكماً في مفاوضاته مع ساسة الكيان الصهيوني، وقد احتاج لرجل يثق في ولائه ويعلم عنه أنه لا يمانع أبداً في الصلح مع الصهاينة واللقاء بهم وإقامة العلاقات الشخصية معهم، والحق أن مصطفى خليل أثبت حتى مماته أن رؤية السادات كانت في محلها!!

كما اعترف مصطفى خليل في أحد البرامج على فضائية «الجزيرة» القطرية[1]، فهو لم

(١) في حلقة من برنامج (شاهد على العصر) أذيعت بتاريخ ٢٢/ ١/ ٢٠٠٠م

يمارس العمل السياسي المنظم قبل عام ١٩٥٢م، ولم ينتمِ لأي من الأحزاب السياسية رغم أن الاهتمام بالقضية الوطنية والانتماء الحزبي غلبا على طلبة الجامعات المصرية في تلك الفترة، وهذا يعطينا ملمحاً عن شخصية مصطفى خليل السياسية، فمن الواضح أنه قد دخل عالم السياسة في مصر باعتباره مهنياً (تكنوقراط) ناجحاً، وليس لاعتبارات مرتبطة بفكره وتوجهاته السياسية، بل يبدو أن عدم انتمائه السياسي الواضح جعله محلاً لثقة الرئيس جمال عبد الناصر ومن بعده أنور السادات، رغم اختلاف الرجلين في الرؤى والتوجهات السياسية(*)!!

وكما حكى خليل في لقاء «الجزيرة»، فقد كان ميالاً لحزب الوفد الليبرالي، فيما قبل يوليو ١٩٥٢م، ولكنه لم يمانع في الالتحاق بالاتحاد الاشتراكي، الحزب السياسي الوحيد وبوابة الترقي الوظيفي والاجتماعي في الستينيات والسبعينيات، حتى صار أميناً له في عهد أنور السادات، وحين أراد السادات السفر للقدس في نوفمبر ١٩٧٧م لعرض مبادرته للصلح على ساسة الكيان الصهيوني، كان مصطفى خليل ضمن «أهل الثقة» الذين وافقوا السادات على الخطوة، ورضوا أن يرافقوه في الزيارة، ويمكن أن نقول إن تلك الزيارة هي ما صنع لمصطفى خليل المساحة السياسية التي ظل يشغلها حتى وفاته، فقد قفز الرجل لمنصب رئيس الوزراء في أكتوبر ١٩٧٨م، وفي نهاية فبراير التالي كان يفاوض رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيجن في منتجع كامب ديفيد الأمريكي بالنيابة عن الرئيس السادات، أي أن خليل كان أحد مهندسي معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني، وأحد من تماهوا مع السادات في فكرة الاعتراف بالكيان الصهيوني والتصالح معه، وبعد توقيع المعاهدة بات خليل أحد أهم المضطلعين بملف العلاقات مع الكيان الصهيوني في نظام أنور السادات / حسني مبارك..

ورغم أن السادات تولى رياسة الوزراء بنفسه مُقصياً مصطفى خليل عنها في مايو ١٩٨٠م، فقد ظل الرجل أحد مراكز القوى الرئيسية في مصر وذلك بتعيينه في العام نفسه نائباً لرئيس الحزب الوطني الحاكم (أي نائباً للسادات ومن بعده حسني مبارك في رياسة

(*) في بعض اللقاءات حكى مصطفى خليل أنه اختير وزيراً لأنه كان زميلاً في نادي التجديف لعضو مجلس قيادة الثورة زكريا محيي الدين!!

الحزب)، وبقي في هذا المنصب حتى توفي عام ٢٠٠٨م..

ومن موقعه الحزبي هذا قام خليل برعاية العلاقات مع الكيان الصهيوني، واستمد من هذا الملف نفوذاً وحصانة داخل مصر، ودعماً وتأييداً من الجانب الصهيوني!! وكما يحكي خامس سفراء العدو الصهيوني في مصر [1]، فإن مصطفى خليل «لم يخفِ تأييده المطلق ـ وبلا أي تحفظ تقريباً ـ لدفع العلاقات مع إسرائيل قدماً حتى في فترات تدهور العلاقات».. وتجاهل الانتقادات التي وجهت إليه من المعارضة المصرية بسبب علاقاته الحميمة بالكيان الصهيوني، حتى وصل الأمر إلى تسميته بـ«سفير إسرائيل في مصر»!!

ويُقدم السفير الإسرائيلي أكثر من واقعة للتدليل على مدى حرص مصطفى خليل على العلاقات الرسمية مع الإسرائيليين، فيحكي: كيف عبّر خليل عن استيائه من انتقاد وزير الخارجية المصرية السابق عمرو موسى لهرولة الدول العربية لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني عقب اتفاقية أوسلو، وكيف أن لفظ «هرولة» قد ضايق خليل خاصة أنه من الألفاظ المستخدمة في المعجم الديني الإسلامي!!

وعن علاقته الشخصية بالإسرائيليين يروي السفير أن خليل اعتاد زيارته في منزله بالقاهرة، للمشاركة في الحفلات المقامة لاستقبال كبار الضيوف الإسرائيليين، واللقاء بشباب وزارة الخارجية الإسرائيلية، وأنه قام بدور مهم في« الجهود المبذولة من أجل تقليل الأضرار في فترات الأزمات في العلاقات بين الدولتين»[2]..

وهناك واقعة أخرى تستحق التأمل والوقوف عندها طويلاً فيما يخص حرص مصطفى خليل على الحفاظ على العلاقات مع الكيان الصهيوني، وخطورة هذه الواقعة تنبع من كونها جرت قبل أن يصبح مصطفى خليل رئيساً للوزراء ومشتركاً بشكل مباشر في التفاوض مع الإسرائيليين، فحسبما يحكي وزير الخارجية السابق محمد إبراهيم كامل في مذكراته، فقد غضب السادات من صديقه مناحم بيجن (رئيس وزراء الكيان الصهيوني) في أثناء عمليات التفاوض، وكان ذلك في يوليو ١٩٧٨م، فقرر السادات طرد

(١) انظر مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
(٢) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

البعثة العسكرية الإسرائيلية التي كانت قد وصلت إلى جناكليس بمدينة الإسكندرية لإجراء مباحثات مع العسكريين المصريين، وحين أعلن السادات هذا القرار في مؤتمر لمجلس الأمن القومي، حاول مصطفى خليل - الذي كان سكرتيراً للاتحاد الاشتراكي - أن يتكلم لدفع السادات للعدول عن قراره، كي لا تتعقد الأمور مع الإسرائيليين، وإزاء رفض السادات أن يستمع له، تحدث خليل مع إبراهيم كامل راجيا إياه أن يحاول إقناع السادات بالعدول عن القرار أو تأجيله على الأقل، وحين سأله كامل باستغراب عن سبب هذا الرجاء، رد خليل قائلاً: «لأن البعثة العسكرية تتبع وايزمان بوصفه وزير الدفاع، وسيكون طردها بمثابة صفعة له، وهو الوحيد الذي تربطنا به علاقات صداقة وتفاهم في الحكومة الإسرائيلية، وأن هذا مؤداه قطع وسيلة اتصالنا بالجانب الإسرائيلي»..(1)

كان غضب السادات نابعاً من اشتراط الحكومة الإسرائيلية عليه أن يتنازل عن طلب إزالة المستوطنات الإسرائيلية من شمال سيناء، مقابل أن ينهي الإسرائيليون احتلالهم مدينة العريش وجبل سيناء، وهو ما كان يعني في حال الموافقة عليه نقضاً عملياً لما كان السادات يُسوّقه من أنه يسعى باعترافه الكيان الصهيوني لتحرير الأرض العربية المحتلة عام ١٩٦٧م، وقد وافقه رجال نظامه في هذا الغضب، كما يحكي إبراهيم كامل، فهل كان مصطفى خليل في موقفه ذلك يُعبر عن قناعة شخصية ومنهج في التعامل مع الإسرائيليين يؤمن به، أم ....؟

الحق أنا لا نملك بعد دليلاً على افتراض آخر نميل إليه بقوة، وتؤكده لنا سيرة الرجل وعلاقاته بالإسرائيليين، وما دمنا لا نمتلك الدليل فسنكتفي بأن الرجل كان «سفيراً» مخلصاً للإسرائيليين في مصر، حسبما وصفه بعض السياسيين في التسعينيات!!

---

(1) محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع، القاهرة، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، كتاب الأهالي رقم ١٢، ط١، يناير ١٩٨٧م، ص ٣٧٤-٣٧٥.



أسامة الباز



ـ في كتابه «التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط»، يحكي وزير الخارجية المصري السابق إسماعيل فهمي، أنه أخبر مدير مكتبه أسامة الباز بنية السادات زيارة القدس والصلح مع الكيان الصهيوني، فانفجر الباز قائلاً إن هذا جنون، وإن السادات غير متزن ويجب منعه من الذهاب إلى القدس ولو بالقوة!!

وشرع السادات في الإعداد للزيارة، فاستقال إسماعيل فهمي من منصبه احتجاجاً، وشجعه الباز على قراره، ليكمل هو المسيرة في وزارة الخارجية، ويصبح واحداً من المشاركين في وضع السياسة المصرية تجاه الكيان الصهيوني في عهد السادات

وحسني مبارك، وليقول بعد ذلك إنه من كتب لأنور السادات الخطاب الذي ألقاه في الكنيست الإسرائيلي!!

***

ولد أسامة الباز عام ١٩٣١م لأسرة بسيطة في قرية طوخ الأقلام من قرى السنبلاوين في محافظة الدقهلية، وتلقى تعليمه حتى تخرج في كلية الحقوق، ثم حصل على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد، أشهر الجامعات الأمريكية، والتحق بالعمل في وزارة الخارجية المصرية، ثم اختاره الرئيس المخلوع حسني مبارك ليكون مستشاراً له لشؤون السياسة الخارجية، وظل في هذا المنصب حتى توارى عن الساحة في السنوات الخمس الأخيرة من حكم حسني مبارك!!

حاز الباز ثقة السادات بتأييده له في زيارته للكيان الصهيوني، وبمشاركته المتحمسة في المفاوضات مع الإسرائيليين، تحت رياسة وزير الخارجية إبراهيم كامل. وفي الوقت نفسه حجز الباز مكانه القريب من حسني مبارك الوافد من القوات المسلحة على ساحة السياسة المصرية، فقد كان الأخير بحاجة لمن يعلمه ويوجهه سياسياً بعد أن اختاره السادات نائباً له، وقد أوكل السادات هذه المهمة للباز الذي استطاع كسب ثقة النائب وصداقته، وحين تولى مبارك الرئاسة خلفاً للسادات عيّن مرشده الأمين مستشاراً سياسياً له، وتردد أن الباز حاول القيام بالدور نفسه مع جمال مبارك في إطار مشروع التوريث، ولكنه لم يكمله بسبب المرض والشيخوخة، واستعانة الوريث بمجموعة الحرس الجديد[1]!!

تمتع الباز بمنصب المستشار السياسي طوال عهد حسني مبارك، وكان من الفاعلين الأساسيين في قرارات مبارك السياسية، خاصة في الشئون الخارجية، وكان أحد القلائل الذين يشاركون حسني مبارك في وضع السياسة المصرية تجاه الكيان الصهيوني، ولعل قصة تعامل الباز مع استقالة إسماعيل فهمي، التي أشرنا إليها منذ قليل تدلنا على أحد مفاتيح شخصية الباز السياسية، فالرجل براجماتي غير تصادمي، يجيد كتمان مشاعره

(١) في حوار مع صحيفة «المصري اليوم» القاهرية، نُشر بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٢م اعترف أسامة الباز أنه طُلب منه تعليم جمال مبارك السياسة، ولكنه أنكر في الحوار نفسه أنه كان من داعمي فكرة التوريث!!

الشخصية، ويجيد التعامل مع الشخصيات المختلفة والمواقف المفاجئة، ويتعامل بروح موظفي القصور الذين يدينون بالولاء لساكن القصر الجمهوري أياً كان توجهه، ويستطيعون التكيف مع كل ساكن جديد، ولعل هذا هو سر نجاحه في الصعود الوظيفي والسياسي في عهدين متناقضين سياسياً، هما عهدا جمال عبد الناصر وأنور السادات، وسر احتفاظه بموقعه في عهد مبارك على مدى ربع قرن، واحتفاظه في الوقت نفسه بعلاقات قوية مع عدد كبير من المثقفين المصريين الذين يرفضون الصلح مع الكيان الصهيوني والتطبيع!!

قام الباز بدور في رعاية العلاقات مع الكيان الصهيوني والتطبيع، يشبه دور مصطفى خليل، فالرجلان قاما بدور «صمام الأمان» في حال الأزمات بين النظام المصري والدولة الصهيونية، وهو ما أشار إليه السفير الإسرائيلي ديفيد سلطان في مذكراته[1]، وحسب كلمات السفير فقد أظهر الباز بالنسبة للخلافات مع الكيان الصهيوني «رؤية معتدلة ومتزنة تخلو من الاندفاع العاطفي»!!، وكان من «الذين يعتقدون أن التعاون مع إسرائيل في صالح مصر»، وتدخل «في عدة مناسبات لتحسين العلاقات مع إسرائيل»!!

والرؤية المعتدلة من منظور السفير الصهيوني بالطبع هي الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، والإبقاء على العلاقات معه كإستراتيجية للنظام المصري، وغير ذلك من رؤى توجب معاداة الكيان الصهيوني والعمل على القضاء عليه هي رؤى متطرفة وعاطفية!!

وفيما يخص جهود الباز في تشجيع التطبيع، يورد سلطان نماذج لذلك، فالرجل قد شجع كبار رجال الأعمال المصريين على التعاون مع نظرائهم في الكيان الصهيوني، وحسّن العلاقات مع الصهاينة في مجال الطب، وشجع الممثل المشهور عادل إمام على التصريحات المؤيدة للعلاقات مع الكيان الصهيوني!!

كما شارك الباز مع وزير الخارجية السابق عمرو موسى في فكرة إنشاء كيان تطبيعي يجمع المثقفين المصريين والإسرائيليين، وهي الفكرة التي تبلورت فيما عُرف بـ«تحالف كوبنهاجن للسلام»!!

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠ ـ ٤١

وقد أكد الباز في حوار أجرته معه صحيفة المصري اليوم مؤخراً (نُشر بتاريخ ١١ / ١/ ٢٠١٢م) أنه «يرفض التطبيع مع إسرائيل»، في نفي لما قاله ديفيد سلطان، ولكن العقل والواقع يجعلان شهادة سلطان هي الأرجح، فلا يعقل أن يكون مستشار مبارك السياسي رافضاً للتطبيع، ومبارك ونظامه غارقين فيه، بل الواضح أن الباز بعد عام من الثورة المصرية التي أسقطت مبارك يحاول غسل يده وتبرئة ساحته من سياسات الرجل الذي علمه السياسة وقت أن كان نائباً، وعمل مستشاراً له بعد أن صار رئيساً!!





يوسف والي



«إننا نودع اليوم السفير الذي عمل دون توقف من أجل التآخي بين الفلاح المصري والفلاح الإسرائيلي»..

يوسف والي في وداع السفير الإسرائيلي موشيه ساسون

***

رغم أن التطبيع مع العدو الصهيوني، بأشكاله المتعددة، هو في الأساس قرار سيادي يصدر من رئيس الجمهورية، ورغم أن الوزراء في النظام المصري لا يعدون منزلة السكرتارية التي تنفذ كل ما يراه الرئيس، ونادراً ما يتحرك أحدهم من تلقاء نفسه في أي شأن من الشؤون العامة، فلا يمكن إنكار الدور المحوري الذي قام به يوسف والي في مسيرة

التطبيع الزراعي مع العدو الصهيوني. يمكن أن نفهم أن قرار التطبيع الزراعي اتخذه الرئيس السادات منذ الأسابيع الأولى للصلح مع العدو الصهيوني، وأنه ظل إستراتيجية ثابتة للنظام المصري يثبت بها للصهاينة والأمريكيين أنه ملتزم بنصوص تطبيع العلاقات في معاهدة الصلح، وأن قرار الصلح مع العدو الصهيوني لم يكن من باب التكتيك السياسي، ولكن كيف نفهم الحماس الشديد للوزير يوسف والي في تنفيذ سياسات التطبيع الزراعي؟!! وكيف نفسر تحول علاقات يوسف والي بالإسرائيليين من وزير يقوم بعمله المكلف به من رياسة الجمهورية إلى صديق حميم للإسرائيليين، لا يرد لهم طلباً ويسعى برغباتهم إلى رئيس الجمهورية؟!!

إننا نحاول أن نوضح الخيط الذي يفصل بين يوسف والي الوزير الملتزم بسياسات النظام ورئيسه، ويوسف والي الإنسان المخلص للتطبيع مع العدو الصهيوني، والساعي بكل جهده لخدمة المشروع الزراعي الصهيوني في مصر، فهذا الخيط يفسر ما حدث خلال السنوات اللاحقة على إنشاء المشروعات المشتركة مع الإسرائيليين من تخريب وتدمير للزراعة المصرية، ويجعل مسؤولية الرجل عن ذلك مضاعفة، فبجانب رضاه بسياسات النظام في المجال الزراعي وإشرافه عليها، فقد ضاعف حماسه لتلك المهمة من خطورتها وآثارها المدمرة على الزراعة المصرية، وعلى ملف التطبيع ككل، وهذا ما سندلل عليه لاحقاً، دعونا أولاً نتأمل بعض شهادات الإسرائيليين ليوسف والي:

«كان الدكتور يوسف والي ـ ولا يزال ـ يعتبر في نظري حتى هذا اليوم شخصية عظيمة الأهمية... وعندما قررت إعطاء أولوية للتعاون الزراعي مع إسرائيل اهتم شخصياً بهذا الموضوع، واختار لرئاسة مكتبه شاباً صغيراً حاصلاً على شهادة جامعية في اللغة العبرية. لقد طلب من السفارة أن ترتب له الاطلاع على الجرائد اليومية الإسرائيلية، وكلف سكرتيره بإبلاغه يومياً عما يجري في إسرائيل».[1]

هذا هو جزء من المديح الذي كاله موشيه ساسون (ثاني سفراء العدو الصهيوني في

(١) نشر موشيه ساسون مذكراته في الكيان الصهيوني سنة ١٩٩٢م، وقد تُرجمت للعربية بعد عامين تحت عنوان: ٧ سنوات في بلاد المصريين.. مذكرات أخطر سفير إسرائيلي في مصر، القاهرة ـ دمشق، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٩٤م انظر: ص ٢٤٩ـ٢٥٠.

مصر) في مذكراته ليوسف والي، ودعونا نتأمل جيداً عبارته« شخصية عظيمة الأهمية» التي تلخص تقييم الصهاينة للوزير المصري.

أما ديفيد سلطان ـ السفير الإسرائيلي الخامس في مصر ١٩٩٢/ ١٩٩٦م ـ فيؤكد الدور المحوري ليوسف والي في التطبيع مع العدو الصهيوني، قائلاً:« كان الدكتور يوسف والي، الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وأمين عام الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، من المؤيدين بحماس شديد للتعاون مع إسرائيل، لإيمانه الشديد بأهمية هذا التعاون لمصر. ولقد بذل كل ما في وسعه أثناء توليه منصبه لدفع العلاقات مع إسرائيل، وكان من المدافعين في المناقشات الداخلية عن العلاقات مع إسرائيل»[(١)].

لقد تجلى مدى العلاقة الشخصية التي ربطت بين يوسف والي وموشيه ساسون حين أنهى الأخير خدمته في القاهرة وكان يستعد للرحيل غير مأسوف عليه، فقد دعاه يوسف والي لتناول كوب شاي معه في مكتبه بالوزارة مساء يوم العطلة الأسبوعية، وحين ذهب السفير فوجئ بصديقه (والي) قد أعد له حفل وداع ضم كبار موظفي وزارة الزراعة، وعشرة من السفراء الأجانب، ووزيري البترول والكهرباء، وعينة من المزارعين المصريين الذين زاروا الكيان الصهيوني في السنوات السبع التي قضاها ساسون في مصر، وفي الحفل الذي لقي فيه السفير الإسرائيلي الهدايا، وأكل من التورتة التي كانت على صورة علم الكيان الصهيوني، ألقى والي كلمة استهلها بقوله :«إننا نودع اليوم السفير الذي عمل دون توقف من أجل التآخي بين الفلاح المصري والفلاح الإسرائيلي»[(٢)]!!

كذلك تجلى إخلاص يوسف والي لأصدقائه الإسرائيليين، في مايو ١٩٩٦م، حين كانت مصر تغلي في أعقاب القصف الإسرائيلي للبنان، الذي استمر أسبوعاً (١١ـ ١٧ إبريل)، يومها قاطع أغلب المسؤولون المصريون والمطبعون من الشعب المصري الحفل الذي أقامته السفارة الإسرائيلية بمناسبة الذكرى السنوية لقيام الكيان الصهيوني،

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٢) انظر: مذكرات موشيه ساسون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣ـ٢٨٦.

مجاراة للغضب الشعبي، أما الدكتور والي فقد حرص على حضور الحفل ومعه طاقم مكتبه، خشية أن يُغضب أصدقاءه الإسرائيليين!![1]

من المهم كذلك الربط بين إخلاص يوسف والي للتطبيع وصعوده الصاروخي في النظام السياسي المصري، فأستاذ الزراعة الذي كرمه السادات في ١٩٧٥م صار خلال سنوات قليلة المساعد الرئيسي لوزير الزراعة محمود داود في الفترة التي شهدت بداية التطبيع الزراعي، وفي أقل من عامين تولى (والي) وزارة الزراعة (في يناير ١٩٨٣م)، وفي أقل من عامين تاليين، وتحديداً في نوفمبر ١٩٨٤م، صعد في الحزب الوطني الحاكم وصار أميناً مساعداً عاماً للحزب، وفي السنة التالية(١٩٨٥م) تولى أمانة الحزب، وأصبح نائباً لرئيس الوزراء، وظل محتفظاً بمنصبه الحزبي وبوزارة الزراعة ما يقرب من عشرين سنة تالية، حتى رأى النظام أنه استنفد صلاحيته، فحل صفوت الشريف محله في الأمانة العامة للحزب في سنة٢٠٠٢م، وحل أحمد الليثي محله في وزارة الزراعة في يوليو ٢٠٠٤م، لينتهي به الحال نائباً من نواب الرئيس مبارك في رئاسة الحزب الوطني، مع صديقه مصطفى خليل رمز التطبيع الشهير!! لقد انتبه موشيه ساسون نفسه لهذا الصعود وألمح إليه دون أن يتوقف عنده كثيراً[2]، بما يوحي أنه متعلق بمواهب خاصة يمتلكها يوسف والي، ولم يقل لنا ساسون أي مواهب تلك؟!

استلم يوسف والي وزارة الزراعة بعد أشهر من بدء برنامج Calar (Cooperative Arid Lands Agriculture Research Program)، وهو برنامج بحثي مشترك بين وزارة الزراعة المصرية وجامعة بن جوريون في الكيان الصهيوني، وبتمويل أمريكي، تركزت أبحاثه حول الري بالمياه المالحة، وتحسين المراعي، وزراعة الخضروات والفواكه في المناطق الجافة، والزراعة في الصوبات. ولم يتغير وضع البرنامج في عهد يوسف حوالي، بل حظي برعايته طوال اثنتي عشرة سنة تالية، شارك فيه خلالها أربعون باحثاً مصرياً.[3]

وفي بداية ١٩٨٦م اجتمع يوسف والي بشموئيل فوهريلز على مأدبة عشاء في مقر

---

(١) انظر : مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٢) انظر مذكرات موشيه ساسون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٠.

(٣) انظر : مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٢-١٥٣

موشيه ساسون، وفي نهاية الليلة وُضعت خطوط مشروع جميزة (ب)، للتعاون الزراعي المصري الإسرائيلي، ولكن في الأراضي الجديدة هذه المرة، وتحديداً في منطقة النوبارية(٨٥كيلومتر جنوب الإسكندرية)، وبتمويل أمريكي. ووافق الوزير في الحال ـ بحسب كلمات ساسون ـ على تدريب الطلبة المصريين الذين سيعملون في المشروع في الكيان الصهيوني، وأسند إلى مساعده فؤاد أبو حطب الإشراف على المشروع من الجانب المصري[1].

وفي الاجتماع نفسه اقترح موشيه ساسون اختيار عشر قطع من الأراضي في عشر قرى محيطة بمزرعة جميزة(أ)، التي أنشأها الإسرائيليون في وسط الدلتا في عهد السادات، وإقناع أصحابها من المزارعين بالاستعانة بالخبراء الإسرائيليين في تطوير إنتاجها وأساليب زراعتها، على أن يتولى بنك التنمية الزراعية التمويل!! فوافق يوسف والي فوراً على الاقتراح!![2] ولكن رغم هذا الحماس فلم يتم تنفيذ مشروع العشر قطع، والأظهر أن الرفض الشعبي للتطبيع مع الإسرائيليين أو التعامل معهم كان هو العقبة الرئيسية أمام ذلك المشروع، لذا فقد انصبت الجهود على منطقة النوبارية.

على امتداد ٣٥ فداناً أنشئت مزرعة نوباسيد النموذجية بالنوبارية في سنة ١٩٨٧م، وتمثل الدور الصهيوني في تزويد المزرعة بالخبراء والمستشارين وإنشاء شبكة للري، وتوفير المبيدات والأسمدة والصوبات الزجاجية وبذور وشتلات الليمون والطماطم والخيار والبطيخ والفلفل التي انتشرت في كل أنحاء مصر، كما يقول الموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية.[3] وقد غُرست المساحة الكبرى من المزرعة بأشجار الفواكه التي يأكلها المصريون، مثل التفاح، والخوخ، والمشمش،!! وحسب الموقع نفسه فقد وصل صافي أرباح المزرعة سنوياً في الفترة الحالية إلى ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي.

---

(١) انظر مذكرات موشيه ساسون، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٠ـ٢٥١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥١.

(٣) انظر الرابط: :

http://www.mfa.gov.il/MFA/Mashav+%E2%80%93+International+Development/Activities/The+Nubaseed+Agricultural+Demonstration+Farm.htm

وفي سنة ١٩٨٩م بدأ برنامج مريوط المشترك بين وزارة الزراعة المصرية وجامعة بن جوريون،(Maryut Cooperative R&D Activity for Agriculture in the Desert) وعلى مدار ثماني سنوات تركزت أبحاثه حول تطوير الزراعة المكثفة في الظروف الصحراوية، وتزامنت تجاربه في مريوط المصرية وصحراء النقب الفلسطينية المحتلة!![1]

امتدت البرامج المشتركة كذلك لمجال الإنتاج الحيواني، فتم في منتصف التسعينيات استجلاب ٢٥٠٠ بقرة من الكيان الصهيوني إلى منطقة الصالحية بشرق الدلتا. واستعانت وزراعة الزراعة بالـ«خبراء» الإسرائيليين في مجالات: «تحسين» السلالات الحيوانية، ومقاومة الأمراض والآفات التي تصيب الحيوانات والمحاصيل، والري بالتنقيط [2].

ولترسيخ التطبيع الزراعي وكسر المقاطعة الشعبية المصرية للكيان الصهيوني، فقد حرص الصهاينة على استقدام شباب الباحثين والمزارعين المصريين إلى الكيان الصهيوني، لحضور دورات التدريب الزراعي، كذلك أقيم في مريوط مركز للإرشاد الزراعي عقد فيه الإسرائيليون دورات تدريب للمرشدين الزراعيين المصريين.

لقد اعترف ديفيد سلطان، بأن الهدف الرئيسي من استقدام الشباب المصري للكيان الصهيوني تحت مظلة التدريب الزراعي، هو غسيل أدمغتهم فيما يخص ذلك الكيان، ودفع جهود التطبيع، وذلك حين قال: «وعلاوة على الدورات التدريبية التي حصلوا عليها، والتي منحتهم المعرفة المتخصصة، فإن هؤلاء الشباب الذين زاروا إسرائيل لأول مرة اطلعوا على الواقع الإسرائيلي وهو أمر مهم في ذاته ... ساهم التعاون الزراعي بين مصر وإسرائيل في دفع علاقات التطبيع بين الدولتين، ووصل عدد الباحثين والمزارعين المصريين الين اتصلوا بنظرائهم الإسرائيليين إلى الآلاف. كما كانت هذه فرصة ليس فقط لتطوير العلاقات المهنية، بل للتعاون الإنساني والتعرف المتبادل على الواقع. وكانت هناك بالإضافة إلى العلاقات المهنية علاقات صداقة غير قليلة. وفي هذا الاتجاه فإن التعاون الزراعي تفوق على المجالات الأخرى التي شهدت اتصالاً بين

(١) انظر : مذكرات ديفيد سلطان، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٣.

(٢) انظر : المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

مصريين وإسرائيليين»[1].

لم يتوقف التطبيع الزراعي يوماً في عهد يوسف والي بوزارة الزراعة (١٩٨٣ـ٢٠٠٤م)، ولم يتأثر كثيراً بفترات الهبوط في منحنى العلاقات المعلنة بين النظام المصري والكيان الصهيوني، باستثناء الستين(٢٠٠٢ـ٢٠٠٤م). وفي الفترة التي شهدت توقيع اتفاقية أوسلو بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسحاق رابين(سبتمبر ١٩٩٣م) وما تلاها من «هرولة» عربية تجاه الكيان الصهيوني، زاد التطبيع الزراعي نشاطاً على نشاطه مع مجيء حكومة الليكود بقيادة بنيامين نتانياهو في منتصف ١٩٩٦م، وانتهاء شهر العسل الذي عاشه النظام المصري مع حكومتي رابين وبيريز بين سنتي ١٩٩٢ـ١٩٩٦م، انخفض حجم التعاون الزراعي المصري الإسرائيلي، خاصة في عدد المتدربين والدارسين المصريين الذين يوفدون للكيان الصهيوني[2]، كنوع من الضغط مارسه النظام المصري على حكومتي نتانياهو وباراك (١٩٩٦ـ٢٠٠١م) لاستئناف مسيرة التفاوض.

وفي سبتمبر ٢٠٠٠م اندلعت انتفاضة الأقصى، وقد تصور النظام المصري في البداية أن الكيان الصهيوني سينجح في قمعها سريعاً، ولكن مع تطور المقاومة الوطنية الفلسطينية، الذي واجهه الصهاينة بمزيد من الإرهاب والإجرام، اضطر النظام المصري لسحب سفيره من الكيان الصهيوني في نوفمبر ٢٠٠٠م، ولتخفيض التعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني، باستثناء التعاون الزراعي، فلم تنقطع الاجتماعات الدورية النصف سنوية للجنة الزراعية المشتركة، وظل الوضع على ذلك حتى أعلنت الحكومة المصرية في إبريل ٢٠٠٢م ـ عقب عملية الجدار الواقي[*] ـ وقف كل الاتصالات الحكومية مع الكيان الصهيوني، باستثناء الاتصالات الدبلوماسية التي تتصل بالقضية الفلسطينية، وكانت المرة الأولى التي تتوقف فيها أنشطة التطبيع الزراعي.

(١) انظر: المصدر نفسه، ص ١٥١ـ١٥٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٧..

(*) هي العملية التي حشد لها الإسرائيليون ٣٠ ألف جندي، وبدؤوها في ٢٩ مارس ٢٠٠٢م بغرض القضاء على الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وفيها اقتحمت القوات الإسرائيلية مدن الضفة الغربية، وحاصرت مقر ياسر عرفات في رام الله، وكان حصيلتها استشهاد ٢٥٠ فلسطينياً، ومقتل ٢٩ جندياً إسرائيلياً.

في تلك الفترة أزيح يوسف والي عن الأمانة العامة للحزب الوطني، في مؤتمر الحزب الثامن (سبتمبر ٢٠٠٢م)، وعُين نائباً لرئيس الحزب للشؤون الداخلية، وهو منصب شرفي لا يتمتع بصلاحيات حقيقية، ثم أُبعد عن وزارة الزراعة في يوليو ٢٠٠٤م.

ومن موظفي الوزارة الذين ساعدوا يوسف والي في تطبيعه:

ـ د. أيمن أبو حديد، الذي أقصاه الوزير أحمد الليثي عن الوزارة، ثم أعاده الوزير أمين أباظة، ثم تولى وزارة الزراعة في الحكومة التي أعقبت ثورة يناير!!

ـ د. عادل البلتاجي، أستاذ الخضر المتفرغ بكلية الزراعة بجامعة عين شمس، الذي أبعده الوزير أحمد الليثي ثم أعاده أمين أباظة مستشاراً له!!

ـ د. سعد نصار الرئيس الأسبق لمركز البحوث الزراعية، الذي لُقب بـ«مهندس التطبيع الزراعي»..

ـ د. صلاح يوسف وزير الزراعة الحالي، والذي كان يدير مشروع البحث المشترك الخاص بتطوير التقنيات الحديثة لتحسين جودة ثمار المانجو أثناء التداول والتصدير في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وزار الكيان الصهيوني في إطار وظيفته هذه!!

ـ د. محمود البغدادي عضو فريق العمل مشروع البحث المشترك الخاص بتطوير التقنيات الحديثة لتحسين جودة ثمار المانجو أثناء التداول والتصدير في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ـ د. محمد الجارحي رئيس قطاع الإرشاد الزراعي بالوزارة حالياً.

ـ رضوان عبد الباقي مدير عام الإرشاد الحالي بالوزارة.

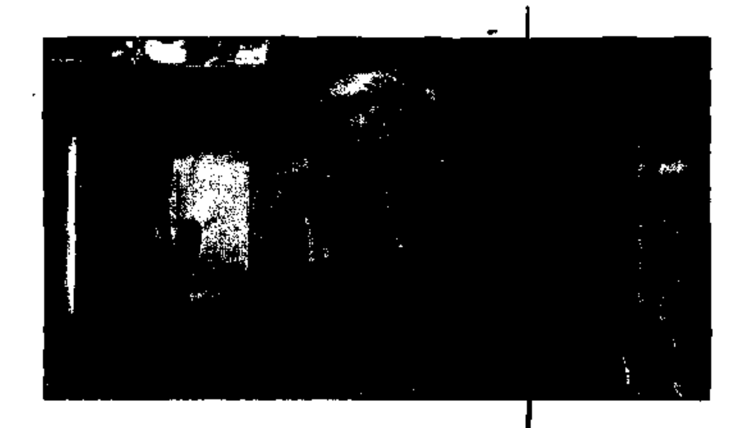
ـ محمد الدسوقي مدير الإرشاد التسويقي بالوزارة حاليا.

ـ محمود الجمل مدير عام إدارة البرامج الزراعية بالوزارة حالياً.





بطرس بطرس غالي



- في سنة ١٩٧٦م، أي قبل زيارة السادات للقدس بعام، كتب بطرس غالي: إن السلام مع الكيان الصهيوني يجب أن يأتي في إطار عربي[1]!! أي أن الرجل لم يكن لديه مانع في الاعتراف والصلح مع الكيان الصهيوني، قبل أن يقوم السادات بزيارته للكيان الصهيوني، لذا لم يكن غريباً أن يكون بطرس غالي أحد المفاوضين الرئيسيين باسم نظام السادات في أروقة كامب ديفيد!!

هذه الفكرة أكدها بطرس غالي نفسه في أحد لقاءاته على فضائية «الجزيرة» القطرية[2] قائلاً: إنه كان

(1) Boutros Boutros –Ghali «The Arab Response to the Challenge of Israel», in A.L. Dovish. Ed., The Middle EAST; Oil, Conflict and Hope (Lexington, Mass,,1976),pp.248-249.

(٢) في حلقة من برنامج «شاهد على العصر» على فضائية «الجزيرة» القطرية بتاريخ ١٦/ ١/ ٢٠٠٥

متحمساً لما فعله السادات، وأنه دعا في كتاباته في مجلة «السياسة الدولية» قبل زيارة السادات إلى الحوار مع الإسرائيليين، لذا لم يشعر بأي تردد أو صدمة حين استدعاه نائب الرئيس آنذاك، محمد حسني مبارك، وطلب منه أن يكتب الخطاب الذي سيلقيه السادات في الكنيست الإسرائيلي، فقط ما كان يقلق غالي ـ حسب كلماته ـ أنه لم يكن يجيد اللغة الإنجليزية كما يجيد الفرنسية، وخشي ألا يكون الخطاب على المستوى المنشود، والطريف هنا أن غالي تنصل من الخطاب الذي ألقاه السادات بالفعل، قائلاً إن السادات ألقى خطاباً آخر كتبه الصحفي موسى صبري أو د.أسامة الباز!!

ويبدو أن الحماس الذي قابل به بطرس غالي نبأ زيارة السادات للقدس دفع السادات لمكافأته فاختاره ليرافقه في زيارته، وعينه وزير دولة للشؤون الخارجية وقائم بأعمال وزير الخارجية، عقب أن استقال وزير الخارجية إسماعيل فهمي، ووزير الدولة للشؤون الخارجية محمد رياض!!

إذن، لم تكن معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني ضد قناعات بطرس غالي، ولم يكن لديه أدنى مشكلة في أن يجلس مع موشيه ديان (وزير الحرب الإسرائيلي في حربي ١٩٦٧م ـ ١٩٧٣م) في سيارة واحدة عقب وصول الطائرة لمطار بن جوريون، ولم تكن لديه أدنى مشكلة في التفاوض مع الإسرائيليين طوال ما يقرب من سنة ونصف تالية، ومن ثم لم يكن لديه أدنى مشكلة مع تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني!!

بموقفه من معاهدة الصلح وولائه للنظام حجز بطرس غالي مكانه في نظام السادات/ مبارك، فظل وزيراً للشؤون الخارجية ١٤ سنة متصلة (١٩٧٧-١٩٩١)، واختير عضواً في أمانة الحزب الوطني الحاكم سنة ١٩٨٠م، وانتخب عضواً في البرلمان نائباً عن الحزب الوطني سنة ١٩٨٧م، وهذه المكانة الراسخة في النظام بجانب ولائه للثقافة الفرنسية (الفرانكفونية) هي ما أهلته ليكون أميناً عاماً لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٩٢م، ثم أميناً لمنظمة الفرانكفونية عام ١٩٩٧م.

وقد واصل الرجل مواقفه الودية تجاه الكيان الصهيوني أثناء توليه أمانة الأمم المتحدة، بل من قبل أن يصل للمنصب، فقد وعد الصهاينة أثناء فترة الترشح والدعاية أن يقوم بمصالحة الكيان الصهيوني على الأمم المتحدة، ليستعيد الثقة المفقودة بينه

وبين أعضاء المنظمة، نتيجة مخالفته الدائمة للقانون الدولي وقرارات هيئات المنظمة، وبالفعل التزم (غالي) بوعده فأرسل بعد توليه المنصب لرئيس وزراء الكيان الصهيوني قائلا: «لقد أسهمت كامب ديفيد في إنجاز معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وإنني أود الآن عقد معاهدة سلام بين الأمم المتحدة وإسرائيل» !! وبدأ في تحسين وضع الدولة الصهيوني في المنظمة بشكل غير مسبوق،فطلب من حكومتها في ديسمبر ١٩٩٢م أن تقدم خبراء لمساعدة المنظمة الدولية على تنظيم انتخابات ديمقراطية حول العالم، وانضمت (إسرائيل) إلى لجنة الأمم المتحدة للإعلام، وانتُخب (إسرائيلي) في عضوية المحكمة الإدارية التي تعالج قضايا موظفي الأمم المتحدة، وبالإجمال أصبحت الدولة الصهيونية تشارك في سائر هيئات الأمم المتحدة وهو ما كان محرما عليها منذ قيامها في عام ١٩٤٨م!! وكان الإنجاز الأكبر أن يأتي ذلك في عهد أول أمين عربي للمنظمة!!

وحين وُوجه الرجل بكل تلك المواقف، وسُئل السؤال المنطقي: لماذا فعلت كل ذلك؟[1] أجاب بأنه أراد أن يقوي علاقة الدولة الصهيونية بالمنظمة لتستجيب لقراراتها وتتعاون معها!! وهي إجابة مخادعة؛ لأن الدولة الصهيونية ساءت علاقاتها بالمنظمة وأبعدت عن هيئاتها لأنها اعتادت مخالفة قراراتها، لا أنها أُبعدت عن المنظمة فخالفت قراراتها كرد فعل، فتلك طبيعة متأصلة في دولة استعمارية عدوانية كالدولة الصهيونية، وهي تضمن أن تحميها الولايات المتحدة من أي عقاب داخل المنظمة، لذا كان طبيعياً أن تستمر في مخالفتها لقرارات المنظمة حتى بعد أن منحها بطرس غالي كل تلك الهدايا المجانية، بل إن الرجل ساعدها في أن تخالف قرارات المنظمة صراحة وفي أكثر من موقف، فأعلن في بداية توليه لمنصبه أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ غير ملزم للكيان الصهيوني، في مفارقة غريبة وعجيبة من رجل كان يفاوض الإسرائيليين في كامب ديفيد لينفذوا هذا القرار!!واكتملت المفارقة حين أصدرت إحدى المجموعات العربية القانونية تحليلا مطولا، قالت فيه إن تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة تنافي مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وأيد المستشار القانوني للأمم المتحدة هذا التحليل قائلاً إنه لا يمكن وصف أي بيان صادر عن مجلس

(١) في حلقة من برنامج «شاهد على العصر» على فضائية «الجزيرة» القطرية، أذيعت بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠٠٥م

الأمن بأنه غير قابل للتنفيذ!!

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٩٢م أبعدت الدولة الصهيونية ٤١٨ فلسطينياً إلى جنوب لبنان، واتخذ مجلس الأمن في اليوم التالي قراراً يلزم بإعادتهم حمل رقم (٧٩٩)، وبدلاً من أن يعمل السيد أمين الأمم المتحدة على تنفيذ القرار، فإنه اتفق مع صديقه الإسرائيلي عيزرا وايزمان على أن يرجئ تقديم تقريره للمنظمة عن الوضع لتجد الدولة الصهيونية وقتاً كافياً لتتدبر حالها[(١)]!! وكانت النتيجة أن ظل المبعدون في العراء حتى وقعت اتفاقية أوسلو في لعام التالي وبدأت عودتهم على دفعات!!

وبينما كان المبعدون ينتظرون دورهم في العودة ، كان غالي يتناول العشاء مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني إسحاق رابين بمقر السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة مساء ١٢ نوفمبر ١٩٩٣م، ويحدثه عن دور عائلة غالي في خدمة السلام مع الكيان الصهيوني، وكيف التقى جده بطرس غالي الكبير في بداية القرن العشرين بتيودور هرتزل الشخصية الأشهر في تاريخ الحركة الصهيونية وتباحثا في إنشاء مستوطنة لليهود في سيناء[(٢)]!!

ومع هذه الخدمات كان طبيعياً أن يلقى (غالي) حفاوة وتكريماً من قادة الكيان الصهيوني، حتى إنه أبدى استغرابه حين ذهب للكيان الصهيوني للعزاء في إسحاق رابين في نوفمبر ١٩٩٥م، ووجدهم قد وضعوه في الترتيب البروتوكولي قبل رؤساء الدول والحكومات، على خلاف المعتاد[(٣)]!!

يقولون ! ؛: مفاوضات كامب ديفيد كانت فرصة ليظهر بطرس غالي مهاراته التفاوضية والقانونية، وإنه كان مستاء من أداء أنور السادات فيها الذي قلل من حقوق مصر في المعاهدة، ولكن لا شك أن زوجة بطرس غالي كانت سعيدة بما فعله السادات، وبمرافقة زوجها له في رحلة القدس، فقد صار بوسعها أن تتصل بأختها (ليا) التي تعيش

(١) هذه التفاصيل واردة في كتاب بطرس بطرس غالي: ٥ سنوات في بيت من زجاج، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط١، ١٩٩٩م.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

في تل أبيب وتبادلها الزيارات.. ليا زوجة إسحاق رابين!!

نعم فمن النقاط المهمة ذات الدلالة في ملف بطرس غالي التطبيعي علاقة المصاهرة التي جمعته برئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل إسحاق رابين، فكلا الرجلين تزوج بواحدة من بنات الخواجة «نادلر» اليهودي الروماني الذي عاش بالإسكندرية قبل ثورة يوليو، وأنشأ بها مصنعاً للحلويات، وقد كانت اللقاءات والزيارات التي قام بها بطرس غالي للكيان الصهيوني فرصة لتوثيق هذه العلاقة، ولم شمل الشقيقتين نادلر!!



٥

عمرو موسى



عمرو موسى في حديث ضاحك مع حسني مبارك

اكتسب عمرو موسى جزءاً كبيراً من شعبيته في عهد حسني مبارك من ظهوره بمظهر وزير الخارجية الكاره للكيان الصهيوني، المدافع عن الحقوق المصرية والعربية في وجه الغطرسة الصهيونية، ولعل الأغنية الشعبية الشهيرة «بحب عمرو موسى وبكره إسرائيل» قرنت بين محبة عمرو موسى وكراهية الكيان الصهيوني للدلالة على تلك الفكرة الشعبية الرائجة.. والسؤال المشروع في هذا المقام: هل كان عمرو موسى في إبان توليه وزارة الخارجية يكره إسرائيل فعلاً؟ وهل كان حقيقةً ضد التطبيع أو حتى مقتصداً فيه؟

عمرو موسى هو ابن الخارجية المصرية التي

عملت منذ عام ١٩٧٩ تحت مظلة كامب ديفيد، وصار العمل بها مشروطاً بألا يكون المرء ضد الصلح مع العدو الصهيوني أو التطبيع معه، والملاحظ في سيرة عمرو موسى الوظيفية أنه حقق نجاحاته الكبرى في الفترة التالية لزيارة السادات للقدس، فقد تولى الرجل منصب مدير إدارة الهيئات الدولية بوزارة الخارجية المصرية بين عامي ١٩٧٧ـ١٩٨١م، وصار مناوباً لمصر لدى الأمم المتحدة بنيويورك بين عامي ١٩٨١ـ١٩٨٣م، ، فسفيراً لمصر في الهند بين عامي ١٩٨٣ـ١٩٨٦م، فمندوباً دائماً لمصر لدى الأمم المتحدة في فترة حرجة شهدت غزو العراق للكويت، ودخول القوات الغربية لمنطقة الخليج (١٩٩٠ـ١٩٩١م)، وهو منصب يفترض في صاحبه أن يكون متماهياً مع إرادة النظام السياسي وتوجهاته، وبين عامي ١٩٩١م ـ٢٠٠١م تولى عمرو موسى وزارة الخارجية المصرية، وخرج منها ليكون أميناً لجامعة الدول العربية، وهي مسيرة وظيفية تؤكد على مدى الثقة التي تمتع بها الرجل من نظام حسني مبارك وباقي الأنظمة العربية فيما بعد!!

طوال تلك المسيرة عُرف عن عمرو موسى فصاحته وسرعة بديهته وقدرته على سك المصطلحات الرنانة، وبراعته في التعامل مع الإعلام والتلاعب بالألفاظ وبمشاعر البسطاء، ولكن ماذا عن حقيقة موقفه من التطبيع مع الكيان الصهيوني؟!

لن نجد في الفترة التي تولى خلالها عمرو موسى وزارة الخارجية المصرية أفضل من السفير الإسرائيلي ديفيد سلطان ليحدد لنا موقف عمرو موسى من قضية التطبيع بين عامي ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦م[1]، فحسب مذكرات سلطان« يرجع إلى عمرو موسى الفضل في تطوير العلاقات» بين النظام المصري والكيان الصهيوني في تلك السنوات، وكان يرى أن من مصلحة مصر التعاون مع الكيان الصهيوني في مجالات معينة، وفتح أمام الدبلوماسيين الإسرائيليين فرصاً في وزارة الخارجية المصرية لم تكن متاحة من قبل، وكان يلتقي بعد تشكيل حكومة إسحاق رابين بوزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز مرة كل شهر، كما كان نائبه يلتقي بنائب بيريز بنفس المعدل، وصار بوسع السفير الإسرائيلي أن يقابل كل رؤساء الأقسام بوزارة الخارجية المصرية ـ وليس الدبلوماسيين

(١) انظر : مذكرات ديفيد سلطان، ص ٣٩ـ٤٠، ص ١٣٠.

المختصين بالملف الإسرائيلي وحسب ـ ليحصل منهم على معلومات وآراء في قضايا متعددة!!

أي أن السيد عمرو موسى أحدث طفرة في تطبيع وزارته مع وزارة الخارجية الإسرائيلية، ومد جسور التعاون مع الصهاينة بقدر غير مسبوق!!

وبعيداً عن نشاطات وزارته المباشرة، فقد أيد عمرو موسى محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلي المصري في شرائه سندات حكومية إسرائيلية بمبلغ ٥ ملايين مارك ألماني في خريف سنة ١٩٩٤م!!

وكان عمرو موسى أيضاً صاحب فكرة إنشاء «تحالف كوبنهاجن» للتطبيع، الذي بدأت اجتماعاته عام ٢٠٠٥ في العاصمة الدانمركية بمشاركة مثقفين مصريين وعرب وإسرائيليين!!

وثمة قصة ذات دلالة يرويها ديفيد سلطان في مذكراته، تبين أن عمرو موسى لم يتورع عن التدخل في الفتاوى الدينية كي يحافظ على العلاقة بالكيان الصهيوني:

ففي فجر الخامس والعشرين من فبراير ١٩٩٤م فتح الصهيوني باروخ جولدشتاين النيران على المصلين في المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل الفلسطينية، فقتل منهم ٢٩ وأصاب ١٥٠، وقد ردت كتائب القسام على تلك المذبحة بثماني عمليات مسلحة قُتل وجُرح فيها على مدى الشهور التالية عشرات الصهاينة..

وكان للمصريين نصيب في تلك العمليات، فقد اشترك الشاب المصري عصام الجوهري مع الفلسطيني حسن عباس في تنفيذ العملية الثالثة، التي حملت اسم« عملية القدس».. وكان الجوهري، ابن شبرا، قد شد الرحال إلى قطاع غزة بغرض الانضمام لكتائب المقاومة، وقُدر له أن يعمل تحت قيادة الأسطورة يحيى عياش، ضمن وحدة(الشهيد رائد زكارنة)، وفي يوم التاسع من أكتوبر من السنة نفسها وقعت العملية وأسفرت عن قتل اثنين من الصهاينة وجرح ١٤ آخرين، واستشهاد البطلين.. ولما علمت حكومة إسحاق رابين، التي كانت في شهر عسل مع النظام المصري عقب اتفاقية غزة أريحا، بجنسية عصام الجوهري، أصابها الذعر وطلبت من النظام المصري أن يتخذ موقفاً حازما كي لا يتكرر انضمام المصريين أو غيرهم لصفوف المقاومة في

غزة، فقامت قوات الشرطة وأمن الدولة بمداهمة منزل الجوهري واعتقلت أشقاءه وعدداً من أصدقائه، يومها قام الشيخ جاد الحق على جاد الحق، شيخ الأزهر، بموقف يحسب له، فأصدر بياناً أعلن فيه أن عصام ليس إرهابياً بل هو شهيد قتل من أجل قضية مشروعة.. قضية القدس..

رد ديفيد سلطان على ذلك البيان ـ كما يروي في مذكراته ـ بالاحتجاج لدى وزارة الخارجية المصري، التي كان على رأسها آنذاك السيد عمرو موسى، ولقي احتجاج بن سلطان تفهماً من عمرو موسى ومرؤسيه، بل «أدت هذه الفتوى إلى استياء وإرباك بين رجال الوزارة»، بحسب كلمات سلطان، ولم يتوقف الأمر عند هذا فقد اتصل السيد عمرو موسى بالشيخ جاد الحق وطالبه بتوخي الحذر فيما يتعلق بالقضايا الحساسة المرتبطة بالعلاقات مع الكيان الصهيوني !!

وكي لا يشكك بعض أنصار عمرو موسى فيما نقلناه عن سلطان، فقد وقعت، لحسن الحظ، وبالصدفة على محضر لإحدى جلسات مجلس الوزراء بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٩٣م، أودع في دار الوثائق المصرية تحت كود أرشيفي ١٥٤٣٣٨ – ٠٠٨١ (سري للغاية ولا ينشر)[١] وحسب نص الوثيقة فإن وزير الخارجية،آنذاك، السيد عمرو موسى قد «قام بزيارة عاجلة إلى إسرائيل للاجتماع برئيس الوزراء الإسرائيلي وإبلاغه رسالة من الرئيس حسني مبارك تتضمن ضرورة إزالة المعوقات التي تعترض المفاوضات، والإسراع باستئنافها لدفع عملية السلام».. وشملت الزيارة «إجراء مباحثات مع وزير الخارجية الإسرائيلي حول موضوع العلاقات الاقتصادية فأبدى حماسا شديدا لإقامة علاقات اقتصادية وتنشيط التعاون مع مصر والدول العربية خاصة في مجالات السياحة والكهرباء والطاقة والتبادل التجاري . وأكد السيد عمرو موسى في هذا الصدد على أهمية التعامل مع الجانب الإسرائيلي وإجراء الاتصالات المباشرة معه بروح وإستراتيجية جديدة ودون تردد أو حساسيات وذلك من منطلق تحقيق المصلحة القومية لمصر»!!.

(١) أوردنا كود الوثيقة المثبت في دار الوثائق، والذي لا يمكن العبث به أو طمسه، كي لا يشكك أحد في مصداقية الوثيقة..

وبعد أن دعا عمرو موسى للتطبيع مع الكيان الصهيوني دون حساسيات أو تردد اقترح «قيام وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بزيارة إسرائيل للاتفاق على الإطار الاقتصادي الذي يمكن من خلاله التعاون بين مصر وكل من إسرائيل وفلسطين في المرحلة القادمة . وأشار إلى اجتماع الدول المانحة لمساعدات اقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط خاصة الضفة الغربية وغزة – وأريحا الذي تم انعقاده مؤخرا في باريس حيث وضح حيث وضح أن مفهوم التعاون الاقتصادي الإقليمي في المرحلة الحالية هو النظرة الشاملة للمنطقة وما تضمنه أراضي محتلة على أساس إطار إقليمي يضم إسرائيل والدول المحيطة بها ومن بينها مصر، وبحيث يتم استخدام المساعدات بأسلوب يدعم ويدفع بالتنمية الإقليمية عن طريق استغلال الطاقات المعطلة في الشركات القائمة في الدول المعنية وإعطائها أولوية في تنفيذ المشروعات الإقليمية وفي مشروعات الأراضي المحتلة وذلك بهدف مساندة الاندماج الإقليمي وليس التنافس غير الضروري. وأوضح الوزير أنه تم في هذا الاجتماع بحث إمكانية قيام تعاون ثلاثي أردني/ فلسطيني/ إسرائيلي أو مصري / فلسطيني / إسرائيلي» .

وتابع عمرو موسى حديثه في الاجتماع قائلا : « ... أن ما تم يدل على أن المبادرة المصرية التي تمت من أجل إقامة السلام في الشرق الأوسط والتي أطلقها الرئيس السادات والتي انتهت باتفاق كامب ديفيد أثبتت فعلا أنها مبادرة طورت العمل السياسي والدبلوماسي في المنطقة، وأن ما يحدث حاليا من خطوات في هذا الشأن ليس إلا استمرارا لها ومتابعة لمسارها. ».

وقبل نهاية الاجتماع أوصى السيد عمرو موسى بما يلي «ضرورة إعادة النظر في موضوع عدم التعامل مع إسرائيل، إعداد خطة للاشتراك في المشروعات المشار إليها (زراعة – نقل – إسكان)، قيام الخبراء في الوزارات المعنية بمتابعة المفاوضات متعددة الأطراف بشأن التنمية الإقليمية لتحديد موقف مصر بالنسبة للمشروعات التي يمكن الاشتراك فيها. وأوضح أنه يجب الإعداد الجيد لاجتماعات اللجنة الاقتصادية في إطار المفاوضات متعددة الأطراف لدعم وضع مصر في التعاون الإقليمي».

وفي ١٢ نوفمبر التالي أرسل موسى خطاباً رسمياً إلى وزير البترول يوصي فيه بدراسة

البدء في تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني، ويقول: إنه تحدث مع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في هذا الشأن، واتفق معهما على فكرة التصدير: « وصلني بمزيد من الشكر خطابكم حول إستراتيجيات الغاز الطبيعية، وإنني أتفق معكم في الرأي في أهمية البدء في الدراسات الأولية للتصدير لمنطقة غزة وإسرائيل، وقد قمت برفع الأمر للعرض على السيد الرئيس، والسيد رئيس مجلس الوزراء، موضحاً اتفاقي ورأيكم في هذا الشأن».[1]

وحين تولى عمرو موسى جامعة الدول العربية منذ عام ٢٠٠١م فإنه ساهم في إعطاء التطبيع دفعة أكبر، وتحويله من سياسة رسمية مصرية إلى مبادرة عربية شاملة يشترك فيها كل أعضاء الجامعة العربية، فيما عرف بالمبادرة العربية للسلام»، التي أعلن عنها ولي العهد السعودي في القمة العربية ببيروت(مارس ٢٠٠٢)م، داعياً إلى انسحاب الدولة الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧م، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل اعتراف الدول العربية بالكيان الصهيوني، وتطبيع العلاقات معه !! وفي الاجتماع نفسه قرر ممثلو الأنظمة العربية الحاضرون تبني المبادرة السعودية، لتصبح مطلباً عربياً رسمياً!!

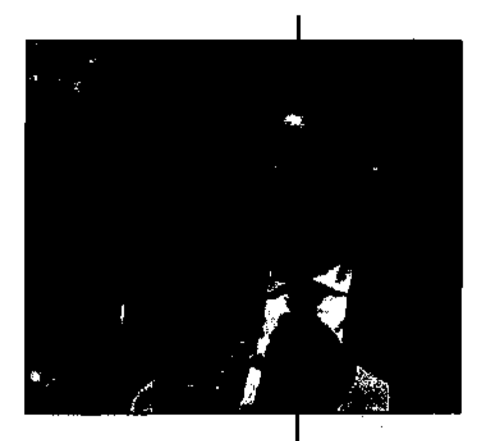
قامت شعبية عمرو موسى على المواقف العنترية الشكلية من الكيان الصهيوني، وهو يحاول استغلال تلك الشعبية اليوم في الوصول لكرسي رئاسة الجمهورية، ولكنه حين يُسأل في مؤتمراته الانتخابية عن موقفه من معاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني وتصدير الغاز المصري لذلك الكيان، فإن كثيراً من المخدوعين في الرجل يصدمون حين يجدون مرشحهم «العنتري» يجيبهم بأنه لن يلغي المعاهدة، ولن يوقف تصدير الغاز، وإنما سيحاول تعديل بنود المعاهدة وأسعار تصدير الغاز لتحقيق استفادة مادية أكبر!!

لقد أجاد أحد الكُتاب يوماً حين وصف عمرو موسى بأنه «ظاهرة صوتية»، وهو ما يتأكد مع قراءة سيرته ومتابعة تصريحاته في سياق انتخابات الرياسة، فالرجل يريد إرضاء الجميع في الداخل والخارج، بما فيهم أمريكا وإسرائيل!!

(١) نشرت جريدة «اليوم السابع» القاهرية نص الخطاب في عدد ٢٦/ ٦/ ٢٠١١م.



٦ كمال الجنزوري



في ظل تحطيم مبارك المتعمد لكل الرموز المعارضة التي يمكن أن يلتف حولها المصريون، أو يمكن أن تمثل بديلاً له، لم يجد الشعب الذي عانى من فساد نظام مبارك واستبداده إلا بعض رجال النظام الذين يتمتعون بالكاريزما أو الغموض ليعلق عليهم آماله وأحلامه في التغيير، وليجعل منهم البديل الذي يتوسم فيه خيراً، وعلى رأس هؤلاء كان المشير عبد الحليم أبو غزالة (وزير الدفاع السابق)، وعمرو موسى (وزير الخارجية السابق)، واللواء عمر سليمان (مدير المخابرات العامة السابق)، ثم جاء الجنزوري بعد أربع سنوات قضاها رئيساً للوزراء ليحجز مكانه كأحد الخيارات

الشعبية الرئيسية حين يُطرح السؤال: من ترغب في أن يتولى الحكم في مصر بعد حسني مبارك أو بديلا له؟.. أما حين يطرح سؤال: من هو أفضل رئيس وزراء لمصر بعد عام ١٩٥٢م فإن الإجابة الشعبية السريعة الواثقة والوحيدة هي: كمال الجنزوري..

رغم أن الفترة التي قضاها كمال الجنزوري رئيساً للوزراء في عهد حسني مبارك لم تتجاوز الأربع سنوات، فقد حاز قبولاً لدى العامة، وصار في وجدانهم رمزاً للموظف العام النظيف المخلص، ومسؤولاً تفانى في خدمة مصر خاصة في المجال الاقتصادي، وذكرى جميلة تراودهم حين يكتوون من آن لآخر من سياسات عاطف عبيد وأحمد نظيف.. وزاد من شعبيته صمته الذي لزمه منذ إقالة وزارته، والشائعات التي انتشرت عن تحديد إقامته، والكوارث التي أتحفتنا بها الحكومات التالية.. ولهذه الصورة التي تكونت في نفوس الناس فقد كان استدعاء الجنزوري لتولي رياسة الوزارة في نوفمبر ٢٠١١ هو السلاح الذي استخدمه المجلس العسكري لوأد الثورة التي قامت عليه في ميدان التحرير وشارع محمد محمود مساء التاسع عشر من الشهر ذاته، فقد عول المجلس على شعبية الجنزوري في إطفاء الغضب الشعبي المتزايد نتيجة قتل الثوار والعبث بحرمة جثثهم!!

وبعيداً عن التقييم الموضوعي للجنزوري وسياساته، وهل يستحق ذلك الحب الشعبي أم لا، فإن المفارقة الحقيقية أن يجتمع المصريون والإسرائيليون على الإعجاب بالجنزوري وتأييد سياساته، وقد علمنا الملابسات التي نشأ فيها حب المصريين للجنزوري، فلماذا أحبه الإسرائيليون يا ترى؟!

الإجابة ببساطة هي أنه كان من المتحمسين للتطبيع مع العدو الصهيوني في الفترة التي تولى فيها رياسة الوزراء أول مرة!!

صعد كمال الجنزوري إلى المناصب الوزارية في عهد الرئيس أنور السادات، فبعد عامين قضاهما وكيلا لوزارة التخطيط ١٩٧٤ـ١٩٧٥م عينه السادات محافظاً للوادي الجديد عام ١٩٧٦م، وفي العام التالي اختاره محافظاً لبني سويف، وفي سنة ١٩٨٢م اختاره حسني مبارك وزيراً للتخطيط، ثم وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي عام ١٩٨٤م، وظل بهذا المنصب حتى اختير رئيساً للوزراء في يناير ١٩٦٦م وحتى أكتوبر ١٩٩٩م..

والملاحظة الأولى من هذه السيرة الوظيفية هي أن الجنزوري ولج في عالم السياسة من باب الوظيفة العامة، كما هي العادة في تلك الحقبة من تاريخ مصر، مثله مثل مصطفى خليل وأسامة الباز وعمرو موسى، ومثل هذه الطريقة في الترقي السياسي تشترط في الموظف أن يكون محلاً لثقة النظام، وألا يؤثر عنه توجهات سياسية مخالفة للسائد، وألا تنذر التقارير الأمنية المرفوعة عنه للرئيس بأي نزعات للمعارضة للنظام!!

والملاحظة الثانية هي أن الجنزوري حصل على الدكتوراه من الولايات المتحدة (من جامعة ميتشجن)، وهي سمة سنجدها تتكرر في عدد ممن تورطوا في مستنقع التطبيع مثل: أسامة الباز، ومصطفى خليل، ورشيد محمد رشيد، وربما لا يكون لهذه الملاحظة دلالة محددة وقاطعة ولكنها تلفت الانتباه على كل حال..

أما الملاحظة الثالثة فهي أن الجنزوري تولي مناصبه الوزارية ومصر على أعتاب زيارة السادات للقدس، وبداية حقبة الصلح والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وأن الرجل قد عمل وزيراً لحسني مبارك ١٤ عاماً متواصلة، انتهت به رئيساً لوزراء مصر، وهو ما يعني أنه كان محلاً لثقة السادات وحسني مبارك وأجهزتهما الأمنية، وأنه كان المؤيدين للصلح مع الكيان الصهيوني والتطبيع معه!!

هذه الحقيقة كشف عنها ديفيد سلطان في مذكراته التي نعتمد عليها كثيرا ها هنا، فسلطان قد عاصر كمال الجنزوري في الأشهر الأولى، من توليه رياسة الوزراء خلفاً للدكتور عاطف صدقي، والمفارقة التي يرصدها سلطان هنا، أن عاطف صدقي الذي لم يكن محبوباً جماهيرياً كان له موقف أكثر إيجابية من التطبيع.. أو بحسب كلمات سلطان: « أما صدقي فقد أبدى تحفظاً وبروداً وابتعاداً عن كل ما يمس العلاقات مع إسرائيل، وامتنعت زوجته ـ التي على ما يبدو تشربت موقف زوجها ـ عن مصافحة الإسرائيليين، حتى تلقت ملحوظة من رئاسة الجمهورية مفادها أن إحراج الإسرائيليين ليس من السياسية المصرية»..[1]

وحين جاء الجنزوري اتخذ سياسة مغايرة، أو كما يقول سلطان: « وعلى العكس تماماً كان موقف الجنزوري مختلفاً تماماً.. فقد آمن بأهمية التعاون مع إسرائيل بالنسبة

(١) انظر مذكرات ديفيد سلطان، ص٤٣.

لمصر، وشجع الوزراء على العمل من أجل دفع العلاقات معها. وعكس سلفه فقد قابل شخصيات إسرائيلية بارزة زارت مصر ، وقال في لقاء عُقد بين وزير الطاقة الإسرائيلي ونظيره المصري[ماهر أباظة] إنه يجب من أجل ترسيخ السلام أن يمتد التعاون الوطيد في مجال الطاقة إلى مجالات أخرى. فالتعاون بين مصر وإسرائيل على حد قوله يمكن أن يشكل نواة لتعاون إقليمي مشيراً إلى تزايد التكتلات بين الدول في العالم»[(١)]..

ويبدو أن وصول بنيامين نتانياهو لرياسة الوزراء في الكيان الصهيوني عقب أشهر قليلة من تولي الجنزوري رياسة الوزراء، قد أنقذ الجنزوري من أن يقترن اسمه بنشاطات التطبيع، فمع النظرة لنتانياهو كعدو لـ«المفاوضات» و«نهج التسوية» بين الصهاينة وياسر عرفات، فقد هدأ الحماس للتطبيع، وانتهت فورته، وعاد لمعدلاته السابقة لاتفاقية أوسلو، وبقي الأمر كذلك حتى إقالة الجنزوري، بما يعني أن الفرصة لم تتح للرجل كي يحول أفكار بشأن التطبيع إلى أفعال ومشروعات، وهو ما يؤكد عليه ديفيد سلطان بقوله:«غير أن الرؤية الإيجابية التي أظهرها الجنزوري تجاه إسرائيل جاءت في مرحلة متأخرة من مراحل فرص دفع العلاقات معها، فبعد بضعة شهور تغيرت الحكومة في إسرائيل وتغيرت معها الظروف بين الدولتين»!![(٢)]

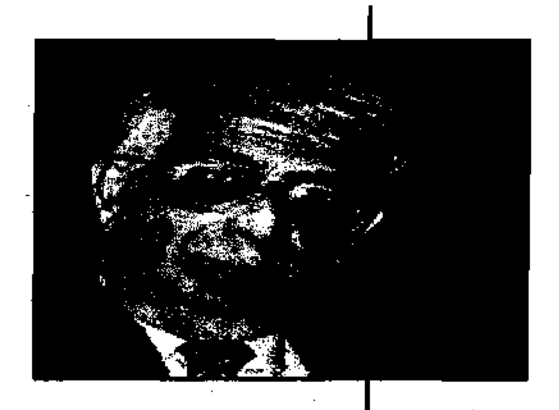
ويبدو أن فكرة التعاون مع الإسرائيليين كانت متأصلة في ذهن الجنزوري، الذي أشرف نظرياً على التخطيط لنظام مبارك طوال ١٤ سنة، من موقعه كوزير للتخطيط، لذا نجده في لقائه بنائب الرئيس الأمريكي (آل جور) بعد أيام من تعيينه رئيساً للوزارة، يقول إنه «يجب أن ترتدي العلاقات بين مصر وإسرائيل ثوباً جديداً، وأكد على موقفه بأن مصر يجب أن تقود التكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال التعاون الوطيد مع إسرائيل».. حسبما يروي ديفيد سلطان أيضاً!!



(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
(٢) المصدر نفسه، ص ٤٣-٤٤
- المصدر نفسه، ص ٤٣.

٧

ماهر أباظة



ظل ماهر أباظة وزيراً لكهرباء مصر ١٩ سنة متصلة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٩م)، وعضواً بمجلس الشعب المصري عن الحزب الوطني الحاكم حتى قبيل وفاته بعامين (توفي ٢٠٠٧م)، وقد هيمن ذلك الرجل على وزارة الكهرباء طوال تلك الفترة، وحقق إنجازات لا يمكن إنكارها، وشهد له كثيرون بالكفاءة والنزاهة، ولكنه رغم ذلك أبى إلا أن يلطخ تاريخه بوقوعه في مستنقع التطبيع..

قد يقول البعض إن الوزير الكفء كان ينفذ تعليمات الرئيس والحكومة، وكان مضطراً بحكم منصبه وموقعه للتعامل مع الإسرائيليين، ولكن ما لدينا من شهادات ومصادر يقول عكس ذلك، للأسف..

كي تعرف دور ماهر أباظة في التطبيع، فلا غنى لك عن قراءة مذكرات موشيه ساسون السفير الإسرائيلي الثاني في مصر، فالرجل يورد قصائد مدح في صديقيه يوسف والي وماهر أباظة، ولقد تجلى مدى العلاقة الشخصية التي ربطت بين ماهر أباظة وموشيه ساسون حين أنهى الأخير خدمته في القاهرة وكان يستعد للرحيل غير مأسوف عليه، فقد دعاه يوسف والي لتناول كوب شاي معه في مكتبه بالوزارة مساء يوم العطلة الأسبوعية، وحين ذهب السفير فوجئ بصديقه (والي) قد أعد له حفل وداع ضم كبار موظفي وزارة الزراعة، وعشرة من السفراء الأجانب، ووزير البترول، ووزير الكهرباء ماهر أباظة، وعينة من المزارعين المصريين الذين زاروا الكيان الصهيوني في السنوات السبع التي قضاها ساسون في مصر، وفي الحفل الذي لقي فيه السفير الإسرائيلي الهدايا، وأكل من التورتة التي كانت على صورة علم الكيان الصهيوني، تبادل الحضور كلمات الوداع الحارة، وفي المطار كان ماهر أباظة بجوار رجال السفارة الإسرائيلية في وداع ساسون[1]!!

وغداة التوقيع على اتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣م اتصل ماهر أباظة بالسفير الإسرائيلي (ديفيد سلطان) لتهنئته على التوصل للاتفاق، وطلب منه في المكالمة نفسها الحصول على خريطة الضغط العالي في الكيان الصهيوني لدراسة إمكانية توصيل الشبكة المصرية بالشبكة الإسرائيلية!! كما أراد الوزير دفع التعاون مع الكيان الصهيوني في مجال الطاقة الشمسية!![2]

وحسب وصف ديفيد سلطان، فإن أباظة كان «متحمساً» للتعاون في مجال الكهرباء مع الإسرائيليين، وقال في اجتماع جماعي أمام سفراء أوربيين: «لماذا لا نوطد التعاون معهم، فلديهم تكنولوجيا متقدمة وحكمة وإنجازات؟ وأتمنى ألا يغار الأوربيون من التعاون الذي سيتطور بيننا»[3]..

رحب الإسرائيليون بعرض الوزير، وجاء وزير الطاقة الإسرائيلي موشيه شاحال

(١) انظر: مذكرات موشيه ساسون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٣-٢٨٨.
(٢) مذكرات ديفيد سلطان، ص ١٤٤
(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

للقاهرة في نوفمبر ١٩٩٣م، وتوصل لاتفاق مع أباظة في هذا الموضوع، وفي يناير ١٩٩٤م وصل إلى القاهرة وفد إسرائيلي لبدء المحادثات، وكاد الربط يتم لولا أن مصر كانت قد أجرت مباحثات مع الأردن لربط الشبكتين المصرية والأردنية ومن بعدها الشبكة السورية ومنها إلى الشبكة التركية، ولم توافق سورية أن يتم ربط شبكتها بالشبكة المصرية من خلال الشبكة الإسرائيلية، وإزاء إصرار سورية على موقفها، فقد ألغت مصر ربط شبكتها بالشبكة الإسرائيلية واتصلت بالشبكة الأردنية عن طريق خليج العقبة، أي انه لولا الرفض السوري لربط ماهر أباظة الشبكة الكهربائية المصرية بالإسرائيلية لتكون وسيلة جديدة من وسائل الترابط العضوي مع الكيان الصهيوني!!



٨

رشيد محمد رشيد



هذا الرجل يُذكرنا بعمرو موسى الأمين السابق لجامعة الدول العربية، فقبل ثورة يناير كان رشيد محمد رشيد يملك قبولا لدى الكثيرين من العامة والبسطاء (ولن نقول السذج)، وتم تلميعه إعلامياً وتقديمه على أنه نصير الفقراء، وحامي مصالح الشعب ضد المستغلين والمحتكرين، وأكثر من مرة في السنوات الأخيرة من حكم مبارك تم طرح اسمه ليكون رئيساً للوزراء على أساس قدرته على إصلاح ما أفسدته حكومة أحمد نظيف، وحين اتهم في قضايا فساد مالي عقب خلع حسني مبارك كانت صدمة لكثيرين، وسارع البعض للدفاع عنه وتبرئة ذمته المالية من نهب المال العام، ولكن ما لا يستطيعه أحد هو أن

ينفي عنه تهمة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وكونه الأب الروحي لخطيئة التطبيع الكبرى في العشر سنوات الأخيرة!!

لم يكن اختيار رشيد محمد رشيد لوزارة التجارة الخارجية والصناعة في وزارتي أحمد نظيف عبثا، فالرجل ـ أي رشيد ـ كان يعلم جيدا المطلوب منه في هذه الحقبة السوداء من تاريخ مصر، وتاريخه يؤهله جيدا، فعلاقته مع السادة في الشمال قديمة وممتازة، وثقتهم به متينة، وهي الثقة التي دعت الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، لأن يبدي إعجابه به في تصريحات نشرتها الـ «وول ستريت جورنال» الأمريكية، في سبتمبر ٢٠٠٦م، ويصفه بأنه واحد من مجموعة الإصلاحيين الشباب في الحكومة المصرية، الذين يطمئن معهم بوش على مستقبل الديمقراطية في مصر!!

ويبدو أن الأمريكيين يعرفون رشيد جيدا منذ أيام دراسته في الولايات المتحدة، فعلى مدار ١٣ عاما حصل رشيد على شهاداته العليا من الجامعات الأمريكية: دبلوم إدارة الأعمال من جامعة ستانفورد عام ١٩٨٣، دبلوم الإدارة الإستراتيجية من جامعة MIT ١٩٩٣، دبلوم الإدارة العليا من معهد هارفارد لإدارة الأعمال – جامعة هارفارد ١٩٩٦م.

وعزز من الثقة الأمريكية في الرجل، ارتباطه بالمصالح الاقتصادية والسياسية الغربية طوال مشواره الاقتصادي والسياسي، فقد كان عضوا في مجلس إدارة واحدة من الشركات متعددة الجنسيات (يونيليفر العالمية التي لها استثماراتها في الكيان الصهيوني)، ورئيسا لمجلس إدارتها في الشرق الأوسط (يونيليفر مشرق)، وعضوا في مجلس إدارة بنك HSBC، ووصلت الثقة به لاختياره سنة ٢٠٠٠ قنصلاً فخريا لدولة هولندا بالإسكندرية، وقنصلاً فخرياً لدولة البرازيل بالإسكندرية، ورئيسا لأول مجلس أعمال مصري هولندي في مارس ٢٠٠٣م، وعضوا في المجلس الرئاسي المصري الأمريكي، وعضوا باللجنة الاستشارية للحكومة التركية، وعضوا في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، وعضوا في مجلس إدارة الجمعية المصرية الأوروبية بجامعة القاهرة، ولأن الرجل يحمل الجنسية البريطانية، ويعتبرونه مواطنا بريطانيا صالحا، فقد تم اختياره عضوا في مجلس إدارة الغرفة المصرية البريطانية التجارية.

كل هذه المؤهلات، التي عززها بعضويته في لجنة سياسات الحزب الوطني، وجمعية

جيل المستقبل التي ترأسها جمال مبارك، جعلت الطريق أمامه مفروشا للعضوية في حكومة رجال الأعمال التي حكمت مصر منذ سنة ٢٠٠٤م، وأن يتبوأ فيها أهم وأخطر المناصب، التي تعينه على خدمة أصدقائه، وأن يكون اسمه مطروحا لرياسة الوزارة، في حال البحث عن بديل لأحمد نظيف .

والحقيقة أن الرجل لم يخب الظن فيه، ولم يخذل أصدقائه، فبعد خمسة أشهر من تعيينه في وزارة التجارة الخارجية والصناعة، كان يوقع اتفاقية الكويز..

كانت الكويز على رأس الأجندة التي جاء رشيد محمد رشيد لتنفيذها، ورغم ذلك فقد حاول التنصل منها في البداية، ففي أول مؤتمر صحفي عقده عقب توليه الوزارة، نفى الرجل أن يكون للحكومة أي دخل في «محاولات القطاع الخاص إبرام الاتفاقية»، وقال في تصريحاته إن رجال الأعمال هم الذين يتفاوضون مع الجانب الأمريكي حول «الكويز»، والحكومة لا شأن لها بهذا الأمر!!

والحقيقة أن هذا ادعاء باطل، فمسؤولية الحكومة عن الاتفاقية، لا شك فيها، وحماس رشيد وإخوانه من الوزراء ورجال الأعمال للاتفاقية واضح لا لبس فيه، ويمكن التدليل على ذلك ببساطة، ودون مجهود كبير:

ـ فالوزير الذي قال: إن الاتفاقية لا شأن للحكومة بها، هو نفسه الذي صرح يوم توقيع الاتفاقية بأنها خطوة نحو تعزيز العلاقات المصرية الإسرائيلية !!

لا ننكر الضغوط التي قام بها رجال أعمال أمثال جلال الزوربا وعلاء عرفة على الحكومة لتوقيع الاتفاقية، ولكن منذ متى تستجيب الحكومة للضغوط، ما لم تكن متوافقة مع سياساتها العامة وخططها؟! خاصة أن هؤلاء الضاغطين من رجال الأعمال هم صنيعة الحكومة ورجالها في النهاية، ويمكن لها أن تتجاهل ضغوطهم تلك إن شاءت!! وبالنسبة لرشيد محمد رشيد فقد ساهم في تلك الضغوط حين عين جلال الزوربا رئيسا لاتحاد الصناعات في نوفمبر ٢٠٠٤م، رغم الاعتراضات الواسعة على الزوربا، المعروف بالتطبيع مع إسرائيل، وبمصلحته المباشرة في توقيع الكويز .

ـ عقب تولي رشيد الوزارة، أعدت الوزارة دراسة عن الكويز وفوائدها المتوقعة للاقتصاد المصري، وقد حفلت بكم كبير من المغالطات والمبالغات، بغرض الترويج

للاتفاقية، ودفع أصحاب القرار، ووسائل الإعلام لقبولها، وهذا ما ينفي حديث الوزير عن حياد الوزارة وأنها ليست الأب الحقيقي للكويز.

ـ في أكتوبر م٢٠٠٦، وبعد عامين من توقيع الاتفاقية، أصدر الوزير تعليماته لرجال الأعمال والشركات العاملة تحت مظلة الكويز، بعدم انتقاد الاتفاقية، أو تسريب أي أخبار حول تجاوزات الطرف الإسرائيلي!! كما أصدر قرارا لوحدة الكويز بالوزارة بعدم إصدار أي معلومات متعلقة بالاتفاقية، وكان لهذا التعتيم أسبابه، فقد كان التوتر مخيما على المنطقة عقب انتصار حزب الله على الصديق الإسرائيلي في يوليو ٢٠٠٦م، وبالنسبة للرجل شخصيا، فقد كان يعتبر أي هجوم على الكويز هجوما عليه شخصيا، يعطل مسيرته، ويقلل من كلمات المدح التي وجهها له جورج بوش في التصريحات التي أشرنا إليها، وهذا كله بالطبع يؤكد المسئولية الشخصية، والوظيفية للرجل عن الاتفاقية.

ـ في ١٠ يونيو ٢٠٠٩م وفي مزيد من الاعتراف بالمسئولية عن الكويز، والتمسك بها، أعلن الوزير الهمام أن ملف الكويز لا يزال يحظى باهتمام وزارته، فلن يُنقل إلى غرفة التجارة الأمريكية، أو مجلس الأعمال المصري الأمريكي المقرر تشكيله في الفترة المقبلة، أي ان الرجل ظل حتى قيام الثورة متمسكاً بالكويز وملفها، ولا يريد لها أن تبتعد عن رعايته وإشرافه الشخصي.

. يقول حسنو النوايا: إن الرجل في النهاية موظف، وكان ينفذ سياسة عليا هو مأمور به، وإن المسئولية تقع على من أوكلوا له مهمة الكويز، وكان يمكن أن نصدق ذلك لولا الأدلة التي أوردناها وأثبتت حماس الرجل وإخلاصه للكويز، ذات الخطر الاقتصادي والسياسي الكبير على مصر، فمن يفعل شيئا مكرها لا يؤده بهذا الحماس والإخلاص، وهو في النهاية جاء لمقعد الوزارة من صفوف رجال الأعمال، وكان يمكنه أن يعود إليهم ويترك الوزارة إن وجد نفسه مكرها على فعل شيء يخالف مبادئه وضميره !!

لا ننكر أن المسؤولية الكبرى تقع على منظومة التطبيع كلها في النظام المصري، ولكن الرجل أثبت عبر تاريخه، وواقعه، أنه ركن من أركان تلك المنظومة، وأنه عمل بهمة من أجل تعزيز العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية ، وأنه جاء للوزارة ومعه الكويز، وربما كان في جعبته ما هو أخطر..

٩

فاروق حسني



كان أحد الوزراء المزمنين في النظام المصري، فقد ظل في الوزارة منذ عام ١٩٨٧م وحتى أطاحت ثورة يناير في بدايتها بنظيف ووزرائه، ارتبط اسمه بالولاء لزوجة الرئيس، واعتُبر ذلك سر بقائه في موقعه ما يقرب من ربع القرن، كما اقترن اسمه بشائعات سلوكية شائنة!!

ورغم أن الوزير فاروق حسني قد عُرف أغلب المدة التي قضاها وزيراً بموقفه الرافض للتطبيع، فقد التقى بالسفير الإسرائيلي بمصر في بدايات عام ١٩٩٣م، وطلب منه إرجاء التطبيع الثقافي حتى يأتي الوقت المناسب، كي لا يتسبب أي نشاط تطبيعي للوزارة في إثارة المثقفين المعارضين للتطبيع، وبعد

إلحاح من السفير كلف فاروق حسني المسؤول عن العلاقات الخارجية بالوزارة بالتواصل مع السفارة الإسرائيلية بالقاهرة!!!![1]

وفي لقاء آخر جمع فاروق حسني بالسفير الإسرائيلي بعد اتفاقية أوسلو، أكد حسني أن التطبيع الثقافي الكامل يلوح في الأفق مع تطور المفاوضات بين ياسر عرفات والإسرائيليين، وإنه يقترح تقسيم دفع العلاقات الثقافية مع الكيان الصهيوني إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى يتم فيها التعاون بين رجال المتاحف والأثريين وخبراء الوزارة، والمرحلة الثانية يتم فيها تبادل الأنشطة الشعبية مثل تبادل الفرق الفنية والمعارض!!

ولكن يبدو أن تطورات الأحداث السياسية، والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين حالت دون تنفيذ هذه الخطة. وعموما يبدو أن فاروق حسني الذي رسم لنفسه صورة الوزير الفنان المثقف التقدمي،خشي أن يكسر هذه الصورة أمام المثقفين المصريين، الذين يرفض أغلبهم التطبيع مع العدو الصهيوني!!

ولأن ممانعة فاروق حسني، لم تقم على مبدأ أصيل، فقد انهارت تحت إغراء المناصب الدولية، فقد لاحت لحسني فرصة الترشح لمنصب مدير منظمة اليونسكو، ويبدو أن بريق المنصب طغى على ما عداه في رأس الوزير الفنان، فقرر أن يتحول عن موقفه من التطبيع ليكسب التأييد الإسرائيلي!!

ففي يونيو ٢٠٠٨م أدلى حسني بتصريحات لجريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ، قال فيها: إنه لا يكره إسرائيل ولا يمانع في التطبيع معها!! وقد حاول الوزير الفنان أن يغلف تصريحه هذا بغلاف لا يثير عليه مقاومي التطبيع، فقال: إن عرضه هذا مشروط بتوصل الإسرائيليين إلى اتفاق نهائي مع العرب بشأن القضية الفلسطينية!! وتوالت تصريحات أخرى للرجل وللمقربين منه كشف نواياه الحقيقية في المسألة، فقد صرح حسني ، في رسالة طمأنة للإسرائيليين، أن موقفه من التطبيع كوزير ثقافة مصري، سيختلف عن موقفه وهو مدير لليونسكو، بما يعني أنه سيتعامل مع إسرائيل كأي دولة «طبيعية» في المنظمة، ولن يستمر في مقاطعتها كما كان يفعل حينها على النحو الرسمي

(١)انظر : مذكرات ديفيد سلطان ص ١٦٥ .

المعلن!!

وجاء التأكيد القوي لنية حسني تجاه التطبيع الفوري مع الإسرائيليين، في أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (ديسمبر ٢٠٠٨ـ يناير٢٠٠٩م) ، إذ أدلى مستشاره الإعلامي بتصريح لجريدة «اليوم السابع» القاهرية ، قال فيه: إن الوزير «يرغب فى التطبيع مع إسرائيل، لكنه يخشى المثقفين المصريين» !

ثم جاءت دعوة حسني للموسيقار الإسرائيلي (دانيال بارنبيوم) للعزف في دار الأوبرا المصرية، في أبريل ٢٠٠٩م ، خطوة تالية في طريق التطبيع، ودفعة جديدة من الثمن الذي قرر الوزير دفعه في سبيل الوصول لكرسي اليونسكو!! وللتغطية على تلك الخطوة التطبيعية المكشوفة انبرى حسني في الدفاع عن بارنبيوم باعتباره من أنصار السلام، والمدافعين عن الحق الفلسطيني، ولم يفسر لنا الرجل كيف يكون المرء إسرائيلياً، مهاجرا إليها من وطنه الأصلي، ويكون مناصرا للحق الفلسطيني؟! فالحق الفلسطيني يقضي بأن يعود أولئك المهاجرون المحتلون إلى حيث أتوا، لا أن يدعوا لاقتسام الأرض التي احتلوها بينهم وبين الفلسطينيين، على أن يسامح الفلسطينيون في الجزء المنهوب منهم بالسلاح والنار، وعفا الله عما سلف، بعد أن أصبح اللص وصاحب الحق صديقين حميمين!!

.وفي يونيو التالي كُشف عن خطوة جديدة لتأكيد تغيير موقف فاروق حسني من إسرائيل، فقد وافق على السماح للمركز القومي للترجمة، التابع لوزارته، بالبدء في ترجمة كتب وأعمال أدبية إسرائيلية إلى اللغة العربية، وتم هذا من خلال إعطاء الضوء الأخضر لترجمة كتابين إسرائيليين للكاتبين: عاموس عوز، ودافيد جروسمان. وقد تولى جابر عصفور، رئيس المركز الدفاع عن هذه الخطوة التطبيعية، ونفى أنها تأتي كخطوة لاسترضاء الإسرائيليين، والدليل ـ حسبما قال عصفور ـ أن المشروع القومي للترجمة قد ترجم كتبا عبرية قبل ترشيح حسني لليونسكو، وقبل إنشاء المركز القومي للترجمة في سنة ٢٠٠٦م!! وكأن عصفور يقول إن تلك الخطوة التي تلامس التطبيع، وتقدم الفكر الصهيوني للقارئ العربي في ثوب أدبي، هي خطوة قديمة، وإن وزيره كان كاذبا حين وقف في مجلس الشعب (مايو ٢٠٠٨م) ، نافيا وجود أي كتب إسرائيلية في المكتبات

المصرية، وقائلا إنه على استعداد لحرق هـذه الكتـب إن وجـدت!! (ملحوظـة اعتـذر فاروق حسني عن كلامه هذا في مقال نشره في جريدة اللوموند الفرنسية في مايو ٢٠٠٩م، أي بعدها بعام !) .

في الشهر نفسه (يونيو ٢٠٠٩م) أثيرت في بعض الصحف القاهرية (وكانت البدايـة في صحيفة الشروق) مسألة اشتراك إسـرائيل في مهرجـان فنـون البحـر الأحـر المقـرر انعقاده من ١٨ إلى ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول التالي في محافظة السويس، وكيف أن وزيـر الثقافة حاول الضغط على إدارة المهرجان للسماح لإسرائيل بالاشـتراك في المهرجـان، باعتبارها إحدى الدول المطلة على البحر الأحمر، وتردد أن تلك الضـغوط جـاءت بعـد الزيارة السرية التي قام بها الملحق الثقـافي الإسـرائيلي لمكتـب فـاروق حسـني، طالبـا السماح لدولته بالمشاركة في المهرجان، وقد سارع أحمد مجاهـد، رئـيس هيئـة قصـور الثقافة المقرب من الوزير، بعقد مؤتمر صحفي نفـى فيـه مـا نشـر عـن وزيـره في هـذا الموضوع!!

وفي الشهر نفسه، أيضا، نشرت صحيفة التليجراف البريطانية تصـريحات لحسـني ملخصها أنه لا يمانع في زيارة إسرائيل في حال فوزه بمنصب اليونسـكو، وهـو مـا كـان دليلاً واضحاً وقاطعاً على عزم الرجـل عـلى التطبيـع مـع إسـرائيل، وأن تباهيـه برفضـه التطبيع طوال السنوات الماضية كان من بـاب إرضـاء المثقفـين المصـريين، ومجـاراة الرأي العام الرافض للتطبيع.

وفي السياق نفسه، وفي العشرين من أغسطس الماضي٢٠٠٩م ، جـاءت تصـريحات زاهي حواس، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، التي أعلن فيها بدء أعمـال التـرميم والإصلاحات الكبرى فى معبـد موسـى بـن ميمـون بالقـاهرة، بجانـب رصـد ملايـين الدولارات لترميم باقي الآثار اليهودية الموجودة بمصر، وهـي الخطـوة التـي اعتبرتهـا جريدة معاريف الإسرائيلية (٢٥/ ٨/ ٢٠٠٩) هدية يقدمها فاروق حسني للإسـرائيليين «من تحت الطاولة »، حسب تعبير الجريدة !!

وفي أوائل سبتمبر التالي عرض حسني على الإسرائيليين صـفقة واضـحة وصـريحة، حين قال في مقابلة مع وكالة الأنباء الفرنسية إنه يعتقد أنه كمدير عام لليونسكو «سيكون

من الأسهل له أن يخلق نوعا من العلاقة الثقافية» بين الإسرائيليين والعرب، أنه لن تكون هناك مشكلة في أن يزور الكيان الصهيوني!!

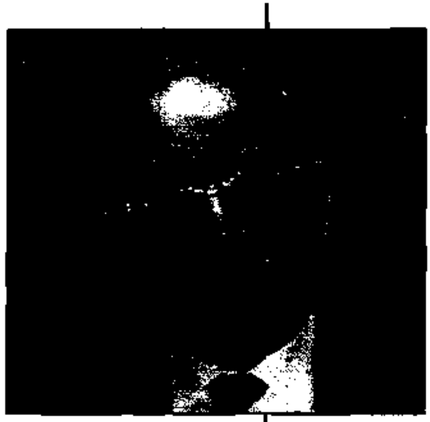
وبقي فاروق حسني ، يغازل إسرائيل، ويخطب ودها، ويؤكد عزمه على التطبيع، خاصة مع اقتراب معركة اليونسكو من نهايتها، حتى كانت خسارته الشهيرة للمعركة!!

بقي أن نشير إلى تأييد رجال الوزير المقربين له في معركة اليونسكو/ التطبيع، وعلى رأسهم: جابر عصفور التابع الأمين، وزاهي حواس المحتكر لآثار مصر منذ وعينا على الدنيا، وأحمد مجاهد رئيس دولة قصور الثقافة آنذاك، وسمير غريب رئيس جهاز التنسيق الحضاري، فقد أثبتوا أنهم مع حسني دوما، ولو كانت وجهته هي إسرائيل!!





مفيد شهاب



إن أردنا أن نُحلل شخصية د.مفيد شهاب فستجد أنه يتسم بسمتين أساسيتين: البراجماتية السياسية، والحرص الشديد، فالرجل الذي كان الأمين العام المساعد للشباب في الاتحاد الاشتراكي العربي والسكرتارية العامة لمنظمة الشباب العربي الاشتراكي، هو نفسه عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني وأحد داعمي مخطط التوريث، وكي نعلم مدى المسافة الفكرية التي قطعها د.شهاب بين «الاتحاد الاشتراكي» الناصري و«لجنة السياسات» المباركية، يكفي أن نقارن بين أفكار جمال بن عبد الناصر السياسية والاقتصادية، وبين أفكار وتوجهات جمال بن حسني مبارك، وما أفسح المسافة بينهما!!

هذا عن براجماتية الرجل وقدرته على التكيف السياسي، أما عن حرصه وحذره فيكفي أن الرجل رغم توغله في عمق نظام حسني مبارك، الذي بلغ المدى في الفساد، فإن «جهاز الكسب غير المشروع» لم ينجح عقب ثورة يناير ٢٠١١م في إمساك أي دليل على فساده مالياً، وعاد لبيته سالماً ليعلن اعتزاله العمل السياسي!!

مفيد محمود شهاب، أستاذ القانون الدولي الذي ترافع في قضية استعادة طابا، هو أحد الوجوه التي حاول نظام مبّارك تقديمها للناس في صورة نظيفة، سياسياً ومالياً، ورغم أن الرجل نجا من اتهامات الفساد المالي كما قلنا، فإن سجله السياسي فيما يخص التطبيع ملوث ببقع كبيرة، وكما يحكي ديفيد سلطان - الذي لم يكذبه أحد حتى الآن -[1] فإنه سعى لمقابلة مفيد شهاب في نوفمبر ١٩٩٤م، وكان يشغل وقتها منصب رئيس جامعة القاهرة، وفي الوقت نفسه كان رئيساً للجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشورى، وقد حرص شهاب أن يتم اللقاء في مكتبه في مجلس الشورى، لا في الجامعة، كي لا يستفز طلابها!!

وفي اللقاء قال شهاب: إن التطبيع الثقافي دوماً كان في مؤخرة المجالات التي يصل إليها التطبيع، وإن اتفاق ياسر عرفات مع الإسرائيليين الذي عُقد في أوسلو قد جعل الفرصة سانحة لتفعيل التطبيع الثقافي، وإنه سيبدأ بتشجيع أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة على إقامة علاقات مع نظرائهم الإسرائيليين، بينما ينبغي الحذر في دعوة الطلبة للتطبيع نظراً لحساسيتهم تجاه الإسرائيليين!!

حضر اللقاء أيضاً عمانوئيل ماركس، مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، وفي نهاية اللقاء تم الاتفاق على أن يتولى د.فاروق إسماعيل - نائب رئيس الجامعة للعلاقات الخارجية - مسؤولية الاتصال بالسفير الإسرائيلي من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه!!

ورغم أن الظروف، وتداعيات الأحداث، لم تسمح لمفيد شهاب بالالتزام بما وعد به السفير الإسرائيلي، فقد كوفئ الرجل بتعيينه وزيراً للبحث العلمي عام ١٩٩٧م، وكوفئ د.فاروق إسماعيل بتعيينه رئيساً لجامعة القاهرة خلفاً له!! وفي عام ٢٠٠٤ تولى شهاب

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، ص ١٧٠-١٧١.

منصب وزير شؤون مجلس الشورى في حكومة الدكتور أحمد نظيف الأولى، ثم اختير وزيرا لشؤون مجلسي الشعب والشورى والشؤون القانونية في أواخر عام ٢٠٠٥ وتغير اسم وزارته إلى وزارة المجالس النيابية والشؤون القانونية، وظل يتمتع بالسلطة والنفوذ حتى أطاحت به ثورة يناير!!

لقد وصف كثيرون مفيد شهاب بأنه «محامي الشيطان» الذي تستخدمه عصابة الفاسدين كوجه نظيف يُجمل صورتها، وحسبه كثيرون على «الحرس الجديد» الذين أوكل إليهم مساندة الوريث وتعليمه السياسة، وأياً ما تكون الحقيقة فقد كان عليه أن يجتاز ممر التطبيع، ليصل للوزارة والنفوذ، وهو ممر إجباري فرضه نظام السادات/ مبارك على رجاله منذ وقعت زيارة السادات للكيان الصهيوني في نوفمبر ١٩٧٧م!!





أمين أباظة



تعاون يوسف والي مع الإسرائيليين بكل همة وحماس طوال ٢١ عاماً قضاها وزيراً لزراعة مصر (١٩٨٣م ـ٢٠٠٤م)، وصحيح أن السنتين الأخيرتين من عهده شهدتا تجميداً إجبارياً من نظام مبارك للتطبيع الزراعي، للمرة الأولى منذ بدأ عام ١٩٨٠م، بيد أن ذلك لا يقلل من تاريخ الرجل في خدمة العلاقات مع العدو الصهيوني!! وفي يوليو ٢٠٠٤م تولى الدكتور أحمد الليثي وزارة الزراعة خلفاً ليوسف والي، وكانت العلاقات المجمدة بين النظام المصري والكيان الصهيوني ومنذ إبريل ٢٠٠٢م، قد بدأت في التحرك مع عدة أحداث شهدتها تلك الفترة، كان أبرزها: إفراج مبارك عن

الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام في ديسمبر ٢٠٠٤م، وتوقيع اتفاقية الكويز في الشهر نفسه، ولقاء الرئيس المصري برئيس وزراء الكيان الصهيوني إرييل شارون في شرم الشيخ في فبراير ٢٠٠٥، (فيما عُرف بالقمة الرباعية)، والتوقيع على اتفاقية تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني في أغسطس ٢٠٠٥م، وفي هذه الأجواء استأنف النظام المصري علاقاته الاقتصادية مع الدولة الصهيونية، فعين سفيراً جديداً فيها في مارس ٢٠٠٥م، وطلب من حكومتها في أغسطس من السنة نفسها استئناف اجتماعات اللجنة الزراعية المشتركة، والدورات الزراعية التي تعقد في الكيان الصهيوني. وبالفعل سافر في الأشهر التالية المتبقية من سنة ٢٠٠٥م ٤٦ شاباً مصرياً للمشاركة في دورات زراعية مختلفة عقدت في الدولة الصهيونية [١]، وفي نهاية ديسمبر ٢٠٠٦م كانت وزارة الزراعة على موعد مع الرجل الذي استأنف مسيرة يوسف والي في التطبيع..

تولى أمين أباظة وزارة الزراعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦م، وهو ما اعتبره بعض المحللين قراراً قُصد به خدمة مشروع توريث الحكم، وفي الوقت نفسه إعادة العلاقات الزراعية مع الدولة الصهيونية لسابق عهدها، ففي ذلك العام سمح النظام لنائب رئيس حزب الوفد المعارض محمود أباظة بالوصول لمجلس الشعب على حساب يحيى عزمي شقيق زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية، بعد معركة انتخابية شرسة لم يتدخل فيها النظام لحساب عزمي وشقيقه، وبعد أيام اختير أمين أباظة، شقيق محمود أباظة الأصغر وزيراً للزراعة، وهو ما بدا أنه استرضاء للعائلة الأباظية العريقة، لتؤيد التوريث!!

على عكس يوسف والي وأحمد الليثي لم يكن أمين أباظة متخصصاً في العلوم الزراعية، ولم يكن «مهندساً» كما أصبح يطلق عليه عقب توليه الزراعة، بل كان من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية دفعة عام ١٩٧٩م، والتحق بالعمل بالبنك الأهلي المصري عام ١٩٨١م ثم عمل بالبنك المصري الخليجي بين عامي ١٩٨٦ـ١٩٩١م، وفي عام ١٩٩٤م بدأ العمل في مجال تجارة القطن، وصار رئيساً لمجلس إدارة الشركة العربية لتجارة وحليج الأقطان عام ١٩٩٦م، وكان هذا أقرب مجال للزراعة عمل به أمين أباظة قبل أن يتولى الوزارة في عام ٢٠٠٥م.

(١) انظر .المصدر نفسه، ص ١٨٩ـ١٩١.

الرجل إذن لم يكن من أهل التخصص، ولم يمتلك خبرة سابقة تؤهله لأن يكون مسؤولاً عن كبرى الوزارات المصرية وأعزقها، ويبدو أن نسبه العائلي، وعضويته بلجنة السياسات بالحزب الوطني، وزواجه من ابنة شقيق يوسف والي، كانت مؤهلاته لدى حسني مبارك ليجعله في ذلك المكان الحساس!!

أعاد أباظة للوزارة رجال يوسف والي الذين أبعدهم الوزير أحمد الليثي، أمثال: د.أيمن أبو حديد، ود. عادل البلتاجي، ود.سعد نصار، ولكل منهم دور تطبيعي قام به في عهد يوسف والي، وبدأت عجلة التطبيع في التسارع، فقد ارتفع عدد الشباب المصري المشارك في الدورات الزراعية في الكيان الصهيوني من ٤٦ شاباً في عام ٢٠٠٥ إلى ٩٦ شاباً شاركوا في سبع دورات، ومن الواضح أن العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف تلك السنة لم يؤثر على تلك الدورات!!

وتضاعفت الأعداد في السنوات التالية، فحسب ما نشر في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٩م، فقد شارك ٢٠٠ مزارع مصري في الدورات الزراعية التي عقدت في الكيان الصهيوني خلال سنة ٢٠٠٧م، وفي السنة التالية بلغ العدد ٢٢٠ مزارعاً، ولم تتوقف اللجنة الزراعية المشتركة عن اجتماعاتها، وشارك ٦ من الخبراء الإسرائيليين في المؤتمر الدولي لأنفلونزا الطيور الذي عقد في مصر في أكتوبر ٢٠٠٩م.

وقامت وزارة الزراعة في عام ٢٠٠٦م بتخصيص أراض في سيناء للاستثمار الزراعي مع الكيان الصهيوني وبموافقة من الرئيس المخلوع، ولكن المشروع لم يكتمل بعد أن تعرض لحملة صحفية شرسة في ذلك الوقت!!.. كما تم تخصيص أراض بجانب بحيرة السد وبحيرة ناصر، ولكنه توقف تحت بعد تحذيرات شديدة من الخبراء من خطر الوجود الإسرائيلي بجوار خزان المياه الرئيسي للبلاد!!

واعتمد أباظة في سياسة الوزارة على التوصيات التي أصدرتها اللجنة الزراعية المصرية الإسرائيلية المشتركة في عام ٢٠٠٥م، وأهمها: زراعة الحاصلات الاقتصادية المربحة والابتعاد عن زراعة الحاصلات الإستراتيجية غير المربحة مثل الفول والقمح والعدس والذرة وحاصلات الزيوت والسكر، تحت زعم استغلال الميزة النسبية

للزراعة والمناخ فى مصر، بالتركيز على زراعة الخضراوات والفاكهة وتصديرها، والشراء بثمنها للحاصلات الإستراتيجية التي تحتاجها مصر، خاصة القمح!!

وفي أكتوبر ٢٠٠٨ وقع أيمن أبو حديد مع مسؤولي وزارة الزراعة الإسرائيلية على اتفاق للتطبيع بقيمة مليون يورو، ولمدة ٤٨ شهراً تنتهي في أكتوبر ٢٠١٢م!!

كان كل هذا يجري والوزير يؤكد في كل المحافل والمناسبات أن التطبيع الزراعي متوقف، وأنه لا صحة لما يتردد ويُنشر في هذا الشأن!!



١٢

أسامة الغزالي حرب



كان أسامة الغزالي حرب محظوظاً لأنه قفز من سفينة الحزب الوطني في الوقت المناسب، فقد قرر في مارس ٢٠٠٦م الاستقالة، معلناً عدم رضاه عن الإصلاحات التي يجريها الحزب، واتجه مع عضو قديم بالحزب الوطني هو د.يحيى الجمل، لتأسيس حزب ليبرالي جديد، حمل اسم «الجبهة الديمقراطية»، والغريب هنا أنهما حصلا على الرخصة بسلاسة غير معهودة في تأسيس الأحزاب في عهد مبارك، وصار الحزب هو النافذة التي تحرك من خلالها الغزالي حرب خلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م!!

أثارت الاستقالة جدلاً كبيراً في حينها، خاصة أن الرجل كان عضواً بلجنة سياسات الحزب، المنوط

بها تلميع جمال مبارك وإعداده لوراثة والده، وقد اختلفت التفسيرات للاستقالة، فبينما عدّها حَسَنو النية موقفاً جيداً من سياسي يؤمن بالديمقراطية ويرفض أن يستمر في لعبة التوريث، فسرها آخرون بأن الرجل لم يجد مكاناً في الحزب يرضي طموحه فبحث عما يرضي طموحه خارجه، وقال فريق ثالث إن النظام احتاج حزباً ليبرالياً معارضاً يحسن الصورة الديمقراطية في البلاد في عيون الغربيين بعد انهيار حزب الغد الذي كان منوطاً به أداء هذه المهمة، وقد استقال الغزالي حرب ليؤسس ذلك الحزب.. وكانت النتيجة في النهاية واحدة، وهي: انضمام الرجل لصفوف المعارضة، ولو ظاهريا!!

وإذا كان الغزالي حرب قد نجح في إنقاذ نفسه من وصف «الفلول» حين غادر سفينة الحزب الوطني قبل الثورة بخمس سنوات، فإنه لم يستطع أن يمحو تاريخه الخاص بالعلاقات مع الكيان الصهيوني..

في ٢١ مارس ١٩٩٧م اجتمع مجلس نقابة الصحفيين المصريين، برئاسة إبراهيم نافع، نقيب الصحفيين حينها، وقرر المجلس «لفت نظر» كل من: د.طه عبد العليم، ود.هالة مصطفى، وعبد الستار الطويلة، وشوقي السيد، ومحمد علي إبراهيم، بسبب اجتماعهم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في إحدى زياراته للقاهرة، وهو ما عُد خرقاً لقرار النقابة بعدم التطبيع مع الصهاينة، وكان أسامة الغزالي حرب هو سادس هذه المجموعة التي عوقبت على لقائها بنتانياهو، ورغم ما شكلته تلك العقوبة من إهانة للرجل، فإنه لم يبالِ بها، وساهم في العام التالي ضمن ٣٠ من المطبعين في تأسيس «جمعية القاهرة للسلام»، التي سعت لتكون بؤرة لأنشطة التطبيع مع الكيان الصهيوني في مصر، وثغرة في الجدار العربي الرافض للتطبيع، وكان أبرز أنشطة الجمعية عقدها اجتماعاً مشتركاً مع جماعة «السلام الآن» الإسرائيلية في يونيو ١٩٩٨م، وتنظيمها مؤتمراً دولياً في يونيو ١٩٩٩م ضم وفوداً من الكيان الصهيوني والأردن وفلسطين، وفي العام نفسه سافر الغزالي للكيان الصهيوني!!

في تلك الفترة حدث واقعة تدل على المدى الذي انحدر إليه الغزالي حرب في دركات التطبيع، حتى صار الحديث عن الحق العربي الإسلامي في القدس بالنسبة له «كلاماً تاريخياً قديماً يقوم على شحن العواطف وتخدير المشاعر»!!.. بينما الوجود اليهودي في القدس على مر التاريخ «حقيقة ثابتة»!!..والواقعة يرويها الكاتب شفيق أحمد علي، على

النحو التالي[1] :

« في الثامن من ديسمبر سنة ١٩٩٧، وهو بالمناسبة ذكرى اندلاع انتفاضة أطفال الحجارة في فلسطين، وأثناء إحدى الندوات التي عقدت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .. وبعد أن انتهى الدكتور إبراهيم البحراوي أستاذ الدراسات العبرية بجامعة عين شمس، من حديثه عن الموقف «الإسرائيلي» من القدس، وبعد أن انتهى المرحوم الدكتور أحمد صدقي الدجاني من حديثه عن الحق التاريخي (للعرب وللمسلمين) في القدس .. جاء دور الدكتور أسامة الغزالي حرب كمعقب، فوصف ما قاله الدكتور الدجاني بأنه (كلام تاريخي قديم، يقوم على الشحن العاطفي وتخدير المشاعر). ثم زاد «الطين بلّة» وقال صراحة وفقاً لأقواله المنشورة على صفحات مجلة «روز اليوسف» في ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٧ وكذلك على صفحات جريدة «الأهرام» في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٧ ما نصه : (الارتباط العاطفي اليهودي بالقدس حقيقة تاريخية، والوجود اليهودي بالقدس على مر التاريخ حقيقة ثابتة، ويجب علينا أن نعترف بهذه الحقيقة في شجاعة، إذا أردنا الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية).

وعلى الفور، رد عليه الدكتور صدقي الدجاني قائلاً: (أنا عجبت لموقف الدكتور الغزالي الذي رفض استشهادي بالتاريخ عند الحديث عن الحق العربي في القدس، ثم إذا به الآن يستشهد بالتاريخ عند حديثه عن الحق اليهودي في القدس أيضاً .. الدكتور الغزالي مع استخدام التاريخ في البحث السياسي أم ضده؟).

وقتها: وبعد أن تناقلت الصحف ما قاله الدكتور الغزالي بالنقد والاستهجان.. وبعد أن أحس بفداحة الإساءة التي ارتكبها في حق نفسه وفي حق أستاذه الدكتور صدقي الدجاني.. تراجع على صفحات مجلة «روز اليوسف» في ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٧ وقال نصاً: (أعترف أنني قسوت على أستاذي الفاضل الدكتور أحمد صدقي الدجاني، عندما تحدثت عن المنهج القديم في تناول القضية الفلسطينية، وعن أنه ينبغي ألا تكون وظيفة المثقفين حشد الحماس وتخدير المشاعر)»..

(١) انظر: مقالة شفيق أحمد علي: بالأسماء والوقائع ..أهل التطبيع (الحلقة الرابعة عشرة)، المنشورة في صحيفة الخليج الإماراتية عدد ٢٣/ ٦/ ٢٠١١م.

تحفل حياة أسامة الغزالي السياسية بالمفارقات والتقلبات الدرامية، فقد بدأ ناصرياً، وانضم لمنظمة الشباب منذ إنشائها عام ١٩٦٥م، وكان حينها لا يزال طالباً بالسنة الأولى في الجامعة، وفي مارس ١٩٧٢م اعتُقل بتهمة الانتماء إلى تنظيم يستهدف قلب نظام الحكم (تنظيم الطليعة العربية)، وفي يناير ١٩٧٥م اعتُقل ضمن حركة اعتقالات شملت القوى اليسارية والاشتراكية، ورغم هذه البداية القومية اليسارية التي تفترض العداء للكيان الصهيوني والإيمان بالاشتراكية في المجال الاقتصادي، فقد تحول الغزالي حرب إلى الليبرالية، وساهم في عام ١٩٩٥م في تأسيس جمعية(النداء الجديد) بالقاهرة، وهي جمعية فكرية ثقافية تهتم بنشر الفكر الليبرالي، وفي العام نفسه عيَّنه حسني مبارك عضواً في مجلس الشورى، ويبدو أن عام ١٩٧٧م شهد البداية لذلك التحول، ففيه التحق الغزالي حرب بمركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، ونحن نعلم مدى هيمنة النظام المصري على مؤسسة الأهرام وعلى ذلك المركز تحديداً، ومدى قرب باحثيه من المؤسسات الأمنية والسياسية، وانتماء عدد من كبار المطبعين إليه، وهكذا انتقل الشاب أسامة من صفوف المعارضة للنظام إلى صفوف «الموالاة»، وترقى في المركز حتى صار رئيساً لتحرير مجلة«السياسة الدولية» خلفاً للمطبع الكبير (بطرس بطرس غالي)، وفي جو كهذا انتهى الحال بالمناضل السابق مطبعاً وعضواً في لجنة التوريث بالحزب الحاكم!!

مع انتفاضة الأقصى في خريف سنة ٢٠٠٠م عاد أغلب المطبعين إلى جحورهم بعد فترة نشاط ملحوظة في التسعينيات (ومنهم الغزالي حرب)، وبقي نفر قليل يجاهر بتطبيعه، ويستفز المصريين والعرب بين آن وآخر بلقاء مع إسرائيليين، أو زيارة للكيان الصهيوني، أو تصريح مؤيد للتطبيع، ومؤخراً أخبرني باحث صديق متخصص في الصراع العربي الصهيوني أن د.الغزالي حرب في حوار معه عاتبه على ذكره اسمه ضمن المطبعين، وأنه حاول التنصل من تهمة التطبيع ونفيها، رغم الوقائع والوثائق التي لا يمكن نفيها، وقلنا لعلها محاولة من الرجل للتوبة، ومن يدري؟!!..



١٣

ميرفت التلاوي



في التشكيل الجديد للمجلس القومي للمرأة بعد خلع حسني مبارك، تم اختيارها رئيسة للمجلس، لتكون أول من تحتل هذا المنصب بعد سوزان صالح زوجة الرئيس المخلوع، وهو ما دعانا لفتح ملفها التطبيعي الذي لا يعرفه كثيرون..

ككثيرين ممن ترقوا في الحياة السياسية المصرية في نظام السادات/ مبارك، ارتبط ترقي السفيرة ميرفت التلاوي بموقفها المتحمس للتطبيع مع العدو الصهيوني، فالتلاوي التي كانت أول سيدة مصرية تمنح لقب «سفير ممتاز» في السلك الدبلوماسي المصري، تم اختيارها عام ١٩٩١م لتكون رئيسة وفد مصر في المفاوضات متعددة

الأطراف حول التعاون الاقتصادي الإقليمي، التي تقرر إنشاؤها في مؤتمر مدريد. وفي «فترة العسل» التي بدأت عقب تولي إسحاق رابين رياسة الحكومة الإسرائيلية، تطورت العلاقات بين الخارجية المصرية ونظيرتها الإسرائيلية، وتم الاتفاق بين عمرو موسى وشيمون بيريز على التنسيق المستمر بين ممثلي الوفدين المصري والإسرائيلي في المفاوضات متعددة الأطراف، وحسب وصف ديفيد سلطان، فقد «مثلت السفيرة ميرفت التلاوي التي رأست الوفد المصري الاتجاه الذي أراد التقدم الفعلي من خلال تنسيق وطيد وإن أمكن استراتيجي مع إسرائيل»[1]، أي أنها مثلت الجناح الأكثر حماساً لتطوير التطبيع، وأن يكون التعاون مع الكيان الصهيوني إستراتيجية مصرية!!

وعقب توقيع اتفاقية أوسلو حدثت اندفاعة مصرية نحو التطبيع مع العدو الصهيوني، إذ وجدها حسني مبارك فرصة سانحة للاقتراب أكثر من أصدقائه في تل أبيب، ولربط مصر أكثر بالكيان الصهيوني، وفي ذلك السياق زاد حماس ميرفت التلاوي لدفع التطبيع، وعقب عودتها من إحدى جولات المفاوضات متعددة الأطراف مع مجموعة إسرائيلية مناظرة تباحث مع أعضائها في مقترحات التعاون، التقت التلاوي بالسفير الإسرائيلي بالقاهرة، وأخبرته بمباركتها للتعاون مع المجموعة الإسرائيلية، وأنها ترى أن التعاون القائم آنذاك يحتاج لمزيد من التنسيق والتطوير!![2]

وعبرت التلاوي عن رؤيتها لمستقبل العلاقات بين مصر والدولة الصهيونية، قائلة إن مصر وإسرائيل ينبغي أن تقودا المنطقة اقتصادياً وسياسياً، وينبغي أن تضعا برنامجاً إستراتيجياً يخدم ذلك الهدف!!

يحكي ديفيد سلطان أن عمرو موسى، الذي شجع التطبيع في تلك الفترة، وساهم في دفعه، قد استاء من رؤية التلاوي واعتبرها متطرفة، فقد كان موسى لا يمانع في التطبيع ما دام لن يجعل لإسرائيل الريادة في المنطقة، ويربطه بالمفاوضات على جلاء الإسرائيليين من قطاع غزة والجولان، وقد رأى في أفكار التلاوي أنها تمنح الكيان الصهيوني دوراً يهدد الدور المصري في المنطقة العربية، كما أنها تعجل بالتطبيع قبل

(١) انظر : مذكرات ديفيد سلطان، ص ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

الانسحاب الإسرائيلي من المناطق التي يتم التفاوض حولها[1]!!

ورغم أن المسار التطبيعي تعثر بعد مقتل إسحاق رابين في نوفمبر ١٩٩٥م، فإن مسار ميرفت التلاوي في الساحة السياسية المصري واصل تقدمه، فعينت وزيرة للشئون الاجتماعية والتأمينات ١٩٩٧ـ١٩٩٩م، ثم أمينا عاما للمجلس القومي للمرأة ٢٠٠٠ـ٢٠٠١م، ثم التحقت بالعمل بالأمم المتحدة، واليوم ها هي تعود للمجلس القومي في المنصب الذي احتلته ولية نعمتها السابقة، زوجة الرئيس المخلوع!!



(١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

١٤

أيمن نور



في السنوات الثماني الأخيرة برز أيمن نور خصماً سياسياً رئيسياً للرئيس حسني مبارك وولده، ومعارضاً أراد أن يكون منافساً حقيقياً في انتخابات الرياسة سنة ٢٠٠٥م، فحل وصيفاً، وما لبث أن دخل السجن شهوراً بتهمة التزوير في توكيلات حزبه(الغد)، وهي التهمة التي حالت دون تقدمه للترشح للانتخابات الرياسية المقررة في منتصف هذا العام ٢٠١٢م!!

هذا هو الوجه المعروف لأيمن نور المحامي والصحفي، الذي بدأ شهرته وعرف طريقه للبرلمان في التسعينيات من خلال حزب الوفد، ثم انشق عنه وحاول قيادة حزب مصر العربي الاشتراكي، ثم

أسس حزب الغد الليبرالي في سنة ٢٠٠٤م، ثم سعى لإنشاء حزب «الغد الجديد» في الأشهر التي أعقبت خلع حسني مبارك، ولكن ماذا عن موقف أيمن نور من التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني؟!

ذلك ما يحتاج لتوضيح حاسم من الرجل حاليا.. خاصة أنه يبدو أن أيمن نور بعد تجربة السجن والتنكيل ليس هو أيمن نور التسعينيات، الذي وصفه البعض بأنه كان لا يتورع عن «اللعب بالبيضة والحجر» باحثاً عن مصالحه ومكاسبه، فهو يقف اليوم في معسكر القوى الوطنية الداعمة لثورة يناير، والمقاومة لمحاولات سرقتها أو إفشالها.. كما نرجو أن يتطهر (نور) أن يتطهر من تلك البقعة السوداء في تاريخه السياسي، التي فضحها السفير ديفيد سلطان في مذكراته على النحو التالي[1]:

يروي سلطان أنه التقى في أعقاب توقيع اتفاق غزة أريحا بمدير مركز أبحاث حزب الوفد، الذي أوضح له: «أنه كان للحزب في الماضي موقف سلبي من التطبيع مع إسرائيل ويأتي هذا الموقف تضامناً مع الفلسطينيين، غير أنه منذ حدوث ذلك التحول، فإن الحزب راض عن التقدم في العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين»..

كان اللقاء خطوة مهمة في مسيرة التطبيع، وقد حرص سلطان ـ كما يروي ـ على التأكد من ذلك القيادي الوفدي ما إن كان قد جاء بتكليف من الحزب، أم بمبادرة شخصية منه، فرد بما يوحي بأنه صاحب الفكرة من البداية، قائلاً إنه أخبر رئيس الحزب آنذاك ـ فؤاد سراج الدين ـ بالمقابلة فأعطاه الضوء أخضر لإجرائها..

ذلك القيادي الوفدي، الذي كان مديراً لمركز أبحاث الوفد، واقترح على قيادات الحزب أن يتوجه لمقابلة السفير الإسرائيلي لتبليغه بتأييد الحزب لما جرى من اتفاقات بين ياسر عرفات ورفاقه وبين قادة الكيان الصهيوني.. ذلك الشخص هو أيمن نور!!



(١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

١٥

مصطفى كامل مراد



تخرج في الكلية الحربية عام ١٩٤٨م، وفي السنة نفسها اشترك في حرب فلسطين ، كضابط مدفعية ميدان، وحصل على ميدالية فلسطين الذهبية، وفي العام التالي انضم لتنظيم «الضباط الأحرار» الذي انقلب على الملك فاروق في يوليو ١٩٥٢م، ثم استقال من الجيش وانخرط في الحياة السياسية والعامة، وصار عضواً في مجلس الأمة (الذي تغير اسمه لمجلس الشعب بداية من عام ١٩٧١م) سنة ١٩٦٩م، وفي سنة ١٩٧٦م أنشأ حزب الأحرار الليبرالي، وظل رئيساً له حتى وفاته في أغسطس ١٩٩٨م.

تأتي الشهادة على النشاط التطبيعي لمصطفى كامل مراد وحزبه من السفير الإسرائيلي السابق

بمصر، ديفيد سلطان، الذي يؤكد أن حزب الأحرار كان مؤيداً للتطبيع، واعتاد رئيسه مصطفى كامل مراد لقاء السفير الإسرائيلي في السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، والمشاركة في الحفلات السنوية التي تقيمها السفارة بمناسبة إنشاء الكيان الصهيوني، وأنه كان يصطحب معه عدداً من أعضاء الحزب في تلك اللقاءات، وأن ذلك استمر حتى دخل الحزب، في تحالف انتخابي مع «حزب العمل» و«جماعة الإخوان المسلمين» في انتخابات البرلمان سنة ١٩٨٧م، فتغير خطاب الحزب، وأخذت جريدته في مهاجمة الدولة الصهيونية وسياساتها، لتتناغم في خطابها مع خطاب حلفاء الحزب الإسلاميين!!

يقول سلطان: «حزب المعارضة الذي كان موقفه من (السلام مع إسرائيل) وإقامة علاقات معها إيجابياً هو حزب الأحرار. فقد اعتاد رئيس الحزب مصطفى كامل مراد، الذي كان من الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ١٩٥٢م لقاء السفير الإسرائيلي، كما حضر عناصر من الحزب عدة مرات لقاءات في السفارة الإسرائيلية، وظهروا بوفد كبير في المناسبات الإسرائيلية، بما فيها حفل استقبال يوم الاستقلال»[1]

وحتى في موقفه الجديد لم يكن الحزب ورئيسه رافضين للتطبيع من منطلق رفضهم لوجود الدولة الصهيونية أو بقائها، فقد ربط الحزب قبوله للتطبيع بانسحاب الدولة الصهيوني من الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧م، وحينها يمكنها البقاء على ما اغتصبته عام ١٩٤٨م، ويمكن للحزب أن يمارس معها التطبيع، وكتب (مراد) مقالاً بهذا المعنى في جريدة أخبار اليوم القاهرية نُشر بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٩٤م.

يقول ديفيد سلطان: إنه التقى (مراد) في التسعينيات وسأله عن أسباب تحول موقف الحزب من التطبيع، فأجابه بأن الحزب لم يغير موقفه الأساسي المؤيد «للسلام مع إسرائيل»، ولكنه غير خطابه بغرض جذب الإسلاميين المعارضين للصلح مع الكيان الصهيوني لعضوية الحزب!![2]

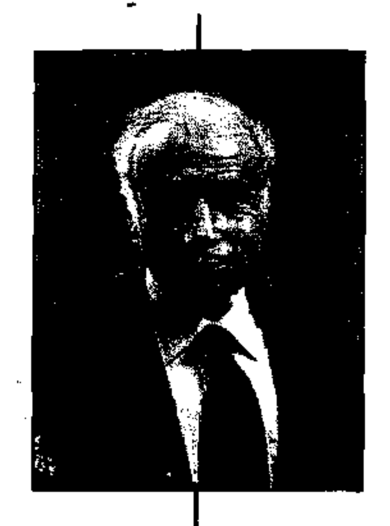


(١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠.

١٦

صلاح دياب



إن جاز لنا أن نقول للتطبيع رواداً في مصر، فـ«آل دياب» هم الأحق بذلك الوصف لا ريب.. فقد كانوا من السباقين للتعاون مع العدو الصهيوني في المجال الزراعي، ولا يزال اسمهم حتى اليوم هو أول ما يتبادر للذهن حين يفكر المرء في رموز التطبيع!!

تعود جذور أسرة دياب (كامل دياب، وشقيقه صلاح دياب، وعلاء كامل دياب، وكامل صلاح دياب) إلي مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة، ولذلك كان النشاط الأساسي والجوهري للأسرة هو النشاط الزراعي، وعميد العائلة هو كامل دياب الذي أسس (الشركة الاستشارية للمشروعات والاستثمار) المعروفة اختصاراً باسم بيكو (pico) ،

وهي الشركة التي تكاد تحتكر نشاط البيزنس الزراعي مع الكيان الصهيوني، حيث تستورد التقاوي والمخصبات الزراعية ومعدات الري الإسرائيلية منذ عام ١٩٩٠م، علاوة على بذور وشتلات الموز والتفاح والبطيخ، وأشهر ما استوردته من الكيان الصهيوني التفاح الويليامز، وتضم مجموعة من الخبراء الإسرائيليين في مجال الزراعة، ويتولى علاء نجل كامل دياب إدارة النشاط الزراعي للعائلة بما في ذلك احتكار التطبيع الزراعي مع لصهاينة!!

وبجانب العمل مع الإسرائيليين، فإن آل دياب يحتكرون ما يقرب من ٧٠٪ من توكيلات الشركات الأمريكية في مصر (٤٣ توكيلا)، وقد ساعدهم في ذلك نشاطهم الكبير في الغرفة التجارية الأمريكية المصرية، وتتنوع التوكيلات ما بين توكيلات شركات بترول مثل «هاليبرتون»، التي كان يرأسها في وقت ما نائب الرئيس الأمريكي «ديك تشيني»، وهي نفسها الشركة صاحبة الفضائح والعمولات المالية في توريد البترول للجيش الأمريكي المحتل في العراق.. وتوكيلات لمعدات البناء ومضخات المياه والصرف الصحي ومعدات أجهزة الغطس وحفر آبار البترول وقطع غيار الطائرات..

وبالإضافة إلى احتكار البيزنس الزراعي مع الكيان الصهيوني واحتكارات التوكيلات التجارية فإن «العائلة» تحتكر أيضاً استيراد الذهب، وهو ما يشرف عليه علاء كامل دياب!!

وفي السنوات الأخيرة امتد نشاط العائلة لمجال الاستثمار السياحي والإعلام، وساهم آل دياب بنسبة كبيرة في صحيفة «المصري اليوم» اليومية، ويرأس صلاح دياب - شقيق كامل دياب - مجلس إدارتها، وهي جريدة معروفة بموقفها «المائع» و«المراوغ» من الكيان الصهيوني، وبها محرر مسؤول عن الشئون الإسرائيلية معروف باتصالاته بالإسرائيليين بالقاهرة، ولا يزال قراؤها يتذكرون ذلك الرسم الكاريكاتوري المسيء لأمين عام حزب الله الذي نشرته الجريدة في أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦م، وفيه صورت رأس الأمين تخرج منه حية!! كما أن الجريدة تعتبر الإساءة للرئيس الراحل أنور السادات، أحد المحاذير التي لا يمكن تجاوزها على صفحاتها، أو

في تعليقات القراء على موقعها الالكتروني!!

وقد وردت أسماء آل دياب مؤخراً في أكثر من قضية فساد، كان منها اتهام وزير البترول السابق سامح فهمي ببيع حقل بترول جيسوم إلي شركة بيكو بسعر يقل عشر مرات عن السعر العادل، واتهام صلاح دياب في إبريل ٢٠١١م بالاستيلاء على أراضي الدولة بالاشتراك مع محمود الجمال صهر جمال مبارك!!



١٧

آل ساويرس



نجيب ساويرس
وشقيقه سميح

«حيث إنني أعرف محمد دحلان معرفة شخصية جيدة منذ أكثر من ١٠ أعوام... فاسمحوا لي سيادتكم بأن أعبر عن استيائي لما ورد في المقال من هجوم علي شخص محمد دحلان، واسمحوا لي أن أتعجب وأتساءل بدوري عن الدافع وراء ترديد مزاعم وأكاذيب تنشرها بعض الصحف الأمريكية عن رموز وطنية عربية... فقد تجاهل المقال تاريخ ووطنية محمد دحلان، ومعاناته سنوات طويلة في ظلمات وغياهب سجون الاحتلال الإسرائيلي»..

محمد دحلان لمن لا يعلم هو قيادي في حركة فتح الفلسطينية، وفضلاً عن تاريخه الدموي في الأجهزة الأمنية التي بناها ياسر عرفات عقب توليه

سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا، فهو من الشخصيات المتهمة بالعمالة للكيان الصهيوني والولايات المتحدة، وبقمع المقاومة الفلسطينية لحسابهما، أما الكلمات السابقة فهي جزء من مقال نُشر في صحيفة «المصري اليوم» القاهرية بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٨م، وحاول كاتبه الرد على الاتهامات التي وجهها الكاتب المصري (سيد علي) لمحمد دحلان في عدد سابق من الصحيفة نفسها، والحق أن المقال قد سبب دهشة لأغلب القراء، فعدد قليل من المصريين يعرف علاقة الصداقة بين محمد دحلان وكاتب المقال.. نجيب ساويرس!!

ربما تصلح العلاقة بين ساويرس ودحلان مفتاحاً لنشاطات آل ساويرس التطبيعية، فالأشقاء الثلاثة ـ نجيب وسميح وناصف ـ يبدو أنهم يؤمن بمقولة «البيزنس والمصالح ليس لهما وطن ولا دين» وهو ما جعلهم لا يترددون في التعاون مع الأمريكيين في أفغانستان والعراق، بتوريد العمال والمهندسين والمترجمين الذين تحتاجهم القوات الأمريكية المحتلة لتلك البلدان العربية والمسلمة!! كما لم يترددوا في التطبيع الاقتصادي مع الكيان الصهيوني!!

تأتي تحركات آل ساويرس التطبيعية بشكل أساسي تحت راية التحالف بين الشركة التي يمتلكونها (أوراسكوم للإنشاء والصناعة) والشركة الأمريكية(كونتراك)، التي توسعت منذ عام ١٩٩٠م في بلاد العرب، وفازت بعديد من الصفقات الأمريكية في مجال المقاولات والمشروعات العامة، والأخطر أن (أوراسكوم) ساويرس قد حصلت من كونتراك على عدة عقود مهمات وتوريدات لوزارة الدفاع الأمريكية من الباطن، وحققت أوراسكوم أرباحاً ضخمة من تلك العقود، خاصة أن كونتراك قد صارت بين عامي ٢٠٠٢ـ٢٠٠٥م أكبر مقاول لتشييد المنشآت والقواعد العسكرية الأمريكية في أفغانستان، وفازت بعقود قدرت بـ٨٠٠ مليون دولار هناك!!

أما في العراق فقد فازت كونتراك في عام ٢٠٠٤ على عقد قيمته ٣٢٥ مليون دولار لإعادة بناء عدد من الطرق وشبكات النقل العراقية!!

والطريف هنا أن كاتب هذه السطور قد عُرض عليه في عام ٢٠٠٥م عقد للعمل مترجماً للقوات الأمريكية في الكويت، وهي إحدى طرق إرسال الشباب المصري للتعاون مع

قوات الاحتلال الأمريكي في العراق والخليج، فهم كانوا يعلمون أن أغلب الشباب المصري في تلك الفترة سيرفضون السفر للعراق خوفاً على حياتهم، ومن ثم يأخذونهم للكويت أولاً ومن الكويت يتم إدخالهم العراق بحجة أن الشركة نقلت نشاطها للعراق!! وبالطبع رفضت العرض المقدم رغم أن مقدمه حاول إغرائي بالأجر الضخم، فما كانت أموال الدنيا كلها لتغري الإنسان الوطني المؤمن بدينه بالعمل مع محتلي بلاده وأعدائها!!

وبجانب العمل من الباطن مع شركة كونتراك، فقد تعاون ساويرس مع الاحتلال الأمريكي للعراق، وأسس شركة لاتصالات المحمول حملت اسم (عراقنا)، كما أنشأ في عام ٢٠٠٤م قناة فضائية تُبث للعراقيين باسم «نهرين»!!

أما عن بيزنس آل ساويرس مع الإسرائيليين، فقد كُشف عن أكثر من واقعة في هذا الصدد، فشركة كونتراك الأمريكية التي يحصل ساويرس من خلالها على العقود الأمريكية لها فرع في الكيان الصهيوني. وفي نهاية عام ٢٠٠٦م استحوذ ناصف ساويرس علي حصة تقدر بنحو ٢.٣٪ من أسهم شركة «تكساس للصناعات المحدودة» أحدى كبريات الشركات الأمريكية ومقرها في هيوستن بالولايات المتحدة، ولهذه الشركة علاقات قوية بإسرائيل.

وفي عدد ١٩ أغسطس ٢٠٠٨م كشفت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية عن فضيحة جديدة أطرافها وزير الدفاع الإسرائيلي: إيهود باراك، وزوجته (نيللي) ونجيب ساويرس، فقد طلب ساويرس من باراك أن يتوسط له لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (إيهود أولمرت) ولدى قيادات جهاز (الشاباك) للسماح لنجيب ساويرس بامتلاك نسبة من أسهم شركة بارتنر للاتصالات !!

ونشرت الصحيفة تقريرا أكدت فيه أنه « خلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦ امتلكت شركة أوراسكوم تليكوم المصرية جزءا من أسهم شركة (أتشيسون) الصينية للاتصالات، التي تمتلك بدورها ٥١٪ من الأسهم المالية لشركة بارتنر الإسرائيلية.

وأضاف التقرير أن « أوراسكوم التي تملك الآن ١٩.٣٪ من أسهم الشركة الصينية ـ أي ٩٪ من الشركة الإسرائيلية ـ تريد أن تزيد من حجم أسهمها إلى ٢٣٪ في الشركة الصينية، لتصل بذلك إلى أكثر من ١٠ ٪ من أسهم بارتنر »..

ولأن القانون الإسرائيلي لا يسمح لأي شركة أجنبية بامتلاك أكثر من ١٠ ٪ من أسهم أية شركة اتصالات إسرائيلية إلا بعد حصول الشركة الأجنبية على تصريح خاص من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وعلى رأسها جهاز (الشاباك)، فقد حاول ساويرس الحصول على هذا التصريح بيد أن الجهات الأمنية رُفضت طلبه!!

فما كان من ساويرس إلا أن لجأ لباراك وزوجته، وحاول باراك إقناع إيهود أولمرت ورئيس الشاباك يوفال ديسكين بالصفقة، غير أن محاولاته باءت بالفشل!!

وحسبما ذكرت صحيفة (معاريف) فقد اعترف باراك في بيان أنه توسط لنجيب ساويرس لدى رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس الشاباك ووزير الاتصالات أريئيل أطياس. وفعل كل ذلك بلا مقابل مادي أو عمولات حصل عليها من جهات مصرية، وأنه تعرف على نجيب ساويرس بوصفه مواطنا مصريا عاديا طلب منه مساعدته في علاج بناته في إالكيان الصهيوني لأنهن يعانين مرضا نادرا لم يحدده!!

وأضافت الصحيفة أن ضغوطاً من النوع الذي مارسه باراك لا يقوم بها أحد من دون أن يحصل على مقابل مالي ضخم في شكل عمولات من الشركة المستفيدة، بالرغم من فشل محاولات باراك !!

وذكر تقرير للقناة العاشرة الإسرائيلية أن نيلي برايل، زوجة باراك، تعرضت لانتقادات لاستخدامها منصب زوجها في مشاريعها المالية والاقتصادية، وكشفت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، أن بارك كان يعمل مستشاراً بأجر شهري ثابت في شركة «بلوريدج» الأمريكية للاتصالات والشبكات المملوكة لرجل الأعمال الأمريكي ريتشارد جرسون، التي يعد ساويرس أحد المستثمرين الكبار فيها، وأضاف التقرير أن كلاً من ساويرس وجرسون هما من ممولي باراك، ومن الذين لهم علاقات بشركة «طوروس» التي أقامتها زوجة وزير الدفاع لتطبيع العلاقات بين رجال أعمال إسرائيليين ورجال أعمال من جميع أنحاء العالم !!

وقد أوردت (معاريف) بعد ساعات من تقريرها المشار إليه تقريرا آخر أكدت فيه أن «زوجة وزير الدفاع الإسرائيلي أعلنت أنها ستغلق شركة طوروس»، مشيرة إلى أن «قرار الإغلاق جاء بعدما نشرته الصحيفة قبل ساعات، حتى لا يؤثر هذا على مستقبل باراك في

حملته الانتخابية لتولي منصب رئاسة الوزراء، وخاصة في ظل تورط أولمرت في قضايا فساد ورشوة مالية!!

وعن علاقة ساويرس بمحمد دحلان التي بدأنا بها هذه الصفحات، فمن الواضح أنها جاءت في إطار علاقات البيزنس القوية التي صنعها ساويرس مع ياسر عرفات ورجال السلطة الفلسطينية، ويبدو أن عرفات ورفاقه في السلطة رأوا في علاقات ساويرس بالأمريكيين والإسرائيليين والنظام الحاكم في مصر ما شجعهم على توثيق علاقاتهم به، وقد بلغ مدى العلاقة أن نجيب ساويرس حين شرع في تأسيس شبكة(جيزي) الجزائرية للاتصالات عام ٢٠٠١م، وكان يمر بأزمة مالية قام ياسر عرفات بدعمه من أموال السلطة الفلسطينية بمبلغ ٦٥ مليون دولار!!

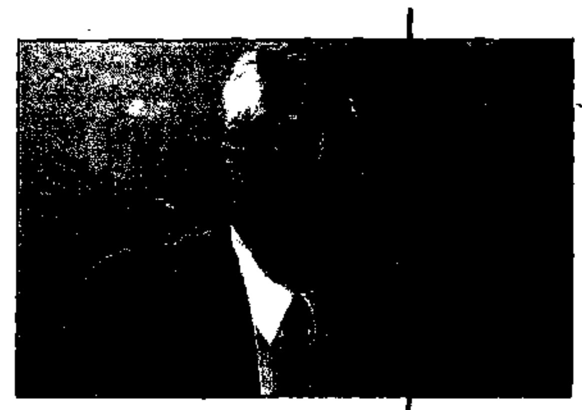
كما استثمر عرفات ٥٢ مليون دولار في شبكة أوراسكوم في تونس و٢٠ مليون دولار في شركة أوراسكوم هولندنج. وقد اتهم محمد برهان رشيد (المستشار المالي للرئيس ياسر عرفات) من المجلس التشريعي الفلسطيني بإهدار أموال الحكومة الفلسطينية وصب ٢٠٠ مليون دولار فى شركة أوراسكوم !!

والأدهى أن شركة أوراسكوم للمقاولات وشركة كونتراك الدولية المحدودة التابعة لنجيب ساويرس كانتا من الشركات العاملة في بناء الجدار الفولاذي على حدود مصر مع قطاع غزة!!..

تبقى الفضيحة الأخطر التي يجري التحقيق بشأنها لحظة كتابة هذه السطور، وهي اتهام شركة التليفون المحمول (موبينيل) المملوكة لنجيب ساويرس ببناء أبراج لتقوية المحمول بالقرب من الحدود المصرية مع فلسطين، بشكل فني يُمكن الجانب الإسرائيلي من تسجيل مكالمات مستخدمي الشبكة المصريين، والتجسس على المكالمات الدولية الواردة لمصر، وفي الوقت الذي بدأت فيه تلك التحقيقات في تلك الاتهامات، في أغسطس ٢٠١١م، تعالت أصوات أخرى داخل حزب المصريين الأحرار الذي يرأسه نجيب ساويرس، تطالبه بوقف رحلات شركة الطيران« أوراسكوم أفيشن»، إلى الكيان الصهيوني، وهي الشركة التي يملكها نجيب ويديرها شقيقه سميح، وتمتلك أربع طائرات من النوع «ايتش كرافت سوبر كينج»، وتتجه إلى الأردن وسوريا وعمان والكويت والسعودية وحيفا وتل أبيب.

١٨

جلال الزوربا



حين تم اختياره رئيسا لاتحاد الصناعات في أواخر ٢٠٠٤م، ثارت الاعتراضات على شخصه باعتباره أحد دعاة التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني، فلم يخجل من تأكيد تلك الحقيقة، كما لم يخجل من الدفاع الحار عن اتفاقية الكويز، مُدعياً أنها ستزيد الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة وحدها إلى نحو مليار دولار..

إنه جلال الزوربا(*):

- رئيس اتحاد الصناعات المصرية.

- مالك شركة النيل القابضة للملابس الجاهزة التي تضم ٥ شركات .

(*) كان جلال الزوربا يشغل كل تلك المناصب وقت كتابة هذا المقال في منتصف عام ٢٠٠٩م.

ـ عضو لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل.

ـ عضو مجلس إدارة جمعية المستقبل التي رأسها جمال مبارك .

ـ عضو مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي.

ـ الرئيس السابق لمجلس الأعمال المصري ـ الأمريكي.

للزوربا مع الكويز قصة طويلة، فالرجل سعى طوال سنوات لإقناع حكومات مبارك بإبرام تلك الاتفاقية، ولم يترك فرصة للحديث في وسائل الإعلام دون الإشادة بالأردن التي وقعت «كويز» مع العدو الصهيوني والولايات المتحدة عام ١٩٩٩م!! وفي عام ٢٠٠٤م كانت الفرصة السانحة لتكثيف الضغط على الحكومة المصرية مع قرار أمريكي بإلغاء نظام الحصص «الكوتة»، ابتداء من يناير ٢٠٠٥م، وهو النظام الذي كان يسمح لمُصدري الملابس الجاهزة المصريين بدخول السوق الأمريكية وفق حصة مقررة لمصر، واستخدم الزوربا نفوذه وعلاقته بجمال مبارك، للضغط على وزارة التجارة ودفعها لعقد الاتفاقية، تحت مبررات كثيرة منها: أن الملابس الجاهزة المصرية لن تستطيع المنافسة مع المنتجات الصينية والماليزية في السوق الأمريكية بعد إلغاء نظام الحصص، وهذا سيؤدي لتسريح عدد كبير من العمالة المصرية في صناعة الملابس الجاهزة، وبالكويز يمكن تفادي تلك الآثار، وزيادة صادرات الملابس الجاهزة المصرية للسوق الأمريكية لتصل لنحو ٧ مليارات دولار خلال خمس سنوات، وتوفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة..

هذا ما جاء بالدراسة التي أعدتها وزارة التجارة سنة ٢٠٠٤م ، ولكن الذي لم يذكره معدو الدراسة أن الفائدة المباشرة والحقيقية ستعود على مجموعة محدودة من رجال الأعمال، لا يبالون إن تعاونوا اقتصادياً مع إسرائيل عدو الأمة أو غيرها، المهم الربح، وفقط الربح!

لم تذكر الدراسة أن تلك المليارات المزعومة الملوثة بدماء الشعب الفلسطيني ستدخل جيوب نفر من رجال الأعمال، وعلى رأسهم جلال الزوربا، الذي أصبح أحد أكبر سبعة مصدرين إلى السوق الأمريكية بعد الكويز، وأن العاملين في شركات هذا الأخير سيشكون مُر الشكوى من الأجر الضئيل الذي يتقاضونه في ظل الكويز.

لم تذكر الدراسة أن العدو الصهيوني سيقوم بعدوان وحشي على جنوب لبنان ٢٠٠٦م، وعلى قطاع غزة في أواخر ٢٠٠٨م، وأن مصانع الكيماويات في حيفا، التي استقبلت صواريخ المقاومة اللبنانية، ستستقبل في الوقت ذاته طلبات استيراد خامات كيماوية من مصانع الزوريا، وأن الزوريا وأمثاله سيشاركون في دعم اقتصاد العدو الصهيوني أثناء تلك الاعتداءات!!

والأخطر أن الدراسة لم تذكر أن الكويز، التي قادَ الزوريا مفاوضاتها، هي خطوة كبرى في الاختراق الصهيوني للمجتمع المصري، عن طريق ربط لقمة عيش عشرات الآلاف من العمال المصريين في ٤٠٠ شركة نسيج مصرية بالعدو الصهيوني، وربط رأس المال المصري برأس المال الإسرائيلي، تمهيداً لخطوات أخرى في الغزو الصهيوني وأهدافه التوسعية، وقد عبر إيهود أولمرت (رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق) عن هذه الحقيقة أثناء مفاوضات تصدير الغاز للكيان الصهيوني، حين قال إن توقيع الكويز هو أهم حدث بعد معاهدة كامب ديفيد.

لقد فعلها الزوريا من أجل مصلحته الشخصية، وعلى حساب مصالح وطنه ومواطنيه، واستطاع عن طريق الكويز أن يحتكر ما لا يقل عن ٧٠٪ من صادرات القطاع الخاص من المنسوجات والملابس الجاهزة، وأن يجني المليارات من ذلك، وأن يوطد علاقته بأصدقائه في واشنطن وتل أبيب، ويسعى لإكمال مهمته بتوسيع نطاق الكويز، وزيادة التغلغل الصهيوني في الاقتصاد المصري، تنفيذاً لوعده لإيهود أولمرت بحماية السلام بين مصر والعدو الصهيوني!!

ولد جلال الزوريا في كفر الدوار في أكتوبر ١٩٤٣م، وبعد حصوله على بكالوريوس التجارة من جامعة الإسكندرية ١٩٦٥م، بدأ حياته المهنية موظفاً في الشركة الشرقية للأقطان في الإسكندرية، وبعد ٣ سنوات لم يستطع أن يحقق خلالها شيئاً يذكر من طموحاته، سافر إلى ليبيا ليتولى منصب المدير المالي لشركة «ليبيا للتأمين» بطرابلس، وخلال ٣ سنوات قضاها في منصبه هذا، استطاع أن يجمع ثروة صغيرة مكنته من السفر للولايات المتحدة الأمريكية والعمل في الشركة الأهلية الأمريكية للتأمين. وفي بلاد العام سام استطاع الزوريا أن يحقق جزءاً من طموحاته، فارتبط بشبكة علاقات قوية

هناك، وتعرف على جمال مبارك في الشهور الأولى من عمله في بنك «أوف أمريكا»، وقبل عودته لمصر سنة ١٩٨٩م كان الزوربا قد صار رئيساً لشركة التجارة العالمية في لوس أنجلوس، وهي شركة يمتد نشاطها التجاري ما بين الولايات المتحدة وآسيا.

في مصر كان الطريق مفتوحاً أمام الزوربا للنمو والتضخم بمساندة صديقه جمال مبارك، فأصبح رئيساً للجانب المصري في مجلس الأعمال المصري الأمريكي، خلفاً لجمال مبارك، ورئيسا لجمعية المصدرين، ورئيسا لاتحاد الصناعات، وعضواً في مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي الدولي المصري، وفي جمعية جيل المستقبل التي رأسها الصديق جمال، وعضواً في مجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة، وعضواً في لجنة السياسات، وعن طريق الأخيرة استطاع الزوربا أن يحصل على قروض من البنوك المصرية تقدر بـ ٣ مليارات جنيه لم يقم بتسديدها لليوم.. وما خفي كان أعظم..



١٩

علاء عرفة



في سنة ١٩٧٣، عام العبور والانتصار العظيم على الكيان الصهيوني، حصل علاء عرفة على مجموع كبير في الثانوية العامة، مكنه من الالتحاق بكلية طب جامعة عين شمس، التي واصل فيها تفوقه الدراسي، حتى صار معيداً عام ١٩٨٠، وكان يمكن لهذا الشاب المتفوق أن يصير اسما لامعا في عالم الطب، لولا مرض والده الذي أوجب عليه أن يختار: إما الطب، وإما أن يخلف والده في إدارة شركة المنسوجات (جولدن تكس)، ومحال البيع بالتجزئة، التي يملكها الوالد، ولم يكن الاختيار صعبا، فهو أكبر الأبناء، وطالما استهوته صناعة وتجارة الملابس التي اعتاد أن يساعد والده في إدارتها، فاستقال من الجامعة، وتفرغ للبيزنس..

كانت المرحلة الرئيسية في حياته مع البيزنس، هي تأسيس الشركة السويسرية (Swiss Garments Company SGC) سنة ١٩٨٩م، التي كانت نواة لمجموعة اقتصادية كبرى في عالم الملابس الجاهزة، ونشاطات اقتصادية أخرى .

استغل علاء وشقيقه أشرف علاقة والده (خريج الكلية الجوية) الوثيقة برؤوس النظام الحاكم، واستطاعا عبر تلك العلاقة شراء شركة ومحلات (أوركو) التابعة للقطاع العام، دون منافس أو مزايدة، وقاما بتغيير اسمها إلى (جراند ستورز)، كما استغلا علاقتهما برجال الحكم في الحصول على قروض من البنوك وصلت إلى ٤ مليارات جنيه، لم يسدد معظمها لليوم[1]، وعبر تلك العلاقات، وتلك الأموال تأسست امبراطورية «العرفة» الصناعية التجارية، ولكن القصة لم تكن لتكتمل إلا بالتعاون معهم.. وأعني الإسرائيليين طبعا..

سنعود للوراء قليلا، وبالتحديد لمنتصف التسعينيات، لنتذكر قصة الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، الذي قُبض عليه في القاهرة ومعه شريكه المصري عماد إسماعيل، في عام ١٩٩٦م، يومها كشفت تحقيقات النيابة أن قصة عزام وعماد بدأت من الشركة السويسرية للملابس التي يملكها علاء عرفة، فقد سافر عماد للكيان الصهيوني ضمن وفد أرسلته الشركة في فبراير ١٩٩٦م للتدرب في المصانع الإسرائيلية، وهناك تحولت المهمة التدريبية بالنسبة لعماد إلى مهمة من نوع آخر.. مهمة خيانة وتجسس..

أي أن العلاقة بين علاء عرفة والإسرائيليين ليست حديثة، وأن الرجل ولى وجهه صوب التعاون الاقتصادي مع تل أبيب من فترة طويلة، مقارنة بزملائه من رجال الأعمال المتعاونين مع إسرائيل، وقد توجت تلك العلاقات مؤخرا باتفاقية الكويز التي نقلت الرجل إلى صدارة مصدري الملابس الجاهزة في مصر، وجلبت له الملايين من الدولارات.

تضامن علاء عرفة مع جلال الزوربا، وباقي شلة الكويز في الضغط على الحكومة لتسريع توقيع الاتفاقية، وبسبب تلك الاتفاقية المشؤومة تدفقت الأموال على عرفة،

(١) كُتب هذا المقال في منتصف ٢٠٠٩م!!

وزادت أرصدته في البنوك، لا يهم ما تفعله إسرائيل في غزة ولبنان من قتل وتدمير، ولا يهم أن يمد يده لأعداء الأمة، وأن يستورد الخامات والكيماويات من إسرائيل، وطائراتها تضرب الأبرياء العزل في غزة، أو لبنان، فالمبدأ الذي يؤمن به عرفة، ومن على شاكلته: البيزنس ليس له وطن أو دين!!

بسبب الكويز احتل علاء عرفة، وحليفه جلال الزوربا، صدارة مصدري الملابس الجاهزة في مصر، وعبر ذلك التحالف غير المقدس، استطاعت شركتان من شركاتهما المتعددة أن تستوليا على ٢٥ ٪ من صادرات مصر من الملابس: الشركة السويسرية المملوكة لعرفة، وشركة النيل المملوكة للزوربا، ولم لا، وقد صار عرفة رئيسا لاتحاد الصادرات، والزوربا رئيسا لاتحاد الصناعات ؟!!

وعبر الكويز قفزت الشركة السويسرية إلى المرتبة الأولى في قائمة أكبر ١٥ مصدر للملابس الجاهزة سنة ٢٠٠٧، وكانت تحتل المركز الثاني في السنة السابقة، والبركة في الشريك الإسرائيلي، والعلاقات الدافئة مع تل أبيب!!

ورغم أن الحجة الرئيسية التي رفعها دعاة الكويز، هي توفير فرص عشرات الآلاف من فرص العمل عبر تلك الاتفاقية، فقد بدأت مصانع عرفة والزوربا في استقدام عمالة أجنبية أسيوية، بحجة عدم توافر العمالة المصرية المدربة، وعلى الجانب الآخر تضع تلك المصانع العاملين بها لاختبار صعب، بإرسالهم للتدرب في المصانع الإسرائيلية، رغم أن ذلك يعرضهم لمحاولات التجنيد من الموساد، كما حدث في قصة عماد إسماعيل التي أشرنا إليها!؟

ولا تفوتنا الإشارة في هذا المقام لشكوى العمال في مصانع وشركات عرفة، والزوربا، من تدني الأجور، وسوء الظروف التي يعملون بها، والاستغلال الواقع عليهم من أرباب العمل!!

صدّعنا جلال الزوربا ورفاقه بالحديث عن الفوائد الاقتصادية الكبرى للكويز، وأنها خطوة مهمة في طريق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، ولكن المفاجأة التي كشفها أحد كبار المسؤولين في الحكومة المصرية (السفير جمال بيومي المشرف على العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوربي)، هي أن عصبة الكويز، أو كما جاء على لسانه

(لوبي الكويز) هو السبب الرئيس في تعثر عقد اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، على مدار ست سنوات، لتعارض تلك الاتفاقية مع مصالحهم الشخصية، وعلى رأس هذا اللوبي يأتي علاء عرفة وجلال الزوربا، فمن شأن اتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا أن تلزمهم وغيرهم من المصدرين أن تكون صادراتهم مصنوعة من أقمشة مصرية، على عكس الكويز التي تسمح باستخدام أقمشة غير مصرية، وتشترط نسبة محددة من الخامات الإسرائيلية، وهم وحدهم بعلاقاتهم القوية مع الدولة الصهيونية؛ القادرون على توفير تلك النسبة، والتعاون مع المصانع الإسرائيلية في هذا المجال!!

لذا فالكويز تمثل الفرصة الأكبر لعرفة وإخوانه في الإثراء، وتكديس الثروات، والاستحواذ على سوق تصدير الملابس، والعلاقات مع الكيان الصهيوني هي البوابة لذلك، وإسرائيل هي المستفيد الأكبر، فقد نجحت، بمعاونة الولايات المتحدة، في تكوين طبقة من رجال الأعمال تتشابك مصالحها مع المصالح الإسرائيلية، وتتغلغل في النخبة السياسية والاقتصادية المصرية، ما يجعل خيار، أو قرار الحرب مع إسرائيل مستقبلا، مستبعدا، فـ« السلام» أو «الاستسلام» للصهاينة يحميه رجال الأعمال هؤلاء، ويرتبط بقاؤهم، وثراؤهم به، مهما كان الثمن المدفوع من دم العرب والمسلمين.. مهما كان..





٢٠

سعيد الطويل



كما يقول عنه زوج ابنته الكاتب صلاح منتصر في رثائه «لم يكن سعيد أحمد الطويل الذي ورث عن والده مصنع دباغة الجلود في منطقة المكس بالإسكندرية يتصور أنه سوف يأتي عليه اليوم الذي يصك فيه لقب رجل الأعمال، أو يترك يوما صناعة وتجارة الجلود التي توارثتها الأسرة عن الأجداد منذ القرن التاسع عشر»[1].

ونحن بدورنا نسأل: هل كان سعيد الطويل يتصور يوماً أنه سيكون من رجال التطبيع في مصر؟!

ينتمي سعيد الطويل لأسرة سكندرية كانت تعمل تمتلك مصنعاً لدبغ الجلود بالإسكندرية،

(١) «الأهرام» عدد ١٨/ ١١/ ٢٠١١م..

وبعد تأميم المصنع عام ١٩٦١م التحق بوزارة الصناعة مديراً عاماً للجمعية التعاونية للتسويق الصناعي، ثم بعد سنتين (أي في عام ١٩٦٥م) أصبح مديرا لشركة مصر للتصدير والاستيراد أكبر شركة تجارية في ذلك الوقت، وبعد وفاة الرئيس جمال عبدالناصر، أدرك الطويل أن المناخ الاقتصادي في مصر يتغير ويتجه نحو تشجيع القطاع الخاص، فاستقال من وظائفه الحكومية وتوجه للعمل الخاص، وكأغلب من واكبوا فترة الانفتاح التي دشنها السادات عام ١٩٧٤م، توجه الرجل للاستيراد من الخارج وإنشاء الصناعات الترفيهية، فأنشأ مصنع «دولسي» للأيس كريم، وبعد ذلك تعددت مشروعاته الصناعية في مجالات الصناعات الغذائية والإنشاءات والبترول والغزل وغيرها.

في أواخر السبعينيات قام بإنشاء «جمعية رجال الأعمال المصريين» التي بدأت عصر توسع القطاع الخاص، والاحتكار الفاحش، والتطبيع بالبيزنس، وهيمنة رجال الأعمال على الحزب الحاكم، وظل رئيساً للجمعية ٢٠ عاماً متواصلة، حتى اعتزل في نهاية التسعينيات وصار رئيساً شرفياً لها!!

ظهر (الطويل) في حلبة التطبيع عقب توقيع اتفاقية أوسلو بين عرفات ورابين في أواخر عام ١٩٩٣م، يومها كانت حُمى التطبيع التي أصابت مصر تسمح له بأن يبحث عن مزيد من الأرباح في تل أبيب، ولم يشأ أن يذهب وحده أو يبرم صفقات مع الصهاينة وحده، ورأى أن الإغراء للصهاينة سيكون أكبر حين يصحب معه عدداً من رجال الأعمال المصريين، فجهز وفداً من جمعية رجال الأعمال التي يرأسها، وتوجه للكيان الصهيوني في نوفمبر من عام ١٩٩٤م!!

بهذا الخطوة الخطيرة فتح (الطويل) لرجال الأعمال المصريين باباً واسعاً على الكيان الصهيوني، وساهم في نمو التطبيع الاقتصادي في التسعينيات، حتى وصلنا إلى «الكويز»، وتصدير الغاز إلى الكيان الصهيوني في منتصف العقد الماضي!!

كان من الواضح أن (الطويل) من طراز رجال البيزنس الذين يجيدون انتهاز الفرص، ويجيدون قراءة اتجاه الريح السياسية والاقتصادية، وكما انتهز فرصة الانفتاح في منتصف السبعينيات، فقد أراد انتهاز فرصة التطبيع في منتصف التسعينيات، لذا لم

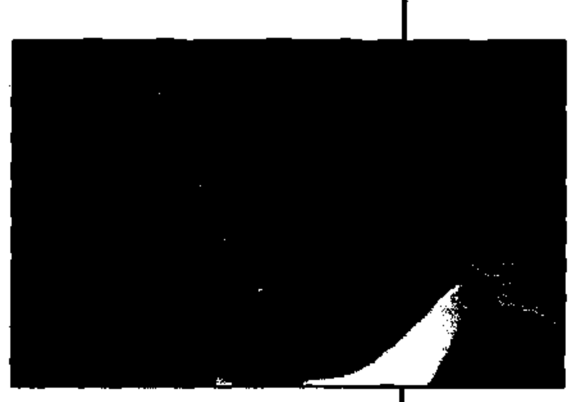
يتردد في اصطحاب زوج ابنته الصحفي صلاح منتصر في رحلته للكيان الصهيوني، رغم أنه لا يعمل بالبيزنس، كما لم يجد غضاضة في أن يزوج ابنته الأخرى لصلاح دياب رائد التطبيع المعروف، وفي عام ٢٠٠٠م أكد (الطويل) على طبيعته البراجماتية حين وصف الرافضين للتعامل مع إسرائيل بأنهم: «هم فقط بعض التجار الذين عفا عليهم الزمن، وتتملكهم عقدة الخوف من التطوير» !![1].



(١) في حديث مع مجلة «الأهرام العربي» ٩/ ٥/ ٢٠٠٠م.



حسين سالم (*)



من المحير حقا أن نجد من كان يحارب العدو الصهيوني، ويحمل رأسه على كفه في الحروب المتتالية التي خضناها مع هذا العدو، يصبح بعد سنوات معدودة من المصالحة الفردية التي قادها السادات مع الصهاينة في كامب ديفيد، ولياً حميما، وصديقا قويا، وشريكا اقتصاديا لهؤلاء الصهاينة، يبني ثروته وشهرته من التعاون معهم، مستبدلا الأوسمة والنياشين التي حصل عليها من حربه مع الإسرائيليين، بأرقام توضع في حساباته البنكية، ربما لا يجد العمر الكافي لإنفاقها، والتمتع بها..

ولعل هذه الحيرة هي من تجعل من يدافعون عن

(*) نُشر هذا المقال في صيف عام ٢٠٠٩م.

حسين سالم (الطيار الحربي، ورجل المخابرات السابق) وعن تعاونه مع إسرائيل، يؤكدون أن الرجل يفعل ذلك في إطار منظومة الأمن القومي المصري، فلا يمكن لواحد من أبناء مؤسسة الأمن القومي، مثله، أن يقوم بهذا التعاون مع العدو، دون أن يكون ذلك في إطار دور مرسوم يؤديه لخدمة الوطن..

كلام جميل، ومنمق، ولكن يبقى السؤال المشروع: اعتدنا ممن يقومون بخدمة الوطن وأمنه القومي، أن يفعلوا ذلك متطوعين، أو بمقابل مادي معقول، لا أن يحصلوا على الملايين والمليارات، وهذا يجعل من حقنا أن نطالب حسين سالم، إن كان يؤدي دورا وطنيا حقا، أن يرد ثروته الطائلة التي جناها من تصدير الغاز وغيره لخزينة الدولة، بعد أن يأخذ نسبة عادلة تكافئ ما أداه لوطنه، فهل يفعلها الرجل ويبرهن على وطنيته، ويبرئ ساحته من التعاون مع أعداء الأمة والاستفادة منهم اقتصاديا؟..ليته يفعل..

بهذه المقدمة نكون قد بدأنا الموضوع من نهايته، وأثرنا في نفوس من لا يعرفون الرجل أسئلة من قبيل: من هو حسين سالم، وما علاقته بإسرائيل، وما الدور الذي يدعي القيام به؟

دعونا نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في ضوء المتاح من المعلومات، وإن كان واثقين أن ما خفي كان أعظم..

ولد حسين سالم في السنة نفسها التي ولد فيها الرئيس مبارك أي سنة ١٩٢٨م، وعمل في سلاح الطيران المصري، ثم التحق بالمخابرات الحربية قبل حرب ١٩٦٧، وهو العام الذي تعرف فيه على الضابط حسني مبارك، ولعل التقارب في العمر وفي دفعة التخرج، وعمل حسين سالم في سلاح الطيران بعد تخرجه، ثم في المخابرات، كانا من أسباب الصداقة القوية التي جمعت بين الرجلين، واستمرت حتى اليوم.

لا يُعرف على وجه الدقة تاريخ اقتحام حسين سالم لعالم البيزنس، فالرجل من طبيعته العزوف عن الأضواء، ولعله اكتسب تلك الطبيعة من عمله بالمخابرات، وإن كان معروفا أنه التحق بشركة النصر للتصدير والاستيراد، وهي الشركة التي كانت مكلفة بتوطيد العلاقات التجارية والسياسية في إفريقيا، وفي منتصف الثمانينات، وتحديدا سنة ١٩٨٦م، كانت بداية تردد اسم (حسين سالم) في الحياة العامة، بطلب إحاطة قدمه

النائب البرلماني (علوي حافظ) عن الفساد في مصر، وذكر فيه اسم (حسين سالم) كواحد من أربعة عسكريين مصريين، ساهموا في تأسيس شركة تعمل من فرنسا لتوريد السلاح لمصر(*)، وقد استند النائب في طلبه إلى المعلومات التي وردت بذلك في كتاب (الحجاب)، الذي أصدره الصحفي الأمريكي الشهير (بوب وودورد) مفجر فضيحة ووترجيت التي أطاحت بالرئيس الأمريكي (نيكسون)..

قبلها بسنوات أربع بدأ الرجل علاقته بمدينة شرم الشيخ، فكان أول المستثمرين الذين توجهوا للمنطقة (١٩٨٢)، وبعلاقاته القوية أصبح ملك شرم الشيخ غير المتوج، وأباها الروحي، فمنطقة (خليج) نعمة - وهي المنطقة السياحية الأهم في شرم الشيخ - تكاد تكون ملكا للرجل بأكملها، بفنادقها، ومقاهيها السياحية، وبازاراتها، ويأتي منتجع «موفنبيك جولي فيل» في صدارة المتجعات السياحية في المنطقة، ورغبة من الرجل في إظهار امتنانه وصداقته للرئيس مبارك، فقد بنى في أطراف المنتجع قصرا أهداه لمبارك، ليصبح المصيف البديل لقصر المنتزه، وحين علم أن الرئيس قرر قضاء إجازة العيد في المنتجع، سارع الرجل ببناء مسجد السلام، ليصلي فيه مبارك صلاة العيد، وانتهى من البناء في مدة قياسية، لم تتجاوز الشهرين، وبتكلفة بلغت مليوني جنيه!!

بعد واقعة طلب الإحاطة التي أشرنا إليها، لم يلبث اسم حسين سالم أن تردد في قضايا أخرى، منها قضايا تهرب من سداد قروض البنوك، وأشهر تلك القضايا قضيته مع البنك الأهلي، التي استطاع بنفوذه أن يسويها بعيدا عن القضاء، وأن يجد لها حلا ربح من وراءه مبلغا ضخما، فقد أخذ قرضا من أحد البنوك المصرية، بضمان أسهمه في إحدى شركات البترول العالمية، ولأن سداد القروض البنكية عادة غير مستحبة لدى رجال أعمال مصر، فقد رفض الرجل السداد، وانتهت الأزمة بأن حل البنك الأهلي محله في الشركة، واحتفظ الرجل بمبلغ القرض الضخم!!

إذا كان يوسف والي وزير الزراعة الأسبق، قد مثل الواجهة العلنية للتطبيع في مصر، طوال عقدين من الزمان، فإن حسين سالم احتفظ بعلاقاته وتعاونه مع الإسرائيليين في

(*) الأربعة هم: حسني مبارك، والمشير محمد عبد الحليم أبو غزالة، ومنير ثابت شقيق زوجة مبارك، وحسين سالم.

الظل، ولم يظهر في الصورة إلا منذ سنوات قلائل، وبمفاجأة مدوية، حين تولى بيع الغاز المصري للعدو الإسرائيلي، وبأبخس الأثمان..

ففي مساء الاثنين الثامن من أغسطس ٢٠٠٥، وفي منزل السفير الإسرائيلي بالمعادي، كان حفل توقيع اتفاقية الغاز المصري بين الطرف الإسرائيلي، (ممثلا في شركة دوراد إنرجي)، وبين شركة (غاز شرق المتوسط EMG) التي حصلت على حق بيع الغاز المصري، ووُجهت الدعوة لحسين سالم بصفته مالكا لـ ٦٥٪ من أسهم الشركة، ولرجل الأعمال الإسرائيلي جوزيف مايمان، بصفته شريكا له بـ ٢٥٪ من الأسهم، ومع توقيع الاتفاقية التي باعت الغاز للإسرائيليين بأبخس الأثمان، ووفرت لهم الكهرباء بربع تكلفتها، ارتفعت أرصدة الرجل في البنوك الغربية، وفي الوقت نفسه انكشفت قصة الغاز مع تصاعد الغضب الشعبي من الصفقة..

بدأت القصة في سنة ١٩٩٩، حين بدأ حسين سالم إجراءات إنشاء شركة شرق المتوسط، وفي العام التالي قام مجلس الوزراء بتحديد السعر الذي يباع به الغاز للشركة، بموجب مذكرة رفعتها وزارة البترول، وهو دولار ونصف الدولار مقابل كل مليون وحدة حرارية، وبدأت الشركة في إنشاء وإدارة خطوط تصدير الغاز لدول البحر المتوسط، وعينها على الصفقة الإسرائيلية، فرغم الثمن البخس الذي سيباع به الغاز للصديق الإسرائيلي، فإن أرباحا هائلة ستدخل جيب حسين سالم وشريكه الإسرائيلي، بسبب الكميات الهائلة التي سيتم تصديرها، ومع ملاحظة أن الرجل لم ينفق مليما من جيبه على المشروع، فقد حصل على قرض من البنك الأهلي المصري وقيمته ٣٨٠ مليون دولار، وأكمل التكملة المطلوبة بقروض أخرى لا تتجاوز المائة مليون دولار من بنوك الاتحاد الأوربي، وتكفلت شركة بتروجيت التابعة لوزارة البترول ببناء خط الأنابيب الذي ينقل الغاز للكيان الصهيوني، أي أن الرجل حصل على الصفقة، والغاز، والقروض التي تموله، ولم يفعل شيئا سوى استغلال علاقاته التي تبلغ أعلى المستويات في الدولة!

وللتمويه على تلك الصفقة المريبة، حاول الرجل والمنتفعون منه، إيهامنا، بأنه يقوم بدور وطني، وصرح هو ذات مرة أنه تم «تكليفه» بإنشاء شركة شرق المتوسط، وأنه أتم إجراءات تأسيسها تحت إشراف ورقابة أمنية شديدة، ولكن ما حدث بعد ذلك كان

قيلا بإخراس هؤلاء جميعا، فمع تزايد الضغوط الشعبية والقانونية على الحكومة لوقف تصدير الغاز لإسرائيل، وبعد المطالبة بمحاكمة حسين سالم باعتباره مهدداً لثروات البلد، ومتربحا من علاقاته بالمسؤولين، قرر الرجل أن يغادر السفينة قبل الغرق، وأن يبيع حصته في الشركة بالتدريج، بداية من عام ٢٠٠٧، وقبل الضخ الفعلي للغاز، بعد أن حقق ربحا يتجاوز المليار دولار، فباع جزءا لشركة تايلاندية، وجزءا آخر لرجل أعمال إسرائيلي ـ أمريكي، ليُبقى للإسرائيليين نصيبا في الشركة! ولم يقل لنا أحد: هل تم هذا البيع بتوجيه من مؤسسة *الأمن القومي*، أم بتوجيه *من المصالح الذاتية للرجل*، وحساباته التي رأت الاكتفاء بما تم تحقيقه من أرباح!

ورغم هذا فإن علاقة الرجل بالإسرائيليين لم تنقطع ولن تنقطع، فهو له استثماراته في الكيان الصهيوني، منها حصته الكبيرة في مصفاة تكرير النفط في مدينة حيفا، والتي وصل اهتمامه بها إلى المجازفة بزيارة الكيان الصهيوني، وتفقد المصفاة، أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، رغم علمه أن صواريخ حزب الله تستهدف حيفا، ويمكن أن تهدد حياته، وقد تم التغطية على تلك الزيارة في حينها، بأن الرجل قام بها مبعوثا شخصيا من الرئيس مبارك، للوساطة بين حزب الله وأصدقائه الإسرائيليين، ومحاولة إنهاء الحرب بينهما!!

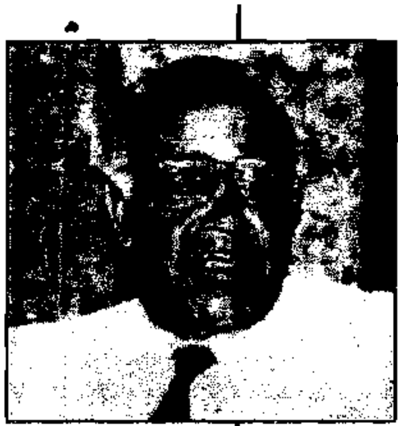
وبجانب المصفاة يملك حسين سالم أسهما بالعديد من الشركات الإسرائيلية، ومن بينها شركات السلاح، خاصة أن هناك من يعده من أكبر تجار السلاح في العالم !

وهكذا فإن العلاقات بين حسين سالم والإسرائيليين لا يمكن أن تنقطع، أو تتأثر، بانسحابه الكلي، أو الجزئي من صفقة الغاز، وهو إن كان يقول إن حالته الصحية وسنه لا يسمحان له بمزاولة البيزنس حاليا، خاصة بعد أن تجاوز الثمانين، فإن ابنه الوحيد، خالد حسين سالم، يكمل المهمة، ويرعى استثمارات العائلة ومصالحهم مع الإسرائيليين، ولك الله يا مصر..





٢٢
محمد نسيم



قدمه مسلسل رأفت الهجان للناس باسم «نديم قلب الأسد»، ضابط المخابرات الفذ قوي الشكيمة الذي تولى تدريب العميل المصري رفعت الجمال واستطاع أن يجعل منه أسطورة في عالم المخابرات.. ذلك هو الوجه المعروف لمحمد نسيم.. الذي ترقى في جهاز المخابرات العامة حتى صار وكيلاً له ثم عُين بعد تقاعده رئيساً لهيئة تنشيط السياحة، وظل رمزاً للوطنية والبطولة حتى وفاته في سنة ٢٠٠٠م..

ولكن ماذا عن الوجه الآخر لمحمد نسيم الذي لم يُلق عليه الإعلام الضوء حتى اليوم؟..

في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٩م (وهو يوم الذكرى الثانية والثمانين لتصريح بلفور الشهير) نشرت

صحيفة هاآرتس الإسرائيلية تحقيقاً عن فتاة مصرية الأب إسرائيلية الأم تدعي ياسمين هشام، تعيش مع أمها في إحدى قرى فلسطين المحتلة، وتتلقى تعليمها في إحدى المدارس الإسرائيلية، جاءت بها أمها اليهودية لسيناء ليتم تعميدها على الديانة اليهودية بعد أن بلغت سن الثانية عشرة، وشارك في حفل التعميد الأب المصري وإخوته ووالدته، وتلقفت الخبر صحف عربية كبرى ونشرته في اليوم التالي دون أدنى إشارة إلى أن الفتاة هي حفيدة نديم قلب الأسد أو محمد نسيم، واسمها الرباعي ياسمين هشام محمد نسيم!!

ـ ذكرت الصحيفة الإسرائيلية أن هشام، الابن البكر لمحمد نسيم، التقى بالإسرائيلية، فيرد ليبوفيتش، ووقع في هواها أثناء زيارتها القصيرة للقرية السياحية التي يمتلكها بالقرب من مدينة طابا، وفي سنة ١٩٩٦م تزوجا في حياة الأب محمد نسيم، ووُلدت الابنة ياسمين بعد عام.. وضعتها أمها في إحدى مستشفيات تل أبيب، وتربت بين محل إقامة عائلة أمها في الدولة الصهيونية وطابا حيث يدير أبوها أعماله السياحية بمساعدة أمها، وترددت في الوقت نفسه على أسرة أبيها في القاهرة!!

ترى لو كان محمد نسيم حياً حتى أواخر سنة ٢٠٠٩م هل كان سيشارك في حفل تعميد حفيدته مع أعمامها وجدتها المصرية حسبما نشرت الصحيفة الإسرائيلية؟!

المفاجأة أن علاقة محمد نسيم بالإسرائيليين لم تتوقف عند مصاهرتهم، بل يكشف لنا أحد مصادرنا المعروفة في مجال مقاومة التطبيع، أن نسيم حاول تولي رئاسة جمعية القاهرة للسلام عقب وفاة رئيسها لطفي الخولي في سنة ١٩٩٩م، مستندا إلى سمعته كضابط مخابرات، ورئيس سابق لهيئة تنشيط السياحة، وأنه طرح نفسه باعتباره أحد العقليات الفذة القادرة على تطوير الجمعية، التي أنشأها قلة من المطبعين المصريين بهدف اختراق المجتمع المصري، ونشر ثقافة التطبيع بين المصريين، ولكن الزمن لم يمهله، فأصيب بجلطة توفي على إثرها في العام التالي، لهذا لم يُنشر الأمر إعلامياً، ولم تشتهر علاقة نسيم بالجمعية والتطبيع في مصر!!

وحتى لو لم تكن تلك الرواية صحيحة، وإن كنا نثق في مصدرها، فالثابت أن محمد نسيم قد تعامل مع الإسرائيليين بعد صلح كامب ديفيد، وأن تعامله معهم قد ازداد حين

تولى مسؤولية هيئة تنشيط السياحة، وامتلك القرية السياحية في جنوب سيناء، وأن الرجل سمح لابنه بأن يتزوج إسرائيلية وينجب منها، وأن أحفاده سيحملون الجنسية الإسرائيلية، وربما عملوا في المخابرات الإسرائيلية.



٢٢

عمر سليمان



عمر سليمان بصحبة
رئيس الوزراء الإسرائيلي
بنيامين نتانياهو

قد يعترض البعض على وضع هذا الرجل على قائمة المطبعين، باعتبار أن طبيعة عمله كمدير للمخابرات العامة المصرية طوال ١٨ سنة متواصلة كانت تفرض عليه التعامل مع الإسرائيليين، خاصة أن الرئيس المخلوع قد أسند إليه في السنوات الأخيرة من عهده ملف الوساطة بين الفلسطينيين والمحتلين الصهاينة لفلسطين، ومن المحتمل أن يبدو ذلك الاعتراض وجيهاً بشرط واحد: ألا يكون الرجل قد تجاوز في تعامله مع الصهاينة الحدود الوظيفية إلى ما هو أعمق وأبعد.. ونستطيع أن نجزم أنه قد فعل!!

عُين عمر سليمان الفحّام مديراً للمخابرات العامة المصرية في يناير ١٩٩٣م، في فترة كان نظام

مبارك يخوض فيها بقوات أمنه مواجهات عنيفة مع الجماعات الإسلامية في صعيد مصر، ومع ازدياد خسائره اضطر مبارك لأن يلجأ لخيار الهدنة والتهدئة، وكلف وزير داخليته آنذاك، محمد عبد الحليم موسى، بالسعي لدى كبار العلماء، كالشيخ الشعراوي والشيخ الغزالي، ليكونوا وسيطاً مع قادة تلك الجماعات، ولكن يبدو أن الأمريكيين أقنعوا مبارك بوسائلهم بأن يعدل عن ذلك الخيار قبل أن يبدأ المشايخ وساطتهم، فكان الخيار البديل أن يستعين بعمر سليمان!!

استطاع مدير المخابرات العامة الجديد أن يغير مسار المواجهات ويجعلها حرباً فعلية، وكما حكى لي بعض أقارب ضحايا تلك الحرب فقد تم استخدم أقسى الوسائل وأعنفها في المواجهات، ولم تتورع قوات الأمن عن التصفية الجسدية لأعضاء الجماعات في شوارع المدن والقرى، ولا عن حرق زوايا الصلاة، وتمزيق مصاحفها، وذلك بالتوازي مع جهود اختراق الجماعات وتفكيكها وتجفيف مواردها البشرية، وبالنجاحات التي حققها استطاع سليمان إثبات كفاءته وولائه، واستعداده لفعل أي شيء في خدمة النظام، ثم جاءت محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا في يونيو ١٩٩٥م لتجعل سليمان محل ثقة كاملة من مبارك، فقد أثبت مدير المخابرات بعد نظره وحرصه على سلامة رئيسه حين أصر قبل السفر على اصطحاب سيارات مصفحة لتقل مبارك داخل العاصمة الأثيوبية، وهو ما كان سبباً في فشل محاولة الاغتيال إذ صمدت السيارة المصفحة أمام صواريخ منفذي العملية، وبعقلية رجل الأمن المحنك أمر سليمان سائق سيارة مبارك بالاستدارة بسرعة والعودة للمطار، وهو ما أفشل المحاولة تماماً، وفيما بعد ادعى مبارك أنه هو من وجه أمر العودة للسائق، وذلك ليبدو بمظهر الشجاع ثابت الجنان!!

وهكذا فإن سليمان ساهم في إنقاذ نظام مبارك من التهاوي أمام الجماعات المسلحة، كما تسبب في إنقاذ حياة مبارك نفسه في أديس أبابا، فكان طبيعياً أن يكافئه مبارك ويقربه منه، ووصلت ثقته مبارك به أن أوكل إليه في العشر سنوات الأخيرة الإشراف على الملف الذي اعتاد مبارك أن يتولاه بنفسه وهو الملف الفلسطيني/ الإسرائيلي، وهنا تبدأ المرحلة التي نعني برصدها في حياة عمر سليمان ها هنا، ونعني بها مرحلة الحماس والإخلاص في خدمة الكيان الصهيوني!!

وليس في الجملة الأخيرة من أي تجن على الرجل، ولننظر ما أصاب الملف الفلسطيني تحت إشراف الرجل من نكبات، فقد أقدمت الدولة الصهيونية على اغتيال ياسر عرفات في نوفمبر ٢٠٠٤م، وساهم عمر سليمان في تمرير السلطة للفريق الأكثر تعاوناً وبيعاً للقضية الفلسطينية، ونعني به فريق أبو مازن ومحمد دحلان، وتحت إشراف سليمان على الملف الفلسطيني فُرض الحصار على غزة وحماس، وضرب الكيان الصهيوني غزة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨م، في وقت وقف فيه دحلان ومقاتلوه على الحدود المصرية مع فلسطين في انتظار هزيمة حماس ليدخلوا القطاع ويستعيدوا السيطرة عليه!! ومع صمود أهل القطاع فقد ضغط سليمان على مفاوضي حماس ضغطاً شديداً ليعلنوا وقف إطلاق النار من جهتهم، إنقاذاً لماء وجه الصهاينة!!

وتحت إشراف سليمان على الملف الفلسطيني بدأت الدولة الصهيونية في بناء جدار عازل داخل فلسطين، وآخر على الحدود مع مصر، وأُغلق معبر رفح على الفلسطينيين، وأبرمت صفقة تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني!!

عراب صفقة الغاز:

في ٢٦ يونيو ٢٠١١م نشرت صحيفة المصري اليوم القاهرية عدداً من الوثائق التي تكشف «الدور المحوري» ـ بحسب وصف الصحيفة ـ الذي قام به عمر سليمان في إتمام صفقة تصدير الغاز المصري، وكما تكشف الوثائق بدأت المراسلات بين عمر سليمان ووزير البترول السابق سامح فهمي بتاريخ ١٩ يناير ٢٠٠٠، حيث أرسل سليمان خطابا موقعا بخط يده ويحمل ختم النسر، إلى فهمي كان نصه «السيد المهندس سامح فهمي، وزير البترول، تحية طيبة وبعد، مرفق طيه البرنامج الزمني لتزويد إسرائيل وتركيا بالغاز الطبيعي. رجاء التكرم بالنظر، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام»..

ومع الخطاب أرفق سليمان مذكرة حملت عنوان(سرى جدا) وحددت في أربع نقاط مراحل تزويد الدولة الصهيونية وتركيا بالغاز الطبيعي..

وفى ٢٦ يناير ٢٠٠٤، أرسل عمر سليمان خطابا لوزير البترول، يكشف فيه أنه طرف في تحديد موعد توقيع عقود تصدير الغاز!! ونصه:«معالي وزير البترول، مع عظيم الاحترام، في إطار إنهاء التعاقد مع الجانب الإسرائيلي لبيع الغاز بهدوء، أرفق طيه

مشروع قرار وزير البترول بتفويض كل من رئيس هيئة البترول ورئيس الشركة القابضة في التوقيع على العقد الثلاثي (مرفق٢) مهم جدا، وأرجو أن ترسل لي صورة من القرار الوزاري، عاجل جدا.

كما أرفق مشروع عقد الاتفاق السابق توقيعه مع تعديل بسيط طبقا للواقع لدراسته استعدادا لتوقيعه، وقد اتفقنا معهم على توقيع نهائي للعقود في النصف الثاني من شهر فبراير.

مع جزيل الشكر واحترامي.

وفى ٢٠ أبريل ٢٠٠٥، أرسل عمر سليمان إلى وزير البترول خطابا يحمل خاتم «سري جداً» يقول فيه: «أتشرف بأن أرسل لسيادتكم مذكرة التفاهم الخاصة بشراء ونقل الغاز الطبيعي عبر خط الأنابيب بين الحكومة الإسرائيلية والحكومة المصرية، علما بأن وزير البنية التحتية السيد بنيامين بن أليعازر يرغب في توقيع مذكرة التفاهم مع توقيع شركة الكهرباء الإسرائيلية وشركة EMG عقد توريد الغاز. رجاء التكرم بالنظر..

وبعدها بثمانية عشر يوماً أرسل عمر سليمان إلى وزير البترول عقد بيع الغاز بين شركة غاز شرق المتوسط (EMG) الموكل إليها تصدير الغاز وشركة كهرباء إسرائيل، ليراجعه الوزير تمهيداً لتوقيعه، ومع العقد خطاب كتبه سليمان بخط اليد نصه:«الأخ العزيز المهندس سامح فهمي أتشرف أن أرفق من طيه عقد بيع الغاز لشركة EMG مع التفضل بالمراجعة ليكون جاهزا للتوقيع خلال هذا الشهر أي يسبق توقيع العقد بين EMGوشركة كهرباء إسرائيل والمزمع توقيعه بين يومي ٢٤ مايو و٢٨ مايو، مع التفضل بإصدار قرار التفويض المرفق مشروع مسودة له»..

كما ساعد الرجل في تخصيص محافظة شمال سيناء مساحة شاسعة لشركة حسين سالم (EMG)، ففي ١٢ أكتوبر ٢٠٠٥، أرسل عمر سليمان مذكرة معنونة بـ«سرى جداً» إلى وزير البترول، بشأن موضوع تخصيص الأرض اللازمة لمشروع شركة غاز شرق المتوسط، ويختمها بقوله «برجاء التكرم بإصدار تعليماتكم للهيئة المصرية العامة للبترول، على تخصيص مساحة حوالي ٢٠٠ ألف متر مربع لشركة شرق البحر الأبيض المتوسط للغاز، من ضمن المساحة السابق تخصيصها لها من محافظة شمال سيناء،

وذلك وفقا للمخطط المرفق، وبنفس الشروط والأسعار التي تعاقدت عليها الهيئة العامة للبترول مع محافظة شمال سيناء»..

وكما كان الرجل راعياً للصفقة من بدايتها، فقد عمل على تذليل العقبات أمامها، ففي خطاب آخر أرسله عمر سليمان إلى «سامح فهمي» ورد فيه: «معالي الوزير سامح فهمي، مع عظيم احترامي، أتشرف أن أرفق خطاب شركة EMG بخصوص تأكيد طلبهم بما تبقى من العقد حتى يمكن استمرار توقيع عقود مع الشركات الإسرائيلية، حيث ترفض شركة EMG الإسراع في توقيع أي عقود جديدة قبل وصول التزام الهيئة بالإمداد في عام ٢٠١١، وقد طلبني مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي للشكوى وقد وعدت أن أسهل الموضوع. برجاء التكرم بتوجيه الهيئة لإرسال التزامها للشركة»..

صديق وفي للإسرائيليين:

بعد أن قامت ثورة ٢٥ يناير، وشعر مبارك أن المركب يغرق لم يجد أوفى ولا أخلص من عمر سليمان ليعينه نائباً له، ويفوضه بعض صلاحياته، وقد لقي هذا القرار ترحيباً إسرائيلياً كبيراً، وتمنوا أن تنتقل السلطة في مصر إلى صديقهم سليمان، فهم يعرفونه جيداً ويقدرون تاريخه في خدمتهم، وقد قام يوسي ميلمان معلق الشؤون الاستخبارية صحيفة هاأرتس الإسرائيلية بكشف بعض أبعاد ذلك التاريخ في تحقيق موسع نشرته الصحيفة تحت عنوان: «عمر سليمان..الجنرال الذي لم يذرف دمعة خلال حملة الرصاص المصبوب».. وهو الاسم الذي أطلقه الصهاينة على عدوانهم على قطاع غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨م.

يؤكد ميلمان أن سليمان معروف جيداً لعشرات من كبار العاملين في الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، بالإضافة إلى كبار الضباط في الجيش الصهيوني، وموظفين كبار في وزارة الدفاع، ورؤساء حكومات ووزراء ..، وأن الرجل منذ أن تولى مهام منصبه كرئيس لجهاز المخابرات المصرية، فإنه ظل يقيم اتصالات دائمة مع معظم قادة الأجهزة الاستخبارية الصهيونية، وضمنها: الموساد، والأمن الداخلي «الشاباك»، وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»..

ويدلل ميلمان على قوة العلاقات بين سليمان وقادة أجهزة الاستخبارات

الإسرائيلية بأن رئيس الموساد الأسبق شبطاي شفيت أخبره بأن لقاءاته مع سليمان كانت أحيانًا تتطرق لقضايا شخصية، حيث كان يتحدث له سليمان عن عائلته وبناته الثلاث وأحفاده!!

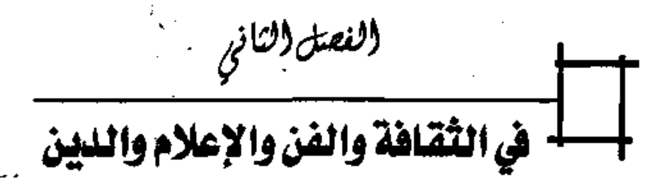
وينقل مليمان عن مارك بيري مدير «منتدى حلّ النزاعات»، المتخصص في تقريب وجهات النظر بين الغرب والحركات الإسلامية، قوله: «لقد التقيت عمر سليمان عقب الانتخابات التشريعية التي فازت فيها حركة حماس، على هامش محاضرة نُظمت في أحد مراكز الأبحاث بواشنطن، وسألته ما إذا كان حماس التي فازت بالانتخابات للتو يمكن أن تكون عنصر استقرار إيجابياً في الحكومة الفلسطينية، فكان رد سليمان قاطع وحاد: «لا بكل تأكيد، أنا أعرف هؤلاء الناس، إنهم الإخوان المسلمون، وهم لن يتغيروا، إنهم كذابون، واللغة الوحيدة التي يفهمونها، هي القوة».

ويقول ميلمان إنه بالاستناد إلى معرفة الإسرائيليين بسليمان، فإنه يمكن القول إن سليمان لم يذرف دمعة واحدة على مئات الفلسطينيين الذين قتلوا خلال الحرب التي شنتها (إسرائيل) على قطاع غزة في أواخر عام ٢٠٠٨م!!

وينقل ميلمان عن أحد قادة الاستخبارات الصهيونية قوله إنه التقى سليمان عندما كانت الانتفاضة الثانية في بدايتها، وقام سليمان فجأة بسب الرئيس الراحل ياسر عرفات بأقذع الشتائم لأنه لم يستمع لنصائحه بالعمل على وقف الانتفاضة.

وأضاف هذا القائد أن سليمان انتقم من عرفات أشد الانتقام، مشيرًا إلى أنه عندما شنت دولة الكيان حملة «السور الوّاقي» عام ٢٠٠٢م، اتصل عرفات بسليمان واستعطفه أن تتدخل مصر وتقوم بإجراء رمزي للتعبير عن رفضها السلوك الصهيوني، لكن سليمان تجاهل عرفات ورفض الرد على اتصالاته، وسمح بتوفر الظروف التي أدت إلى حصار عرفات وانهيار السلطة في ذلك الوقت!!

وعن صفقة الغاز يكشف ميلمان أن رئيس الموساد الأسبق شبطاي شفيت الصديق الشخصي لسليمان استغل علاقته به وطلب منه تسهيل التوصل لصفقة بين الحكومة المصرية وشركة صهيونية يملك شفيت نسبة كبيرة من أسهمها!!



الفصل الثاني

في الثقافة والفن والإعلام والدين

نبدأ شخصيات هذا الفصل بالأدباء، يليهم الكُتاب والصحفيون، ثم رجال الدين، ونختمه بالفنانين..

وحين نتكلم عن الأدباء المطبعين، فلابد ـ للأسف ـ من البداية بأديب نوبل.



١

نجيب محفوظ



نجيب محفوظ بصحبة صديقه الإسرائيلي ساسون سوميخ

لا يصعب على قارئ نجيب محفوظ أن يقف على «السؤال الوجودي» الذي يشكل مفتاحاً لأدب نجيب محفوظ وشخصيته، وهو مفتاح يصلح أيضاً لتفسير موقف الأديب الشهير من الكيان الصهيوني.. فذلك الأديب الحائر، الذي بحث عن ذاته وعلة وجوده عبر أشخاص رواياته أمثال «عبد ربه التائه» ـ ولنتأمل دلالة الاسم ـ و«ابن فطومة».. وغيرهما، تتجلى حيرته الوجودية أكثر ما تتجلى في موقفه من الصراع العربي الصهيوني، فالرجل للأسف في تعامله مع الكيان الصهيوني «تاه» عن جوهر الصراع وحقيقته، وقبل وجود ذلك الكيان في فلسطين وبقائه، رغم أنه يمثل نقيضاً للوجود العربي كله!!

سقط نجيب محفوظ في مستنقع التطبيع منذ اللحظات الأولى، فأيد أنور السادات في زيارته للقدس، ورحب بـ«معاهدة السلام»، بل إن محفوظ كان يفاخر في حواراته بأنه سبق السادات في الدعوة لـ«السلام» مع الكيان الصهيوني، وكان يقول: إنني سبقت من يسمونهم بالمعتدلين في مصر والعرب وقلت للعرب تفاوضوا وهذا كل شيء قلته[1].

وفي أكتوبر ١٩٧٨م، وبينما كان السادات ورجاله مشغولين بمفاوضاتهم مع الصديق مناحم بيجين ورجاله، كان نجيب محفوظ يرسل رسالة إلى الناقد الإسرائيلي ساسون سوميخ يقول له فيها:

«الأستاذ ساسون سوميخ

إليك صادق تحياتي وشكري وبعد..

فقد اطلعت على رسالتك بسرور صادق، إعرابا عما أكنه لك من شكر لعنايتك الكريمة بدراسة أدبي، وقد صرحت في أكثر من مجال بأن كتابك عني يعتبر عملا نقديا عميقا وعاملا وشاملا، وأنه يعتبر من أفضل ما كتب عني إن لم يكن أفضلها جميعا، وطبيعي أنني لمست فيه حبك للأدب العربي ولاجتهاداتي فيه لا تحرياتك عن عقلية عدو بل إن دراستك كانت غنية في المقام الأول وإنسانية بالمعنى الشامل والدقيق، وإنى أوافقك على الأسباب التي منعتك من الاتصال أبي وأنت بصدد التأليف، والحق أن الاتصال بالمؤلف – فيما عدا التحري عن بعض المعلومات الموضوعية إذا تعذر الحصول عليها غير مجد فى نظري، بل لعله مضلل.. فنحن لا نكتب للتعبير عن أهداف جاهزة يمكن إبلاغها للغير بقدر ما نكتب لاكتشاف هذه الأهداف وبالتالي لاكتشاف أنفسنا والآخرين، وذلك هو الغالب في ثلاثة أرباع العمر، شكراً لك تقديرك لدوري في أدبنا، وأرجو ألا تكون مغاليا فيه كثيراً.. أرجو أن أشكرك بنفسي في يوم قريب إن شاء الله.. ولندع اللهم معا أن تكلل المساعي المبذولة اليوم بالنجاح وأن يعود شعبانا إلى المعاشرة المثمرة كما كان الحال في ماضيهما الطويل.. فما لا شك فيه أن تعاونا مثمرا قام بين شعبينا على مدي الأعوام الطويلة في العصور القديمة والوسطى والحديثة، وأن أيام الخصام كانت قصيرة وقليلة، غير أننا ويا للأسف عنينا بتسجيل لحظات الخصام

---

(١) جهاد فاضل، أسئلة الرواية (حوارات مع الروائيين العرب)، الدار العربية للكتاب، د ط، د ت ص٢٠٩.

أكثر مائة مرة من تسجيل أجيال الصداقة والتعاون.. وإني أحلم بيوم يحيل بفضل التعاون المشترك هذه المنطقة إلى مقام مضيء بمشاعل العلم مباركة بمبادئ السماء السماوية.. وإلى اللقاء يا سيدي الأستاذ العزيز وأنت وأوطاننا على خير حال.

المخلص نجيب محفوظ ..»

وفي مايو ١٩٨٢م لم يتردد محفوظ في استقبال السفير الإسرائيلي الثاني في مصر، موشيه ساسون، بمبنى الأهرام بحفاوة وتكريم وصفهما ساسون في مذكراته بقوله:«قال إنه لشرف كبير له أن أذهب لزيارته... دار الحديث بيننا بينما كان حجرته مفتوحاً، وكان أناس كثيرون يدخلون من حين لآخر إلقاء التحية عليه... كان ينهض من مكانه ويصافح ضيوفه بحرارة ويقدمني لكل واحد منهم باسمي كاملاً ومنصبي...»[1]

أما ديفيد سلطان، السفير الإسرائيلي الخامس بالقاهرة ـ فيحكي أنه بعد وصوله للقاهرة في نوفمبر ١٩٩٢م، قرر أن يكون نجيب محفوظ أول شخصية مصرية يلتقيها، «تقديراً لموقفه تجاه السلام».. وفي اللقاء« قابل محفوظ السفير بحفاوة، واهتم بالتعرف على الجهود المبذولة للتوصل لتسوية مع الفلسطينيين وباقي جيران إسرائيل»[2]..

وبجانب تأييد محفوظ للمعاهدة، ومقابلته للإسرائيليين، لم يكن الرجل يرى حرجاً في التطبيع الثقافي، وقال يوماً لصحفي سأله عن رأيه في الأدب الإسرائيلي وتأثيره على الثقافة العربية: «الحقيقة أنني قرأت بعض الأدب الإسرائيلي فوجدته جيدا ليس خارقا طبعا.. هل أنت تخاف (يخاطب الصحفي) من ظهور شاعر إسرائيلي تحفظ البلاد العربية شعره؟! افرض أن هذا حصل فما الضرر فيه إن العرب إذا حفظوا شعره فلأنه جيد أو لأننا استفدنا منه؟ شعر الإسرائيلي هذا لم ينتشر بالسلاح إذا انتشر بل بالجمال .

ارجع لهذا الذي يحذرك من الثقافة الإسرائيلية تجد في مكتبته الخاصة سارتر، وكامي وشكسبير وهؤلاء أجانب أيضا والفرنسيون والإنجليز فعلوا بنا ما فعله الإسرائيليون وأكثر أليس الأمر كذلك؟»..[3]

(١) انظر: مذكرات موشيه ساسون، ص ١٣٦ـ١٣٨.

(٢) انظر مذكرات ديفيد سلطان، ص ٨٢.

(٣) انظر: أسئلة الرواية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩ـ٢١٠.

دعا الإسرائيليون نجيب محفوظ لتتويج موقفه منهم بزيارة الكيان الصهيوني، ولكنه لم يفعل، ولكنه كان سبباً في أن يفعل كتاب آخرون، فقد نشأت بينه وبين بعض الإسرائيليين علاقات صداقة، وتردد بعضهم على بيته وندوته، ومنهم جابرييل روزنباوم، رئيس المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، وساسون سوميخ أستاذ الأدب العربي في جامعة تل أبيب، الذي ترجم للعبرية أهم روايات محفوظ، وقد استغل سوميخ تردده على ندوة محفوظ في التعرف على عدد من المثقفين المصريين، ودعوتهم لزيارة الكيان الصهيوني، وكان على سالم، المطبع الشهير، أحد الذين تعرفوا على سوميخ عبر الندوة، وقبل دعوته، وسافر بالفعل إلى الكيان الصهيوني بسيارته في إبريل ١٩٩٤م، وسجل أحداث رحلته في كتابه الذي أصدره عام ١٩٩٦م تحت عنوان(رحلة إلى إسرائيل)[1]!!

هناك من يؤكدون أن موقف نجيب محفوظ من الصلح مع الكيان الصهيوني كان السبب الرئيسي في حصوله على جائزة نوبل عام ١٩٨٨م، وهناك من يرفضون هذه الفكرة ويقولون: إن أدب محفوظ يستحق الجائزة العالمية، حتى لو لم يكن له هذا الموقف السياسي، وهناك من يُرجعون الاهتمام الإسرائيلي بترجمة أعمال محفوظ للعبرية إلى موقفه المرحب بالتطبيع، وفي المقابل هناك من يرفضون ذلك ويقولون إن السبب الحقيقي لذلك الاهتمام أن الإسرائيليين حريصون على فهم المجتمع المصري ودراسته، وإن أدب محفوظ يعكس صورة دقيقة عن ذلك المجتمع، ومهما كانت نتائج كل تلك المساجلات بين محبي محفوظ وخصومه، فلا أحد ينكر ـ مهما بلغ إعجابه بنجيب محفوظ الأديب ـ أن الرجل كما يحتل المكان الأول في قائمة روائيي مصر الكبار، فإنه يحتل المكان الأول أيضاً في قائمة الأدباء المطبعين مع العدو الصهيوني!!

(١) على سالم، رحلة إلى إسرائيل، القاهرة، مكتبة مدبولي الصغير، ط١، ١٩٩٦م.

٢

توفيق الحكيم



«تحية لموقفكم الراسخ أمام الأقزام.. لقد أفزعهم صلح الفئتين المتحضرتين بعد اطمئنانهم إلى ضعف مصر لتذل تحت أقدامهم، لمَ لا وجهلهم سر المقاطعة والتخريب وخوفهم من قوة مصر بعد الصلح لأنهم يريدونها منهكة القوى بالحرب لتستنجد بهم وتتملقهم فيحتقروها. فإلى الأمام نحو الكرامة والحضارة وخطوة من المتحضرين نقابلها بخطوتين. ولن ترجع مصر مع المتخلفين للوراء فالتقدم دائماً والمجد لمصر المتحضرة.»..

الأقزام والمتخلفون في البرقية السابقة هم الدول العربية التي رفضت صلح أنور السادات مع العدو الصهيوني، والمخاطَب هو أنور السادات، ومرسل

البرقية هو الأديب توفيق الحكيم، أرسلها يوم ٦ مايو ١٩٧٩م، لينضم بهذه الكلمات القليلة للمثقفين المصريين الذين «باعوا القضية»، وحجزوا مبكراً أماكنهم في تاريخ المطبعين!!

نعم للأسف لا يعلم كثير من قراء الرجل، خاصة من الأجيال الشابة، أن الأديب المشهور كان من مؤيدي السادات في نهجه تجاه الكيان الصهيوني، ففي أعقاب زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧م، كان (الحكيم) أول من طالب بإسقاط قضية فلسطين وعقد صلح منفرد بين مصر والكيان الصهيوني، وذلك على صفحات جريدة الأهرام(٢٠/ ١٢/ ١٩٧٧م)، بل الأخطر هنا أنه حاول التأصيل لموقفه هذا، وذلك بأن كتب مقالة في صحيفة الأهرام (عدد ٣ مارس ١٩٧٨م) دعا فيها إلى «حياد مصر» الذي يتحقق بأن تنفض مصر يدها من الصراع العربي والصراع العالمي معاً، وتهتم بشؤونها الخاصة حتى تتمكن ـ حسب قوله ـ من حل مشاكلها التي تراكمت في السنوات الأخيرة، وأصبحت من أعصى المشاكل التي تواجهها الأمم والشعوب.

وبعد عشرة أيام نشر مقالة أخرى قال فيها:«...عندما نقول إن العرب أمة واحدة، لها قضية واحدة، فهو قول لا أساس له من الواقع، لأن الواقع هو أن كل دولة عربية لها قضيتها ومواقفها التي تهمها في المكان الأول...»!!

وقد أيده في فكرته هذه الدكتور حسين فوزي(وهو أحد من زاروا الكيان الصهيوني عقب توقيع معاهدة الصلح)، ثم دخل الميدان كاتب كبير ثالث هو الدكتور لويس عوض، فنشر في الأهرام ثلاث مقالات طويلة أكد فيها على موقفه المعارض لعروبة مصر، وعلى إنكاره للقومية العربية[1]!!

فالحكيم لم يكتفِ بالدعوة إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني والصلح معه، وإنما دعا أيضاً لسلخ مصر عن عروبتها، وواجباتها، والتزاماتها العربية، ليصبح الصراع العربي ـ الصهيوني شأناً لا يخص مصر، ولا يمسها، بعد تصالحها مع الصهاينة، وإنما يخص من يصر على الاستمرار في الصراع من العرب، دون أن يلزم ذلك مصر شيئاً، ولا يؤثر في «سلامها» مع العدو الصهيوني!!

(١) انظر تفاصيل هذه المعركة في: رجاء النقاش، الانعزاليون في مصر، الرياض، دار المريخ، ط٢، ١٩٨٨م.

وطبق الحكيم أفكاره التطبيعية عملياً، فالتقى بالإسرائيليين بعد زيارة السادات للقدس، واستضافهم في مكتبه بالأهرام، مبرراً ذلك بأنه يحاول إقناعهم بحقوق الفلسطينيين، وأن إنشاء دولة لفلسطين هو في مصلحة إسرائيل!!: «وما من مرة قبلت محادثة صحفي أو كاتب أو مسؤول إسرائيلي إلا وكان الهدف الأصلي هو إقناعهم بحقوق الفلسطينيين. ولقد قلت لعضو الكنيست (أفنيري) عندما جاء لزيارتي في مكتبي: اذهب إلى بيجن وقل له: إن اعتراضه على إنشاء دولة للفلسطينيين هو فرض خاطئ منه، لأن دولة فلسطين المستقلة سوف تكون من أكثر دول المنطقة نفعاً وإنتاجاً وتقدماً لكل جيرانها ولإسرائيل أيضاً».[1]

هناك من فسر موقف (الحكيم) الذي كان في الثمانين من عمره آنذاك، بأنه كان يغازل الصهاينة طمعا في جائزة نوبل، لما شاع عن الطابع السياسي لهذا الجائزة، وتحكم دوائر الاستعمار والصهيونية في اختيار الفائزين بها، وقد أشار الأديب المصري يوسف إدريس لهذا الاحتمال في بعض مقالاته، كما أشار إليه لطفي الخولي في بيان أصدره باسم لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بحزب التجمع، في مايو ١٩٧٩م، وهناك من أرجعه إلى أن الحكيم قد وضع نفسه في خدمة نظام السادات، منذ أصدر في بداية السبعينات كتابه (عودة الوعي)، مُديناً فيه عصر جمال عبد الناصر، وتردد أنه تلقى مقابله ١٠ آلاف دولار، وأن السفارات الإسرائيلية كانت تقوم بتوزيعه!!

وأياً ما يكون التفسير فالمؤكد أن الصهاينة أدركوا مدى الدعم الذي قدمه لهم الأديب الشهير بموقفه هذا، فقد حرصوا على مكافأته، وكان أول عمل قام به سفيرهم الأول في مصر، إلياهو بن يسار، هو تسليم (الحكيم) شيكاً على أنه قيمة حقوقه المادية من ترجمة كتبه وطبعها في الكيان الصهيوني!!

ولقد وصلت ثقة الإسرائيليين به (وعشمهم فيه) إلى حد أنهم كانوا يتوقعون منه ومن زميله في درب التطبيع، نجيب محفوظ، أن يحاولا منعها الكتب التي تهاجم الكيان

---

(١) وردت هذه الكلمات في الرسالة التي أرسلها توفيق الحكيم للطفي الخولي، رداً على البيان الذي أصدرته لجنة الدفاع عن الثقافة القومية بحزب التجمع في مايو ١٩٧٩م. انظر: لجنة الدفاع عن الثقافة العربية بالقاهرة، من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة، عمان، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٥.

الصهيوني واليهود، وفي ذلك كتب ساسون سوميخ ـ أستاذ الأدب العربي بجامعة تل أبيب ـ: « لقد ساءني جداً خلال زيارتي لجامعة عين شمس، أن أجد مكتباتها مليئة بالكتب التي ألّفها متعصبون ضد اليهود، وهذه الكتب تباع في المكتبات وأكشاك الصحف بحريّة تامة، وإنني لا أعتب على أدباء مصر الذين (يعطفون) على (إسرائيل) كتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، إذا لم يفعلا شيئاً لمنع هذه الكتب، ولكنني أعتب على المؤسّسات السياسية في مصر التي تستطيع (بجرّة قلم) أن تمنع كلّ هذه الكتب المناهضة (لإسرائيل) من التداول[1]».



(١) عرفه عبده علي، تهويد عقل مصر، القاهرة: دار سينا للنشر، ط١، ١٩٨٩، ص ١٨.



أنيس منصور



لا نحتاج لكثير من المصادر للتدليل على تطبيع أنيس منصور، فقد وقع الرجل في هوى (إسرائيل) منذ بداية قصة التطبيع، ولم يخجل يوماً في الاعتراف بذلك، وقد ساعده في ذلك علاقته القوية بالرئيس السادات، الذي كان ـ كما يقول أنيس ـ لا يثق في أحد سواه لحمل رسائله للإسرائيليين أثناء مفاوضات كامب ديفيد، وقد أرسله ذات يوم للرئيس السوري حافظ الأسد ليطلعه على تفاصيل مبادرة الصلح مع الصهاينة[1]!!

وقد امتلأ سجل أنيس باللقاءات الحميمة مع

(١) ذكر أنيس هذا في كتاب: «رسائل أنيس منصور»، الذي أعده الصحفي إبراهيم عبد العزيز، ونشرته دار نفرو بالقاهرة، ط١، ٢٠٠٨م، وفي الكتاب تفاصيل أخرى عن علاقة أنيس بالإسرائيليين.

الإسرائيليين، وباستقبالهم في القاهرة، وزيارتهم في تل أبيب، منذ رافق الرئيس السادات في رحلته للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ م، فمن يومها والرجل لا يخفي موقفه من إسرائيل، ولا علاقته بها، ولم يحاول ذلك يوما، بل يفخر بها في تبجح، ويدعو للتطبيع علنا، حتى إنه يقول في أحد حواراته الصحفية[1] إنه من شجع السادات على اتخاذ خطوة زيارة الدولة الصهيونية والتفاوض معها من أجل الصلح والتطبيع، وإنه اشترك في كتابة الخطاب الذي ألقاه السادات في الكنيست الإسرائيلي !!

ويروي الرجل في الحوار كيف أن حماسه لتلك الزيارة دفعه للاتصال بالسادات هاتفياً من مكة في موسم الحج، حيث كان ينوي الحج ذلك العام، وطلب من السادات أن يسمح له بمرافقته في الزيارة، فأرسل له طائرة خاصة أقلته لتل أبيب!!

ومع هذا الحماس الذي تفوق على حماس السادات نفسه، فقد حاول أنيس ـ كما فعل السادات من قبل ـ أن يلبس في دعوته للتطبيع لباس الحريص على مصالح مصر ومستقبلها، وأن ينفي عن نفسه «عشق إسرائيل»، فكتب يقول :«فلتكن المصلحة هي صاحبة الجلالة التي تملك وتحكم حياتنا، لا مانع، لا أحد يطلب من أحد أن يعشق كل ما هو إسرائيلي، لا عشق، لا حب، وإنما مصالح، واستدراك لما فات»[2].. ومع ذلك فقد ظلت كتابات الرجل وأحاديثه تشي بغرامه بالكيان الصهيوني وبمستوطنيه، وما فتئ يحكي عن ذكرياته في الكيان الصهيوني، وعن المصحف الذي أُهدي إليه هناك ووجده مختوماً بخاتم وزارة الدفاع الإسرائيلية[3]!!

لقد اعتبر البعض ـ وهم محقون ـ أنيس منصور سفيرا لإسرائيل في مصر، وقد بادله الصهاينة حباً بحب، فوصفه السفير الإسرائيلي الثاني في مصر موشيه ساسون:« أنيس منصور كاتب مرموق، صحفي قوي الملاحظة، ثاقب الرؤية.. فيلسوف لامع ونشط.. ينقل لقرائه دروساً كأحد المعلمين الكبار لهذا الجيل في مصر»[4]!! وقال عنه السفير

(١) جريدة «المصري اليوم»، عدد٢٦/ ٣/ ٢٠٠٩م.

(٢) في عموده اليومي بجريدة الأهرام ـ عدد ٨ نوفمبر ١٩٩٥ .

(٣) انظر مقاله في صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، عدد ٢٠ / ٦/ ٢٠٠٩م.. والأصوب أن نقول: وزارة الحرب الصهيونية، فظلال كلمة«الدفاع» تصبغ على الدولة الصهيونية مشروعية!!

(٤) انظر: مذكرات موشيه ساسون، ص ٣٨

الخامس، ديفيد سلطان:« وثمة مثقف آخر أيد السلام والتطبيع مع إسرائيل بشكل مستمر، وهو المفكر والكاتب الصحفي أنيس منصور. هو شخصية مثيرة للاهتمام.. محاور ممتع ومثقف غير تقليدي لديه روح دعابة وهو كاتب خصب»[1]..

ومع هذا «العشق» المتبادل بينه وبين الصهاينة، نجد قلم أنيس منصور لا يتردد في صب «البذاءات» والكلمات المهينة الموجعة على العرب الذين رفضوا توجه السادات تل أبيب، فيكتب على صفحات مجلة أكتوبر في ١٥ / ١٠/ ١٩٧٨ مقالاً يقول فيه: «العرب جَرَب، فلا داعي لأن نغرق أنفسنا في العرب والعروبة».. وعلي صفحات جريدة «أخبار اليوم» في ١٨ / ٦/ ١٩٨٨ يكتب أيضاً: (نحن منهزمون دائماً.. فراعنة..فلاحون ومثقفون.. والعرب بالنسبة لنا كالزواج شر لابد منه).. ولا ينسى أن يعاير الفلسطينيين بالاحتلال ويردد أكاذيب الصهاينة على صفحات جريدة الأهرام الحكومية المصرية (٩/ ٩/ ١٩٨٩) قائلاً كتب: «الفلسطينيون لا يريدون حلاً لقضيتهم، ويسعدهم البكاء والعويل وبيع دموعهم في سوق النخاسة السياسية، مثلما باعوا أرضهم زمان لليهود».. وبجانب الكتابة على الملأ فقد كان أنيس منصور يمارس دوراً شديد الخطورة في التمكين للعلاقات المصرية الإسرائيلية، وذلك بتخريب علاقة السادات مع الدول العربية الأخرى، حتى لا يجد له صديقاً إلا الدولة الصهيونية ، لذا لم يكن غريباً أن يبتهج وهو يرى السادات يحول وجهة الجيش المصري من الكيان الصهيوني إلى الشقيقة ليبيا، ويكتب في الأهرام(٢٥/ ٦/ ١٩٨٩م) قائلاً:« من حسن حظي أنني رأيت السادات وهو يطلب من الجمسي أن يؤدب الرئيس الليبي معمر القذافي، وهو ما قامت به طائراتنا فعلاً بعدها»..وهذه الروح هي ما جعل الكاتب والصحافي الشهير ديفيد هيرست يكتب على صفحات الجارديان البريطانية (١٢/ ١٢/ ١٩٨٩م): «السادات له مضحك ومستشار اسمه أنيس منصور، مهمته الأساسية الدس والوقيعة وتخريب العلاقة بين مصر والعرب لمصلحة إسرائيل»!!

ورغم أن مقتل السادات أبعد أنيس عن القصر الجمهوري بعد أن لم يجد الحظوة نفسها لدى سكانه الجدد، فإنه بقي حتى وفاته (أكتوبر ٢٠١١م) من دعاة التطبيع

(١) مذكرات ديفيد سلطان، ص ٨٢

المخلصين، ومن أصدقاء إسرائيل الأوفياء الذين لا يتبدل وفاؤهم، مهما اعتدى الإسرائيليون على الفلسطينيين أو اللبنانيين، ومهما قُتل من العرب والمسلمين بأيدي الصهاينة، بل إنه اعتبر تلك الاعتداءات دافعاً للعرب ليقبلوا بالسلام!! ووصل به الحماس إلى أن كتب يوماً إنه تمنى أثناء الحروب مع الكيان الصهيوني أن تُدمر الجسور ومحطات المياه والكهرباء، حتى يذوق المصريون طعم الظلام والجوع والعطش، ويبدؤوا في رؤية السلام مع العدو الصهيوني كهدف مقدس مثله مثل الماء والكهرباء والدواء والكتب ورغيف الخبز والمواصلات!![1]

---

(١) في مقال نشره بمجلة «أكتوبر» بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٨٤م.

٤

علي سالم



حقق علي سالم شهرته من مسرحيته الشهيرة «مدرسة المشاغبين»(*)، التي اقتبسها من أحد الأفلام الأمريكية، ثم من سمعته كواحد من أهم دعاة التطبيع وأصدقاء إسرائيل في مصر: إذا ذُكر التطبيع ورد (علي سالم) للذهن، وإذا ذُكر (علي سالم)، فغالبا ما يذكر في سياق الحديث عن التطبيع ورموزه!!

عرفه الناس كاتبا مسرحياً محسوباً على اليسار، بدأ الكتابة في الستينيات، وقدم ما يقرب من ثلاثين مسرحية، بجانب ١٥ كتاباً، وفي عام ١٩٩٤م عرفوه

(*) يُرجع كثير من التربويين ظهور «ظاهرة الشغب في المدارس المصرية» وتناميها إلى تكرار إذاعة تلك المسرحية التي بالغت في الاستهزاء بالمعلمين والقيم التعليمية!!

بصفته الجديدة (رجل التطبيع)، التي اكتسبها بزيارته للكيان الصهيوني في ذلك العام، والتي سجلها في كتاب «رحلة إلى إسرائيل»، ومنذ ذلك الحين والرجل من أشد المؤيدين للتطبيع، في كتاباته وتصريحاته، رغم طرده من اتحاد الكتاب المصريين، ومن نقابة المهن التمثيلية، ورغم الهجوم الإعلامي الذي يلقاه، ورغم الجرائم الإسرائيلية الدائمة في حق الفلسطينيين واللبنانيين، والعرب عموما!!

وإزاء العزلة التي يعانيها الرجل منذ سنوات، خاصة بعد انتهاء فترة الهرولة العربية نحو الكيان الصهيوني في التسعينيات، يبدو أن أصدقاءه في تل أبيب قرروا مكافأته بشكل معنوي، بجانب المكافآت المادية التي يتلقاها، فدفعوا جامعة بن جوريون الواقعة في مدينة بئر سبع في فلسطين المحتلة، إلى منح الصديق علي سالم الدكتوراه الفخرية في الفلسفة، حسب ما نشرت صحيفة (القاهرة) في عدد ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥م. وقد نشرت شبكة بي. بي. سي البريطانية في اليوم نفسه وعلى موقعها الإلكتروني تقريراً صحفياً قالت فيه إن «أفيشاي بريفرمان» رئيس جامعة بن جوريون وقتها، أعلن صراحة أن الجامعة منحت علي سالم شهادة الدكتوراه بسبب دعمه القوي للتطبيع بين مصر والدولة الصهيونية، ولم يتردد الرجل في قبول اللقب الذي جاد به عليه العدو، وتحرك بالفعل بسيارته لعبور الحدود وحضور الحفل، لولا أن منعته السلطات المصرية من الخروج من البلاد حينها!!

والطريف هنا أن جريدة «القاهرة» قالت في ثنايا الخبر إن أحد المواقع «الإسرائيلية» التي نقلت الخبر اعتقدت أن علي سالم . من فرط دفاعه عن التطبيع أحد يهود مصر، وأن اسمه الحقيقي «إيلي شاليم» !!

وبالمثل قرر الصديق الأمريكي أن يكافئ الرجل عن جهوده في مجال التطبيع، وأن يشجع غيره على الاقتداء به، فقامت مؤسسة تراين الأمريكية بمنح سالم «جائزة الشجاعة المدنية»، في نوفمبر ٢٠٠٨م، وقيمتها ٥٠ ألف دولار، «تقديرا لشجاعته في الدفاع عن مواقفه في الدعوة إلى السلام مع إسرائيل ومحاربة التطرف»، بحسب تعبير البيان الصادر عن المؤسسة!!

ويبدو أن الرجل بعد أن تجاوز الخامسة والسبعين، وصار على أعتاب لقاء ربه، يصر

على أن يختم حياته مدافعا مخلصا عن التطبيع، وعن الكيان الصهيوني، ويأبى إلا أن يعبر عن ولائه للصهاينة في مصر ما بعد مبارك، فقد ذكرت الصحفية الإسرائيلية (سيمدار بيري) في مقال لها نُشر في صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ١١ سبتمبر ٢٠١١م، أن علي سالم قد اتصل بها عقب اقتحام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة يوم ٩ سبتمبر ٢٠١١م، وأبلغها «حزنه العميق وأسفه البالغ واعتذاره الشديد لكل إسرائيلي على هذا العمل الوحشي»، وأنه قال لها: «عندما شاهدت سفير إسرائيل في القاهرة هاربا مذعورا كادت دقات قلبي أن تتوقف عن النبض»، وأبلغها بأن اقتحام السفارة يعني بالنسبة له «الاعتداء على مسيرة السلام»، وأضاف بأنه سوف يبقى حاملاً علم التطبيع حتى لو بقي وحيداً، وأن ما شاهده عبر الشاشة الصغيرة من اقتحام السفارة لا يعبر عن إرادة الشعب المصري، وأن من قاموا به «هم من الرعاع» ، كما أبلغها بأنه أصبح قلقاً على حياته خوفاً من بطش وغضب شباب الثورة، وأنه قرر الاختباء لأن حياته أصبحت في خطر!!

وقبلها بأسابيع ثلاثة لم تحتمل أعصاب الرجل أن يرى الشاب المصري أحمد الشحات وهو يُنزل العلم الإسرائيلي من فوق مبنى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، وزاد غضبه حين أُعلن عن تكريم محافظ الشرقية للشاب، فنشر في صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (عدد٤/ ٩/ ٢٠١١م) مقالة سخر فيها من الشاب وشكك في روايته لمغامرته، وانبرى في برنامج «الحياة اليوم» المذاع على فضائية «الحياة»، مبدياً استنكاره لموقف المحافظ، وواصفاً إنزال العلم بأنه «تصرف غير مسؤول» ويعرض مصر للعقوبات الدولية!!

من النقاد من اتهموا على سالم بأنه سرق بعض مسرحياته من أدباء آخرين، ومن السياسيين من اتهموه بالعمالة وتلقي التمويل من الكيان الصهيوني، ولكن تبقى أقسى الحقائق في حياة علي سالم وأكثرها مفارقة، أن شقيقه الأكبر استشهد في حرب ١٩٤٨م وهو يدافع عن فلسطين، بينما عاش هو حتى هذه اللحظات مدافعاً عمن اغتصبوا فلسطين وسفكوا دم شقيقه!!



٥

لطفي الخولي



وهذا مثقف آخر وفد على التطبيع من صفوف اليسار، وارتضى أن يختتم حياته في صفوف المطبعين، وأن يموت وهو أحد رموز التطبيع في مصر والعالم العربي!!

ولد لطفي الخولي في أغسطس من عام ١٩٢٩ بإحدى قرى محافظة القليوبية، وعمل محامياً بعد تخرجه من كلية الحقوق عام ١٩٤٩م، وقد اعتنق منذ دراسته الجامعية الفكر الشيوعي(*)، وفي بداية الستينيات توجه للعمل بالصحافة، في جريدة الأهرام تحديداً، حيث بدأ عام ١٩٦٣م في الإشراف

(*) يؤكد بعض من عاصروا لطفي الخولي وعرفوه أن ثقافته اليسارية كانت سطحية ومُدعاة، وأنه لم ينتم لأي تنظيمات شيوعية في حياته.

على صفحات الرأي فيها، تحت رئاسة محمد حسنين هيكل، وفي عام ١٩٦٥م أنشأت مؤسسة الأهرام مجلة« الطليعة» اليسارية، وأُسند إليه رياسة تحريرها، وقد ظلت تصدر بانتظام حتى عام ١٩٧٧م حين قرر السادات إغلاقها معتقداً أنها ساهمت في تحريك الانتفاضة الشعبية التي وقعت يومي ١٨ ـ١٩ يناير من ذلك العام، وكادت تطيح به وبنظامه.

وفي الفترة نفسها ساهم الخولي مع خالد محيي الدين في تأسيس حزب التجمع، كائتلاف يضم الشيوعيين والناصريين والقوميين، وظل عضواً بارزا بالحزب حتى وفاته..

بجانب كتاباته السياسية والفكرية، كتب الخولي القصة القصيرة والمسرحية، وصدرت أول مجموعة قصصية له عام ١٩٥٥ بعنوان «رجال وحديد».. وقدم للمسرح أولى مسرحياته عام ١٩٥٨ وحملت عنوان «قهوة الملوك».

تعرض الخولي بسبب مواقفه السياسية للاعتقال سبع مرات في العهد الملكي، ومرتين في عهد جمال عبد الناصر، وثلاث مرات في عهد السادات، وفي عام ١٩٧٢م فصله السادات من الأهرام وحوله للعمل بوزارة التأمينات الاجتماعية بسبب توقيعه على بيان يؤيد الحركة الطلابية المنددة بموقف السادات من الحرب على الكيان الصهيوني. وبعد حرب ١٩٧٣م عاد الخولي مع الصحفيين المفصولين للأهرام، وعندما وقعت انتفاضة يناير ١٩٧٧م كتب افتتاحية الأهرام، وقال فيها: إن النظام هو سبب هذه المظاهرات، وإن المظاهرات هي حركة شعبية، وإنه يجب أن تُفهم الرسالة التي تبعثها المظاهرات فهما حقيقياً، فأقاله السادات من (الطليعة) وأوقف صدورها، وفي نهاية العام نفسه زار السادات الكيان الصهيوني مُدشناً حقبة الصلح والتطبيع، وهو ما قابله الخولي بمعارضة شديدة، وشكل تحت اسم (ائتلاف المصريين) جبهة للمثقفين والسياسيين المصريين الرافضين لنهج السادات، من كافة التيارات السياسية. وقد عُرف الخولي في الثمانينات بعمله من أجل للقضية الفلسطينية حتى أصبح الأمين العام للجنة الوطنية لدعم الانتفاضة الأولى، كما تم اختياره عضوا في الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية، وتم انتخابه أيضا أمينا عاما لاتحاد كتاب آسيا وأفريقيا عام ١٩٨٨م،

ويلغ حماسه أثناء الانتفاضة الأولى أنه دعا لحشد مليون مصري على الحدود مع فلسطين، لتكون رسالة قوية للكيان الصهيوني!!

ورغم أن موقف الخولي تجاه الكيان الصهيوني بدا صلباً وجذرياً في تلك الأيام، فثمة أدلة قوية على أنه في حقيقة الأمر لم يكن كذلك، وأن الخولي من حيث المبدأ لم يكن يرفض وجود الكيان الصهيوني والتصالح معه، وإنما كان يشترط أن يتم ذلك في إطار معين، فحسبما يروي سعد الدين إبراهيم في إحدى مقالاته[1]، فقد تلقى هو والخولي ومحمد سيد أحمد في خريف عام ١٩٧٧م دعوة من (حركة السلام الآن) اليسارية الإسرائيلية، لحضور مؤتمر كبير في تل أبيب، للتنديد باحتلال الكيان الصهيوني لأجزاء من مصر وسورية والأردن وفلسطين في حرب ١٩٦٧م[*] ويؤكد (إبراهيم) أن ثلاثتهم قبلوا الدعوة، وكلفوه بأن يستغل علاقته بسوزان ثابت، زوجة نائب رئيس الجمهورية حسني مبارك، في استطلاع رأي الرئيس السادات في تلبية الدعوة، ولم يكن السادات قد قام بعد بزيارته للكيان الصهيوني، فجاء رد السادات: أن يعتذروا عن تلبية الدعوة وينتظروا مفاجأة!! والمفاجأة المقصودة طبعاً هي إعلان السادات عن زيارته للكيان الصهيوني!!

وحسبما يضيف (إبراهيم) فإن السادات وهو يُعد للزيارة قد كلف سكرتاريته، بالاتصال بثلاثتهم لمرافقته، ولكن الخولي وسيد أحمد اتفقا على رفض الدعوة لزيارة الدولة الصهيونية هذه المرة، لأنها جاءت من اليمين الإسرائيلي (حزب الليكود)، بينما قبلاها في المرة الأولى لأنها جاءت من اليسار الإسرائيلي، الذي يتفق معهما في المنطلقات الفكرية، واقتنع سعد الدين إبراهيم بمنطقهما فلم يسافر مع السادات هو الآخر!!

وإذا كانت القصة السابقة تُرجع رفض الخولي للتطبيع في الثمانينيات لأسباب أيديولوجية، فهناك من يُرجعها إلى أن الرجل ربط موقفه من الصلح والتطبيع بموقف

---

(١) في صحيفة «المصري اليوم» ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(*) هذه الحركة ترى ما اغتصبه الصهاينة من الأراضي العربية في عام ١٩٤٨ هو حقاً لهم، وتدعو للجلاء عما اغتُصب من أراضٍ عربية بعد ذلك!!

ياسر عرفات، فحين كان عرفات ضد الصلح والتطبيع فقد اتخذ الخولي الموقف نفسه، وحين تحول عرفات للتفاوض والتطبيع، تحول معه الخولي، ويستدل أصحاب هذا الرأي بما أوردته جريدة«الشراع» اللبنانية يوم ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٣م، ففي تقرير لهما من القاهرة ذكرت الصحيفة أن سلطات الأمن المصرية قد ألقت القبض على أمين سر المجلس المالي لحركة فتح، وفي سياق التحقيق معه ذكر بأن لطفي الخولي تلقى من ياسر عرفات ١٥ ألف دولار!!

وللصلة الوثيقة بين الخولي وعرفات فقد قيل إن الأخير قد طلب من حسني مبارك الموافقة على ضم الخولي للوفد الفلسطيني المفاوض للإسرائيليين في مؤتمر مدريد في نوفمبر من عام ١٩٩١م!![1] ورغم أن ذلك الطلب لم يتحقق، فقد كان ذلك المؤتمر بداية مرحلة التطبيع في حياة الخولي، فقد شارك فيه ضمن الوفد المصري تحت رئاسة وزير الخارجية آنذاك عمرو موسى، والتقى إسحاق شامير وتحاور وتفاوض معه!!

وقد حاول الخولي آنذاك تبرير موقفه الجديد بتغير موقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية ومن العرب عموما، فقال في حوار مع مجلة «آخر ساعة» القاهرية إن الولايات المتحدة بعد انفرادها بسلطة القرار العالمي:«تحولت من الوجه القبيح والاعتماد على إسرائيل في التصدي لأي نظم راديكالية إلى محاولة تحسين صورتها وتجميل شكلها بمحاولة الدفاع عن حقوق الإنسان والشرعية وحل مشاكلها في المنطقة نفسها...وبالتالي أصبح هناك ما يسمى بالتحالف العربي الأمريكي الذي لم يكن قائماً من قبل بجانب التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي الأمريكي القائم... ولأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي توجد مصلحة أمريكية تتعارض مع المصلحة الإسرائيلية في التوسع»..

وكأن المناضل السابق كان يرفض الصلح مع الدولة الصهيونية لأن الولايات المتحدة كانت منحازة لها، فلما تغير ذلك الانحياز ـ في زعمه ـ تغير موقفه ورضي بالصلح والتطبيع!!

---

(١) انظر: عبد الستار الطويلة، أنور السادات الذي عرفته، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص ١٢٠.

من الواضح أن من يربطون مواقف لطفي الخولي المتغيرة من الكيان الصهيوني بمواقف ياسر عرفات، هم على حق، وأياً ما كان التفسير فقد سقط الرجل في مستنقع التطبيع، بل إن الرجل تحول، فيما يشبه القطيعة مع ماضيه، عن فكره اليساري الذي اعتنقه معظم حياته!! ففي أعقاب اتفاقية أوسلو بدأت كتابات وتصريحات لطفي الخولي عن وجوب تغير التعامل مع الكيان الصهيوني، وعن ضرورة الحوار مع «المثقفين الإسرائيليين»[1]، وطبّق ذلك عملياً بأن شارك في عدة لقاءات مع إسرائيليين!! وفي عام ١٩٩٥م شارك مع محمد سيد أحمد، وأحمد حمروش، وصلاح بسيوني، وآخرين في حوارات مع بعض المثقفين والسياسيين الإسرائيليين، تحت رعاية الحكومة الدانمركية ونفقتها، وفي نهاية الجولة الرابعة من الحوار (التي ضمت مصريين وأردنيين وفلسطينيين وإسرائيليين)، أصدر المتحاورون ـ الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «التحالف الدولي من أجل السلام» ـ بياناً تأسيسياً عُرف بإعلان كوبنهاجن، وذلك في ٣٠ يناير ١٩٩٧م، دعوا فيه إلى «السلام» الدائم و«العادل»[*] بين العرب والمحتلين الصهاينة لفلسطين، وتعهدوا بالعمل على تحقيق هذا الهدف!!

ـ ويبدو كما قلنا سابقاً أن التطبيع طريق ذو اتجاه واحد، فلا يمنح سالكه الفرصة للتراجع، إذ لم يبال الخولي ورفاقه بردود الفعل الغاضبة والمستنكرة في مصر والدول العربية الأخرى، كما لم يبال بإحالته للتحقيق في نقابة الصحافيين المصرية في أغسطس من العام نفسه، فقطع مع رفاقه خطوة أخرى في مسيرة التطبيع في مارس التالي (١٩٩٨م)، معلنين عن تأسيس جمعية أهلية حملت اسم «جمعية القاهرة للسلام»، وأعلن الخولي في ٢٧ / ٤ / ١٩٩٨م أن الجمعية تمثل الجناح الفكري لتحالف كوبنهاجن، وأنها ستتولى إعداد الدراسات التي تدعم رؤى التحالف!!

ودخل الرئيس المخلوع، حسني مبارك، على الخط علانية، فاستقبل عدداً من أعضاء التحالف، في ٨ / ٦ / ١٩٩٨م، وخرج الخولي من اللقاء ليصرح بأن التحالف

---

(١) انظر صحيفة «الحياة» اللندنية ٣/ ١١/ ١٩٩٣، ١/ ٦/ ١٩٩٤م

(*) السلام العادل الحقيقي أن تعود فلسطين كاملة لأصحابها، حينها يتحقق السلام والعدل، أما ما يعنيه البيان فهو سلام يظلم الفلسطينيين والعرب باعترافه ببقاء الكيان الصهيوني على أراضيهم..

يسعى للضغط على الحكومات العربية والكيان الصهيوني من أجل «تحقيق السلام»!!
وفي الشهر التالي، وتحديداً في ٥/ ٧/ ١٩٩٨م عقد التحالف مؤتمراً بالقاهرة، شارك فيه أعضاؤه الفلسطينيون والأردنيون والإسرائيليون، وإناب حسني مبارك نائبه في رئاسة الحزب الوطني، د.مصطفى خليل، ليلقي كلمة في المؤتمر!!

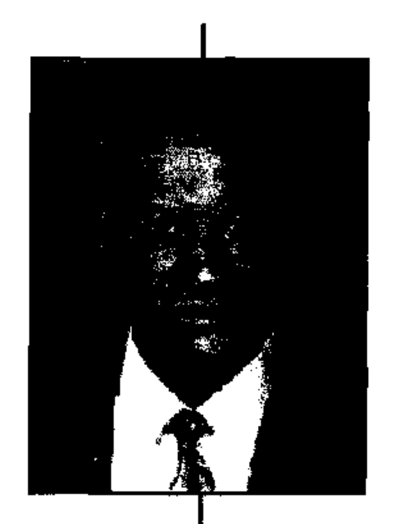
وفي تلك المرحلة، حاول لطفي أن يرتدي ثياب المناضل القديمة، فقاد في شتاء ١٩٩٧م مجموعة من المصريين والفلسطينيين في مظاهرة سارت على جبل أبو غنيم في القدس، تندد ببناء مستوطنة صهيونية على الجبل، وبسياسات رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو المتحللة من التزامات اتفاقية أوسلو!! وكانت لحظة سخر منها تاريخ النضال، فالمناضل القديم الذي قاد سنوات جهود رفض التطبيع، كان يمارس في تلك اللحظات نضاله الجديد، ويقف في القدس المحتلة معلناً قبوله أن يغتصب الصهاينة ٧٨٪ من أرض فلسطين، ورضاه بأن يحتفظوا بما اغتصبوه إلى أن يشاء الله، هو فقط يرجوهم ألا يغتصبوا ما تبقى، ويعدهم بالأمن والسلام!!

وبينما هو منهمك في نضاله من أجل بقاء الكيان الصهيوني، ساعياً إلى عقد «مؤتمر لإنقاذ السلام» على أرض فلسطين المحتلة في مارس ١٩٩٩م، شاء القدر ألا يمهله فلقي ربه في الشهر نفسه، ليخسر الصهاينة واحداً من أبرز أصدقائهم في مصر!!



٦

عبد العظيم رمضان



أستاذ للتاريخ ارتبط اسمه بالتطبيع منذ بدايته، فقد كان أحد الذين أيدوا السادات في اعترافه وصلحه مع الكيان الصهيوني، ولم يتردد في المشاركة في أنشطة التطبيع منذ بداية الثمانينيات، فشارك في يناير ١٩٨٠م في مؤتمر عُقد بواشنطن تحت عنوان «المعوقات النفسية في المفاوضات الدولية تطبيقاً على الصراع المصري الإسرائيلي»، وشارك معه من الجانب المصري في هذا المؤتمر د.محمود محفوظ وزير الصحة المصري الأسبق، ود.عصام جلال مستشار وزارة الصحة الأسبق ورئيس الجمعية المصرية للغدد الصماء، ود.محمد شعلان رئيس قسم الطب النفسي بجامعة القاهرة، ود.عادل

صادق أستاذ الطب النفسي المساعد بجامعة عين شمس، ومن الجانب الإسرائيلي شارك عدد من الباحثين والعسكريين.

وقد ضُرب على جلسات المؤتمر ستار من السرية، حتى ذكر د.عبد العظيم رمضان بعد أكثر من عامين في مجلة أكتوبر (عدد ٦/ ٦/ ١٩٨٢م) أن المؤتمر تناول محاور هي: «المدخل النفسي للنزاع الدولي والعوامل النفسية للمفاوضات بين مصر وإسرائيل» ـ «العلاقات السرية الإسرائيلية» ـ «مفهوم الأمن في المفاوضات الدولية»!!

وتأكيداً لموقفه استمر الرجل طوال الثمانينيات والتسعينيات في لقاءاته بالإسرائيليين، وكتاباته المؤيدة للتطبيع، وعبر في أكثر من موقف عن ولائه وإخلاصه لأصدقائه الإسرائيليين، وقد وصلت ثقتهم بهم إلى درجة أن أرسل إليه مدير المركز الإسرائيلي (يوسف جينات) رسالة عام ١٩٩٠م، يطلب منه فيها أن يساعده في مواجهة هجمات الصحف المصرية على الكيان الصهيوني والمتعاونين معه، أو بحسب نص الرسالة «أن تساعدنا في مواجهة هجمات صحافة الأحزاب السوداء في مصر. كما وعدتنا في آخر لقاء معنا.. إن هناك جريدة حزبية جديدة تعد الآن لحملة ضدنا. نخشى من آثارها السلبية على الرأي العام لدى المتعاملين معنا.. لذا نرجو منكم استغلال، كل ما هو متاح، لأجل تحييد تلك الأقلام المسمومة، التي تعمل جاهدة على تقويض صرحنا العظيم في مصر»[1]!!

ويروي السفير الإسرائيلي الخامس في مصر ـ ديفيد سلطان ـ واقعة أخرى تبرز مدى علاقته بعبد العظيم رمضان، وكيف يدافع الأخير متطوعاً عن مصالح الكيان الصهيوني في مصر، فقد بادر ـ أي عبد العظيم رمضان ـ للاتصال بالرئيس المصري حسني مبارك ليدافع عن الموساد الإسرائيلي حينما توجهت إليه أصابع الاتهام بمسئوليته عن أعمال العنف التي كانت تجري في مصر في التسعينيات!! والقصة يرويها سلطان على النحو التالي:

«وعندما انتشرت الشائعات حول قيام الموساد الإسرائيلي بالوقوف وراء الأعمال الإرهابية التي شهدتها مصر عام ١٩٩٣م، اتصل [يقصد عبد العظيم رمضان] بالرئيس

(١) انظر: زبير سلطان قدوري، السلام في المشروع الصهيوني (مصر نموذجاً)، مصدر سبق ذكره.

مبارك، وقال له: إن هذه الشائعات تضر بمصر لأنها تبعد المسئولية عن المتهمين الحقيقيين في أعمال الإرهاب، وهم رجال الجماعات الأصولية المتطرفة. وقال في حديث مع السفير الإسرائيلي إنه سعد بأن الرئيس كذب الشائعات حول تورط الموساد، وانه كان لتدخله أثر ما ـ على ما يبدو ـ على قرار الرئيس بتكذيب هذه الشائعات»!![1]

وفي عام ١٩٩٨م كان عبد العظيم رمضان ضمن مؤسسي «جمعية القاهرة للسلام»، التي أنشئت لتكون جناحاً فكرياً «لتحالف كوبنهاجن»، بل إنه حكى أنه كان صاحب فكرة تحالف كوبنهاجن، وأنه اقترح على الرئيس المخلوع (مبارك) فكرة تكوين قوى مصرية شعبية تحاور قوى مماثلة من مستوطني الكيان الصهيوني حول «السلام»، وأن الرئيس أعجبته الفكرة وشجع على تطبيقها، ومن ثم عمد لطفي الخولي إلى تكوين مجموعة «تحالف كوبنهاجن» على نحو ما جرى!!

وبالتوازي مع إخلاصه للكيان الصهيوني، فقد كان عبد العظيم رمضان حريصاً على رضاء النظام المصري عنه، فاستقال من حزب التجمع عام ١٩٨٥ مرغم أنه كان أحد مؤسسيه، ونشر استقالته في جميع الصحف، ودخل في معارك مع الجرائد والشخصيات المعارضة للنظام، فكانت معركته الشرسة مع حزب العمل وصحيفته (الشعب)، وشملت معاركه جريدة (الأحرار)، ومفتي الجمهورية السابق المحبوب شعبياً (نصر فريد واصل)، والشيخ يوسف القرضاوي!!

كما اتسم عبد العظيم رمضان بسمة يشترك فيها كل المثقفين المطبعين، وهي الهجوم على العهد الناصري بشراسة، ورغم أن كاتب هذه السطور ليس ناصرياً، فإنه مقتنع بأن كل من يعادي الكيان الصهيوني بإخلاص لا بد أن ينصف المرئيس الراحل جمال عبد الناصر في موقفه من الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، مهما رأى من مساوئ في العهد الناصري ، ولا بد أن يدين السادات في تلك القضية مهما نُسب إليه من محاسن ومزايا. ولقد شن (رمضان) هجوماً كبيراً على عبد الناصر في كتبه ومؤلفاته، وحتى قرارا تأميم قناة السويس، وشن حرب الاستنزاف، لم يسلما من هجوم الرجل ونقده!! ولا يخفى على من يدرس عهدي السادات وحسني مبارك أن كلا الرئيسين كان

(١) انظر مذكرات ديفيد سلطان، ص ٨٤.

يسعده الهجوم على عبد الناصر وسياساته، خاصة أن كليهما انتهج في السياسة والاقتصاد نهجاً مغايراً تماماً لنهج عبد الناصر، وبهذا فإن هجوم عبد العظيم رمضان على العهد الناصري كان يزيده قرباً من السادات ومبارك!!

ومع هذا الإخلاص الواضح للنظامين: المصري والصهيوني، فقد كوفئ الرجل في عهدي السادات وحسني مبارك، فشغل منصب عميد كلية التربية، واختير عضواً في المجلس الأعلى للثقافة، ورئيس لجنة التاريخ به، وعضواً بمجلس إدارة الهيئة العامة للكتاب، وأشرف على سلسلة تاريخ المصريين، ومنح مساحة أسبوعية ثابتة في جريدة الأهرام ومجلة أكتوبر (التي كان يرأسها المطبع الشهير أنيس منصور)، فكانت مقالاته تُشر في (الأهرام) وفي (أكتوبر) في اليوم نفسه، وهنا كمنت خطورة عبد العظيم رمضان، فقد أتاحت له كل هذا المناصب والمنابر الثقافية والإعلامية مجالاً رحباً لنشر أفكاره، كما أراد النظام المصري بما منحه للرجل أن يوصل لباقي المثقفين رسالة مفادها أنه يُحسن مكافأة من يُخلص له ولحلفائه الصهاينة!!





سعد الدين إبراهيم



في عددها الصادر يوم ١٤/٨/٢٠١١، نشرت جريدة (العربي الناصري) القاهرية خبراً مفاده أن د.سعد الدين إبراهيم، رئيس مركز دراسات ابن خلدون من المقرر أن يستضيف في ذلك اليوم السفير الإسرائيلي بمصر في منزله، للنقاش حول الثورات العربية، والأوضاع في مصر!!

لم يبدُ الخبر غريباً لمن يتابع نشاط سعد الدين إبراهيم (الأمريكي الجنسية)، ويعلم تاريخه القديم في التطبيع مع الكيان الصهيوني، والرجل نفسه لا يخجل من هذا التاريخ، ولا يخجل من نشر أفكاره التطبيعية، بل لم يتردد في محاولة استمالة إحدى ناشطات الثورة المصرية للفكر التطبيعي، في واقعة طريفة كانت صحيفة المصري اليوم طرفاً فيها في

يونيو ٢٠١١م!(*)

يبدأ تاريخ سعد الدين إبراهيم مع التطبيع منذ وقت مبكر، وقد ذكرنا في حديثنا عن لطفي الخولي كيف قبل الثلاثي: لطفي الخولي ومحمد سيد أحمد وسعد الدين إبراهيم دعوة لزيارة الكيان الصهيوني في خريف سنة ١٩٧٨م، ثم تراجع الخولي وسيد أحمد عن الفكرة واعتذرا للسادات عن مرافقته في زيارته للكيان الصهيوني في السنة نفسها، فاضطر إبراهيم للتراجع بدوره، احتراماً لعلاقته بهما.. ولكنه فعلها بعد ذلك مراراً، وزار الكيان الصهيوني في أكثر من مناسبة!!

في الثمانينيات لم يكن سعد الدين إبراهيم مضطرا لزيارة الكيان الصهيوني للتواصل مع الصهاينة، فقد سهل إنشاء السفارة الإسرائيلية، والمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة على الرجل أن يلتقي بالإسرائيليين، وفي هذا الصدد يبرز اسم الصحفي الإسرائيلي (إريه ليفي) الذي اعتاد زيارة (إبراهيم) في القاهرة، ورد له الأخير الزيارة في منزله في إحدى العواصم الأوربية، وعن طريق هذا الصحفي والمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة عقد (إبراهيم) عدة صفقات بحثية مع الإسرائيليين تتعلق بالصراع العربي الصهيوني، وفي عام ١٩٨٨ أسس الرجل (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية) ليكون الواجهة التي يعمل من خلالها مع الغرب والكيان الصهيوني، وقد كشفت أوراق القضية التي حُكم فيها عليه بالسجن سبع سنوات في أغسطس ٢٠٠٢م أن مركز ابن خلدون تلقى أموالاً من جامعة حيفا بالكيان الصهيوني، ووصف الحكم نشاطات المركز بـ«المشبوهة»!!

في عدد ٦/ ٨/ ٢٠١١م تكشف صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية عن تفاصيل علاقة سعد الدين إبراهيم بالإسرائيليين، فالرجل قد زار الكيان الصهيوني ٣ مرات، وحاضر في مؤتمرات أكاديمية في تل أبيب والقدس وحيفا، واكتسب بمرور السنين

(*) في عدد ٤/ ٦/ ٢٠١١م من صحيفة «المصري اليوم» القاهرية كتب د.سعد الدين إبراهيم مقالاً عن لقائه بالناشطة أسماء محفوظ على متن إحدى الطائرات العائدة من بروكسل، وانتقد في مقاله أفكار الناشطة المتعاطفة مع الإسلاميين، وقد رفضت (المصري اليوم) نشر مقال لأسماء ترد فيه على مقال د.سعد وتذكر في ختامه أنه أنهت حوارها مع الرجل حين وجدته يحاول إقناعها بأفكار تطبيعية!! فنشرت المقال على موقع الفيس بوك..

أصدقاء كثيرين في الكيان الصهيوني، وأخبر محررة الصحيفة أنه سيقوم بزيارة رابعة في أكتوبر ٢٠١١م، ويحكي أنه في عام ٢٠٠٧م اصطحب ٤٠ من طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى لبنان، حيث التقى بأمين حزب الله، ثم توجه بهم للكيان الصهيوني وإلى قطاع غزة والضفة، لأنه أراد لطلبته أن يسمعوا عن القضية الفلسطينية من جميع أطرافها، كما يحكي أنه حصل في أواخر عام ٢٠٠٨م على جائزة (محارب حقوق الإنسان والحرية) بالمشاركة مع ناتان شيرانسكي رئيس الوكالة اليهودية، وحين سألوه: هل يضايقك أن تحصل على الجائزة بالمشاركة مع شيرانسكي؟ أجاب على الفور: «لا توجد مشكلة، فأنا أعرفه وأعرف كتاباته جيدا وإنني التقيته من قبل وزرته في إسرائيل»..

نعم لا توجد مشكلة في التعامل مع الإسرائيليين لدى أمثال سعد الدين إبراهيم، فالرجل ليبرالي متسامح يؤمن بحق الصهاينة في إقامة دولة لهم على أشلاء وأطلال الفلسطينيين، ويرى من يعارض ذلك «متعصبين» و«جهلة»، وقد استطاع طوال الثمانينيات والتسعينيات أن يحتفظ بعلاقات طيبة بحسني مبارك وأسرته، ولم يفسد العلاقة بينهما سوى الصراع على العمالة للولايات المتحدة، أو بحسب كلماته «مبارك كان أكبر عميل لأمريكا ورغبته في احتكار العمالة للخارج، جعلته يهدد الناس بها»[1]!!



(١) تصريحات لسعد الدين إبراهيم نشرها موقع «اليوم السابع» الالكتروني بتاريخ ١٩/ ٥/ ٢٠١١م

٨

عبد الستار الطويلة



كتاب عبد الستار الطويلة لتأييد السادات عام ١٩٧٨م

في كتابه عن أنور السادات «أنور السادات الذي عرفته»[1] حاول عبد الستار الطويلة أن يجعل من الصلح مع الكيان الصهيوني خطة وضعها السادات للتصدي للمشروع الصهيوني والقضاء على الدولة الصهيونية على المدى البعيد، وهو ما يعني أن «التطبيع» هو جزء من تلك الخطة، ويعني من ثَمَّ أن عبد الستار الطويلة حين قام بنشاطاته التطبيعية كان يقوم بدوره في تلك الخطة المقاومة للكيان الصهيوني!! ويمكن أن نتسامح ونصدق ذلك الكلام الساذج فقط لو لم يكن (الطويلة) المناضل الشريف قد قبل بعد معاهدة الصلح أن يعمل

(١) مصدر سبق ذكره.

مراسلاً من مصر لصحيفة (معاريف) الإسرائيلية مقابل ٣ آلاف دولار شهرياً!!

يدأ عبد الستار الطويلة حياته يسارياً، وانضم للتنظيمات الشيوعية فيما قبل يوليو ١٩٥٢م، وكان ذلك سبباً في اعتقاله سنة ١٩٥٢م، وفي سنة ١٩٥٦م خرج من المعتقل والتحق بمجلة «روز اليوسف» حتى سنة ١٩٥٩م حين أعيد اعتقاله بتهمة الانضمام لتنظيم يهدف لقلب نظام الحكم، وظل معتقلاً حتى خرج عام ١٩٦٤م ولم يعد ثانية لأنه كان قد استوعب الدرس جيداً، وقرر ألا يناطح النظام بل سعى للتقرب منه وإرضائه والسير في ركابه!!

خرج (الطويلة) من المعتقل وقد تخلى عن أيديولوجيته اليسارية، فانعزل عن اليساريين، وبدأ في التقرب من نظام جمال عبد الناصر، الاشتراكي المعادي للكيان الصهيوني، وحين تولى السادات الحكم وبدأ في السير في الاتجاه المعاكس تحول معه (الطويلة)، وأيده في زيارته للكيان الصهيوني، ونشر في عام ١٩٧٨م، أي بعد الزيارة بأشهر، كتاباً يؤيد فيه الصلح مع الكيان الصهيوني، تحت عنوان« السادات في إسرائيل حرب أم سلام»، ووصف فيه زيارة السادات للقدس بأنها «عبور عظيم جديد»[1]، واقتبس من وسائل الإعلام العالمية كلمات المديح والإشادة بالسادات وسياسته تجاه الكيان الصهيوني!!

وحينما انطلق قطار التطبيع كان (الطويلة) أول من حجزوا مقاعدهم فيه، فعمل مراسلاً لجريدة معاريف الإسرائيلية كما ذكرنا، وزار الكيان الصهيوني مصطحباً زوجته، وشارك في تأسيس تحالف كوبنهاجن مع لطفي الخولي ورفاقه، ووثّق علاقاته مع سفراء الكيان الصهيوني بالقاهرة، وخرج في التليفزيون المصري يقارن بين الديمقراطية في مصر والديمقراطية في الكيان الصهيوني!! والطريف هنا أن نقابة الصحفيين المصريين لم تلتفت لنشاطاته التطبيعية هذه سوى في مارس ١٩٩٧م حين اجتمع مجلس النقابة برياسة إبراهيم نافع، في الحادي والعشرين من الشهر نفسه، وقرر «لفت نظر» ٦ من أعضاء النقابة بسبب اجتماعهم مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في إحدى

(١) عبد الستار الطويلة، السادات في إسرائيل حرب أم سلام، القاهرة، دار التعاون، كتاب التعاون السياسي، ١٩٧٨م، ص ٧.

زياراته للقاهرة، وكان (الطويلة) أحد الستة!!

في كتابه« مصر في قلبي»[*] حكى الإسرائيلي إسحاق بار موشيه عن الشخصيات التي عرفها أثناء عمله وزيراً مفوضاً بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة بداية من عام ١٩٨٣م، وكان عبد الستار الطويلة أحد هؤلاء، وقد روى موشيه عن لقاءاتهما وأحاديثهما، واتصالاتهما التليفونية، وكيف اعترف له (الطويلة) بأنه يخالف قناعاته ويهاجم سياسات الكيان الصهيوني في الصحف الخليجية، وبرر ذلك بأن تلك الصحف لا تسمح بالكتابات المؤيدة للصلح والتطبيع، وأنه يحتاج للمبالغ المالية التي تدفعها تلك الصحف!! لأنه يحتاج للأجر الكبير الذي تدفعه تلك الصحف له، نظراً للأجر الكبير الذي تدفعه الصحف الخليجية، كما روى موشيه كيف أنه تشكك كثيراً في صحة ما يزعمه (الطويلة) عن انتمائه للشيوعيين، فعبر حواراتهما معاً لم يجد موشيه تجذراً للفكر الشيوعي في أحاديث الطويلة!![1]

كان التطبيع أحد وسائل (الطويلة) للاقتراب من السلطة والعيش في كنفها، وكان مصدر رزق له كذلك، حتى وفاته في فبراير ١٩٩٨م. ولم يكن الصهاينة وحدهم من يدفعون المكافآت لمراسليهم وأصدقائهم في القاهرة، بل كان ياسر عرفات حريصاً أيضاً على شراء ولاءات المثقفين والصحفيين في القاهرة، ويمنحهم مكافآت شهرية، خاصة المقربين من النظام، وقد نشرت جريدة (الشراع) اللبنانية في عدد ٢٩/ ١٢/ ١٩٨٣ أسماء بعض هؤلاء، وكان اسم (عبد الستار الطويلة) من ضمنهم!!

(*) هذا العنوان من باب المداهنة طبعاً، وقد نصدقهم في أنهم يحبون مصر كأرض وثروات طبيعية وموقع فريد، ولكن مشاعرهم تجاه مصر شعباً وتاريخاً فتختلف حتماً، وإن استطاعوا لن يترددوا في إبادتنا للاستيلاء على مصر التي يحبون.

(١) نقلاً عن مجلة «أكتوبر» القاهرية، عدد ١٢/ ٨/ ٢٠١١م.

٩

حسين فوزي



ولد حسين فوزي في الإسكندرية في يوليو ١٩٠٠م، وتلقى تعليمه الجامعي بكلية الطب بجامعة القاهرة، ولأنه كان محباً لعلم الحيوان، فقد توجه لدراسته في فرنسا، وحصل على ليسانس العلوم من جامعة السوربون، ودبلوم الدراسات العليا للأحياء المائية من جامعة تولوز، وعاد إلى مصر حيث عُين مديراً لبحوث الأسماك في الإسكندرية عام ١٩٣١م، ثم صار عميداً لكلية العلوم بجامعة الإسكندرية عام ١٩٤٢م، ثم مديرا للجامعة عام ١٩٤٥م، وفي عام ١٩٦٥م عُين مديراً لأكاديمية الفانون، وفي السنة نفسها حصل على جائزة الدولة التقديرية، ثم انتخب رئيساً للمجمع العلمي المصري عام ١٩٦٨م، وكانت وفاته عام ١٩٨٨م.

وبجانب نشاطاته العلمية، فقد بدأ الكتابة للصحافة مبكراً، واشتهر بمؤلفاته في أدب الرحلات، وساعده على ذلك أنه كان البيولوجي المصري المختار ضمن طاقم الرحلة العلمية للسفينة «مباحث» التي طافت المحيط الهندي، وقد سجل رحلاته في كتب حملت اسم «السندباد» في عناوينها، وهو ما جعله يحمل لقب «السندباد المصري».

من المؤسف حقاً أن قامة علمية كهذه وقعت في التطبيع!! وقد كان الافتتان بالغرب، ورفض العروبة هو المدخل الذي تسلل منه «التطبيع» إلى حسين فوزي.

في مارس ١٩٧٨م كتب توفيق الحكيم في صحيفة «الأهرام» داعياً المصريين إلى «الحياد» في الصراعات المحيطة بها إقليمياً ودولياً، وإلى الاهتمام بمشاكلهم الداخلية وحدها، بما يعني ألا يكون لمصر دور في الصراع العربي الصهيوني، خاصة بعد أن توجه السادات نحو الصهاينة طالباً الصلح، ولأن تلك الدعوة قد وافقت هوى لدى حسين فوزي فقد كتب في الأهرام يؤيدها!!

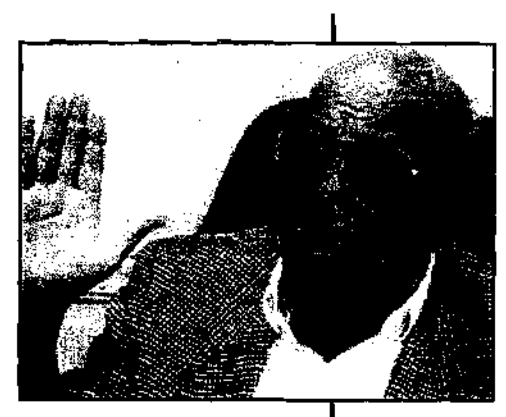
وكما أكدنا مراراً فإن المؤمنين بقطرية مصر هم أقل الناس مناعة في مواجهة الاعتراف بالكيان الصهيوني والتطبيع، فذلك الكيان لا يمثل لهم أكثر من دولة مجاورة، يمكن التعايش معها والتعامل معها، ولا مبرر لاستعدائها أو الخسارة بمواجهتها!!

وجاءت الثغرة الثانية من افتتان «السندباد المصري» بالغرب وبالحضارة الغربية، وقد عبر عن ذلك الافتتان في إهداء كتابه «سندباد عصري جولات في المحيط الهندي»، قائلاً: «درجت علي حب الغرب، والإعجاب بحضارة الغرب، وقضيت أهم أدوار التكوين من عمري في أوروبا، فتمكنت أواصر حبي، وتقوت دعائم إعجابي، فلما ذهبت إلي الشرق، عدت إلي بلادي وقد استحال الحب والإعجاب إيماناً بكل ما هو غربي..»، ولما كان الغرب ينظر إلى «إسرائيل» باعتبارها جزءاً منه، وهو يرعاها ويحميها، فقد نظر حسين فوزي النظرة نفسها إلى الدولة الصهيونية، وقام بزيارة الكيان الصهيوني، وزار جامعة حيفا، ولم يخجل من إعلان ذلك والدفاع عنه!!

وكأنما أراد الرجل أن يؤكد على مدى اقتناعه بالتطبيع، وأن الأمر ليس فيه أدنى مشكلة بالنسبة له، فكشف في مقال له بمجلة أكتوبر (عدد ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٩م) أنه زار المستوطنات اليهودية في فلسطين سنة ١٩٤٤م بصحبة الأديب طه حسين، وأنهما طلبا من قنصل مصر في القدس،آنذاك، ألا يخبر أحداً بالزيارة!!

١٠

أحمد حمروش



لم يكن الضابط أحمد حمروش من أعضاء تنظيم «الضباط الأحرار» الذي انقلب على الملك فاروق في يوليو ١٩٥٢م، وإن حرص على توكيد على ذلك فيما بعد، واعتبر نفسه مؤرخاً لحقبة يوليو وثورتها!! والصحيح أنه كان آنذاك عضواً في تنظيم (حدتو) الشيوعي، وكان أحد ثلاثة مسؤولين عن الضباط الشيوعيين في الجيش المصري، وقد اتصل بهم جمال عبد الناصر في مرحلة التجهيز للانقلاب وحصل على تأييدهم!!

وبعد نجاح حركة الضباط قطع حمروش علاقته بـ(حدتو) واتجه للعمل الصحفي في ظل النظام الجديد، وكانت بداية مسيرته الصحفية الطويلة،

برئاسة مجلة «التحرير» التي أصدرتها الكلية الحربية في سبتمبر عام ١٩٥٢م، ثم ترك الخدمة بالقوات المسلحة وعمل بجريدة الجمهورية عام ١٩٥٥م، وأصدر في العام نفسه مجلة «الهدف» وترأس تحريرها، وفي عام ١٩٦١م ترأس تحرير مجلة «الكاتب»، ثم تولى رئاسة تحرير مجلة «روزاليوسف» عام ١٩٦٤م، وظل يكتب بها حتى توفي في أكتوبر ٢٠١١م عن عمر يناهز التسعين عاماً. وبجانب عمله الصحفي أصدر حروش عشرات المؤلفات والكتب في السياسة والقصة والمسرح والرحّلات، وتولى مناصب قيادية في المسرح القومي، كما تولي رئاسة منظمة التضامن الشعوب الأفروأسيوية عام ١٩٨٤م.

كان حروش من أوائل المصريين الذين اتصلوا بالإسرائيليين، ويحكي في كتابه «خريف عبد الناصر» إنه في منتصف عام ١٩٦٩م استأذن جمال عبد الناصر في الاتصال بالإسرائيليين من أجل «السلام» عن طريق اليهود ذوي الأصل المصري المقيمين في باريس، فأعطاه عبد الناصر الضوء الأخضر، وبالفعل التقى بكل من: أمنون كابيلوك (صحفي إسرائيلي وعضو بحزب المابام الإسرائيلي)، وناتان يالين مور(مؤسس عصابة شتيرن الصهيونية التي قتلت الفلسطينيين وشردتهم)، والكاتب الإسرائيلي عاموس كينان، وشالوم كوهين(نائب الكنيست) وعناصر من حزب راكاح الإسرائيلي. وكما يحكي حروش فقد تكررت هذه اللقاءات وتعددت، وتوثقت علاقاته بالإسرائيليين، ووصلت إلى الحد الذي دفع ناتان مور إلى نشر حديث له مع حروش عن «السلام» في صحيفة هاأرتس الإسرائيلية،في مايو ١٩٧١م[١].

كما يحكي حروش أنه التقى في باريس في إبريل ١٩٧٠م بالإسرائيلي ناحوم جولدمان، مؤسس المؤتمر اليهودي العالمي، وتناقش معه بشأن «السلام»، في إطار دعوة كان الزعيم اليوغسلافي تيتو قد وجهها لجولدمان ليزور مصر ويلتقي بجمال عبد الناصر، ولكنها لم تتم، ثم تعددت لقاءاتهما في مايو التالي، بتكليف من المخابرات المصرية، وكتب جولدمان ثلاث مقالات عن هذه المقابلات في صحيفة لوموند الفرنسية في الشهر نفسه!![٢]

(١) أحمد حروش، خريف عبد الناصر، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط٢، ١٩٨٤، ص ٣٤٤ـ٣٤٥.
(٢) المصدر نفسه، انظر: ص ٣٤٦ـ٣٤٩.

كان حروش إذن مقتنعاً قبل زيارة السادات للقدس بنهج الصلح مع الكيان الصهيوني، ورغم ذلك يحكي في مذكراته أنه مع اقتناعه ذلك لم يكن موافقاً على الطريقة التي قام بها السادات بزيارة القدس، لأنها جاءت بشكل مفاجئ، دون تحضير، وأثارت غضب حكام العرب، فلم يشاركوا في الخطوات التالية! ويحكي أنه ظل معارضاً لكامب ديفيد مهاجماً لها، مضطهداً من السادات حتى مقتله[1]!

أما في عهد حسني مبارك، فقد تحول حروش من مهاجمة الاتفاقية إلى واحد من عرّابي التطبيع، وممارسيه، وشارك مع لطفي الخولي ورفاقه في الحوارات التي أجروها في عام ١٩٩٥م مع الإسرائيليين تحت رعاية الحكومة الدانمركية، وهي الحوارات التي تبلورت لما عُرف بـ«تحالف كوبنهاجن للسلام»، وكان من الذين دافعوا عن استقبال شيخ الأزهر الراحل للحاخام الإسرائيلي في الأزهر[2].

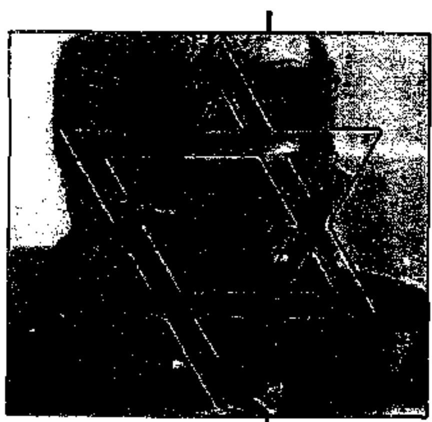
هناك من وصفوا تطبيع حروش بأنه «تطبيع قطاع خاص»، في إشارة إلى أنه كان يقوم به منفرداً ودون ضجة، وبحساباته هو، ولكن اسمه يبقى في النهاية على رأس قوائم سجلات التطبيع!!



(١) انظر: أحمد حروش، نسيج العمر، القاهرة، سلسلة مكتبة الأسرة، ٢٠٠٤م، ص ٢٥٧-٢٧٧..
(٢) في مقاله في مجلة «روز اليوسف» القاهرية عدد ٥/ ١/ ١٩٩٨م.

١١

عبد المنعم سعيد



في الستينيات كان ناصرياً، وفي السبعينيات أصبح ماركسياً، وفي الثمانينيات أضحى ليبرالياً، وفي التسعينيات بات تطبيعياً، وفي العشرية الأولى من القرن الجديد غدا توريثياً.. وبعد ثورة يناير ٢٠١١ يحاول أن يكون ثورياً.. في هذه الكلمات القليلة يمكن تلخيص حياة د.عبد المنعم سعيد السياسية!!

وفي السطور القادمة تقرير كتبته في منتصف ٢٠٠٩م عن تطبيع عبد المنعم سعيد:

في حوار أُجري معه في صحيفة المصري اليوم القاهرية(عدد ١٣/ ٧/ ٢٠٠٦) قال د. عبد المنعم سعيد إنه بدأ حياته السياسية ناصرياً، حين انضم عام ١٩٦٨م لمنظمة الشباب الاشتراكي، وإنه مع انتهاء

دراسته الجامعية عام ١٩٧١م أصبح أكثر ميلاً للمنهج الماركسي. وفي حوار آخر أجرته صحيفة(العربي الناصري) القاهرية مع د.أسامة الغزالي حرب(عدد ١١/ ٦/ ٢٠٠٧)، قال إن زميله في الأهرام د.عبد المنعم سعيد ذهب للولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الدكتوراه في أواخر السبعينيات، وهو يعتنق الفكر الماركسي التروتسكي، وعاد في بداية الثمانينيات وهو يحمل الفكر الليبرالي الأمريكي، أما مرحلة التطبيع في حياة (سعيد) فقد بدأت في النصف الثاني من التسعينيات، وفي السنوات العشر الأخيرة التحق الرجل بخدمة مشروع التوريث، وصار عضواً في (لجنة السياسات) بالحزب الحاكم، التي كانت تتولى تدريب جمال مبارك سياسياً، وتمهد له الطريق ليخلف والده في حكم مصر!!

في ربيع ١٩٩٦م ظهر عبد المنعم سعيد في الصور الفوتوغرافية للاحتفال بافتتاح «مركز بيريز للسلام» في القدس. وفي أغسطس عام ١٩٩٧ أصدر مجلس نقابة الصحافيين ـ كما ذكرنا سابقاً ـ قرارا بإحالة عضوي النقابة: الراحل لطفي الخولي، ود.عبد المنعم سعيد للتحقيق في سفرهما إلى الكيان الصهيوني أكثر من مرة، وإجرائهما اتصالات بإسرائيليين في «إسرائيل» والقاهرة بالمخالفة لقرارات الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين التي تحظر على أعضائها التطبيع المهني والشخصي والنقابي.

وفي يناير من العام الحالي (٢٠٠٩م)، في ذروة العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ورد اسم د.عبد المنعم سعيد في قائمة الكتاب «العرب»، الذين أوصت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة (تسيبي ليفني) بإعادة نشر مقالاتهم المنشورة في الصحف العربية المختلفة، على الموقع الرسمي لوزارتها، باعتبارها كتابات تمثل وجهة النظر الإسرائيلية للعدوان على القطاع!! ووصفت ليفني هؤلاء الكتاب في اجتماع خاص عُقد خلال الحرب على غزة بقولها: إن هؤلاء سفراء إسرائيل لدى العالم العربي، وأفضل من يوصل وجهة النظر الإسرائيلية إلى الشارع العربي بشأن حركة حماس»!!

هذه الوقائع الثلاث تلخص مسيرة عبد المنعم سعيد مع التطبيع، وهي المسيرة التي بدأها بعضويته في تحالف كوبنهاجن، ذلك التنظيم الذي تزعمه لطفي الخولي، في منتصف التسعينيات، بهدف نشر التطبيع، والمطالبة بوقف المقاومة للمشروع الصهيوني، ثم صار عضواً مؤسساً في جمعية القاهرة للسلام التي أنشأها الخولي ورفاقه

عام ١٩٩٨م، لتحقيق نفس الهدف، واليوم يشغل الدكتور عبد المنعم رياستها!!

تتمثل خطورة تطبيع عبد المنعم سعيد في المواقع التي يشغلها في حياتنا العامة، فقد ظل لسنوات رئيسا لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، واستطاع خلال تلك السنوات أن يصبغ المركز بصبغته السياسية والفكرية، ثم كوفئ من أشهر قليلة بتعيينه رئيسا لمجلس إدارة الأهرام، بجانب عضويته في مجلس الشورى بالتعيين، وعضويته في لجنة السياسات الحاكمة لمصر حاليا، دعك من ست مقالات، وبرنامجين تليفزيونيين في الشأن السياسي العربي والعالمي، يطالع بها عبد المنعم سعيد المصريين والعرب أسبوعيًا، ويبث من خلالها أفكاره، وقد قام أكثر من مرة في استغلال برنامجه (وراء الأحداث)، الذي يذاع على التليفزيون الحكومي المصري، في الترويج للتطبيع، وذلك باستضافة محللين ومتحدثين (إسرائيليين)، وإتاحة الفرصة أمامهم ليطرحوا أفكارهم وأكاذيبهم على الجمهور، فضلاً عما في ذلك من تعويد المشاهدين المصريين على رؤية الإسرائيليين والاستماع لهم، بما يكسر في أذهان المشاهدين الصورة السلبية للعدو الصهيوني!!

تطبيع د. عبد المنعم سعيد لا يختلف كثيرا عن تطبيع مكرم محمد أحمد، التطبيع الناعم، المغلف بالحرص على المصالح المصرية والعربية، والمبرر بعجز المصريين، والعرب عموما، عن القضاء على الدولة الصهيونية ودحر من وراءها، فكلا الرجلين يدعو لـ« السلام »القائم على المصالح المتبادلة، والتوازن العسكري والاقتصادي بين مصر وإسرائيل، وكلاهما يتعلل بالتفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي الإسرائيلي كسبب لنبذ المقاومة، واتباع طريق المفاوضات، متذرعين بما يسمونه «الواقعية» و«الاعتدال» و«الحرص على مصلحة الوطن».



١٢

هالة مصطفى



وجه من الوجوه النسائية القليلة في معسكر التطبيع، أثارت الجدل مرتين في السنوات الست الماضية: مرة حين تردد في مارس ٢٠٠٦م أنها استقالت من لجنة السياسات بالحزب الوطني، ولكنها سرعان ما خرجت لتنفي عنها ذلك «الشرف» وتؤكد بقاءها في الحزب واللجنة، والمرة الأخرى حين استضافت في مكتبها بالأهرام - وفي واقعة غير مسبوقة - السفير الإسرائيلي في القاهرة، شالوم كوهين، ظهيرة يوم ١٤/ ٩/ ٢٠٠٩م!!

ثلاثة أمور سهلت على د.هالة ذلك السقوط، فهي كانت قد أمضت بضع سنوات عضواً بلجنة السياسات بالحزب الوطني التي كانت مناخاً

مشجعاً على الاتصال بالإسرائيليين والتعاون معهم، فقد ضمت مجموعة من المجاهرين بعلاقاتهم بالكيان الصهيوني، ولم تضم في صفوفها عضواً واحداً يعارض التطبيع أو يقاومه، وهي بالأساس قد فُصلت على مقاس نجل الرئيس المخلوع، وابتُدعت من أجل إتمام التوريث، وكان الرئيس ونجله من كبار المتعاونين مع الكيان الصهيوني، ونوعية البشر التي تقبل أن تنضم للجنة من هذا النوع، وأن تساعد «الوريث» في اغتصاب وطنها، لا يُتوقع منها مطلقاً، موقف إيجابي تجاه اغتصاب فلسطين، بل يتوقع منها أن تعاون الصهاينة في اغتصابهم لفلسطين وباقي الأراضي العربية!!

الأمر الثاني، هو عمل الدكتورة في مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية مع عدد من المُطبعين، أمثال عبد المنعم سعيد، وأسامة الغزالي حرب، لذا لم يكن غريباً أن تدافع عن نفسها بأنها لم تكن الأولى في الأهرام التي تستضيف إسرائيليين، وأن عبد المنعم سعيد، مثلاً، سبق له استقبال سفراء الكيان الصهيوني، عدة مرات، وقت أن كان يشغل منصب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، وأكدت مشاركة أكاديميين وباحثين إسرائيليين في ندوات ومؤتمرات عقدت في الأهرام، إلى جانب مشاركة باحثين من المركز في اجتماع دوري في أثينا مع نظرائهم الإسرائيليين!!

الأمر الثالث، هو انتماء الدكتورة للتيار الليبرالي، فالحق أن هذا التيار هو أكثر التيارات الفكرية والسياسية العربية قابلية للسقوط في بئر التطبيع، فالليبرالية بصبغتها القطرية البراجماتية تسهل على معتنقها أن ينظر إلى (مصر) كأُمة مستقلة ومنفصلة عن محيطها العربي والإسلامي، ووفق هذه النظرة تصبح فلسطين قطراً مجاوراً استوطنه الصهاينة وأقاموا عليه دولة، وعلى مصر أن تنظر لما يحقق مصالحها في التعامل مع تلك الدولة، من منظور قطري محدود، لا يخطر له مقتضيات الانتماء العربي لمصر، ولا ضرورات الأمن المصري المرتبطة بالأمن القومي العربي!! منظور لا يلتفت لجرائم الصهاينة في فلسطين طوال عقود، ولا يبالي بامتداد الخطر الصهيوني لأي قطر عربي آخر، ولا يتردد في تناسي ضحايا وأسباب الجولات التي خاضتها مصر في الصراع مع الكيان الصهيوني أعوام ١٩٤٨م، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣م، إن لاح من وراء ذلك التناسي فوائد ومصالح عاجلة!!

المفارقة هنا أن رئيس مجلس إدارة الأهرام حينها، د.عبد المنعم سعيد الرمز التطبيعي المعروف، قد تخلى عن تلميذته في المعركة التي أثارتها، وقال لصحفيي الأهرام إنه حينما علم باعتزامها استقبال السفير الإسرائيلي في مكتبها بالمؤسسة، كلف مكتبه بإبلاغها أن مجلس الإدارة يرفض ذلك، وأن عليها أن تتصل بالسفير لإبلاغه برفض مقابلته داخل الأهرام!! إلا أنها تحايلت على الأمر وأخفت موعد الزيارة وفاجأت الجميع باصطحابه إلى مكتبها، مبررة ذلك بأن السفير يرغب في تنظيم ندوات سياسية بمجلة «الديمقراطية»، التي تشرف عليها، وأن تجمع تلك الندوات بين شخصيات أمريكية وإسرائيلية ومصرية!! أي أن تلك الخطوة كانت تمهيداً لخطوات أخرى، وأن الدكتورة كانت تخطط لاستغلال عملها في الأهرام في تنشيط التطبيع!!

وإن جاز لنا أن نضيف الأمور الثلاثة التي سهلت للدكتورة أن تقع في التطبيع، أمراً رابعاً، فلنقل إنه طبيعتها الشخصية المتقلبة والمائلة لحب الظهور، ويدلنا على هذا تصريحاتها المتضاربة التي أصدرتها تعليقاً على الواقعة، فمرة تقول إنها مقتنعة بما فعلت، وفي تصريح آخر تبدي استعدادها للاعتذار عما فعلت، ومرة ثالثة تقول: إنها فعلت ما فعلت بالتنسيق مع وزارة الخارجية، وفي النهاية كانت التصريحات التي دافعت بها عن نفسها أن منهجها في التعامل مع الإسرائيليين هو عدم المقاطعة، لأن «مقاطعة» الكيان الصهيوني لم تحقق أي فائدة لأي مفاوض عربي أو فلسطيني في مفاوضاته معهم، ولم تمنع الحروب اعتداء الإسرائيليين على الفلسطينيين[1]!!

الغريب أنها رددت هذه الكلمات عقب ثورة يناير، التي حررتها ـ وحررت معها مصر ـ من لجنة السياسات ومشروع التوريث، وكانت أمامها فرصة لتراجع مواقفها في مصر ما بعد مبارك لو أرادت، ولكن يبدو أنها أرادت أن تؤكد لنفسها وللناس أنها في علاقاتها مع الصهاينة في ظل نظام مبارك لم تكن مدفوعة بضغوط أو مطامع شخصية، وإنما كانت تنطلق من قناعات شخصية!! ..

(١) في إحدى حلقات برنامج «كلام مسؤول» على القناة الثانية بالتليفزيون المصري، أذيعت بتاريخ ١٤/٢/٢٠١١م.

١٣

طارق حجي



هـذا الرجـل يجمـع بـين نـوعين مـن التطبيـع: التطبيع الثقافي، والتطبيع الاقتصادي، فبصـفته كاتبـاً ومفكراً ليبرالياً فهو يدعو للتطبيع ويمارسه، وبصفته مالكاً لشركة بترول فهو يتعامل مع الإسـرائيليين في مجال البترول والطاقة، وتتمثل خطورتـه في المنـابر الثقافية والعلمية المتاحة له، فهو عضـو في مجـالس إدارات ومجالس أمناء عشرات من مراكز البحـوث والمؤسسات الثقافية في الولايات المتحدة، وكنـدا، ومصر، ويلقي محاضـرات في أقسـام الـدكتوراه في دراسـات الشـرق الأوسـط بجامعـات بريطانيـا والولايـات المتحـدة وهولنـدا، باعتبـاره خبيـراً في شئون الشرق الأوسط والأديان المقارنة!!

طارق حجي من مواليد أكتوبر ١٩٥٠م، درس بكلية الحقوق بجامعة عين شمس بالقاهرة، وأتم دراساته العليا بجامعة جينيف بسويسرا، وعمل مدرساً للاتفاقيات الدولية بكلية الحقوق بجامعة فاس المغربية ثماني سنوات منذ عام ١٩٧١م، وفي عام ١٩٧٩م التحق بالمكتب الرئيسي لشركة شل العالمية للبترول في هولندا وبريطانيا كخبير في شؤون الطاقة في الشرق الأوسط ثم عمل خلال السنوات من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٦ كرئيس لشركات شل العالمية للبترول. تفرغ منذ صيف ١٩٩٦ لإدارة شركته الخاصة (تانا لبترول الشرق الأوسط – بالمملكة المتحدة)، وعاد للحياة الأكاديمية مرة أخرى. إلى جانب مؤلفاته الأكاديمية، فقد نشر اعتباراً من أوائل سنة ١٩٧٨، ٢١ كتاباً بالعربية والإنجليزية تتعلق بقضايا الشرق الأوسط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية، كما اختير لعضوية مجالس إدارات ومجالس أمناء عشرات من مراكز البحوث والمؤسسات الثقافية في الولايات المتحدة وكندا ومصر من بينها عدد من دور الأوبرا العالمية.

التسامح هو أحد القيم التي تقوم عليها كتابات طارق حجي، وهو منطلقه في الدعوة للتطبيع، إذ يدعونا لقبول وكيان الكيان الصهيوني، ومسامحته فيما اغتصبه من أراضينا وسفك من دمائنا ونهب من أموالنا، لكي نستطيع التفرغ للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية!! ورغم أن هذه الفكرة التي بشر بها أنور السادات من قبل ثبت فشلها بعد أكثر من ثلاثين سنة تضخمت فيها مشكلات مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم الصلح مع الكيان الصهيوني، فليست هذه هي المشكلة الوحيدة في فكرة التسامح لدى طارق حجي، فالرجل رغم دعوته للتسامح مع الصهاينة، فإنه لا يتسامح مع أبناء وطنه الرافضين للصلح والتطبيع مع العدو الصهيوني، ويتهمهم بالغوغائية ورفع الشعارات الفارغة، ويشن حملة شرسة على إسلاميي مصر ويتهمهم بالجمود والتخلف!!

ولا يتسامح كذلك مع البابا شنودة في غضبه من الكيان الصهيوني، قائلاً عنه في أحد اللقاءات: « لقد كان البابا شنودة يوما ما شاعراً وكاتباً وسياسياً وجنديا محاربا في حرب الـ ٤٨ وعندي صورة له في الزي العسكري. إنه لا يتقبل المعارضة وإن أنت عارضته فإنه

يعتبر بذلك أنك تخونه. أمّا حين يتحدث عن إسرائيل فإنـك تخـال نفسـك أمـام أحـد مجاهدي الإخوان المسلمين! إنه يتحدث عن الإسرائيليين بغضب شديد وعن الأقباط الذين يذهبون للحج في داخل دولة إسرائيل بغضـب أشـد، مبـررا غضبه الشـديد بـأن (هؤلاء اليهود) قتلوا السيد المسيح. لقد سألني ذات مرة: هـل تعلـم أن اليهـود قتلـوا السيد المسيح؟ فأجبته: نعم سمعت بهذه الإشاعة من قبل! فقـال: وهـل تعلـم أنهـم لا يؤمنون بالسيد المسيح؟ فقلت له :كما أنك لا تؤمن بمحمد رسول المسلمين، لكن هل يكفي هذا سببا لأن يقتلك المسلمون؟ فاشتاط غضبا على غضب»[1]!

وهكذا فالبابا شنودة غير متسامح لأنه لا يتسامح مع الصهاينة في فلسطين، وهـو في موقفه هذا يشبه أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، الذين لا يتسامح معهم طارق حجي، ويعتبرهم أعداء للنهضة والتقدم!!

وحين يصطدم مشروع التسامح مع الكيان الصهيوني، الذي يروج له طارق حجي في كتاباته، بمن يؤكدون أن الدولة الصهيونية كيان استعماري عدواني توسعي لـن يتوقـف عن تهديده لمصالحنا ووجودنا، حتى لو اعترف به كل العرب وعقـدوا معـه معاهـدات للسلام، وطبعوا العلاقات معه، فإن الرجل يُرجع تلـك الفكـرة إلى «نظريـة المـؤامرة»، مؤكداً أنها وهم يؤمن به كثير من العـرب، ويبـررون بـه هـزائمهم السياسـية وتخلفهـم الحضاري!! ورغم أن التجربـة التاريخيـة أثبتـت الطبيعـة العدوانيـة التوسـعية للكيـان الصهيوني، بعدوان الإسرائيليين المتكرر خلال الثلاثين سنة الماضـية عـلى قطـاع غـزة ولبنان والعراق والجولان والحدود المصرية، في وجود اتفاقات السلام التي أبرموها مع حكام مصر والأردن والفلسـطينيين، فـإن حجـي لا يسـتطيع قبـول تلـك الحقيقـة، أو التسامح مع القائلين بها، كما تسامح مع من سرقوا فلسطين وشردوا أهلها!!

في مواقف كثيرة خلال السـنوات الأخيـرة أثبـت طـارق حجـي أن إيمانـه بضـرورة التطبيع مع العدو الصهيوني لم يتغير، ليس آخرها حـين أعلـن تأييـده لهالـة مصـطفى في استضافتها للسفير الإسرائيلي بمكتبها في مؤسسة الأهرام في سبتمبر ٢٠٠٩م، داعياً باقي

(١) لقاء في «مركز تقارب الثقافات والترجمة» بالقاهرة، في مارس ٢٠٠٧م

المثقفين للحوار مع الإسرائيليين!![1]، ولهذا الإخلاص لم يكن غريباً أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في يناير ٢٠٠٩م، أن يرد اسم طارق حجي في قائمة الكتاب «العرب»، الذين أوصت وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة (تسيبي ليفني) بإعادة نشر مقالاتهم المنشورة في الصحف العربية المختلفة، على الموقع الرسمي لوزارتها، باعتبارها كتابات تمثل وجهة النظر الإسرائيلية للعدوان على القطاع!! ووصفت ليفني هؤلاء الكتاب في اجتماع خاص عُقد خلال الحرب على غزة بقولها: إن هؤلاء سفراء إسرائيل لدى العالم العربي، وأفضل من يوصل وجهة النظر الإسرائيلية إلى الشارع العربي بشأن حركة حماس»!!

كذلك استحق الرجل أن يشيد به السفير الإسرائيلي الخامس في مصر، وأن يصف بأنه:« رجل أعمال ومثقف ومبدع آمن بأن السلام مع إسرائيل والعلاقات معها حاجة ضرورية وملحة للعرب أنفسهم» وأنه «يستمر في نشر آرائه على موقعه الخاص على شبكة الانترنت بشجاعة ومنطقية في مقالات ولقاءات رغم مهاجمة معارضيه له »[2].

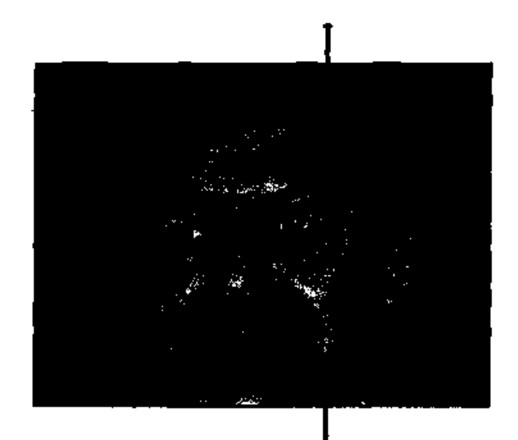


(١) في حلقة من برنامج«بالمصري الفصيح» على فضائية (أون تي في) مساء ١٤/ ١٠/ ٢٠٠٩م.

(٢) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، ص ٧٩.



أحمد زويل



في الوقت الذي كانت فيه قواتنا المسلحة تتلقى الهزيمة الأكبر في تاريخها المعاصر في يونيو ١٩٦٧م، كان الطالب أحمد حسن زويل يترقب نتيجة سنته الأخيرة في كلية العلوم بجامعة الإسكندرية، وبعد سنوات قليلة حصل فيها الكيميائي الشاب على الماجستير، سافر للولايات المتحدة للحصول على شهادة الدكتوراه، وحين عاد لم يجد مكاناً للعمل بعد أن رفضت الجامعة الاعتراف بشهادته لسبب روتيني تافه، فظل شهوراً يعمل مع أخيه في محل بقالة، حتى وجد سبيلاً للعودة للولايات المتحدة، فعاد واستقر بها، وهناك منحوه كل شيء: العمل الأكاديمي، والدعم المالي،

والجنسية، حتى الزوجة السورية الأصل التقاها هناك وتزوجها، وبعد أكثر من عشرين سنة من هجرته تذكره المصريون على استحياء حين حصل في عام ١٩٩٨م على أعلى جائزة علمية في الولايات المتحدة، وفي العام التالي حصل على جائزة نوبل في الكيمياء، وبدلاً من أن يشعر المصريون بالخجل لأن نجاح مواطنهم (زويل) في الولايات المتحدة نتج من فشل النظام المصري في الاستفادة منه، فقد حوله إعلام نظام مبارك إلى رمز ومصدر للفخر الوطني، وتجاهل الجميع حقيقة بسيطة، هي أن الرجل صار منذ سنوات طويلة أمريكياً، وأن كل نجاحاته تمت في معامل أمريكية، وبأموال أمريكية، ولخدمة الولايات المتحدة، وأن مصر لم يكن لها دور في صنع «أسطورته» سوى أنها طردته وألجأته للفرار بموهبته!! ووصل الأمر بالمتحمسين لزويل أن صار اسمه مطروحاً ليكون رئيساً لمصر، في السنوات الأخيرة من حكم حسني مبارك، حين كان الناس يبحثون عن بديل يحفيهم من توريث مصر لجمال مبارك، وظل اسمه مطروحاً أيضاً بعد نجاح ثورة يناير في الخلاص من مبارك ونجله!!

وكما تجاهل الإعلام أن زويل في حقيقته مواطن أمريكي من أصل مصري، أقسم على الولاء للعلم الأمريكي، ومن ثم لا يصلح رئيساً لمصر لأن مصلحة أمريكا لا تتفق مع مصلحة العلم الأمريكي، فقد تجاه الإعلام أيضاً حقيقة جوهرية بشأن الرجل، وهي علاقاته بالكيان الصهيوني!!

قام أحمد زويل بالتعبير عن موقفه من الصراع العربي الصهيوني بشكل عملي، وانطلاقا من كونه مواطنا أمريكيا، لا يجد ـ كأغلب الأمريكيين ـ حرجا في زيارة الصديقة إسرائيل، ولا في العمل في معاملها، وتدريب علمائها، فتاريخ الرجل يقول إنه قد زار الكيان الصهيوني مرتين على الأقل، أولاهما عام ١٩٩٣م لحضور مراسم تسليمه جائزة ولف برايز الإسرائيلية، وهذه المعلومة مثبتة على موقعه الشخصي على الإنترنت، وفي الكنيست الإسرائيلي وقف يلقي كلمة يشكر فيها الأعضاء على ما لقيه منهم من تكريم!!

وكانت زيارته الثانية بغرض مساعدة الجيش الصهيوني في تطوير منظومة صواريخ تعمل بالليزر أرض أرض، وأرض جو، ليتم التعامل خلالها مع صواريخ حزب الله في

الجنوب اللبناني، وبالفعل مكث زويل في معهد وايزمان بحيفا ستة أشهر للقيام بالمهمة الموكلة إليه، باعتباره عالما أمريكيا استعارته إسرائيل من شقيقتها الكبرى الولايات المتحدة!!

ولأن زويل يدرك أنه مواطن أمريكي صالح، تحتم عليه وطنيته أن يحب إسرائيل ويفخر بعلاقته بها، فلم يتردد في الاعتراف بتلك العلاقة حينما سئل عنها أمام شاشات التليفزيون، وفي الندوات العلمية التي حضرها في القاهرة، وأجاب إجابة عجيبة غريبة تبيح الخيانة الوطنية لكل عالم!! قال: ليس للعلم وطن أو جنسية!![1]

وبما أننا قد فندنا هذه المقولة في الفصل الثاني، فإننا سنكتفي بأن نحمد الله على أن قانون الترشح لمنصب الرئاسة في مصر، اشترط أن يكون المرشح لا يحمل جنسية دولة أخرى، ولم يتزوج بغير مصرية، وإلا لكان محتملاً أن نصحو ذات يوم لنجد رئيسنا (زويل) يرسل خبراءنا للعمل في المعامل الإسرائيلية، بحجة أن العلم ليس له جنسية ولا وطن!!



(١) في مقال على موقع «صوت المقاومة» الإلكتروني، حكى الكاتب الصحفي صلاح بديوي أنه واجه زويل بالمعلومات الواردة عن تعاونه مع جامعات الكيان الصهيوني، فرد عليه قائلاً: ليس للعلم وطن ولا جنسية!!

١٥

مكرم محمد أحمد



لم يكن غريبا أن نجد الصحف الإسرائيلية تتمنى فوز مكرم محمد أحمد في انتخابات نقابة الصحفيين الماضية (٢٠٠٧م)، أو ألا تخفي وسائل الإعلام الإسرائيلية فرحتها بجلوسه على مقعد نقيب الصحفيين المصريين عقب تلك الانتخابات، لم لا وللرجل سجل طويل من التطبيع مع العدو الصهيوني، يسبق حتى زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧م، ويمتد حتى اللحظة الراهنة(*)، متجليا في موقفه من قضية التطبيع والمطبعين داخل النقابة؟!!..

بدأ مكرم محمد أحمد حياته الصحفية في مؤسسة الأهرام، مراسلا حربيا على خطوط المواجهة الأولى

(*) نشر هذا التقرير في صيف سنة ٢٠٠٩م.

في حرب اليمن، وفي ثورة تحرير الجزائر، وقد تدرج في عمله بالمؤسسة العريقة حتى أصبح مديرا لتحرير صحيفة الأهرام، وكانت الخطوة التالية المتوقعة أن يصبح رئيسا للتحرير، ولكن المكان لم يتسع له ولإبراهيم نافع،فوقع الاختيار على نافع لرياسة مجلس إدارة المؤسسة وتحرير الصحيفة، وأرسل مكرم لدار الهلال رئيسا لمجلس إدارتها، ورئيسا لتحرير مجلة «المصور»، كما عين عضوا في مجلس الشورى في مزيد من الترضية، ويقي في دار الهلال أكثر من عشرين سنة، تعرض أثناءها لمحاولة اغتيال فاشلة بسبب مقالاته عن «الإرهاب»، وتولى خلالها منصب نقيب الصحفيين للمرة الأولى، كما ارتبط اسمه بمبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة الإسلامية في بدايات العقد الحالي، إذ انفردت المصور بنشر تفاصيل المبادرة، وسجلت بالصور لقاءات مكرم بقادة الجماعة في سجن العقرب وحواراته معهم، كما تردد خلال تلك الفترة أنه من يقوم بكتابة خطابات الرئيس التي يلقيها في المناسبات الوطنية والعامة، وبعد التغييرات الصحفية التي أقصته عن دار الهلال، وقع عليه الاختيار ليكون مرشح الحكومة لرئاسة نقابة الصحفيين(٢٠٠٧م)، مع وعد حكومي (أو رشوة انتخابية) بزيادة قيمة البدل الشهري المقدم للصحفيين، وبالفعل نجح مكرم كما تمنت الصحف الإسرائيلية، وصار نقيبا للصحفيين للمرة الثانية في تاريخه.

لمكرم قصة طويلة مع التطبيع مع العدو الصهيوني، رغم أن بداياته لم تكن تنذر بذلك، فهو ـ كما يقول ـ بدأ حياته المهنية ناصريا متحمساً، وكان شاهدا على دور مصر في دعم حركات التحرر العربية، ولكن يبدو أنه رجل يجيد قراءة توجهات كل عصر والتكيف معها حتى قبل أن تتضح ملامحها كاملة، ففي عام ١٩٧٤ أدرك مكرم أن السادات يتجه للصلح والصداقة مع إسرائيل، وبذريعة دراسة العقلية الإسرائيلية وفهم المجتمع الإسرائيلي، كان لقاء مكرم مع مجموعة من الإسرائيليين في لندن سنة ١٩٧٤، أي قبل ثلاث سنوات من زيارة السادات للقدس، وبعد تلك الزيارة كان مكرم من أوائل من أيدوا السادات في سعيه للتصالح مع الصهاينة، وكان أول من نشر نص المسودة قبل الأخيرة لمعاهدة السلام التي عقدها السادات معهم في صحيفته «الأهرام»، وبالذريعة نفسها ـ ذريعة دراسة وفهم المجتمع الإسرائيلي ـ ذهب مكرم إلى الدولة الصهيونية

زائرا، وكتب اثني عشر مقالا عن رحلته تلك نشرها في الأهرام، ولا يزال «يفخر» بها لليوم!!

ومن الأهرام لدار الهلال، لم يتوقف مكرم عن التطبيع، وعن استقبال الصحفيين الإسرائيليين في مكتبه، وحين قرر تزويد الدار بأجهزة كمبيوتر اختار الدولة الصهيونية لاستيراد تلك الأجهزة، كما ذكر الزميل عبده مغربي بجريدة «صوت الأمة»، وحين صار مكرم نقيبا للصحفيين في المرة الأولى، فتح أبواب النقابة أمام مجموعة حاخامات تابعين لجمعية يهودية أمريكية تهدف لتحسين صورة إسرائيل في العالم، ولكي يقلل من مسئوليته عن ذلك العمل المخالف لقرارات الجمعية العمومية للنقابة، قال مكرم: إنه استقبل هؤلاء الحاخامات بناء على تكليف من الرئيس مبارك، لتوضيح حقيقة الموقف المصري من الدولة الصهيونية واليهود عموما!!

تضم قائمة التطبيع والمطبعين أسماء عديدة، ربما كان بعضها أشد تطرفا وإيغالا في التطبيع من مكرم محمد أحمد، ولكن يبقى تطبيع مكرم هو الأخطر، فالرجل يُنظر إليه كممثل للصحفيين في مصر، وواجهة لهم، وقدوة لبعضهم، وسيجد فيه ضعاف النفوس والمتسلقون في الوسط الصحفي - وما أكثرهم - مشجعا للغوص في وحل التطبيع، بحجة دراسة المجتمع الصهيوني، وفهم العقلية الإسرائيلية، وغيرها من مبررات!!

وفي موقعه الحالي كنقيب للصحفيين، يمثل مكرم خطرا على قرارات الجمعية العمومية للنقابة بحظر التطبيع بكافة أشكاله مع الصهاينة، حين يدعو للفصل بين «التطبيع المهني» و«الشخصي»، ويقول إن زيارة الصحفيين المصريين للدولة الصهيونية، واللقاءات الصحفية بالإسرائيليين بغرض نقل الأخبار وتقديم صورة صحيحة للمجتمع الإسرائيلي، هي واجبات مهنية ليست من التطبيع في شيء، وإن على النقابة أن تعدل قراراتها في هذا الشأن، وأن تفتح الباب لأعضائها لإقامة علاقات «مهنية» مع الإسرائيليين.

وانطلاقا من هذه الرؤية نجد مكرم يعلن تعاطفه مع الصحفيين الذين يخرقون قرارات النقابة ويلتقون بإسرائيليين، بل يمارسون التطبيع الشخصي، ويحاول حمايتهم من العقوبات التي قررتها النقابة في هذا الشأن!!

وهناك مثل شهير لذلك وقع سنة ١٩٩٧، حين كان مكرم نقيبا للمرة الأولى، فقد أصدر مجلس النقابة قرارا بإحالة: لطفي الخولي، ود. عبد المنعم سعيد للتحقيق لانخراطهما في تحالف كوبنهاجن ولسفرهما للكيان الصهيوني، ولتكرار لقاءاتهما بإسرائيليين في القاهرة وتل أبيب، يومها كان مكرم خارج مصر، لذا اجتمع المجلس برياسة المرحوم جلال عيسى واتُخذ القرار بناء على قرارات الجمعية العمومية للنقابة، وحين عاد مكرم حاول تغيير القرار، لكن المجلس رفض، فعمل على تعطيل تنفيذه، رغم أن الخولي وعبد المنعم سعيد مارسا التطبيع بكل صوره، وليس التطبيع المهني وحده، الذي يستثنيه مكرم من صور التطبيع المحظورة!!

تطبيع مكرم هو تطبيع ناعم مغلف بالحرص على المصالح المصرية، تطبيع يجيد صاحبه التمويه والتورية عليه، والتنظير له، بدهاء وخبث، فمع تحمسه لمعاهدة «السلام» المصرية الإسرائيلية، واعتبارها نموذجا لاتفاقات السلام في العالم، يدعو مكرم للتعديل في تلك الاتفاقية لتحقيق التوازن في الترتيبات الأمنية بين مصر والدولة الصهيونية، ويدعو للسلام «ذي الأظافر المبني على التوازن العسكري بين مصر وإسرائيل»، أي يدعو باختصار للاعتراف بالكيان الصهيوني ومنحه شرعية، واعتبار السلام معه من الثوابت الإستراتيجية ، على أن نبقى أندادا أقوياء لذلك الكيان ، وقادرين على ردعه عن العدوان في أي وقت، أي أن تبقى «إسرائيل» للأبد، وتضيع «فلسطين» للأبد!!

إنه يدعو لقبول إسرائيل «المسالمة» الصديقة، واحتوائها في نسيج المنطقة، وعفا الله عما سلف من اغتصاب لفلسطين وتشريد أهلها وقتلهم وهتك العرض والكرامة العربية، ولا عزاء للفلسطينيين، ولا لغيرهم من أصحاب الأراضي المحتلة، لهذا لم يكن غريبا أن ينطلق الهتاف في الصحف الإسرائيلية :« لا نقيب إلا مكرم ولا مكرم إلا النقيب »!!





صلاح منتصر



في عام ١٩٨٤ أحالت نقابة المحامين المحامي أحد أعضائها، ويدعى شريف عبد المعطي غراب، للجنة التأديب، بتهمة خرق قرار النقابة بحظر التعامل مع الكيان الصهيوني، وفي معرض دفاعه عن نفسه أمام اللجنة قدم المحامي قائمة بأسماء المصريين الذين دعتهم السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، ذلك العام لحضور الحفل السنوي الذي تقيمه بمناسبة ذكرى قيام الدولة الصهيونية، وكان الصحافي صلاح منتصر ضمن المدعوين، والمفارقة هنا أنه بينما قامت لجنة التأديب بفصل المحامي[1]،

(١) انظر: شفيق أحمد علي، بالأسماء والوقائع..أهل التطبيع الحلقة الثالثة عشرة، صحيفة الخليج ، الشارقة، عدد ٢٢/٦/٢٠١١م

أصدر حسني مبارك في السنة نفسها قراراً بتعيين منتصر رئيساً لتحرير مجلة أكتوبر الحكومية خلفاً للمطبع الشهير أنيس منصور، وكأنها مكافأة له على تطبيعه مع العدو الصهيوني، وكأنما كان قدر مجلة «أكتوبر» الحكومية أن تكون جائزة للمطبعين وأقاربهم!!

صلاح منتصر هو أحد الصحفيين الذين عُرفوا بالتطبيع طوال مشوارهم الصحفي، وأحد الذين زاروا الكيان الصهيوني مرتين، المرة الأولى في الفترة التي شهدت طفرة في التطبيع عقب توقيع اتفاقية أوسلو، وتحديداً في نوفمبر من عام ١٩٩٤م، حين قام سعيد الطويل - رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين - بزيارة الكيان الصهيوني على رأس وفد من أعضاء الجمعية، وقرر زوج ابنته، الصحفي صلاح منتصر، أن يصحبه في الزيارة، ولأن الزيارة كانت بغرض تنشيط التطبيع الاقتصادي وعقد صفقات مع رجال الأعمال الإسرائيليين، فقد كان منطقياً أن يثور تساؤل عن أسباب وجود صحفي كمنتصر ضمن الوفد، وكانت إجابته أنه سافر من أجل المعرفة بإسرائيل!! وبعد عام تذكر منتصر أن عليه أن ينقل معرفته بإسرائيل لقرائه في مجلة أكتوبر، فبدأ في ٣/ ١٢/ ١٩٩٥م، نشر سلسلة مقالات في المجلة تحت عنوان: «إسرائيل بعيون صحفي مصري»!!

وكانت الزيارة الثانية في ٢١ مارس ١٩٩٧م، حين قرر منتصر أن يرافق المُطبع الشهير لطفي الخولي وآخرين من مجموعة تحالف كوبنهاجن في رحلة إلى الكيان الصهيوني، غرضها التظاهر على جبل غنيم في القدس، احتجاجاً على بناء مستوطنة هارحوما على الجبل، باعتبارها تعوق جهود السلام والتسوية!! وقد عقدت المجموعة المصرية لقاءات مع إسرائيليين من جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية، ومنها حزب الليكود، وفي هذه المرة كتب منتصر سلسلة مقالات يومية في الأهرام عن رحلته!!

ولأنه من رواد التطبيع فقد كان طبيعياً أن يدافع صلاح منتصر عن زملائه المطبعين، فيكتب في مقالاته اليومية بالأهرام دفاعاً عن فريد الديب، محامي الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، الذي قُبض عليه في أواخر عام ١٩٩٦م، وهجوماً على نقيب السينمائيين الذي فصل المخرج السينمائي حسام الدين مصطفى من النقابة بسبب زيارته للكيان الصهيوني في الفترة نفسها!!

ورغم أنه كان من المفترض أن يُحال صلاح منتصر للتحقيق في نقابة الصحفيين، كما فعلت نقابة السينمائيين مع حسام الدين مصطفى، وكما فعلت نقابة الصحفيين مع عبد المنعم سعيد ولطفي الخولي في الفترة نفسها، فإن وجود المطبع مكرم محمد أحمد على رأس النقابة حمى منتصر من المساءلة، بل إن مجلس النقابة اختاره عضو لجنة تحكيم بمسابقة التفوق الصحفي التي تجريها النقابة بين جموع الصحفيين كل عام، وكأنما يكرمه المجلس ويكافئه على تطبيعه[1]!!

وليس مجلس نقابة الصحفيين وحده من كافأ صلاح منتصر، فقد كافأه مبارك بتعيينه عضوا بمجلس الشورى، وبالمجلس الأعلى للصحافة، والمفارقة أن الرجل في التشكيل الأول للمجلس الأعلى للصحافة بعد ثورة ٢٥ يناير، ظل يحتفظ بعضويته باعتباره من الشخصيات العامة، بل انتخب وكيلاً للمجلس!!



(١) المصدر نفسه.

١٧

عمرو عبد السميع



لا يعرف كثيرون أنه نجل رائد المدرسة الحديثة في الكاريكاتير المصري، الراحل(عبد السميع عبد الله)، فقد عرفناه في السنوات الأخيرة من عمر نظام حسني مبارك مذيعاً مزعج الصوت والضحكات، مستظرفاً، ثقيلاً في وزنه وفي نفاقه للنظام، يطل على مشاهدي التليفزيون المصري الحكومي من برنامجه(حالة حوار)، الذي أقطعه إياه الوزير أنس الفقي ليدافع عن النظام ويهاجم خصومه ويسطح القضايا المهمة، ويوحي بوجود برامج حوارية حقيقية في التليفزيون المصري!!

التفت إليه الناس مع هجومه الشرس في برنامجه على جماعة الإخوان المسلمين أثناء انتخابات برلمان

٢٠٠٥م، ومع الوقت فهموا ـ بذكاء المصريين المعهود ـ حقيقة البرنامج وهدف مُقدمه، فصاروا يطلقون عليه «حالة حمار»!! أما من تابعوا الرجل قبل البرنامج، فقد عرفوه صحفياً وروائياً وكاتباً سياسياً موالياً للنظام، عمل صحفياً في مكاتب بعض الصحف العربية بالقاهرة، وبمكتب الأهرام في لندن، وباحثاً في مركز دراسات الأهرام، ولكن قليلين من يعلمون أن بعض المسؤولين الإسرائيليين ذكروا د.عمرو عبد السميع ضمن من تعاونوا معهم وقدموا لهم الخدمات الجليلة!!

في مذكراته عن السنوات التي قضاها سفيراً في مصر، يحكي الإسرائيلي ديفيد سلطان كيف أن عمرو عبد السميع لم يكتف باللقاء مع الإسرائيليين والتعامل معهم، في تلك الفترة، بل قرر أن يقوم بدور «قواد التطبيع»!! الذي يسهل لإسرائيليين لقاء المثقفين المصريين، وينظم لهم اللقاءات والحوارات، ويوفق رؤوساً في الحرام الصهيوني!!

يحكي سلطان عن واقعتين لعمرو عبد السميع من هذا النوع، ويذكر أن الأخير كان حينها مديراً لمكتب جريدة«الحياة» اللبنانية في القاهرة، وفي الواقعة الأولى نظم لقاء بين رجال السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، والإسرائيليين العاملين بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، وبين بعض المثقفين المصريين، أمثال لطفي الخولي ود.علي الدين هلال، وكما يحكي السفير فإن الحوار دار حول «عملية السلام»، وأفكار التعاون بين الكيان الصهيوني والدول العربية، ونشر عبد السميع مضمون الحوار في سلسلة من أربع مقالات(١)!!

ويبدو أن هذا اللقاء قد تم في بداية تعامل لطفي الخولي مع الإسرائيليين، وأن عمرو عبد السميع قد قدمه لهم، أي أن عبد السميع أقدم تطبيعاً من لطفي الخولي، وكان البوابة التي دخل منها الخولي عالم التطبيع في التسعينيات!!

أما الواقعة الثانية، ففيها نظم عبد السميع لقاء بين المثقفين الإسرائيليين، وبين ١٥ سفيراً إسرائيلياً، حضروا للقاهرة قبل توجههم إلى الدول التي يعملون بها، وقد نشر حوارات هذا اللقاء في سلسلة مقالات(٢)!!

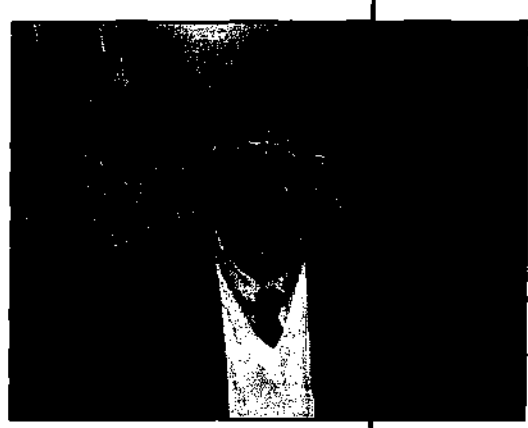
---

(١) انظر مذكرات ديفيد سلطان، ص ١٦٢-١٦٣

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٣

١٨

حسين سراج



في عام ١٩٨٠ التحق بمجلة «أكتوبر» محرراً للشؤون الإسرائيلية، وبعد أشهر قليلة قام بزيارته الأولى للكيان الصهيوني، ويبدو أن لأنيس منصور، رئيس تحرير الجريدة آنذاك، دوراً في ذلك، ومن يومها توالت زياراته للكيان حتى تجاوزت العشرين مرة، خلال السنوات الثلاثين الماضية، ورغم ذلك فقد بقي اسم (حسين سراج) مغموراً لا يكاد يعرفه أحد، باستثناء البضعة آلاف الذين يقرءون مقالاته في «أكتوبر»، وحتى بعد أن صار نائباً لرئيس تحريرها، لم تزدد مساحة شهرته، إلا حين بدأ الإعلام يسلط الضوء عليه خلال السنوات الأربع الماضية، وكانت كلمة السر هي «إسرائيل»!!

في بدايات عام ٢٠٠٨م بدأت إحدى دور النشر المصرية في توزيع ترجمة عربية لإحدى روايات الكاتب الإسرائيلي إيلي عامير، تحت اسم «ياسمين»، ورغم أن الترجمة جرى توزيعها عبر منافذ مؤسستي «الأهرام» و«الجمهورية» الحكوميتين، فإنها لم تثر الانتباه إلا بعد أن احتفى بها موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، وقالت جريدة هاأرتس الإسرائيلية إن سفارة العدو الصهيوني بالقاهرة أقامت في فندق سميراميس حفلاً كبيراً بمناسبة صدور الترجمة، حضره السفير الإسرائيلي شالوم كوهين، ومؤلف الرواية إيلي عامير، والمترجم، والناشر، والكاتب علي سالم، وهنا بدأت وسائل الإعلام المصرية في الالتفات لحسين سراج، مترجم الرواية!!

لم يكتف سراج بترجمة الرواية المطبوعة، فقام بنشر أجزاء منها في «أكتوبر»، ولم تكد الضجة التي أثارتها الترجمة تهدأ، مع انشغال الإعلام بقضايا أخرى، حتى نشرت جريدة هاأرتس الإسرائيلية في يونيو ٢٠٠٩م أن رئيس حركة «السلام» الإسرائيلية ياريف أوبنهايمر قد زار القاهرة، والتقى خمسة من أعضاء نقابة الصحفيين المصرية في منزل السفير الإسرائيلي بالمعادي، ونشرت الصحف المصرية الخبر، وتوصلت إلى أن أحد الصحفيين الخمسة المذكورين هو حسين سراج، ومع الضجة الإعلامية التي أثارها الخبر لم يتردد الرجل في الظهور على شاشة قناة «الحياة» الفضائية المصرية، ليؤكد النبأ، ويضيف أنه زار الكيان الصهيوني ٢٥ مرة، وأن أولى زياراته كانت عام ١٩٨١م، وأنه يستعد للزيارة السادسة والعشرين!!

كان جمال عبد الرحيم، عضو مجلس إدارة نقابة الصحافيين، حاضراً اللقاء التليفزيوني، وقد استفزته الاعترافات المتباهية، فطالب في اجتماع مجلس النقابة التالي بمحاسبة سراج على مخالفته قرارات النقابة بحظر التطبيع، وهو ما تحقق بعد ثمانية أشهر حين أصدرت لجنة التأديب بالنقابة قراراً بوقف سراج عن مزاولة المهنة ثلاثة أشهر، وذلك في ٣ فبراير ٢٠١٠م!!

كان لقرار التأديب دلالته الرمزية الشائنة، رغم أنه صدر بعد فترة طويلة، وجاء هزيلاً غير رادع، ولكن لأن ثلاثين عاماً من التطبيع لا يمكن تغييرها بعقوبة كهذه، فقد استقبل الرجل القرار بهدوء وقال: إنه سيلجأ للقضاء الإداري لإلغائه، وحاول أن يدفع

عن نفسه تهمة التطبيع قائلاً: إن عمله كمحرر شؤون إسرائيلية يفرض عليه أن يزور الكيان الصهيوني، من باب معرفة العدو وطرق تفكيره!!

ولم يكتف الرجل بدفع تهمة التطبيع عن نفسه، رغم وضوحها، واعترافه بزياراته للكيان الصهيوني، ويمشاركاته في احتفالات السفارة الإسرائيلية بإنشاء الكيان الصهيوني، بل بادر في حوار مع موقع (العربية نت ٢٨/ ٢/ ٢٠١٠م) بالهجوم على نقابة الصحافيين، وإهانة أعضاء مجلس إدارتها الذين عاقبوه برفق، ووصفهم بأنهم: «خفافيش الظلام، الذين يتخذون من نقابة الصحافيين المصرية مقراً لنشر أفكار بالية عفا عليها الزمن». ووصف النقابة بأنها باتت: «مرتعاً وبوقاً لمن يسعون إلى تسييس العمل النقابي، لتحقيق مآرب ومكاسب انتخابية على حساب المهنة، بغض النظر عن قناعتهم بصحة أو خطأ انتقاداتهم، فالمفترض أن نقابة الصحافيين المصرية نقابة فكر ورأي، ومن المفترض أن تدافع عن حرية الصحافي وحرية تنقله، لاسيما أن الدستور المصري يكفل ذلك»!!

وفي الحوار نفسه دعا الرجل إلى عرض الأفلام السينمائية الإسرائيلية في مصر والدول العربية قائلاً: «ومن حق كل مصري وعربي قراءة الأدب العبري، ليتعرف على هذا المجتمع، وأن يشاهد الأفلام الإسرائيلية، فالإسرائيليون عرضوا فيلم (زيارة الفرقة الموسيقية) الإسرائيلي في أحد فنادق القاهرة، ولكنني مع عرض هذا الفيلم في دور العرض المصرية والعربية أيضاً حتى يتم التعرف على إسرائيل، فمن غير المعقول أن فيلماً إسرائيلياً مثل (فالس مع بشير) وهو من أروع الأفلام السينمائية، وفيلم (عجمي) المرشح لجائزة الأوسكار لا يراهما المثقف العربي»!!

كان طبيعياً أن يتمادى حسين سراج في تطبيعه وتصريحاته على هذا النحو، فقد كان يعلم أن نقيب الصحافيين آنذاك، مكرم محمد أحمد، هو أحد رفاقه في مسيرة التطبيع، ولن تجرؤ النقابة على اتخاذ قرار قاس ضده كي لا تُحرج نقيبها، وكان يعلم أيضاً أن رئيسه في «أكتوبر»، مجدي الدقاق، يبارك تطبيعه، فهو أحد أعضاء عصبة توريث الحكم لجمال مبارك، وما كان للوريث أو عصبته أن يكونوا ضد التطبيع، أو يجازفوا باستفزاز الكيان الصهيوني، فقد كان استرضاء «الإسرائيليين» والحصول على مباركتهم، هو أحد

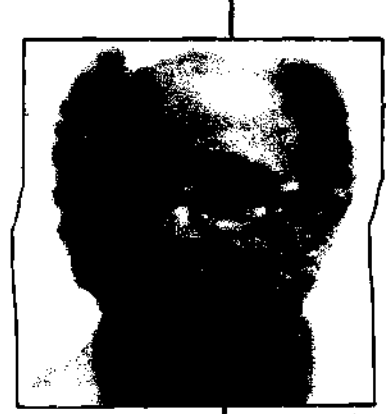
الخطوات الأساسية في مشروع التوريث!!

وبالفعل لم يخيب الدقاق الظن به، وخرج في برنامج «مانشيت» المذاع على قناة «أون تي في» المصرية، مساء ٨ فبراير ٢٠١٠م، ودافع عن نائبه حسين سراج قائلاً إنه لم يكن يمارس تطبيعاً بل كان يؤدي مهنته!! وكأن من دواعي مهنة الصحفي أن يشارك في الاحتفالات بذكرى اغتصاب فلسطين!! وأضاف الدقاق إنه لن يوقف سراج من عمله بالمجلة، وإنه نفسه لن يتردد في التطبيع مع الكيان الصهيوني حين تقوم دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة!!



١٩

حازم عبد الرحمن



يعتبره المراقبون أحد ممثلي الجيل الثالث لدعاة التطبيع في مصر. هو مدير تحرير جريدة «الأهرام» اليومية، ويطالع قراء الجريدة مقالاته صباح الأحد أسبوعياً، وفيها يحاول أن يبدو ليبرالياً وداعية ديمقراطية في مقالاته، بينما يصفه أحد زملائه في الجريدة بأنه: «من رجال الإدارة والنظام، وطالما روج للتطبيع، وقمع حق زملائه في التعبير عن رأيهم على صفحات الجريدة مستفزا مشاعرهم بنزعاته العنصرية ضد العرب والمسلمين، وهو أيضا صاحب المانشيت الشهير يوم الغزو الأمريكي البريطاني في مارس ٢٠٠٣ (بدأت حرب تحرير العراق)»[(١)].

(١) انظر : ما كتبه الصحفي بالأهرام كارم يحيى على موقع «البديل الالكتروني» الرابط:
http://elbadil.net/%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%85-%D9 %8A%D8 %AD %D9%8A% D9%89-

يروج حازم عبد الرحمن عبر مقالاته الأسبوعية للتطبيع ورفع المقاطعة عن الكيان الصهيوني، في الوقت الذي يدافع فيه عن سياسات حسني مبارك تجاه الكيان الصهيوني، ويستمر في ذلك حتى بعد ثورة يناير ٢٠١١م[1] ويندد بما يسميها «تيارات إسلامية متشددة» تسعى للهيمنة على المنطقة العربية وجرها للحرب مع الكيان الصهيوني، ويعتبر أن عمليات «حزب الله» و«حماس» ضد الاحتلال الصهيوني ما هي إلا «نزق» و«قلة خبرة»، وأنها تجلب الخراب على المنطقة[2] ولا ينسى في الوقت نفسه أن يدعو الكيان الصهيوني ـ وبكل أدب ـ للتخلي عن سياسة «الضرب بكل قسوة» لأنها بذلك تشجع المتطرفين رافضي السلام[3].

في ديسمبر ٢٠٠٨م كتب يدافع عن مصافحة شيخ الأزهر الراحل سيد طنطاوي لسفاح قانا شيمون بيريز واستهل مقاله بقوله: «لا يسع الإنسان العاقل المتزن الحريص علي مصالح البلاد والعباد، إلا أن يرحب بمصافحة الإمام الأكبر سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر للرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، علي هامش مؤتمر حوار الأديان الذي عقد أخيرا في نيويورك تحت رعاية الأمم المتحدة»[4].. أي أن كل من رفض تلك المصافحة هو غير عاقل وغير متزن وغير حريص على مصالح البلاد والعباد!! بل إن شيخ الأزهر نفسه يمكن وصفه بذلك لأنه قال وهو يحاول تبرير مسلكه: إنه صافح بيريز وهو لا يعرف أنه رئيس الكيان الصهيوني[*] أي أنه لو عرف لما صافحه!!

وفي المقال نفسه يدعو لرفع المقاطعة عن الكيان الصهيوني (أي يدعو للتطبيع معه) وحجته أننا لم نكسب من المقاطعة شيئاً: «جوهر القضية، إن الذين انتقدوا الشيخ لأنه صافح بيريز، يعتقدون أن مقاطعة إسرائيل ومحاصرتها بالعزلة هي الحل لمشكلات الشرق الأوسط. والواقع يبين أن إسرائيل لم تخسر شيئا من المقاطعة، بل إنها تتمدد وتشغل الفراغ الذي يتركه هؤلاء. فهي مازالت تحتل الجولان دون أن يلوح في الأفق

(١) انظر مقاله في «الأهرام» المعنون «أنصفوا سياسة مبارك الخارجية»، عدد ٨/ ٥/ ٢٠١١م

(٢) انظر مقاله في «الأهرام» عدد ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٦م.

(٣) انظر مقاله في «الأهرام» بتاريخ ٤/ ١/ ٢٠٠٩م.

(٤) في مقال له بـ«الأهرام» ٧/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

(*) نحن لا نصدق شيخ الأزهر الراحل في هذا التبرير، وهو قد أعلنه صراحة أنه مستعد لاستقبال أي مسؤول إسرائيلي في الأزهر، ولو كان بنيامين نتانياهو.

أي أمل بقرب الانسحاب منها، وهي مازالت تحتل مزارع شبعا، لأن سوريا ترفض إبلاغ الأمم المتحدة رسميا بأنها لبنانية وتسلمها الخرائط الدالة علي ذلك، ثم إن المعلومات المتوافرة تبين أنه تحت ستار المقاطعة استطاعت إسرائيل أن تتسلل إلي مناطق عديدة في العالم العربي!!.. فماذا كسب أنصار المقاطعة؟»..

وفي ذروة العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦م، كتب حازم عبد الرحمن منددا بـ«عقلية الهزيمة» التي حكمت حزب الله وهو يأسر الجنديين الإسرائيليين، ومبشراً التيارات الإسلامية المقاومة بنكسة أو هزيمة، ومما قال:« حماس وحزب الله وحركة الإخوان المحظورة في مصر وجبهة العمل الإسلامي في الأردن والتكفيريون في العراق من السنة والشيعة، ووراءهم إيران، كل هؤلاء دفعهم النزق، وقلة الخبرة ونقص العلم إلى الدخول في مواجهة، ما كان أغناهم عنها... لقد جلبوا الخراب علي المنطقة... لقد تخيلوا أنهم بمجرد جلوسهم في مقاعد السلطة، أو اقتراب بعضهم منها، صاروا في وضع من يستطيع أن يأمر فيطاع، وأنهم صاروا في موقف المسلمين الأوائل الذين قهروا الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية... ولم يدركوا أن هناك ما يقرب من ١٥ قرنا من الزمان قد انقضت على تلك الأحداث وتغيرت معها موازين القوة..»[1]

وفي ذروة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في بدايات عام ٢٠٠٩م، كتب يندد بحماس التي «وضعت شعبها تحت سيف الجلاد»، وبالشعوب العربية التي تحكمها «عقلية القطيع» حين تخرج تعلن عن استعدادها للشهادة من أجل الدفاع عن غزة، ويقول: إنها شهادة بلا ثمن!![2] وفي الوقت نفسه يخاطب «إسرائيل» بكل أدب أن تكف عن مبدأ الضرب بقسوة حتى لا تشجع المتطرفين على مقاومتها!![3]

من أجل هذا وغيره استحق حازم عبد الرحمن أن تضعه وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني ضمن قائمة الكتاب «العرب» الذين يعبرون عن وجهة نظر الدولة الصهيونية في الصراع العربي ـ الصهيوني، واستحق أيضاً أن يشير إليه البعض باسم«حاييم عبد الرحمن»!!

---

(١) «الأهرام» ٢٣/٧/٢٠٠٦م.
(٢) «الأهرام» ١١/١/٢٠٠٩م.
(٣)«الأهرام» ٤/١/٢٠٠٩م.

٢٠

علي السمان



ليس أزهرياً كما يظن كثير من الصحفيين والإعلاميين، فقد تخرج في كلية الحقوق بالإسكندرية عام١٩٥٣م، وحصل على دكتوراه القانون والعلوم السياسية من جامعة باريس عام ١٩٦٦م، وعمل في المكتب الإعلامي بالسفارة المصرية بباريس، ومراسلاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط في باريس، ثم كلفه بعدها الرئيس السادات بأن يكون مسئولاً من موقعه في باريس عن الإعلام الخارجي في رياسة الجمهورية بين عامي (١٩٧٢ــ١٩٧٤م)، ثم صار مستشاراً إعلامياً للرئيس للسادات، ثم مديراً لمكتب رئيس الوزراء لمشروعات البنية الأساسية من ١٩٧٩م إلى

١٩٨١م، فرئيساً لوكالة أنباء الشرق الأوسط حتى عام ١٩٨٤م. وفي عام ١٩٩٧م اختير نائباً لرئيس اللجنة الدائمة للحوار بين الأديان السماوية بالأزهر الشريف، وظل بالمنصب حتى عام ٢٠٠٦م، كما عينه شيخ الأزهر مستشاراً له لشئون حوار الأديان في عام ٢٠٠٠م، ولعل هذا سبب الاعتقاد بأنه من الأزهريين!!

كان السمان إذن من موظفي رياسة الجمهورية في عهد أنور السادات، وكان مهمته في باريس هي تبييض وجه النظام خارج مصر، واختاره السادات ليكون مستشاراً إعلامياً له مختصاً بالإعلام الخارجي، في فترة كان السادات فيها شديد الاهتمام بصورته الإعلامية خارج مصر، خاصة أن الإعلام الغربي كان يقوم بتلميعه ويركز على أخباره عقب زيارته للكيان الصهيوني ومبادرته للصلح معه!!

وفي مذكراته التي نشرت تحت اسم « أوراق عمري»[1] يروي السمان أنه بدأ اتصالاته بالتجمعات والشخصيات اليهودية في أوربا أثناء عمله في باريس منذ أواخر الستينيات، ويبدو أنه كان يؤدي دوراً مخابراتياً في هذا الصدد، وكان لانضمامه لجمعية (الأديك) دور كبير في تحديد مسار حياته، فقد كان الهدف المعلن للجمعية هو إقامة حوار بين الأديان، وعن طريق العضوية فيها، والكتابة في نشرتها الدورية، انفتحت له أبواب التواصل مع يهود أوربا، وكانت اتصالاته الأولى بالإسرائيليين، ويذكر أنه قبل في تلك الفترة أن يناظر دبلوماسيا إسرائيليا بإحدى قاعات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بباريس، وعمل على إقامة علاقات قوية مع« أصدقاء إسرائيل» من العرب واليهود، وأنه ساهم بعلاقاته تلك في التمهيد لاتصالات الرئيس السادات السرية والعلنية بالإسرائيليين فيما بعد!!

وفي أثناء المفاوضات المصرية الإسرائيلية في منتجع كامب ديفيد، وبعد تعثرها، قام السمان بترتيب لقاءات بين الرئيس السادات وقيادات يهودية دولية، بغرض دفعهم للتأثير على قادة الكيان الصهيوني فيما يخص المفاوضات، ويذكر السمان أنه قد في تنظيم تلك اللقاءات باليهودي (كارل كاهان)، الذي كان أحد كبار رجال البنوك النمساويين في ذلك الوقت!!

(١) علي السمان، أوراق عمري، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ط١، ٢٠٠٥.

وحين انتهى السادات من مفاوضاته، أنهى مسؤولية السمان عن الإعلام الخارجي برئاسة الجمهورية، وكلفه بمواصلة متابعة الاتصالات مع الدوائر اليهودية والإسرائيلية، وخصوصا مع زعيم المعارضة الإسرائيلية ـ آنذاك ـ شيمون بيريز، الذي التقاه السمان بمدينة أنفيوس البلجيكية في مارس ١٩٧٩م، ووضع معه ـ حسبما روى ـ خطة إعلامية للترويج لحل شامل للقضية الفلسطينية!!

وفي العام التالي، رتب السمان لزيارة ثلاثة من كبار الشخصيات اليهودية الأوروبية إلى مصر، والتقائهم بالسادات!!

وبعد اغتيال السادات عام ١٩٨١م ظل السمان يعبر عن توجهات النظام وسياساته، ومنها سياساته نحو الكيان الصهيوني، بعمله رئيساً لوكالة الأنباء المصرية الرسمية (وكالة أنباء الشرق الأوسط) حتى عام ١٩٨٤م.

وفي الثمانينيات والتسعينيات واصل السمان علاقاته مع الإسرائيليين، وساعدهم في إيقاع شخصيات مصرية أخرى في حبائل التطبيع، ومن أخطر إنجازاته في ذلك أنه ساعد السفير الإسرائيلي ديفيد سلطان في لقاء شيخ الأزهر الراحل د.محمد سيد طنطاوي، حين كان مفتياً للديار المصرية، وفي ديسمبر ١٩٩٤م سعى السمان بالتعاون مع السفير نفسه في الإعداد للقاء بين شيخ الأزهر جاد الحق علي ورئيس الكيان الصهيوني عيزرا فايتسمان، ولكن اللقاء لم يتم بعد تدخل الدكتور مصطفى خليل كما ذكرنا سابقاً[1]!!

كان السمان قد عاد في العام نفسه لجمعية (الأديك)، ولكنه صار رئيساً لها هذه المرة بمعاونة من صديقه اليهودي (كارل كاهان)، وهو ما أتاح له أن ينظم باسم تلك المؤسسة مؤتمراً في (باريس) تحت عنوان «لن نفرق بين أبناء إبراهيم.. بعد اليوم»، وسعى لإقناع الأزهر بالانضمام إلى هذا النوع من الحوار، ويبدو أن علاقات السمان بالإسرائيليين، وتوسطه بينهم وبين د.محمد سيد طنطاوي وهو في منصب المفتي، جعل الأخير بعد توليه مشيخة الأزهر يسند للسمان مسئولية حوار الأديان عام ١٩٩٧م، وفي تلك الفترة التقى طنطاوي في مكتبه بالأزهر بكبير حاخامات الكيان الصهيوني، وبالسفير الإسرائيلي بالقاهرة، لتكون المرة الأولى التي يدخل فيها السفير الإسرائيلي الأزهر

(١) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، ص ٨٥.

الشريف!!

كما نجح السمان في عام ١٩٩٨م في إبرام اتفاق بين الأزهر، والفاتيكان، حول إنشاء لجنة مشتركة للحوار الديني، ودخلت الكنائس البروتستانتية والإسرائيليون على الخط، وظل السمان يقوم بعمله في لجنة الحوار بالأزهر بضع سنوات، ثم صار رئيساً للجنة حوار الأديان بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف، وظل في الوقت نفسه محتفظاً بموقعه في (الأديك)!!

في السنوات الأخيرة يمكن رصد أكثر من مشهد وقف فيه السمان يدافع عن التطبيع والكيان الصهيوني، ففي يوليو ٢٠٠٧ وقف في مؤتمر حوار الأديان الخامس بالدوحة ليصف العمليات الاستشهادية التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الاحتلال الصهيوني بأنها عمليات انتحارية تستهدف قتل الأبرياء من أبناء 'جيراننا الإسرائيليين'!!

وفي مايو ٢٠٠٩م كان السمان على رأس حضور حفلة الموسيقار الإسرائيلي (دانييل بارنبويم) في دار الأوبرا المصرية، وكتب مقالاً تعجب فيه ممن وقفوا ضد تنظيم الحفلة باعتبارها تطبيعاً!!

والمشهد الثالث كان في مساء ٢٣ أغسطس الماضي، حين نفى السمان عن الشاب المصري (أحمد الشحات) الذي أنزل العلم الإسرائيلي من أعلى بناية السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، وصف البطولة، واستنكر ما فعله، محذراً من أن يؤدى الاعتداء على مبنى السفارة إلى فوضى غير محسوبة!![1].



(١) في إحدى حلقات برنامج« ٩٠ دقيقة »على فضائية «المحور» المصرية.، ١٣ /٨/ ٢٠١١م.



محمد سيد طنطاوي [1]



طنطاوي يصافح الإرهابي الصهيوني شيمون بيريز

قد يكون محمد سيد طنطاوي أقل من تولوا مشيخة الأزهر علما، وربما كان أقلهم ذكاء وفهما لشؤون الحياة (وبالتأكيد هو أقلهم شعبية وقبولا من الناس!)، ويمكن أن نحتمل هذا كله، باعتبار أن الرجل تولى هذا المنصب بالتعيين، وأن من جاءوا به راضون عنه وعن مواقفه وفتاواه، ولا يهمهم إن كانت أغلبية الأمة تراه دون المنصب الجليل علما وعقلا، ولكن من يحتمل أو يقبل أن ينضم الرجل الذي يصفونه بـ«الإمام الأكبر» لقائمة رجال التطبيع ودعاته في مصر ؟!

هذا ما حدث، ويحدث منذ سنوات، وعلى النحو التالي:

(١) نُشر هذا التقرير في صيف عام ٢٠٠٩م.

للشيخ سيد طنطاوي سجل مليء بالكبوات والعثرات والخطايا فيما يخص القضية الفلسطينية، ولكن الخطيئة الكبرى بحق كانت في سبتمبر ٢٠٠٥م، حين قال «لا يوجد في الدين الإسلامي ما يحرم التطبيع مع الدول الأخرى، خاصة إسرائيل، طالما كان التطبيع في غير الدين وفي المجالات التي تخدم شؤون الحياة واحتياجاتها!!».. فبهذه الفتوى ذات الكلمات المعدودة، دخل الرجل التاريخ باعتباره أول شيخ للأزهر في تاريخ صراعنا مع العدو الصهيوني، يدعو للاعتراف بـ «إسرائيل»، ومعاملة الصهاينة «سارقي فلسطين» كباقي شعوب الأرض، التي لم تحتل أرضنا، ولم تُرق دماءنا، أو تدنس مقدساتنا!!

دخل التاريخ، ولكنه اختار أن يدخله من باب التطبيع، وموالاة أعداء الأمة، ومصافحتهم بحرارة ومودة، والاعتراف بكيانهم الغاصب!!

ويبدو أن الرجل اعتاد أن يتلقى الناس غالب فتاواه بالاستهجان والتنديد، وأن يقابل ذلك باللامبالاة والاطمئنان، مادام من عينوه في منصبه راضين عنه وعن فتاواه، فألقى فتواه هذه المرة صريحة لا لبس فيها، ولم نجده كالعادة يحاول تصليح خطأه، فيصدر فتوى مضادة، أو بيانا يلطف فيه من وقع كلماته هذه، رغم الاعتراضات الشديدة التي واجهها من علماء الأزهر ومن رابطة علماء فلسطين، التي أصدرت بيانا اعتبرت فيه الفتوى موالاة للكافر الغاصب، وموالاة الكافر لا تجوز في الإسلام...»، وقالت: إنها - أي الرابطة - كانت تنتظر من الشيخ فتوى أخرى «يدعو فيها إلى تجنيد الجيوش لطرد اليهود من باقي أرض فلسطين الحبيبة...» !

والعجيب في فتوى الشيخ أنه أصدرها متبرعا، دون أن تُطلب منه أو يُكره عليها، فيومها كان الرجل يشارك في احتفال محافظة الشرقية بعيدها القومي، وكان من الممكن ألا ينزلق لهذا المنحدر، لو أراد.. ولكنه فعلها!

فتوى تحرم العمليات الاستشهادية

في نوفمبر ٢٠٠٣م، ولم تكن انتفاضة الأقصى قد خمدت بعد، قرر سيد طنطاوي أن يقول رأيه في العمليات الاستشهادية، واختار المكان المناسب لذلك من وجهة نظره، وهو التليفزيون الإسرائيلي، وفي اللقاء أكد الشيخ بهدوء يحسد عليه أن العمليات

الاستشهادية التي يقوم بها المقاومون في فلسطين، هي في حقيقتها عمليات انتحارية تعارض أحكام الإسلام، وأن من يقوم بها يعامَل في الآخرة معاملة المنتحر، أي يكون من أهل النار، وندد الشيخ كذلك بمن يدعون لتلك العمليات، لأنهم في رأيه يهددون الاستقرار ويشعلون الصراعات في المنطقة العربية.

وكالعادة لم يبال الشيخ بالبيان الذي أصدره ٢٨ عالما أزهريا، على رأسهم مفتى الجمهورية، يتبرؤون فيه من تصريحاته، ويؤكدون فيه على مشروعية العمليات الاستشهادية، وأن الجهاد فرض على المسلمين ضد أعدائهم، كما لم يبال بحزن الأمهات الفلسطينيات على أبنائهن الشهداء، الذين وصفهم الشيخ بـ«المنتحرين»، وجعلهم في النار، ولم تقلقه فرحة الإسرائيليين بالفتوى، وتمنيهم أن ترحمهم من رعب العمليات الاستشهادية!!

واحنا مالنا بحصار غزة!

حين ضُبط طنطاوي متلبسا بمصافحة رئيس العدو الصهيوني شمعون بيريز في نيويورك في نوفمبر الماضي، وانقلب عليه الرأي العام في وقت كانت فيه غزة تحت الحصار، حاول «الإمام الأكبر» التنصل من الأمر كله في البداية، وإنكار المصافحة، وحين استضافه عمرو الليثي في برنامجه «اختراق» عبر الهاتف، كان الرجل عنيفا وثائرا، وحين سأله عمرو عن موقفه من حصار غزة، قال الرجل كلمات اضطرت الرقابة لحذفها، من قبيل: «حصار إيه وقرف إيه؟ وإحنا مالنا».. «لا أعلم أن هناك حصاراً على غزة»، ورغم أن الكذب لا يليق بمقام العلماء، خاصة بمن يرأس مؤسسة الأزهر، فإن جهل الرجل بحصار غزة، حقيقة أو ادعاء، كان أشد وأنكى على الأمة العربية والإسلامية، وقوله: «إحنا مالنا» كان تأكيدا للنهج الأمريكي الإسرائيلي في فصل مصر عن واجباتها العربية والإسلامية، وجعل القضية الفلسطينية شأنا داخليا للفلسطينيين وحدهم، بغياب البعد العربي والإسلامي عنها، وهذا ما تريده إسرائيل وتسعى إليه!!

دعوة نتنياهو لزيارة الأزهر

في وقت نجد فيه نقابة الممثلين المصرية، كغيرها من النقابات المهنية، تُحرم التطبيع مع العدو الصهيوني بكافة الصور ومن بينها اللقاءات المباشرة مع إسرائيليين، أو

المشاركة في مهرجانات تشارك فيها إسرائيل، ولا يجرؤ نقيبها على مقابلة أي شخصية إسرائيلية في أي محفل فني، نجد شيخنا طنطاوي لا يتردد في المشاركة في مؤتمرات حوار الأديان التي تضم الحاخامات الإسرائيليين، ولا يتردد في مصافحة الرئيس الإسرائيلي بيريز بكلتا يديه وبحرارة ومودة صادقة، ولا يتردد في استقبال كبير الحاخامات الإسرائيليين في مشيخة الأزهر في منتصف التسعينيات، ومن بعده يستقبل السفير الإسرائيلي، ولا يتردد منذ أيام في الجلوس مع بيريز على منصة واحدة، في مؤتمر حوار الأديان الأخير في كازاخستان، وكأن الإمام الأكبر وتابعه زقزوق، أقل وطنية وإحساسا بالقضية الفلسطينية من أي راقصة أو ممثلة تلتزم بقرارات نقابتها، وترفض لقاء الإسرائيليين ومجرد مصافحتهم!!

ويبدو أن الشيخ بعد لقائه مع بيريز والضجة التي ثارت، رأي أنه لا جدوى من الإنكار، وقرر أن يتمادى في التطبيع دون حياء أو مراعاة لمشاعر العرب والمسلمين، فقال إن مكتبه مفتوح أمام أي يهودي يرغب في زيارته، وإنه لا يمانع في استقبال الرئيس الإسرائيلي أو رئيس وزرائه في الأزهر (كان الكلام أيام أولمرت ولكن الدعوة مازالت مفتوحة لنتنياهو) ، وإنه مستعد لزيارة القدس كما فعل السادات ، تحت المظلة الإسرائيلية!!

ألهذا يدافع عن السادات بحرارة ؟

ترى ما هو سر دفاع سيد طنطاوي عن الرئيس السادات بهذه الحرارة والتفاني ؟ ..

حين أثيرت قضية فيلم « إعدام فرعون» ـ الفيلم الإيراني الذي يتحدث عن قتل السادات ـ سارع الشيخ لوصف السادات بـ«الشهيد »، وقال: إن حرب أكتوبر تكفي لتكفر عنه كل ذنوبه، وحين سئل في الجلسة نفسها عن رأيه في قضية اعتقال الرئيس السوداني، قال فضيلته: إنه لا يتدخل في السياسة!!

ولم تكن المرة الأولى التي يدافع فيها الشيخ عن السادات، ولم تكن الأخيرة (لاحظ أنه لم يذكر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأي دفاع أو مدح، السادات وحسب)، ففي مؤتمر حوار الأديان الأخير في كازاخستان، حرص الشيخ على توجيه كلمة للوفد الإيراني وصف فيها السادات بـ:« فلتة القرن العشرين»، داعيا لرفع اسم قاتل السادات

(خالد الإسلامبولي) من أكبر شوارع طهران، وإلى احترام الصحابة وعدم سبهم، أي أنه ساوى بين موقف إيران من الرئيس السابق وموقفها من صحابة رسول الله (رضوان الله عليهم جميعا)!! كما سبق للشيخ أن جعل رفع اسم الاسلامبولي، وحرق فيلم إعدام فرعون، شرطين أساسيين ليقوم فضيلته بزيارة إيران، وافتتاح فرع للأزهر بها!!

لهذه الدرجة يحب الشيخ طنطاوي السادات، ويسير على خطاه في مصالحة الإسرائيليين، والاعتراف بدولتهم المحتلة!! ولعل هذا ما دعا المحامي طلعت السادات، ابن أخي أنور السادات وصاحب العلاقات القوية مع الإسرائيليين، يسارع لرد الجميل للشيخ، والتضامن معه في موقفه من قضية المصافحة، والدفاع عنه بحرارة مماثلة، فكلا الرجلين في خندق واحد.. خندق التطبيع وصداقة إسرائيل!!





محمود عاشور



باستثناء عضويته في لجنة حوار الأديان بالأزهر، التي تشارك في مؤتمرات مشتركة مع إسرائيليين، لم يُؤثر عن الشيخ محمود عاشور أنه يلتقي بإسرائيليين داخل مصر أو خارجها، أو أنه يقيم علاقات مع السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، أو يقيم علاقات اقتصادية أو شخصية مع إسرائيليين، أو أنه زار الكيان الصهيوني، أي أن الرجل في تاريخه الظاهر لنا لم يقم بنشاطات تطبيعية مباشرة تسلكه في عداد كبار المطبعين ومشاهيرهم، ورغم ذلك فقد صدر منه ما هو أخطر من كل تلك النشاطات، وأسدى خدمة لا تُقدر للتطبيع والمشروع الصهيوني!!

بدأت القصة في نوفمبر ٢٠٠٧م، حين أصدر الشيخ فرحات سعيد المنجي (وكيل سابق للأزهر) فتوى تحرم الزواج بالإسرائيليات، كونهن من نساء دار الحرب (نساء العدو)، اللاتي ذهب الفقهاء إلى تحريم الزواج بهن.. ولا ريب أنها فتوى سليمة من الوجهة الشرعية والسياسية، وكان يمكن أن ينتهي الأمر على هذا النحو لولا أن قامت جريدة الشرق الأوسط اللندنية بعدها بأيام بالاتصال بالشيخ محمود عاشور للتعليق على الفتوى، فما كان منه إلا أن رفض فتوى زميله المنجي، وأفتى بجواز الزواج من الإسرائيليات!!

تعلل عاشور بأن الشرع أحل الزواج من الكتابيات في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ﴾ [المائدة:٥]. وبناء على ذلك: «فإذا تزوج المسلم من يهودية مقيمة في أي مكان في العالم، يصبح زواجاً شرعياً بنص هذه الآية القرآنية». وحين قيل للشيخ إن الشرع يحرم الزواج بنساء العدو المحارب للمسلمين، رد الشيخ بأن إسرائيل لم تعد عدواً لمصر، وقال: «إن إسرائيل لم تعد لنا نحن المصريين دار حرب، لأنه هناك اتفاقيات ومعاهدات سلام بيننا وبينها، وهناك يهود يأتون من إسرائيل إلى مصر في أمان وكذلك هناك مصريون يذهبون إلى إسرائيل..»[1]

كانت الفتوى نصراً كبيراً للتطبيع وأهله، فالشيخ قد أجاز للمصريين أن يتزوجوا إسرائيليات، فيحمل أبناؤهم الجنسية الإسرائيلية، بل تفهم من مضمون الفتوى أن الشيخ يوافق على كافة التعاملات (التطبيع) مع الإسرائيليين، وعلى كافة الاتفاقات المبرمة معهم، وأنه لم يعد يرى العدو الصهيوني عدواً، وأن «التطبيع» جائز شرعاً لأنه يأتي في إطار الالتزام بالاتفاقيات مع الكيان الصهيوني!!

وقد أثارت هذه الفتوى جدلاً شديداً، ودعت جبهة علماء الأزهر لإصدار بيان شديد اللهجة يُفندون فيه ما قاله الشيخ عاشور، وتولى أكثر من عالم الرد عليها. واختصاراً نقول إن الجدل الفقهي بشأن حل الزواج من الكتابية الحربية أو عدمه، لا ينطبق على الحالة الصهيونية، فالكيان الصهيوني في ميزان الشرع هو كيان غاصب، غير طبيعي، لا ينطبق

(١) جريدة «الشرق الأوسط»، لندن، بتاريخ ٨/ ١١/ ٢٠٠٧ م.

عليه مفهوم دار الحرب، بالمعنى الفقهي المعروف لدار الحرب، ولا تُوصف نسائه بـ«الحربيات»، فقد قامت الدولة الصهيونية على جزء من دار الإسلام، وكل مستوطن صهيوني لفلسطين هو عدو محتل أخذ مكاناً لأصحاب الدار الأصليين، لا فارق بين رجل وامرأة في ذلك الكيان الغاصب، ولا يوجد في الدولة الصهيونية مدنيون، ومن ثم فالواجب على كل المسلمين، أن يبلوا جهدهم في القضاء على ذلك الكيان، ويحرم عليهم أن يعترفوا له بشرعية، أو يسلموا له بالوجود القانوني والشرعي، مهما طال الزمن ، فتقادم الغصب لا يمنحه الشرعية، ويبقى ما بُني على باطل باطلاً.

الزواج بالإسرائيلية فضلا عن كونه موالاة ومودة للعدو الصهيوني، وهو ما تحرمه الشريعة، فإنه يحمل في طياته الاعتراف بالدولة الصهيونية، وقبول ما فعلته في فلسطين والفلسطينيين والعرب، وهذا ما يحرمه الإسلام قطعاً، ولا قيمة لما قاله الشيخ عاشور عن «السلام» مع الصهاينة، فالصلح مع الكيان الصهيوني غير جائز بمقتضى الشرع، وإن كان الحكام قد بادروا للصلح دون مشاورة الأمة، فصلحهم لا يبيح للمسلمين التطبيع مع العدو الصهيوني، أو الزواج بنسائه.

وإذا كان أهل العلم والأمانة من أهل السياسة قد بينوا الأخطار العظيمة على الأمن القومي المصري والعربي المترتبة على ظاهرة الزواج من الإسرائيليات، فإن أهل الفقه ملزمون بإصدار الفتاوى التي تؤيد أهل السياسة، وتحرم على الشباب المصري الوقوع في تلك الخطيئة الوطنية والدينية، ولا شك أن حفظ الأمن القومي للوطن والأمة مقصد من المقاصد الرئيسية للشريعة الإسلامية، ولن يقبل الإسلام من فقهائه ما يخالف ذلك المقصد.

لم يتراجع الشيخ عاشور فيما نعلم عن فتواه حتى اليوم، وإن كنا نرجو أن يفعل، كما نرجوه أن يستبدل بمثل هذه الفتاوى الصادمة، فتاوى تؤكد الحقوق الفلسطينية، وترفض احتلال فلسطين والتعامل مع المحتلين، خاصة أن العالم الإسلامي كله يأمل في أن يستعيد الأزهر دوره في خدمة القضايا العربية والإسلامية بعد ثورة ٢٥ يناير..



٢٣

لينين الرملي



كم كان صعبا على النفس، أن تُنشر صور لمؤلف «بالعربي الفصيح»، و«الهمجي»، و«إنت حر»، وهو يصافح الملحق الثقافي الإسرائيلي، ويرحب به في مسرحه!!.. نعم لقد فعلها لينين الرملي، الكاتب المسرحي المعروف، وبهدوء شديد، وبلا مبالاة غريبة!!

كان ذلك في يناير ٢٠٠٨م، وفي المسرح القومي حيث كان يعرض لينين مسرحيته (اخلعوا الأقنعة) التي كتبها وأخرجها، وحين طُلب منه الاعتذار عن المصافحة وعن التقاط الصور مع المسئول الإسرائيلي، رفض قائلاً: إنه لن ينضم للقطيع المعارض للتطبيع، وإن الأديب نجيب محفوظ ظل

يراسل الإسرائيليين ٣٠ سنة دون أن يتهمه أحد بالتطبيع، بل صنع له المصريون تمثالاً!!

والحقيقة أن ما تردد عن انضمام الرملي للمطبعين قد مثل صدمة كبيرة في الوسط الفني والثقافي، الذي طالما نظر للرملي باعتباره واحداً من الفنانين المناضلين من أجل الحرية والعدالة، ولما حازه وأعماله من احترام وتقدير خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبينما تحولت الصدمة لدى البعض إلى تشكك وعدم تصديق، خاصة مع التصريحات المراوغة للرملي، (التي رفض فيها التطبيع، وأبى في الوقت نفسه الاعتذار عن مصافحته للملحق الثقافي الإسرائيلي)، فقد دفعت - أي الصدمة - آخرين إلى مهاجمته بشدة، وطلب شطبه من نقابات المهن الفنية. وقد خلفت تصريحات لاحقة للرملي مزيداً من الاستفزاز، فقد قال: إن التطبيع ليس تهمة يجرمها القانون!! وإن الرئيس المصري يستقبل إسرائيليين، وإن وزارة الثقافة تطبع أعمالاً إسرائيلية، ووزارة الزراعة تستعين بخبراء إسرائيليين، وإنه لم يفعل أكثر من هؤلاء!!..

هناك من يؤكدون أن الرملي بدأ التطبيع في بداية التسعينيات، ويستدلون على ذلك بما ذكره (علي سالم) في كتابه (رحلة إلى إسرائيل)، وذلك حينما حكى قصة لقائه في تل أبيب بجابرييل روزنباوم، رئيس المركز الأكاديمي الإسرائيلي الحالي، وذكر أنه حين شعر بأن وجه الإسرائيلي مألوفاً له سأله: هل رآه من قبل؟ فأجاب روزنباوم: «في الغالب شاهدتني في ندوة نجيب محفوظ، أو في كافيتريا الأوديون، أو مع لينين الرملي.. أنا أقوم الآن بترجمة مسرحيته (سعدون المجنون) إلى اللغة العبرية»[1]

أي أن الرملي - إن صحت رواية علي سالم - تعامل مع الإسرائيليين على الأقل منذ تاريخ هذه الواقعة التي جرت في إبريل من عام ١٩٩٤م، ولكن ظل تعامله مع روزنباوم بعيداً عن الضوء الإعلامي!!

والمفارقة هنا أن الرملي قبل شهرين من واقعة مصافحته للملحق الثقافي الإسرائيلي، قد اتهم الإسرائيليين بسرقة نص مسرحيته (سعدون المجنون) وتمثيلها على أحد مسارح تل أبيب، وقال إن من شاهدوا العرض الإسرائيلي للمسرحية أخبروه بأنه جاء مسخاً مشوهاً ومجرداً من أي روح أو رؤية فنية مبتكرة، ولم يخبرنا من هؤلاء الذين أخبروه

(١) انظر: رحلة إلى إسرائيل، ص ٤٩.

وكيف تسنى لهم مشاهدة المسرحية على أحد مسارح تل أبيب!!

وقد صدرت عن الرملي في الفترة نفسها تصريحات صادمة أخرى تدل على أنه كان يمر بحالة من عدم الاتزان، ففي حوار مع صحيفة المصري (عدد ١٢/ ٩/ ٢٠٠٨م) قال الرملي إنه لا يوجد في مصر من يصلح للحكم سوى حسني مبارك ونجله جمال!! وفتح النار على حركة (كفاية) ووصف أعضائها بـ«المساطيل»، وبدا متشائماً وساخطاً على الجميع!!

ويبدو أن الغموض الذي ساد موقف الرملي من التطبيع، قد ساهم في صنعه رد الفعل الغريب من نقيب المهن التمثيلية في تلك الفترة (أشرف ذكي)، فقد حاول الدفاع عن الرملي، ودفع تهمة التطبيع عنه، وعقد مؤتمرا صحفيا لأجل هذا الغرض في الثالث من يوليو ٢٠٠٨م، ولكن المفاجأة أن الرملي سرعان ما غادر المؤتمر، تاركا النقيب يواجه انتقادات الحضور، ويحاول الدفاع عنه في غيبته، وكان دفاعاً مستفزاً، فقد قال النقيب إن دعوة الملحق الثقافي الإسرائيلي للمسرح ليست جريمة، وإن التقاط (الرملي) للصور التذكارية مع ذلك الإسرائيلي لا يدخل في حيز ممارسة التطبيع!! بل الأنكى أن النقيب قصر التطبيع المحظور على التطبيع المهني، دون التطبيع الشخصي، معرفاً التطبيع بأنه: القيام بإنتاج مشترك مع إسرائيل، مؤكداً أن هذا ما لم يحدث من الرملي، ومشيرا إلي أن الرئيس المصري يلتقى كثيرا بالرئيس الإسرائيلي، دون أن يتهمه أحد بالتطبيع!!



٢٤

عمر الشريف(*)



أغلبنا لا يعلم علاقة الممثل المصري ذي الأصول اليهودية (عمر الشريف) بالتطبيع، فقد اعتاد الإعلام أن يقدمه في صورة النجم المصري الذي استطاع غزو هوليود، وفرض نفسه على القائمين عليها من اليهود، حاملا وطنه في قلبه، حريصا على العودة إليه كلما سنحت له الفرص، ولم يخبرنا ذلك الإعلام المضلل أن علاقة الشريف المعلنة بالإسرائيليين تعود لعام ١٩٧٩م، حين قام بأداء دور قصير في فيلم (أشانتي) مع الممثل مايكل كين، وهو فيلم يهاجم العرب ويترولهم، ويصفهم بالجهل والتخلف، وقد صُور الجزء الأكبر منه

(*) نُشر هذا المقال في سبتمبر ٢٠٠٩م

بصحراء النقب الفلسطينية، ومثل فيه بعض الممثلين الإسرائيليين، وبسبب ذلك فُرضت المقاطعة العربية على عمر الشريف لتعاونه مع الصهاينة، بعد أن شنت الصحافة العربية حملة على الفيلم ، وطالبت بمقاطعة الشريف وجميع أعماله!!

فيما بعد رُفعت هذه المقاطعة، بعد اتصال عمر الشريف بالجامعة العربية، ودفاعه عن نفسه بأنه لم يكن يعلم أن الفيلم سيُصور في الدولة الصهيونية، وأنه رفض الذهاب لإسرائيل، وبعد ضغوط من المنتج، وتحت وطأة أزمة مالية مر بها الشريف، اضطر للعمل بالفيلم على أن تُصور مشاهده في المغرب، حسبما قال!

كان يمكن أن تنتهي علاقة عمر الشريف بإسرائيل عند هذه القصة لو أراد، ولكنه كشف النقاب مؤخرا في برنامج [1] يتناول سيرته الذاتية، عن دور قام به في تمهيد الطريق لزيارة السادات للقدس، وعقد معاهدة الصلح معهم. قال إنه تلقى مكالمة من الرئيس السادات طلب منه فيها أن يحاول معرفة الطريقة التي سيستقبله بها الإسرائيليون في حال قرر زيارتهم تمهيدا لعقد صلح معهم، فتوجه عمر الشريف إلى السفارة الإسرائيلية في باريس، وقابل السفير وعن طريقه استطاع الشريف أن يتصل هاتفيا بمناحم بيجين رئيس الوزراء الصهيوني حينها، ويعرض عليه الأمر، فرحب بيجين، فاتصل الشريف ساعتها من السفارة الإسرائيلية بالرئيس المصري وأبلغه بترحيب بيجين، فكان ما كان من زيارة السادات للقدس!

وبصرف النظر عن صحة الحكاية، التي يحكيها الممثل المشهور بمهارته في لعب القمار، والذي اعتاد لقاء الإسرائيليين في مسابقات القمار العالمية، فإنه اعتراف صريح منه بمساهمته في التمهيد للصلح مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، أي أنه يتباهى بكونه من الممهدين للتطبيع، من البداية !!

بجانب هاتين الواقعتين هناك وقائع أخرى في حياة عمر الشريف تدينه وتدمغه بالتطبيع مع العدو، ففي إبريل ٢٠٠٩م، وفي دار الأوبرا المصرية، وبين يدي الموسيقي الإسرائيلي بارنبيوم، وقف عمر الشريف لتقديمه للحضور، واشتعلت القاعة بالتصفيق

(١) برنامج «الجذور» ، الذي عرض في التليفزيون المصري في رمضان ١٤٣٠ هـ، الموافق أغسطس ـ سبتمبر ٢٠٠٩م.

حين قال ممثلنا الكبير لهذا إنه يحب الموسيقي الإسرائيلي، ويحب أعماله الموسيقية!!

وفي أغسطس التالي نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية تقريرا عن لقاء بين عمر الشريف ، وسيدة الأعمال الإسرائيلية جلايا نائور على هامش منافسات كأس أوربا للبريدج (إحدى ألعاب القمار) التي أقيمت في فرنسا في الشهر نفسه ، وقالت الصحيفة إن السيدة أصرت على التقاط الصور التذكارية مع النجم العجوز، وأنه قد دعاها لزيارة مصر!!

تبقي قصة عشق عمر الشريف للممثلة اليهودية (باربرا سترايسند) في الستينيات وإبان حرب ١٩٦٧، إذ يبدو أن بارنبيوم ليس اليهودي الوحيد الذي أحبه عمر الشريف!



٢٥

حسام الدين مصطفى



مخرج ومصور وسيناريست مصري، ولد عام ١٩٢٦م بحي السيدة زينب بالقاهرة، تخرج من المعهد العالي للسينما سنة ١٩٥٠م ثم سافر للولايات المتحدة لدراسة الإخراج في هوليود ثم عاد إلى القاهرة سنة ١٩٥٦م. وقد أخرج للسينما المصرية حوالي مائة فيلم أشهرها: النظارة السوداء (١٩٦٣م)، والرصاصة لا تزال في جيبي (١٩٧٤م)، والباطنية (١٩٨٠م)، وبعض أفلامه قام فيها بالتصوير والإخراج معاً مثل فيلمه غرام الأفاعي ١٩٨٨م، واختيرت بعض أفلامه من ضمن أفضل مائة فيلم في تاريخ السينما المصرية، مثل السمان والخريف(١٩٦٧م)، وعُرف بقدرته على إخراج

أفلام الأكشن على الطريقة الأمريكية، كما أنه مخرج المسرحية الشهيرة «مدرسة المشاغبين».

بدأ مخرج الأكشن قصته مع التطبيع في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ففي أحد أيام سنة ١٩٩٦م التقى أثناء وجوده بمدينة لندن بأحد الصحفيين الإسرائيليين، وأجرى معه حواراً نُشر في إحدى الصحف الإسرائيلية، ولما علمت الصحافة المصرية بالحوار، توجه محرروها للمخرج الشهير لسؤاله عن أسباب هذا «التطبيع» وملابساته، ولأن تلك الفترة شهدت سخونة في التطبيع، كما ذكرنا مراراً، فإن الرجل لم يتراجع عن موقفه أو يعتذر، بل أصر على ما فعل، بل تمادى ودعا في إحدى الندوات العامة بالقاهرة للتعاون مع من سماهم «الفنانين الإسرائيليين»!!

ومع هذا الإصرار،كانت الخطوة التالية المتوقعة هي زيارة الكيان الصهيوني، وهو ما وقع بالفعل بعد فترة قصيرة، وعاد الرجل من الكيان الصهيوني ليتحدث عن الصداقات التي صنعها هناك، ويواصل دفاعه عن موقفه من الكيان الصهيوني!!

ومع تلك المُخالفات الصريحة والمتحدية لقرارها بحظر التطبيع، لم يعد لنقابة السينمائيين عذر في محاسبة الرجل، فقامت بفصله من عضويتها، ولم يلبث بعدها طويلاً. فتوفي في فبراير ٢٠٠٠م متأثراً بجلطة في القلب، بعد أن أثار جدلاً!!

لم يكن ختام حسام الدين مصطفى لحياته بالتطبيع مناقضاً لطبيعته وشخصيته، فحتى بالنسبة للنقاد السينمائيين كان الرجل محيراً في تصنيفه، فله بعض الأفلام التي لا يمكن استثناؤها من قوائم أفضل الأفلام في تاريخ السينما المصرية، كما قدم أفلاماً أخرى تُعد من أسوأ الأفلام وأردئها، والطريف أنه كان يحاول أن يقتنع من حوله أن زيارته للكيان الصهيوني لا تدخل في باب التطبيع، ويقول إنه قضى أسبوعين في الكيان الصهيوني لم يسمع خلالهما من أي إسرائيلي شيئاً عن التطبيع، ولم يتناوله في حديثه معهم!!

وكأن من يقوم بالتطبيع سيظل يردد: انتبهوا.. أنا أقوم بالتطبيع.. أنا أقوم بالتطبيع!!!





٢٦ إيهاب نافع



في منتصف عام ٢٠٠٥م نشر الممثل إيهاب نافع مذكراته، وكان ملحوظاً فيها إلحاحه على شيئين: انحرافه السلوكي في شبابه، وعلاقته بالإسرائيليين قبل وبعد معاهدة الصلح، ورغم أن المذكرات تفقد قيمتها العلمية والتاريخية لسببين مهمين، فهي تعد اعترافاً صريحاً من الرجل ومؤكداً بالتطبيع مع الكيان الصهيوني!!

أما السببان فأولهما أن شخصية إيهاب نافع التي اعتادت شرب الخمر ولعب القمار، باعترافه، لا يُستبعد منها أن تغير في الحقائق وتبدل الوقائع وتكتم بعضها لتخرج حياته بالصورة التي يتمناها، والسبب الآخر هو أن إدارة المخابرات العامة ـ كما

صرح هو ـ طلبت الاطلاع على المذكرات قبل نشرها، وأفرجت عنها بعد ستة أشهر قامت خلالها بحذف وتغيير ما ارتأته!!

ورغم ذلك تبقى الحقيقة الأكيدة في المذكرات هي.. التطبيع!!

يحكي نافع في مذكراته أنه حمل قبل كامب ديفيد خطاباً سرياً من رئيس الكونجرس الأمريكي والتر مونتريال إلى الرئيس السادات، تطلب فيه الإدارة الأمريكية من السادات أن يزور الولايات المتحدة، وتؤكد على أنها ستدعمه وأن كل تنازل سيقدمه سيكون أمامه مكاسب أخرى سيحققها!! وكان من التنازلات المطلوبة في الرسالة بالطبع الاعتراف بالكيان الصهيوني وتطبيع العلاقات معه!! أي أن الرجل ـ إن كان صادقاً ـ كان قناة اتصال بين الأمريكان والسادات، وفي هذا دلالة لا تخفى على أحد هي أن الأمريكان كانوا يثقون بنافع، وبتوجهاته وأفكاره تجاه الكيان الصهيوني!!

كما يحكي الممثل ـ الذي كان طياراً حربياً قبل أن تفتح له ملامحه الوسيمة باب الفن ـ أنه كان صديقاً حميماً للجنرال الإسرائيلي عيزرا وايزمان، الذي صار رئيساً للكيان الصهيوني فيما بعد، وأنه تردد على الكيان الصهيوني كثيراً بمساعدة وايزمان، قبل وبعد كامب ديفيد، وليغطي على أسباب زياراته تلك، خصوصاً قبل كامب ديفيد حين كانت زيارة الكيان الصهيوني خيانة، قال إنه كان يذهب بتكليف من المخابرات المصرية للحصول على معلومات عسكرية من وايزمان، الذي كان يظنه عميلاً مزدوجاً ويتبادل معه المعلومات العسكرية، معلومة بمعلومة!![*]

ورغم أن تلك الحكايات، لا تحتاج من صاحبها اعترافاً صريحاً بتأييده للتطبيع، فقد عبر نافع في مذكراته وفي حوارات صحفية لاحقة[1] عن تأييده الصريح للتطبيع ولإقامة العلاقات مع الكيان الصهيوني، وعن حبه للرئيس الراحل السادات، وعملياً كان هو الواسطة بين فالترود بيتون الزوجة الإسرائيلية للعميل المصري المعروف، رفعت الجمال (الشهير برأفت الهجان)، وبين المخابرات العامة المصرية، عقب وفاة الأخير،

(*) هذا الكلام غير منطقي بالطبع، فليست المعلومات العسكرية نكاتاً يتبادلها الناس في أحاديثهم، ولكن يكفينا اعترافه بعلاقته الحميمة بوايزمان!!

(١) مثل حواره مع جريدة «صوت الأمة» القاهرية، عدد ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٥م.

وقد ظهرت شخصية نافع في مسلسل رأفت الهجان باسم (نهاد كامل)، ثم تزوج بالأرملة بيتون، وعاش معها فترة قبل أن ينفصلا في منتصف التسعينيات، وترفع عليه قضية خلع، ويتبادلا الاتهامات والتشهير!!

قليلاً ما نتدخل في السلوكيات الشخصية لشخصيات الكتاب، لاعتقادنا أن التطبيع انحراف نفسي ومبدئي أكثر منه انحراف سلوكي ظاهري، وأن هناك منحرفين في سلوكهم الظاهر، لا يقبلون التطبيع الذي يساوي الكفر في نظرهم، كما يوجد مستقيمون سلوكياً في ظاهرهم يقعون في التطبيع، ويمارسونه، بيد أننا لن نتردد في الربط بين ملامح شخصية إيهاب نافع وبين موقفه من الكيان الصهيوني، فالرجل كما أكد في مذكراته اتسم طوال عمره باتباع شهواته وغرائزه، وعاش حياته بالطول والعرض كما يقولون، وتنقل بين الخدمة بالقوات المسلحة والتمثيل والعمل مع المخابرات والسمسرة من السلاح والبترول، باحثاً عن الثراء والشهرة، وتزوج ١١ مرة، واعترف بإدمانه للخمر والقمار، وكلها أمور تعكس أن صاحبها لا يحكمه في الحياة سوى مبدأ واحد، وهو مبدأ الاستمتاع والمنفعة المادية، ومثل هذا المبدأ يجُبُّ ما عداه من مبادئ، ويجعل المرء قابلاً لفعل أي شيء يحقق له ما يصبو إليه، وحينها يصبح من اليسير على النفس أن تتعامل مع عدو أمتها بمودة ودفء، ما دامت في الأمر استفادة ومصلحة، ويبدو أن أنور السادات كان خبيراً في انتقاء هذا النوع من البشر وفي توظيفهم في علاقاته مع الكيان الصهيوني!!





عادل إمام



يستمد عادل إمام تأثيره في الحياة العامة من شعبيته الكبيرة لدى جماهير السينما العربية، كممثل ظل طوال الثمانينيات والتسعينيات النجم السينمائي العربي الأول بلا منازع، تحقق أفلامه أعلى الإيرادات، ويتسابق المنتجون إلى الفوز بتوقيعه على عقود الإنتاج، ورغم أن عرشه السينمائي تعرض في نهاية التسعينيات لتهديد من شباب الكوميديا الجدد، فقد استطاع بذكائه وقوة علاقاته أن يظل في مشهد الصدارة، وأن يستمر في أدوار البطولة متحدياً مرور الزمن وتجاوزه السبعين من العمر!!

وكان طبيعياً أن يسعى النظام المصري لأن يقرب «النجم المحبوب» منه، وأن يستفيد من

شعبيته، وكانت صفقة غير مكتوبة ورابحة للطرفين: فالنظام وجد لدى (إمام) الشعبية التي يمكن الانتفاع بها في أوقات الحاجة، و(إمام) وجد لدى النظام الحماية والنفوذ الذي وطد له مكانته الفنية والاجتماعية، وجعل الرقابة تسمح له في أعماله بما لا تسمح لغيره من الممثلين، وساعده في الاقتراب من النظام أكثر، كرهه المعروف للتيارات الإسلامية، وحرصه على السخرية منها في أفلامه منذ التسعينيات، وكان عند الظن به دوماً، فعندما احتاجه النظام في معركته مع الجماعات الإسلامية في التسعينيات، قدم فيلميه: «طيور الظلام» و«الإرهابي»، اللذين شوها تلك الجماعات بشكل فج، تبريراً لوحشية النظام في التعامل معها، بل لم يتورعا عن السخرية من الشعائر الدينية ذاتها!!

كما استخدمه النظام في معركته مع «حزب الله» وحركة «حماس»، فأطلق لسانه في السخرية منهما، واصفاً «حزب الله» في لقاء تليفزيوني على فضائية (دريم) المصرية[1] بأنه «حزب الصلاة على النبي»، ومتهماً قادة حماس في اللقاء نفسه، بأنهم يُصدرون الأطفال والنساء للصواريخ الإسرائيلية بينما هم يستجمون في فنادق بيروت!!

وفي السنوات الأخيرة ساهم «زعيم الممثلين» في الترويج لتوريث الحكم لنجل الرئيس جمال مبارك، لذا لم يكن غريباً أن تكون تصريحاته معارضة لثورة يناير، قبل أن تظهر بشائر نجاحها!!

لذا لم يكن غريباً أن يخوض «الزعيم» بلسانه وأفلامه في قضية «التطبيع»، وكانت البداية في ندوة بإحدى دورات «معرض القاهرة الكتاب» في النصف الأول من التسعينيات، حين فاجأ جمهور الندوة بتصريحاته المؤيدة للتطبيع، وإعلانه عزمه على زيارة الكيان الصهيوني، ولكنه اضطر للتراجع في مواجهة الرفض العنيف الذي واجهه، وقد ذكر ديفيد سلطان في مذكراته، أن أسامة الباز، مستشار الرئيس المخلوع، هو من شجع (إمام) على تلك التصريحات[2]

كذلك خاض عادل إمام في قضية التطبيع بأفلامه، حين عرض في صيف ٢٠٠٥م، فيلمه «السفارة في العمارة» الذي يتناول قصة رجل مصري يعود إلى مصر بعد فترة طويلة قضاها بالخارج ليجد أن «السفارة الإسرائيلية» تجاوره في البناية التي يسكن بها، ورغم أن الفيلم حاول أن يظهر بطله في نهايته وقد تحول لمناضل ضد الدولة الصهيونية، وقد

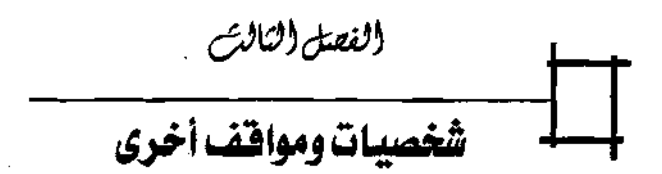
(١) انظر: موقع «المصريون» ١/٦/٢٠٠٩م.
(٢) انظر: مذكرات ديفيد سلطان، ص ٤١.

أدرك مدى وحشيتها، فقد كان العمل في مجمله في خدمة المشروع التطبيعي بشكل غير مباشر، ولعل هذا ما يفسر احتفاء الصحف العبرية به، فقد قدم الفيلم السفير الإسرائيلي في القاهرة في صورة ودود وظريفة، وقدم معارضي التطبيع في صورة كاريكاتورية هزلية، فهم متنطعون مخدرون بهمومهم الثقافية، أو مثاليون غائبون عن الواقع ويحاربون طواحين الهواء، أو إسلاميون إرهابيون يبغون تفجير السفارة الإسرائيلية، أو حشاشون أصحاب قضية ومبدأ، أما رجال الأمن والمخابرات الذين يحمون وجود السفارة، فهم معذورون لأنهم ينفذون سياسة عليا تخدم مصالح الوطن!! والبطل نفسه لم يكن ليشغل نفسه بوجود السفارة، لولا المضايقات الأمنية التي يتعرض لها في نزوله وصعوده، وعدم تمكنه من اصطحاب الساقطات إلى شقته!!

وفي نهاية الفيلم يتم التدليس على المشاهد وتبني وجهة النظر الرسمية للحكومات العربية، حين يخرج البطل في مظاهرة، ليست ضد التطبيع، أو ضد وجود الكيان الصهيوني، وإنما ضد «الإسرائيليين أعداء السلام وقتلة الأطفال»، وكأن مشكلتنا مع الصهاينة هي رفضهم للسلام وإصرارهم على قتل الأطفال، لا في اغتصابهم فلسطين واحتلالهم الأراضي العربية!!

وها هو عادل إمام يعود لتلك الساحة مجدداً في مسلسله التليفزيوني الذي لم يُعرض حتى كتابة هذه السطور «فرقة ناجي عطا الله»، وتدور قصته حول ضابط مصري يتقاعد من العمل بالسفارة المصرية في تل أبيب، فيعود لمصر ويستعين بتلاميذه في التخطيط للسطو على أحد البنوك الإسرائيلية، ويدخل معهم إلى فلسطين عبر أنفاق رفح، ويتمكن من تنفيذ الخطة ولكنه يفشل في العودة إلى مصر عبر الأنفاق، فيدخل لبنان من حدودها الجنوبية ويقع في أسر قوات حزب الله، وتتوالي الأحداث في إطار كوميدي!!

ورغم أن الرجل يحاول إقناعنا من الآن أن عمله لا يروج للتطبيع مع الكيان الصهيوني، فإن قصة العمل وتفاصيله، وعمل بطله في السفارة المصرية في تل أبيب كلها أمور تجعلنا نتوقع عملاً أسوأ من «السفارة في العمارة»، خاصة أن العمل مكتوب منذ سنوات، في فترة شن فيها نظام حسني مبارك هجوماً إعلامياً شديدا على «حزب الله» و«أنفاق حماس»، وما كان لمؤلف العمل (يوسف معاطي)، ولا لبطله (عادل إمام) أن يخذلا النظام في عمل كهذا، وإن خطر لهما هذا، فرضاً، فما كان لهيئة الرقابة التي تجيز الأفلام السينمائية أن تسمح بذلك!!



الفصل الثالث

شخصيات ومواقف أخرى

في الصفحات السابقة قدمنا تعريفاً بأبرز الشخصيات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ارتكبت خطيئة التطبيع مع العدو الصهيوني خلال الثلاثين سنة الماضية، ويتبقى شخصيات أخرى أقل شهرة، أو لا يتوافر عن حياتها ونشاطها التطبيعي الكثير من المعلومات، نقدم ها هنا لمحات سريعة إليها وإلى مواقفها.

أولا ـ سياسيون ورجال أعمال:

ـ كمال حسن علي: الذي تولى وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠م حتى عام ١٩٨٤م، وصار رئيساً للوزراء بين يونيو ١٩٨٤ـ سبتمبر ١٩٨٥م، وهذا الرجل ساهم في إبرام اتفاقيات التطبيع التي نصت عليها البروتوكولات الملحقة باتفاقية الصلح، وكان من مؤيدي التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويحكي السفير الإسرائيلي السابق موشيه ساسون في مذكراته، كيف كانت تربطه به علاقات ودية وحميمة..

ـ في إبريل ١٩٨١م اجتمع الرئيس السادات في بيته الريفي بمسقط رأسه (قرية ميت أبو الكوم) بالإسرائيلي، شموئيل فوهريلز، رئيس هيئة التخطيط الزراعي في وزارة الزراعة بالكيان الصهيوني، في حضور حسني مبارك، نائب الرئيس آنذاك، ووزير الزراعة المصري، د. محمود داود، وفي هذا اللقاء طلب السادات من فوهريلز أن يتوجه الإسرائيليون بنشاطهم الزراعي في مصر إلى مناطق الاستصلاح الزراعي الجديدة في الصحراء المصرية، بعيداً عن أراضي الدلتا القديمة.

في مايو التالي البداية اجتمع الرئيس السادات، بوزير الزراعة الإسرائيلي، آنذاك، إريل شارون، في حضور وزير الزراعة المصري، آنذاك، د. محمود داود، وموشيه ساسون، والمسئول عن التعاون الزراعي مع مصر في وزارة الزراعة الإسرائيلية. وطلب السادات في الاجتماع من شارون أن يستقل إحدى الطائرات المصرية ويحلق فوق

الصحراء الغربية المصرية ، ليعاين المناطق الصالحة للاستصلاح في الجنوب الغربي من مصر!! ولم يضيع شارون الفرصة فاستقل طائرة حسني مبارك، نائب الرئيس المصري آنذاك، وقام بالجولة!!

ـ في سبتمبر ١٩٩٣م أعلن وزير الاقتصاد المصري محمود محمد محمود أن إسرائيل بإمكانها المشاركة في المعرض الصناعي التجاري السنوي بالقاهرة، وهو ما حدث فعليا في دورة المعرض عام ١٩٩٥م!! وقد استغل الإسرائيليون هذه الفرصة للترويج للتطبيع، فوزعوا على جمهور المعرض مائتي ألف منشور عن الدولة الصهيونية واقتصادها!!

ـ في سبتمبر ١٩٩٣م التقى وزير البحث العلمي د.عادل عز بالسفير الإسرائيلي في القاهرة، وفي اللقاء أعرب السفير عن رضا النظام المصري عن التعاون المصري الإسرائيلي في أبحاث البحار، واقترح زيارة وفد مصري من خمسة من كبار العلماء المصريين للكيان الصهيوني للبحث في المجالات العلمية التي يمكن التعاون فيها، على أن يقوم وفد إسرائيلي مماثل برد الزيارة، وأعرب الوزير عن استعداده لرياسة الوفد الذي سيزور الكيان الصهيوني!!

ـ تولت د.فينيس كامل جودة وزارة البحث العلمي خلفاً لعادل عز، وواصلت جهود التطبيع بأن دعت وزيرة الثقافة والعلوم الإسرائيلية شولاميت ألوني للقاهرة، ووقعت معها في فبراير ١٩٩٤م مذكرة تفاهم حددت عشرة مشروعات في مجال الأبحاث البحرية، لتكون محلاً للعمل المشترك، وتم الاتفاق على زيارات متبادلة بين علماء الدولتين لدفع هذه المشروعات. وقد جاءت مذبحة الحرم الإبراهيمي في فبراير ١٩٩٤م لتجمد هذه المشروعات..

وفي صيف العام نفسه سافر أول وفد من العلماء المصريين إلى الكيان الصهيوني، وضم علماء وخبراء من المركز القومي للبحوث ووزارة التعليم.

وفي نوفمبر ١٩٩٤م توجهت فينيس كامل إلى الكيان الصهيوني على رأس وفد ضم علماء في مجال الالكترونيات والطاقة وموارد المياه وتكنولوجيا الأغذية والبيئة، وتم الاتفاق على إعداد مشروعات في المجالات المذكورة!!

ورغم هذا الحماس فإن تلك المشروعات لم تنفذ لصعوبات التمويل، ولرفض عدد كبير من العلماء والباحثين المصريين التعامل مع الإسرائيليين..

ـ في عدد ٣ نوفمبر ١٩٩٣م من جريدة الحياة اللندنية، صرح د.علي الدين هلال ـ رئيس مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة وقتها والوزير فيما بعد ـ بأن موضوع السوق الشرق أوسطية الذي طرحه الإسرائيليون سابق لأوانه، وأنه لابد من حل المشكلات السياسية أولاً ليأتي دور التعاون الاقتصادي!!

ـ في بدايات عام ١٩٩٤م بدأ وزير البترول المصري السابق حمدي البنبي مباحثاته مع وزير الطاقة الإسرائيلي موشيه شاحال في موضوع تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني!!

ـ بين يناير وإبريل من عام ١٩٩٤م فتحت جريدة أخبار اليوم باب النقاش حول العلاقات مع الكيان الصهيوني، وفي ذلك السياق كتب فتحي سرور ـ رئيس مجلس الشعب السابق والمحبوس حاليا على ذمة قضايا فساد وقتل الثوار ـ مقالاً جاء فيه : إنه لا يجب الخوف من تعاون شامل مع إسرائيل، ويجب ألا تنساق مصر للمشاعر الناتجة عن الصراع فتتنازل عن التعاون مع إسرائيل، فهذا العصر ليس عصر أيديولوجيات(عقائد سياسية) وإنما هو عصر المصلحة والتعاون في إطار تكتلات اقتصادية إقليمية!!

ـ وفي الملف نفسه كتب رئيس مجلس الشورى، آنذاك، مصطفى كمال حلمي إن التحدي الحقيقي الذي تواجهه كل الدول العربية هو تحدي السلام والتنمية والتفاهم المتبادل والتعاون مع باقي دول المنطقة، ومن بينها الكيان الصهيوني بالطبع

ـ في ربيع ١٩٩٤م ألغى عبد الرازق نصرت، قاضي محكمة الاستئناف بالإسكندرية زيارة كان يزمع القيام بها مع مجموعة من القضاة والمحامين للكيان الصهيوني، وذلك رداً على مذبحة الحرم الإبراهيمي التي وقعت يوم ٢٥ فبراير ١٩٩٤م، أي أنه لولا المذبحة لقام الوفد بالزيارة!!

ـ بعد توقيع اتفاقية أوسلو قام محمود قاسم مستشار الشئون الخارجية بحزب الوفد بالاتصال بالسفير الإسرائيلي بالقاهرة، ديفيد سلطان، والتحاور معه!!

ـ في ١٨ مايو ١٩٩٤م عُقد في جامعة عين شمس مؤتمر تحت عنوان: «هل يجب وقف مقاطعة التطبيع الثقافي مع إسرائيل»، وفي كلمته قال نائب وزير الخارجية للشؤون العربية، السفير بدر همام: إنه لا يجب الخوف من العلاقات مع الكيان الصهيوني في مجال الثقافة، وإنه ينبغي السعي لتطبيع العلاقات في هذا المجال!!

ـ وقد شارك في المؤتمر نفسه الراحل السفير تحسين بشير، الذي نقل للسفير الإسرائيلي بالقاهرة تفاصيل ما جرى في المؤتمر!!

ـ في حوار مع السفير الإسرائيلي عقب اتفاقية أوسلو، أعرب محمود عبد العزيز رئيس البنك الأهلي المصري، عن حماسه لدفع العلاقات الاقتصادية بين مصر والدولة الصهيونية!! وفي قمة الدار البيضاء الاقتصادية، التي عقدت في نهاية شهر أكتوبر ١٩٩٤م، طرح عبد العزيز فكرة إنشاء بنك استثماري خاص برياسة مصرية إسرائيلية، قائلاً إن البنك الأهلي سيشارك بمبلغ ٥ ملايين مارك ألماني في السندات التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية، وإنه اتخذ هذا القرار رغم معارضة بعض أعضاء مجلس إدارة البنك لهذه الخطوة!!

ـ بعد إلغاء حظر السفر للكيان الصهيوني في الفترة التالية لاتفاقية أوسلو زار سعيد الطويل (رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين) الكيان الصهيوني في نوفمبر من عام ١٩٩٤م، ومعه وفد من الجمعية، وذلك بهدف إقامة علاقات اقتصادية، وقد صرح لمجلة الأهرام العربي (عدد٩/ ٥/ ٢٠٠٠) بأن «الرافضين للتعامل مع إسرائيل هم فقط بعض التجار الذين عفا عليهم الزّمن، وتتملكهم عقدة الخوف من التطوير» !!

ـ وفي العام نفسه سافر رجل الأعمال محمد فريد خميس للكيان الصهيوني، ومعه وفد من اتحاد الصناعات المصري، واستضاف خميس عدداً من رجال الأعمال الإسرائيليين بمصر. ويروي ديفيد سلطان أن فريد خميس سعى لدى شخصيات كبيرة في النظام المصري لتذليل العقبات أمام حصول رجال الأعمال الإسرائيليين على تأشيرات دخول مصر، كما التقى بوزير الداخلية المصري لهذا الغرض!!

ـ في نهاية ١٩٩٤م التقى وزير الصحة المصري د.علي عبد الفتاح بالسفير الإسرائيلي بالقاهرة، وأبدى الوزير رغبته في التطبيع الصحي، واستقبل في إبريل ١٩٩٥م وزير

الصحة الاسرائيلي أفرايم سنيه، وانتهت المباحثات بتوقيع بروتوكول تعاون بين وزارتي الصحة في مصر والكيان الصهيوني، ونص البروتوكول على التعاون في مجالات:أمراض الدم، والطب الاستوائي، والعناية المركزة، والتكنولوجيا الطبية، وإنتاج الأدوية!!

- في ديسمبر ١٩٩٥م قام الكاتب اليساري الراحل **محمد سيد أحمد** بلقاء وزير الخارجية الإسرائيلي إيهود باراك في منزل السفير الإسرائيلي بالقاهرة، وقال سيد أحمد إنه أخبر خالد محيي الدين رئيس حزب التجمع بمشاركته في اللقاء فلم يعارض ذلك، وكان سيد أحمد عضواً بالحزب، كما كان من مؤسسي تحالف كوبنهاجن ثم ما لبث أن انشق عليهم ورفض نشاطهم!!

- **أحمد خيري**: أمين الحزب الوطني السابق بالإسكندرية، وعضو مجلس الشعب السابق عن الحزب الوطني، الذي تولى منصبه الحزبي بتصديق شخصي من حسني مبارك في ديسمبر ١٩٩٣م بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاقية أوسلو، وهو يمتلك خطاً ملاحياً لنقل الحاويات للكيان الصهيوني يسمى (Zim)، كما أقام عبر شركته (أليكس جروب) علاقات تجارية وطيدة مع الكيان، وفي السنوات الأخيرة خلفه ابنه خالد في نشاطاته التجارية والسياسية!!

- **د.محمد عبد اللاه**: عضو الأمانة العامة بالحزب الوطني المنحل، وأحد أعضاء مجلس الشعب السابقين عن الحزب، هو أحد رموز التطبيع في الإسكندرية الذين زاروا الكيان الصهيوني وتعاونوا مع الإسرائيليين.

- رجل الأعمال محمد شفيق جبر عضو في مؤسسة المبادرة من أجل السلام والتعاون في الشرق الأوسط« التي تأسست في سبتمبر ١٩٩١م، لطرح الأفكار والتصورات التي تخدم التطبيع، وهي تضم في عضويتها عرباً وأمريكيين وإسرائيليين!!

وقد كتب في صحيفة «أخبار اليوم»(عدد ١٩/ ٢/ ١٩٩٤م)، داعياً إلى التعاون الاقتصادي بين مصر والكيان الصهيوني على أساس دمج الأيدي العاملة المصرية مع التكنولوجيا الإسرائيلية!! واقترح إنشاء هيئة مالية لتمويل ذلك التعاون، على غرار «البنك الأسيوي للتنمية»، وإنشاء مركز للمعلومات يخدم رجال الأعمال في المنطقة!!

***

ثانياً. مثقفون:

- في ديسمبر ١٩٧٧م، أي بعد أيام من زيارة الرئيس السادات للقدس، أقام الفنان التشكيلي المصري (عبد الفتاح مرسي) معرضاً للوحاته في القدس. ويبدو أن الرجل كان متلهفاً على التطبيع مع العدو الصهيوني، إذ لم تكن معاهدة الصلح بين مصر والكيان الصهيوني قد عُقدت بعد، ولم يكن التطبيع الرسمي قد بدأ بعد.

- أثناء توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية في واشنطن في مارس ١٩٧٩م، شارك العازف المصري عمر خورشيد في احتفالات التوقيع بالبيت الأبيض، بالعزف على جيتاره، ليكونَ من أوائل الفنانين المصريين الذين استخدمهم النظام في ترويج الصلح والتطبيع.

- في سنة ١٩٨٠م اتفق الرسام المصري سامح بناني مع مستشار السفارة الإسرائيلية في القاهرة، تسيفي جباي، على إقامة معرض لرسوماته في عاصمة الكيان الصهيوني تل أبيب، وفي اللحظات الأخيرة تراجع بناني عن إقامة المعرض بعد أن خشي من مقاطعة زملائه، وذلك كما يروي موشيه ساسون، السفير الإسرائيلي الثاني بالقاهرة، في مذكراته.[1]

- في الفترة من ٢٠-٢٥ يناير ١٩٨٠، عُقد في العاصمة الأمريكية، واشنطن، أول مؤتمر لأساتذة الطب النفسي المصريين والصهاينة، تحت عنوان «المعوقات النفسية في المفاوضات الدولية تطبيقاً على الصراع المصري الإسرائيلي». ومن الواضح أن المؤتمر جاء في إطار إزالة ما كان الرئيس السادات يطلق عليه «الحاجز النفسي بين العرب والإسرائيليين».

وقد شارك فيه من الأكاديميين المصريين: د. محمود محفوظ (وزير الصحة المصري الأسبق)، ود. عصام جلال (أستاذ الغدد الصماء والسكر)، و د. محمد شعلان(رئيس قسم الطب النفسي بجامعة القاهرة)، و د .عادل صادق (أستاذ الطب النفسي بجامعة عين شمس)، وقد تناول المؤتمر أربعة محاور بحثية، هي: «المدخل النفسي للنزاع الدولي»، و«العوامل النفسية للمفاوضات بين مصر وإسرائيل»، و«العلاقات السرية

---

(١) انظر: مذكرات موشيه ساسون، ص ١٤٧.

الإسرائيلية»، و«مفهوم الأمن في المفاوضات الدولية».

ـ وفي السنة نفسها عُقد مؤتمر آخر في مدينة لوزان السويسرية تحت عنوان: «الاعتداء على الإنسان والقسوة عليه.. والصلح كيف يكون في النهاية». وشارك في المؤتمر من الأساتذة المصريين: د. محمد شعلان، ود.عادل صادق، ومن الإسرائيليين شارك ستة من أساتذة علم النفس، بجانب بضعة أساتذة نفسيين أمريكيين.

ـ من أقدم صور التطبيع الأكاديمي العلاقات البحثية التي قام بها البروفيسور الإسرائيلي «ستيفن كوهين»، مع بعض أساتذة علم النفس المصريين، أمثال د. قدري حفني، ود. محمد شعلان(*)، خلال الفترة من مارس ١٩٨٠م وحتى سبتمبر ١٩٨١م. ومن الأبحاث الهامة التي أجراها البروفيسور الإسرائيلي مع الأستاذين المصريين، بحث بعنوان «رؤى الصراع»، حاول فيه استقراء الجوانب الاجتماعية والنفسية للصراع العربي الصهيوني، وقد مولت البحث هيئة المعونة الأمريكية، وجامعة نيويورك، والمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، وذلك في محاولة لتسخير التطبيع الأكاديمي في خدمة هدف التطبيع، عموماً.

ـ في يونيو ١٩٨١م، أقام المستشار الثقافي المصري في باريس، عبد الأحد جمال الدين(*) معرضاً تشكيلياً، عُرض فيه بجانب الأعمال الفنية المصرية أعمال تشكيلية إسرائيلية، وأفلام دعائية للكيان الصهيوني!! وذلك للدلالة على التطبيع الثقافي بين الدولتين !!

ـ في العام نفسه، قامت إدارة العلاقات الثقافية بوزارة الخارجية المصرية بتنظيم معرض للوحات الرسام المصري (محمود سعيد) في الكيان الصهيوني، شارك في افتتاحه وزير الثقافة المصري آنذاك، عبد الحميد رضوان، ونائبه يوسف شوقي. وأوفدت

(*) سنلاحظ أن اسم د. محمد شعلان سيتردد كثيراً في الثمانينات مقروناً بأنشطة تطبيعية، وقد تحولت العلاقة بين محمد شعلان وأسرة السادات من مجرد لتأييد السياسي لنهج آل السادات في التطبيع مع العدو الصهيوني، إلى علاقة مصاهرة إذ تزوج جمال نجل السادات الوحيد بابنة شعلان في التسعينيات من القرن الماضي.

(*) صار عبد الأحد جمال الدين وزيراً في تسعينيات القرن الماضي، ثم زعيماً لنواب الحزب الوطني الحاكم في مجلس الشعب.

الإدارة فرقتي: الموسيقى العربية والفرقة القومية للفنون الشعبية المصريتين، لإحياء حفلات رقص وغناء للمحتلين الصهاينة !!

- في مايو ١٩٨٢م افتتح في فندق المريديان بالقاهرة، معرض فنون تشكيلية ضم أعمالاً مشتركة للرسامة المصرية آمال شكري، والرسامة الإسرائيلية روث لفين، وزوجة السفير الإسرائيلي بالقاهرة، آنذاك، وقد سجل التليفزيون المصري حفل الافتتاح، الذي حضره مسؤولون من وزارة الثقافة المصري، ومدير إدارة المراسم بوزارة الخارجية. وقد اختارت الرسامات الثلاث فندق المريديان نظراً لوجود حسام السادات، ابن شقيق الرئيس المصري السابق، أنور السادات، مديراً للعلاقات العامة بالفندق، ويبدو أن الرجل كان متورطاً، كعمه، في العلاقات مع الصهاينة!!

- في الشهر نفسه، قامت الممثلة الشهيرة (ماجدة) بتأجير شقتها رقم ٣٣ بالعقار رقم ٩٢ شارع النيل بالجيزة، للمركز الأكاديمي الإسرائيلي، بمبلغ ألفي جنيه شهريا، تزداد سنوياً، وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الفترة!!

- في سنة ١٩٨٤م، شهدت سينما قصر النيل بالقاهرة عرضاً لفيلم (الروح والجسد) الذي أنتجه المنتج والمخرج الإسرائيلي (مناحيم جولان)، وقد تم العرض لحساب شركة المنتج (فاروق صبري) .

- وفي السنة نفسها شارك باحثون إسرائيليون في مؤتمر العلوم والطاقة النووية الذي عقد في الإسكندرية .

- في الثامن عشر من نوفمبر ١٩٨٧م، وقف الممثل المصري عمر الشريف بدار الأوبرا ليفتتح أول عرض لأوبرا عايدة، ورغم أن المناسبة فنية خالصة، فقد نوه عمر الشريف بمرور عشر سنوات على زيارة الرئيس السادات للقدس، مثنياً على تلك الخطوة التي مهدت لمعاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني!!

- بدءاً من سنة ١٩٩٣م، شرع المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة في ترتيب زيارات وفود من أساتذة القسم العبري واللغات الشرقية بجامعتي القاهرة وعين شمس للكيان الصهيوني، والغرض المعلن من الزيارات، هو تباحث الوفود المصرية مع أساتذة أقسام الدراسات العبرية والشرقية بالجامعات الإسرائيلية في وسائل التعاون

وتبادل الخبرات.

ـ في فبراير ١٩٩٤م التقى مدير عام هيئة الإذاعة الإسرائيلية موردخاي كيرشنباوم برئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون أمين بسيوني، وفي اللقاء الذي عُقد بالقاهرة على هامش زيارة وزيرة الثقافة الإسرائيلية شولاميت ألوني للقاهرة، ناقش المسؤول الإسرائيلي مع بسيوني إمكانيات تفعيل اتفاقيات التطبيع الإعلامي!!

ـ في عام ١٩٩٤م قام الصحفي أحمد نافع، شقيق الصحفي إبراهيم نافع، بزيارة الكيان الصهيوني، وصرح عقب عودته للسفير الإسرائيلي بالقاهرة أنه سيعمل في الجمعية العمومية لنقابة الصحافيين، المقرر عقدها في مارس ١٩٩٥م، على إلغاء قرار المقاطعة للكيان الصهيوني!!!

ـ في مارس ١٩٩٥م أصدرت دار «أخبار اليوم» الحكومية المصرية كتاب «هكذا رأيت إسرائيل» للكاتب الصحفي محمد مصطفى، مدير مكتب جريدة «السياسة» الكويتية بالقاهرة، وذلك ضمن سلسلة «كتاب اليوم» التي تصدرها الدار شهرياً، وفي الكتاب يحكي المؤلف عن تفاصيل رحلته للكيان الصهيوني التي قام بها بعد اتفاقية أوسلو، وعن لقاءاته بالساسة والإعلاميين الإسرائيليين وحواراته معهم!!

ـ في ديسمبر ١٩٩٥م شارك الراحل د.سعيد النجار (أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة)، في اللقاء الذي عقده وزير الخارجية الإسرائيلي إيهود باراك مع عدد من المثقفين المصريين في منزل السفير الإسرائيلي بالقاهرة.

ـ في أواخر عقد التسعينيات زار المطرب المصري مدحت صالح الكيان الصهيوني، وقام بالغناء في بعض المدن الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٤٨م، وحين ووجه في مصر بالاستنكار والإدانة، دافع عن نفسه بأنه غنى وسط عرب ٤٨، وأنه رفض أن يختم جواز سفره بالخاتم الإسرائيلي!! رغم أن المعروف أن الخاتم الإسرائيلي لا يوضع على جواز السفر وإنما على ورقة منفصلة، ويبدو أن مطربنا قد حاول أن يبدو في صورة البطل، لا صورة المطبع الذي زار الكيان الصهيوني من أجل المال!!

ـ في دورة مهرجان كان السينمائي ٢٠٠٠م، صافح المخرج المصري الراحل يوسف شاهين المخرج الإسرائيلي «عاموس غيتاي»، وسط مئات من المخرجين والممثلين

والنقاد العرب!! وحين نُشر الخبر وأثار ضجة، نظراً لأن شاهين اعتاد أن يقدم نفسه في صورة المعادي للصهيونية، تعامل مخرجنا مع الضجة بتعالٍ، ورفض أن يفسر أو يبرر ما فعله!! ولأن أعضاء مجلس نقابة السينمائيين خشوا عواقب التحقيق الرسمي مع شاهين، المشهور بنرجسيته واعتداده بنفسه، فقد كلفوا أحد تلاميذه ـ وهو المخرج علي بدرخان ـ بسؤاله بشكل ودي عن سبب مصافحته المخرج الإسرائيلي، فبرر شاهين ذلك بأنه صافحه بدافع إنساني، إذ لا يستطيع أن يرفض يداً مُدت لمصافحته، فضلا عن تعاطف المخرج الإسرائيلي مع القضايا العربية!!

وواضح أنها حجة واهية، ابتلعتها النقابة كيلا تثير مشاكل مع يوسف شاهين، فاليد التي امتدت لمصافحة شاهين هي اليد نفسها التي امتدت في الحروب العربية الإسرائيلية بالسلاح تقتل العرب وتشردهم من أراضيهم، ومثل هذه اليد تستحق القطع لا المصافحة والتكريم!!

أما حكاية التعاطف مع القضايا العربية، فأفضل تعاطف من الإسرائيليين مع العرب، هو أن يتركوا فلسطين المحتلة لأهلها، وأن ينسحبوا من ذلك المشروع الاستعماري الاستيطاني المسمى «إسرائيل».

ـ على هامش دورة منتدى دافوس، الذي استضافته مدينة شرم الشيخ في مايو ٢٠٠٦م، أصدرت الممثلة المعروفة (يُسرا) تصريحات داعية للتطبيع مع العدو الصهيوني، ومما قالته: «نحن مجبرون على التعامل مع الإسرائيليين حتى لا نضحك على أنفسنا»، وقد اضطرت الممثلة للتنصل من تصريحاتها هذه بعد أن قوبلت باستهجان وإنكار.

ـ في أغسطس ٢٠٠٧م أحالت نقابة المهن التمثيلية الممثل الشاب عمرو واكد للتحقيق، بعد اتهامه بالتطبيع، بسبب مشاركته مع الممثل الإسرائيلي «إيجال نائور»، في عمل تليفزيوني أنتجته هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عن الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، ومرت الأزمة حين أكد عمرو في التحقيق جهله بجنسية الممثل الإسرائيلي، واقتنعت لجنة التحقيق بذلك فأعلنت براءته!!

ـ في أكتوبر ٢٠٠٧م عرضت المخرجة المصرية نادية كامل، في مهرجان الشرق

الأوسط الدولي السينمائي بمدينة (أبو ظبي)، فيلمها التسجيلي «سَلَطَة بلدي»، الذي يحكي قصة امرأة مصرية (المفترض أنها أم المخرجة) تسافر مع زوجها وابنتها (المخرجة) للكيان الصهيوني للالتقاء بأقارب والدتها اليهودية الأصل بعد أكثر من خمسين عاماً من المقاطعة!

الفيلم يلعب هنا على البعد الإنساني، ليقرب المسافات بين الإسرائيليين والمصريين والعرب، باعتبارهم أفراد أسرة واحدة، تفرقت!! ويخاطب صناعه مشاعر المشاهد العربي ليتعاطف مع الأسرة بشقيها العربي والإسرائيلي على السواء، وبعد ذلك تدعّي المخرجة أنها لم تصنع فيلماً يدعو للتطبيع، بل يتعاطف مع القضية الفلسطينية ومعاناة أهلها!!

ـ في أكتوبر ٢٠٠٧م كسر مطرب الأوبرا المصري العالمي د. جابر البلتاجي قرار حظر التطبيع، بمشاركته بالغناء في الحفل الذي أقامته الطائفة اليهودية بالقاهرة، بمناسبة مرور مائة عام على إنشاء المعبد اليهودي في القاهرة. وقد أدى البلتاجي واحدة من أغاني الشاعر صلاح جاهين، وهي (بحب السلام)، في حضور السفير الإسرائيلي، وبسبع لغات، منها العبرية التي يجيدها البلتاجي بطلاقة!! وقال الرجل في تصريحات لاحقة بجريدة الرأي العام الكويتية، إنه يتمنى أداء الأغنية نفسها في القدس، وتل أبيب، وأريحا، وغزة، ورام الله، بحجة أنه يريد دعوة الإسرائيليين إلى السلام!!

ـ كسرت شركة «عالم الفن» المصرية، قرار النقابات المصرية الفنية التي تحظر التعامل مع العدو الصهيوني، لتعلن في أغسطس ٢٠٠٨م عن بيع ألبوم المغنية اللبنانية هيفاء وهبي (حبيبي أنا) لشركة هواتف إسرائيلية. وقد حاول محسن جابر، مالك الشركة، نفي تهمة التطبيع، قائلاً إنه يحاول حماية حقوق الشركة من السرقة، إذ تقوم شركات إسرائيلية بسرقة أغاني الشركة واستغلالها، دون أن تؤدي حقوق الملكية الفكرية لـ «عالم الفن»، لذا فإنه كلف أفراداً في الدولة الصهيونية بالاتصال بتلك الشركات، وإعادة الحقوق لشركته !!

ورغم هذا العذر، الذي هو أقبح من ذنب كما يقولون، فقد كانت صور العقود الرسمية التي أبرمها محسن جابر مع وكلاء إسرائيليين للتعامل باسمه في إسرائيل،

ونشرتها جريدة «البديل» القاهرية في سبتمبر ٢٠٠٨م، أوضح دليل على جريمة التطبيع التي اقترفها الرجل وشركته، وعلى أن الربح المادي لدى «عالم الفن»، وصاحبها، مقدم على كل شيء!!

في الوقت نفسه امتنعت هيفاء وهبي عن التعليق على الموضوع، أو دفع تهمة التطبيع عن نفسها، رغم أن الموقع الالكتروني لشركة «أورنج» الإسرائيلية أعلن أن الشركة حصلت من المطربة على حق توزيع صورها حصرياً!!

ـ بداية من السابع عشر من نوفمبر ٢٠٠٨م، استضافت جامعة القاهرة على مدار يومين، مؤتمراً علمياً شارك فيه وفد إسرائيلي ثلاثي الأعضاء، وقد افتتحه وزير التعليم العالي المصري بنفسه.[1] وقد حاول رئيس جامعة القاهرة (د. حسام كامل) تحسين صورة الجامعة، بقوله إنها ليست لها علاقة بتنظيم المؤتمر، وإن دورها اقتصر على استضافة المؤتمر، وإن مسئولية التنظيم تقع على أكاديمية البحث العلمي المصرية!! وهو اعتذار لا ينفي عن الجامعة ورئيسها عار الاشتراك في نشاط تطبيعي كهذا.

وحين حاول بعض الإعلاميين استقراء آراء الأكاديميين والسياسيين في عقد المؤتمر، عبَّر الدكتور نبيه العلقامي ـ العضو البارز في الحزب الوطني والأستاذ بأكاديمية البحث العلمي ـ عن تأييده لمشاركة الصهاينة في مؤتمراتنا العلمية، قائلاً: «نحن مستعدون للتحالف مع الشيطان نفسه إذا كان في ذلك مصلحة الوطن»!![2].

ـ في يونيو ٢٠٠٩م، شارك الفنان التشكيلي المصري المقيم بباريس، جورج البهجوري في مشروع «كاريكاتيرّ من أجل السلام»، والذي سافر ضمنه للدولة الصهيونية، وقضى فيها أربع ليال، بدأت بعشاء في «مستعمرة» إسرائيلية بالقدس، وانتهت بمناقشات مع الإسرائيليين في متحف الكاريكاتير ببلدة حالون القريبة من تل أبيب.!!

ولما نُشرت أخبار الزيارة، ووجه البهجوري بغضب زملائه في نقابتي: الصحفيين،

---

(١) انظر: جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨م.

(٢) انظر: دعاء السيد، قيادي بالوطني: التطبيع مع الكيان الصهيوني مصلحة، موقع «إخوان أونلاين» بتاريخ ١٨/ ١١/ ٢٠٠٨م.

والفنانين التشكيليين بالقاهرة، برر الرجل ما فعله بأنه رسام عالمي يحق له السفر لأي مكان!! وأنه زار الدولة الصهيونية كعضو في جماعة كاريكاتير عالمية أسسها الفنان الفرنسي بلانتو(الرسام بصحيفة لوموند الفرنسية)، بغرض السخرية من القمع والظلم والإرهاب حول العالم، وعنوانها « من أجل السلام »، وأن الجماعة قد تنقلت بين عدد من مدن العالم لعرض أعمالها، مثل روما وبروكسل وجنيف، وأن رام الله الفلسطينية كانت من ضمن محطاتها، وأنه ـ أي البهجوري ـ هو المصري الوحيد بالجماعة، ولا يستطيع التخلف عن المشاركة في المشروع، وكل علاقته بالدولة الصهيونية أنه قابل رسامين إسرائيليين، وقام بالحوار معهم!!

ولا تعليق!!

ـ في ديسمبر ٢٠٠٩م، نشرت جريدة المصري اليوم القاهرية(١)، تحقيقاً عن طالبين جامعيين مصرين (شاب وفتاة) بكلية آداب عين شمس، حاولا الاتصال بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة لإجراء حوار صحفي مع السفير الإسرائيلي، فوجهتهما المسئولة الإعلامية بالسفارة للمركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، حيث يمكن «تعلم العبرية، والمشاركة في المحاضرات، وقراءة مراجع عن إسرائيل والتاريخ اليهودي»، بحسب ما ذكرت الصحيفة .

وعرضت عليهما المسئولة الإعلامية أن يساعداها في تنظيم محاضرات وندوات لطلبة الجامعة المصريين، عن الصراع العربي الصهيوني، يحاضر فيها إسرائيليون، قائلةً لهما: « إذا نجحتما في توفير ١٠ طلاب مصريين مثلكما، قد أوفر ١٠ طلاب إسرائيليين، ومحاضراً من السفارة أو يأتي من إسرائيل خصيصاً لأداء هذه المهمة. وتتكفل السفارة بالتكاليف، وبإيجار قاعة خاصة لهذه الندوات»..

وحينما التقى الطالبان بالسفير الإسرائيلي، بمساعدة من المسؤولة الإعلامية، قال في حواره معهما إنه « مستعد لتوفير منح دراسية غير مشروطة لأي مصري يريد استكمال دراسته الجامعية في إسرائيل، شريطة أن يدرس موضوع الهولوكست

(١) محمد عبود، السفارة الإسرائيلية تحاول شراء طالبين بآداب عين شمس، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٦/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

[المذابح] النازية التي تعرض لها اليهود أو الأماكن اليهودية المقدسة».

- في فبراير ٢٠١٠م، رفعت ماجدة محمد أحمد جمعة أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب بجامعة حلوان دعوى قضائية ضد إحدى طالباتها بالكلية، تتهمها فيها بالسب والقذف والتشكيك في معلوماتها، بعد أن اعترضت الطالبة على إنكار الأستاذة في محاضراتها وجود دولة «فلسطين»، واعتبارها الدولة الصهيونية (إسرائيل) جزءاً من العالم العربي!!

وحسبما ذكرت الصحف والمواقع الالكترونية [1] فقد بدأت القصة في بدايات العام السابق(٢٠٠٩م)، حين وجد طلاب الفرقة الثانية بقسم التاريخ، الأستاذة التي تدرس لهم مادة الجغرافيا تذكر الدولة الصهيونية في محاضراتها على أنها جزء من العالم العربي، وتشير إليها أثناء حديثها عن توزيع الطاقة والمحاصيل الزراعية والغذاء في الوطن العربي!! وتكتب اسم «إسرائيل» على خريطة العالم العربي بدلاً من فلسطين!! وحين حاولت الطالبة وزملاؤها مناقشة الأستاذة ردت عليهم بقولها: «اسمها إسرائيل يعنى إسرائيل، يا ماما دي دولة معترف بيها من العالم كله، إللي في دماغكم دى أوهام، هي اسمها إسرائيل، وهتكتبيها في الامتحان إسرائيل يعنى إسرائيل، واللى هيكتب غير كده هيسقط».

ومع إصرار الأستاذة على موقفها، وتهديدها لطلبتها بالرسوب إن لم يجيبوا على الأسئلة التي تعتبر الكيان الصهيوني جزءاً من الوطن العربي، توجه الطلاب بالشكوى لرئيس الجامعة، طالبين التحقيق مع الأستاذة لتقديمها معلومات علمية خاطئة للطلاب، وكان مصير الشكوى بعد ستة أشهر من التحقيق، صدور قرار من رئيس الجامعة بحفظها(بتاريخ ٢٦/ ٧/ ٢٠١٠م)، ويبدو أن الخلاف تحول لدى الأستاذة لـ«ثأر»، فقررت رفع الدعوى على الطالبة التي قادت زملاءها لتقديم الشكوى!!

ولم تلبث المحكمة أن برأت الطالبة في الشهر نفسه (فبراير ٢٠١٠م) من اتهامات الأستاذة، بعد محاكمة قصيرة تضامن معها فيها القوى السياسية والشعبية المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني.

(١) انظر موقع «اليوم السابع»:
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=189804&SecID=203&IssueID=0

ـ في مارس ٢٠١٠م ، يدافع مستشار الجامعة الأمريكية بالقاهرة، د.عمرو عزت سلامة، عن دعوة الجامعة لباحثين إسرائيليين للمشاركة في مؤتمراتها الدولية، بأن الجامعة تنظر لتلك الأمور بشكل أكاديمي علمي« فنحن لا نريد أن تتدخل في الأمور السياسية، وطالما وافقت الحكومة المصرية على دخولهم البلاد فما المانع من مشاركتهم، ونحن نعلم جميعاً أن التعامل مع إسرائيل ليس فقط في الجامعات والمراكز البحثية». (١)

ـ في أواخر مارس ٢٠١٠م، تنشر جريدة «أخبار الأدب» القاهرية (٢)، ملفاً عن فوضى الخرائط والمصطلحات السياسية في مصر، كشفت فيه محرروها عن وضع اسم «إسرائيل» بدلاً من فلسطين في خريطة منشورة داخل كتاب «المجتمع المصري» الصادر عن كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ٢٠٠٥م، والذي قام بتأليفه مجموعة من أساتذة الكلية.

وكشف الملف أيضاً عن كتاب(الجغرافيا الاقتصادية بين النظرية والتطبيق)، الذي وضعه أحد أساتذة الجغرافيا بجامعة المنوفية، وضمنه جدولاً يضع الدولة الصهيونية (إسرائيل) كجزء من العالم العربي، ولم يقتصر تدريس الكتاب على جامعة المنوفية، إذ تُدرس زوجة الأستاذ المذكور الجغرافيا في جامعة حلوان، وقد اختارت الكتاب لتقرره على طلابها!!

والملاحظ هنا أن زوجة الأستاذ الجامعي هذه، هي الأستاذة نفسها التي رفعت دعوى السب والقذف على طالبتها لاعتراضها على إطلاق اسم «إسرائيل» على فلسطين، في الواقعة التي ذكرناها آنفاً.

ـ في مايو ٢٠١٠م ، أساتذة أمراض الدم بكلية طب قصر العيني (جامعة القاهرة) ، وكليات الطب بجامعتي عين شمس والإسكندرية، يدعون لمقاطعة مؤتمر علمي نظمته في أحد الفنادق الشهيرة بالقاهرة، إحدى شركات الأدوية المتخصصة في علاج أمراض الدم، بالتعاون مع الجمعية الدولية لأمراض النزيف والتجلط، وذلك لمشاركة اثنين من

---

(١) في حوار أجراه معه موقع «اليوم السابع» الالكتروني ، ونشر بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠١٠م، على الرابط :
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=204974

(٢) انظر : جريدة «أخبار الأدب» ، القاهرة ، عدد ٢٨/ ٣/ ٢٠١٠م.

«الأساتذة الإسرائيليين» في المؤتمر، وترؤسهما بعض جلساته. وقد دُعي للمؤتمر ما يقرب من ١٠٠ أستاذ مصري، و٣٠٠ أستاذ عربي!![1]

ـ في الشهر نفسه عُرض في مهرجان كان الفرنسي الفيلم الأمريكي «اللعبة العادلة»، الذي شارك فيه الممثل المصري خالد النبوي مع الممثلة الإسرائيلية ليزار شاهي، ويبدو أن النبوي لم يكتف بمشاركة الممثلة في «بلاتوهات» التصوير، فقد نُشرت في الصحف والمواقع الالكترونية العبرية والمصرية صور تجمعه بها في كوّاليس المهرجان الفرنسي، وصرحت الممثلة لصحف إسرائيلية بأن علاقتها بالنبوي توثقت أثناء تصوير الفيلم، وأنهما صارا «أخوين»!!

الملاحظ هنا هو رد فعل عدد من الصحف القاهرية التي يسمونها « مستقلة»، مثل: «المصري اليوم»، و«اليوم السابع»، فقد تبارى كتاب تلك الصحف ـ وفي مقدمتهم رئيس تحرير المصري اليوم ـ في الدفاع عن الممثل وفي نفي تهمة التطبيع عنه، وإبراز الحملة عليه بأنها أتت في إطار الحرب على الناجحين التي اعتادها مجتمعنا، مع وصف من يهاجمون ذلك الممثل بأنهم يحسدونه على سيره على طريق الشهرة العالمية، كما فعل الممثل عمر الشريف!!

والملاحظة الثانية هي الموقف الضعيف الذي أخذته نقابة الممثلين بالقاهرة من الواقعة عقب نشرها، فقد أرجأ النقيب إحالة خالد النبوي للتحقيق حتى يعود من الخارج ويسمع منه، وحجته أنه إن رأى أن المسألة غير مقصودة، فلا داعي حينها لإحالة النبوي للتحقيق، ويبدو أنّ القضية قد سارت في هذا الاتجاه بالفعل، فحتى كتابة هذه السطور (سبتمبر ٢٠١٠م) لم تتخذ النقابة إجراء حقيقياً بشأن «تطبيع خالد النبوي»، ولا يبدو أنها ستفعل شيئاً!!

ـ وفي الشهر نفسه في مايو ٢٠١٠م، يكشف محمد السعدني، رئيس «مدينة مبارك للأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية» المقال من منصبه، في حوار صحفي[2] عن

(١) انظر: فاطمة حسن، أساتذة جامعات يرفضون مشاركة إسرائيليين بمؤتمر طبي بالقاهرة، جريدة العرب، الدوحة، ٩/ ٥/ ٢٠١٠م.

(٢) جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، عدد ١٧/ ٥/ ٢٠١٠م

تشجيع وزير التعليم العالي المصري (د.هاني هلال) لاشتراك الهيئات العلمية بالمدينة في أبحاث علمية تكنولوجية مع جهات علمية إسرائيلية، رغم أن المدينة تتمتع بتفوق علمي واضح عن تلك الجهات الإسرائيلية، ولا تحتاج للشراكة معها ، بحسب كلمات السعدني!!

ـ بجانب هذه الوقائع، هناك ما يثار عن التطبيع في مجال الرقص الشرقي، واشتراك راقصات إسرائيليات في مهرجانات رقص تقام بالقاهرة، وتدربهن في مدارس الرقص التي تقيمها الراقصات المصريات، أو العكس بذهاب الراقصات المصريات للكيان الصهيوني للرقص في الفنادق والحفلات والمهرجانات!! ولا ننسى هنا تسجيل الفيديو الذي يصور المطرب الشعبي سعد الصغير، وهو يغني ويين يديه راقصة إسرائيلية في حد فنادق القاهرة (يوليو ٢٠٠٨م)، ودفاع المطرب حينها عن نفسه بأنه لم يكن يعرف هوية الراقصة، وأنه لم يكن من المفترض به أن يسأل عن جنسيتها قبل الغناء أمامها!!

ثالثاً. في المجال الرياضي:

ـ في عام ١٩٩٤م فريق كرة القدم بنادي « نجمة سيناء»، التابع لمحافظة شمال سيناء، زار فلسطين المحتلة، سعياً لتدعيم لسلطة الحكم الذاتي، حيث لعب ثلاث مباريات مع ثلاث فرق فلسطينية، طوال أسبوع كامل، وزار لاعبوه مدينة القدس، وصلوا في المسجد الأقصى، وذلك حسبما يروي ناصر العزازي، حارس مرمى الفريق في تلك الفترة.

ولا يخفي ما في ذلك من احتكاك للاعبين بالسلطات الإسرائيلية، والخضوع لإجراءاتها الأمنية والإدارية، وحمل التأشيرة الإسرائيلية لزيارة القدس.

ـ بعد أشهر ستة من مجزرة الحرم الإبراهيمي ـ التي ارتكبت في فبراير ١٩٩٤م واستشهد فيها ما يقرب من ٩٠ فلسطينياً، وجُرح أضعافهم ـ قَبِل عبد المنعم شيحة، رئيس نادي «جمهورية شبين » لكرة القدم، دعوة للعب ناديه في الدولة الصهيونية، ولكنه اصطدم بمدرب الفريق(كابتن أنور سلامة) ولاعبي الفريق الذين رفضوا السفر، لتفشل الدعوة بفضل صلابة المدرب وتضامن اللاعبين معه.[1]

(١) انظر: جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٣/ ١١/ ٢٠٠٩.

والملاحظ هنا أن الاختيار لم يقع على نادي «جمهورية شبين» لشعبية واسعة يحوزها النادي، وإنما للبعد الرمزي في المسألة، فالنادي يمثل منطقة ولد فيها الرئيس المصري السابق أنور السادات، ومغزى الرسالة أن «بلديات» السادات يزورون الدولة الصهيونية، ويؤيدونه فيما اقترفه من «صلح» مع الصهاينة.

والملاحظ أيضا أن قبول عبد المنعم شيحة للدعوة الإسرائيلية، جاء عقب زيارته للدولة الصهيونية ، وأن الرجل لا يزال رئيساً لنادي «جمهورية شبين» حتى كتابة هذه السطور.

ـ في نوفمبر ١٩٩٦م توجه المنتخب المصري لكرة اليد للمشاركة في بطولة ودية في هولندا، لتُفاجأ البعثة المصرية بأن منظمي البطولة الهولنديين أشركوا المنتخب الإسرائيلي في البطولة بديلاً للمنتخب البرازيلي الذي اعتذر، وأخفوا ذلك الأمر حتى وصول المنتخب المصري، لوضعه أمام الأمر الواقع!! وبتعليمات من الخارجية المصرية وجهات أمنية مصرية، وبذريعة عدم خلق مشكلة دبلوماسية مع الدولة الصهيونية، شارك المنتخب المصري في البطولة، ولعب مع المنتخب الإسرائيلي مباراة لم تكتمل بسبب إصابة خمسة من اللاعبين الإسرائيليين، بعد أن تحولت المباراة لـ« موقعة حربية »، حسب وصف جريدة معاريف الإسرائيلية. والملاحظ أن الاتحاد المصري لكرة اليد ـ برياسة حسن مصطفى ـ حاول التعتيم الإعلامي على المباراة، وأصدر تعليمات للاعبين بعدم الحديث عنها لوسائل الإعلام، لولا أن نشرت «معاريف» صور اللاعبين المصابين، وتقريراً عن المباراة [1] وعنها نشرت وسائل إعلام مصرية الصور وتناولت المباراة.

ـ في أغسطس ١٩٩٨ شارك لاعبو الدولة الصهيونية في بطولة دولية للمصارعة بالقاهرة، واللافت هو مشاركة الفريق الإيراني في البطولة نفسها في إطار محاولات لتحسين العلاقات بين مصر وإيران!!

ـ في أغسطس ١٩٩٩م شارك الفريق المصري لكرة اليد في كأس العالم لكرة اليد للشباب التي استضافتها العاصمة القطرية الدوحة، رغم انسحاب فرق: السعودية،

(١) انظر : المصدر نفسه .

والكويت، والبحرين، بسبب مشاركة المنتخب الإسرائيلي في البطولة، وكانت مواجهة الفريق الإسرائيلي من نصيب الفريق التونسي.[1]

ـ في ٢٠٠٠م وجه الاتحاد المصري لرفع الأثقال الدعوة للاتحاد الإسرائيلي للمشاركة في بطولة العالم التي استضافتها مصر في ذلك العام، وتعلل مسؤولو الاتحاد المصري بخشيتهم من فرض عقوبات على اتحادهم، إن رفضوا مشاركة الفريق الإسرائيلي الذي تأهل للبطولة.

ـ في مايو ٢٠٠٧ ارتفع العلم الإسرائيلي في الصالة المغطاة بإستاد القاهرة، بعد حصول المنتخب الإسرائيلي على المركز الثالث في بطولة الجائزة الكبرى لسلاح(الشيش)، التي استضافتها القاهرة، وفي رده أمام لجنة الشباب بمجلس الشعب المصري(يونيو ٢٠٠٧م) كشف محمد عبد الله، رئيس الاتحاد المصري لسلاح الشيش، أن تلك المشاركة هي الخامسة للمنتخب الإسرائيلي في البطولة، وأنه لم تحدث أي أزمة في المرات السابقة لعدم حصول ذلك المنتخب على أية مراكز متقدمة[2].

ـ في أكتوبر ٢٠٠٧ تقدم النائب صابر أبو الفتوح، عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين، بسؤال عاجل إلى كل من: رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير السياحة، بشأن مشاركة ٦ من الصهاينة(يمثلون ٣ فرق) في «رالي الفراعنة» الذي انطلق من سفح الهرم يوم ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٧.

ـ في يناير ٢٠٠٨م طالب النائب هشام القاضي، عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين وعضو لجنة الشباب والرياضة بالمجلس، في سؤال عاجل لرئيس الوزراء ورئيس المجلس القومي للرياضة، بإجراء تحقيق عاجل فيما تردد عن مشاركة إسرائيليين في إحدى البطولات التي ينظمها نادي السيارات بمصر، وفي السؤال نفسه تحدث النائب عن مشاركة إسرائيليين في بطولة الشرق الأوسط للكاراتيه، المزمع عقدها في مارس التالي[3].

(١) المصدر نفسه.

(٢) موقع «المصريون» الالكتروني، ١٩/ ٦/ ٢٠٠٧.

(٣) الموقع الالكتروني: «إخوان أون لاين»، ١٢/ ١/ ٢٠٠٨.

وهنا ملاحظتان: أولاهما أن النائب ذكر أن اللاعبين الإسرائيليين الذين سيشاركون في بطولة الكاراتيه المذكورة، سيلعبون من باب التمويه تحت اسم دولة فلسطين، والملحوظة الأخرى هي أن المستشار زكريا عبد العزيز (رئيس نادي قضاة مصر آنذاك)، قد بعث برسالة إلى رئيس نادي السيارات، المستشار مقبل شاكر، يطلب فيها امتناع نادي السيارات من المشاركة في بطولة الكاراتيه المشار إليها، وذلك لمشاركة اللاعبين الإسرائيليين[1]. وقد جاءت تلك المناشدة من عبد العزيز انطلاقاً من دوره الوطني، وليس بصفته المهنية أو موقعه في نادي القضاة.

- في مايو ٢٠٠٨م شارك تسعة متسابقين من الدولة الصهيونية في مسابقة «رالي الفراعنة» بمصر، ورفعوا تسعة أعلام للدولة الصهيونية، حسبما جاء في السؤال البرلماني الذي توجه به بعض أعضاء الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري، لرئيس المجلس القومي للرياضة (حسن صقر)، مؤكدين أن الأعلام الإسرائيلية التسعة جابت معظم الأراضي المصرية، من خلال تسعة سيارات ودراجات بخارية، انطلاقاً من سفح الأهرام. وكان رد (صقر) هو التنصل من المسؤولية عن تنظيم تلك المسابقة، وإلقاءها على وزارة السياحة ونادي السيارات، وذلك في خطاب وجهه للجنة الشباب والرياضة بمجلس الشعب (بتاريخ ١٧/ مايو ٢٠٠٨)، ورد السادة النواب بأن ذلك السباق قد افتُتح تحت رعاية وزارة الشباب المصرية في عهد وزير الشباب السابق د.علي الدين هلال (١٩٩٩ــ٢٠٠٤م)، وانتقلت الولاية عليه إلى المجلس القومي للرياضة الذي ورث وزارة الشباب في مسئولياتها الرياضية بدءاً من ديسمبر ٢٠٠٥م[2].

ومن الأمور المهمة التي أشار إليها النواب في سؤالهم بخصوص المسابقة، أنها مسابقة ودية، يمكن لمصر اختيار من يشارك فيها، دون الخشية من عقوبات دولية على الاتحاد المصري في حال استبعاد الفرق الإسرائيلية، وهي الحجة التي يتعللون بها في السماح للإسرائيليين بالمشاركة في البطولات الرياضية الرسمية التي تُعقد بمصر!!

(١) انظر المصدر نفسه.

(٢) الموقع الالكتروني «إخوان أون لاين»، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٨.

وهي ملحوظة تؤكد أن التطبيع في تلك الحالة متعمد، وأن وزارتا الشباب والسياحة تستغلان تلك المسابقة في خدمة التطبيع.

- في مايو ٢٠٠٨ استضافت محافظة بورسعيد، ذات التاريخ المشرف في المقاومة للاحتلال، فريقاً إسرائيليا ضمن مسابقة اليخوت الدولية، وقام الفريق برفع العلم الإسرائيلي في المدينة [1]!!

- في مايو ٢٠٠٨م واجه المصارع المصري **أحمد عبد الصادق**، مصارعاً إسرائيلياً، في الدور الأول لبطولة صربيا الدولية للمصارعة الرومانية، المؤهلة لأوليمبياد بكين، وانتهت المباراة في الجولة الثالثة بانسحاب عبد الصادق لإصابته في ركبته إصابة أدت لنقله إلى إحدى المستشفيات الصربية.[2]

والملاحظ هنا أن الاتحاد المصري كان بإمكانه الانسحاب من البطولة، خاصة وقد اعترف مسئولو الاتحاد بأن اللاعب المصري لم يكن يسمح مستواه (حينها) بالتأهل لأوليمبياد بكين، وبأنه إن حدث ذلك الاحتمال المستبعد، فإن احتمالات حصوله على أحد المراكز الشرفية في الأوليمبياد هي احتمالات واهية، ورغم ذلك لعب عبد الصادق مع المصارع الإسرائيلي، الذي لعب المباراة بعنف شديد، نجمت عنه الإصابة التي أشرنا إليها.

وحسب جريدة «الدستور» القاهرية، فإن تعلل الاتحاد المصري بأن إشراك اللاعب المصري جاء خشية توقيع الاتحاد الدولي عقوبات على الاتحاد المصري، هو تعلل واهٍ، كما كشف مصدر مطلع بالاتحاد، والدليل انسحاب المنتخب المصري من المشاركة من أكثر من وزن في البطولة ذاتها، دون أي عقوبات[3]

- في نوفمبر ٢٠٠٨م تلقى الفريق المصري للشطرنج هزيمة من الفريق الإسرائيلي في منافسات أوليمبياد الشطرنج الذي استضافته ألمانيا، وذلك في ثاني لقاء بين الفريقين، وكان اللقاء الأول قد انتهى بفوز الفريق المصري قبل ٢٧ عاماً، كما ذكرت الصحف

(١) الموقع الالكتروني : «إخوان أون لاين»، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٨ .

(٢) جريدة «الدستور»، القاهرة، ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٨ .

(٣) انظر : المصدر نفسه .

الإسرائيلية.[1]

- في يناير ٢٠١٠م - قابل لاعبا الشطرنج المصريان: **محمد عزت، وخالد عبد الرازق** اللاعبين الإسرائيليّين إميل ستوتوبسكي ويبجني بوستاني في منافسات بطولة العالم للشطرنج التي استضافتها تركيا، وقد برر حسينّ نفادي (رئيس اتحاد الشطرنج المصري)، المشاركة بالخشية من تعرض الاتحاد المصري لعقوبات قاسية من الاتحاد الدولي.[2]

في المجال الديني:

- أيدت مشيخة الأزهر زيارة الرئيس السادات للقدس عام **١٩٧٧م**، وقد نشرت جريدة «الأخبار» في عدد ٢٠/ ١١/ ١٩٧٧م، أي في اليوم التالي للزيارة، برقية أرسلها **د.عبد الحليم محمود**، شيخ الأزهر آنذاك، تضمنت التأييد التام للزيارة، وفي العدد نفسه نُشر تأييد بابا الكنيسة القبطية (**شنودة الثالث**) للزيارة، ولكن يبدو أن الخلاف الذي احتدم بين السادات والبابا دفع الأخير لاتخاذ موقفه الرافض لزيارة الكيان الصهيوني، نكاية في السادات، وقد ذكر السفير الإسرائيلي السابق في مصر، **ديفيد سلطان**، أنه التقى بالبابا شنودة أكثر من مرة في التسعينيات، وأن البابا التقى كذلك بوفود إسرائيلية زارت القاهرة!![3]

- كما نشرت صحيفة« الأهرام» في عدد ١٧/ ١١/ ١٩٧٧م - **أي قبيل الزيارة بيومين** - تحقيقا بعنوان «**كلمة الشارع المصري في ذهاب الرئيس إلى الكنيسة**»، ونشرت فيه آراء عدد من علماء الدين منهم الشيخ **محمد الرحمن بيصار** وكيل الأزهر و**عبد الرحمن النجار** مدير عام المساجد اللذان قالا إن القاعدة الإسلامية : ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ ، «وذهاب الرئيس لا يعني تنازلا فالرسول فاوض المشركين»!!

- في مارس ١٩٧٨م الشيخ متولي الشعراوي، يدعو لطاعة السادات طاعة مطلقة، قائلا عنه: « لو كان الأمر بيدي، لرفعت هذا الرجل [يقصد السادات] إلى مكانة من لا

(١) الموقع الالكتروني «المصريون» ، بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠٠٨ .
(٢) جريدة «الدستور» ، القاهرة ، ٦/ ١/ ٢٠١٠ م .
(٣) مذكرات ديفيد سلطان، ص ٧٦.

أزهريين ترأسوا تلك اللجنة، وتعاملوا مع تلك المؤتمرات ومع الحاخامات الصهاينة حماس، أمثال: الشيخ فوزي الزفزاف (الرئيس السابق للجنة)، والدكتور علي السمان (النائب السابق لرئيسها).

ـ في إبريل ٢٠٠٩م دعا وزير الأوقاف المصري، محمود حمدي زقزوق، جموع المسلمين للسفر إلى القدس، حتى إن تطلب الأمر الحصول على تأشيرة إسرائيلية، وذلك بدعوى حماية المدينة المقدسة من التهويد والعدوان الصهيوني!! وثار الجدل، وانقسم الناس، كالعادة، بين مؤيد ورافض: المؤيدون يكررون حجة الوزير، ويقولون إن في السفر سبع فوائد، على رأسها أن تعلم الدولة الصهيونية أن العرب والمسلمين لن يسمحوا لها باستكمال مخططاتها بشأن القدس. والمعارضون يؤكدون أن مجرد الحصول على التأشيرة الإسرائيلية يعد اعترافاً ضمنياً بالكيان الصهيوني، وشرعية هيمنته على المقدسات في فلسطين المحتلة، وأن ذلك من شأنه إزالة الحاجز النفسي بين عموم المسلمين الرافضين للصهيونية وكيانها، وبين الإسرائيليين.

ومع احتدام الجدل بين المؤيدين والرافضين، قدمت وسائل الإعلام الصهيونية، ما يكفي لحسم ذلك الجدل، حين رحبت بدعوة زقزوق وبينت الكامن خلفها.

فقد ابتهج التليفزيون الإسرائيلي بالدعوة، وقال: إنها تحقق التطبيع الشعبي بين المصريين ومستوطني الكيان الصهيوني، فهي تشجع الفئات المصرية البسيطة التي تكره الدولة الصهيونية بفطرتها، على زيارة القدس، تحت مظلة إسرائيلية، وتتيح لهم الفرصة لرؤية الكيان الصهيوني من الداخل، والتعامل مع سكانه.

ـ وفي ١٨ إبريل ٢٠١٢م ـ والكتاب قيد الطبع ـ قام مفتي الجمهورية د.علي جمعة بزيارة المسجد الأقصى، وقد زعم الشيخ أن الزيارة تمت تحت الإشراف الكامل للسلطات الأردنية وبدون الحصول على أي تأشيرات أو أختام دخول باعتبار أن الديوان الملكي الأردني هو المشرف على الأماكن المقدسة في المدينة، بينما كشفت جريدة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في عدد اليوم التالي (الخميس ١٩/ ٤/ ٢٠١٢م) أن الزيارة جاءت بالتنسيق مع الجيش الإسرائيلي وليس مع وزارة الخارجية الإسرائيلية!!

وقالت إذاعة الجيش الإسرائيلي في اليوم نفسه (الخميس ١٩/ ٤/ ٢٠١٢م) إنها

علمت من خلال مصادرها أن زيارة مفتي مصر للقدس جاءت بالتنسيق مع وزارة الدفاع الإسرائيلية(*) بصحبة قوات الجيش الإسرائيلي لتأمين الشيخ من أي هجمات قد تحدث له من «كتائب شهداء الأقصى» التابعة لحركة «فتح» والرافضة للتعامل مع الكيان الصهيوني فيما يخص الزيارات للأماكن المقدسة.

وعن خط سير الزيارة قالت الإذاعة العسكرية: «وصل المفتي من عمان عن طريق جسر اللنبي، يرافقه الأمير غازي مستشار ملك الأردن ثم تولت سلطات الجيش الإسرائيلي تأمينهم بوحدات عسكرية خاصة».



(*) الأدق أن نسميها: وزارة الحرب الصهيونية.

علمت من خلال مصادرها أن زيارة مفتي مصر للقدس جاءت بالتنسيق مع وزارة الدفاع الإسرائيلية(*) بصحبة قوات الجيش الإسرائيلي لتأمين الشيخ من أي هجمات قد تحدث له من «كتائب شهداء الأقصى» التابعة لحركة «فتح» والرافضة للتعامل مع الكيان الصهيوني فيما يخص الزيارات للأماكن المقدسة.

وعن خط سير الزيارة قالت الإذاعة العسكرية: «وصل المفتي من عمان عن طريق جسر اللنبي، يرافقه الأمير غازي مستشار ملك الأردن ثم تولت سلطات الجيش الإسرائيلي تأمينهم بوحدات عسكرية خاصة».



(*) الأدق أن نسميها: وزارة الحرب الصهيونية.

الفهرس



أصدقاء إسرائيل
في مصر

- مصطفي خليل.
- أسامة الباز.
- يوسف والي.
- بطرس بطرس غالي.
- عمرو موسى.
- كمال الجنزوري.
- ماهر أباظة.
- رشيد محمد رشيد.
- فاروق حسنى.
- مفيد شهاب.
- أمين أباظة.
- أسامة الغزالى حرب.
- ميرفت التلاوي.
- أيمن نور.
- مصطفي كامل مراد.
- آل ساويرس.
- علاء عرفه.
- حسين سالم.
- عمر سليمان.
- نجيب محفوظ.
- توفيق الحكيم.
- أنيس منصور.
- علي سالم.
- لطفي الخولي.
- عبد الستار الطويله.
- طارق حجي.
- أحمد زويل.
- مكرم محمد أحمد.
- صلاح منتصر.
- لينين الرملي.
- عمر الشريف.
- حسام الدين مصطفى.
- أيهاب نافع.
- عادل إمام.



القاهرة: ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا م: ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ت: ٠٠٢/٠٢/٢٧٨٧٧٥٧٤
www.gwbook.net
E-mail:tokoboko_5@yahoo.com